وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان

السياسة الاقتصادية المثلى كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالبة:
بلباي إيمان

بإشراف:
د. عائشة عميش

نوقشت بتاريخ 11-12-2025 من قبل لجنة المناقشة المكونة من:

اللقب والإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
تقرورت محمد	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
عميش عائشة	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
سراج وهيبة	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
قريجيج بن علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا
دحماني فاطمة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
حدو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا

إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة ٣٢

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:11]

أشكر الله الرافع النافع على توفيقه لي في هذا البحث

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

أشكر الأستاذة الفاضلة "عميش عائشة" على قبولِها توجيهَ أطروحتي، وجهودها المبذولة طيلة مدة الإشراف

أسأل القدير أن يجازيها خير الجزاء

كما أود أن أشكر عائلتي وأصدقائي على دعمهم وتشجيعهم طوال هذه السنوات الصعبة

أسأل الله عز وجل أن يحيطهم بواسع فضله وكرمه

وكل العرفان للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على توجيهاتهم ونصائحهم

كل أسرة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كل أسرة المديرية الجهوية للخزينة بولاية الشلف

وكل من نفعنا بعلمه

إهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

روح جدتي الطاهرة رحمها الله

الوالدين الكريمين متّعهما الله بالصحة والعافية

أخواتي "سارة " و"بشرى" بارك الله في عمرهما

خالي "عبد القادر" وخالتي "زهرة" الأعزاء

رضا، نجيب وليليا

كل الأقارب

كل الإخوة والأصدقاء

كل من علّمني حرفا وأعانني من قريب ومن بعيد

"الدكتورة إيمـــــان"

ملخص:

بسبب الازمات البترولية المستمرة، وخاصة أزمة سنة 1986م، شرعت الجزائر في التحضير لانتهاج سياسة اقتصادية مبنية على تحقيق التنويع الاقتصادي.

حيث تتناول هذه الدارسة إمكانية استخدام السياسة الاقتصادية المثلى كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م، ولتحقيق هذا الامر تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بشقّيه الوصف والتحليل من خلال العرض النظري للإلمام بجوانب الموضوع، وفهم متغيرات الدراسة للتوقف عند أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالبحث، بالإضافة الى المنهج الاستقرائي وبالاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، ومنهجية الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري TAR باستعمال برنامج Eviews13، من أجل تقدير النموذج واستخراج المتغيرات المعنوية في الاجل الطويل، وأيضا تحديد القيم المثلى ومجالات العتبة لمختلف أدوات السياسة الاقتصادية، للوصول الى القيود اللازمة لتحسين تلك القيم بالاستعانة ببرنامج Python3 من خلال منهجية الخوارزمية الجينية GA، وأيضا لتحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي.

وبعد معالجة الموضوع، تمّ التوصل إلى عدة نتائج أهمها؛ أن النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري متغيرات لها أثر معنوي في الاجل الطويل على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والذي تم تحسينه بتحديد القيم المثلى لهذه المتغيرات، بينما متغيرة الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر فكان لهما أثر معنوي في الاجل القصير فقط، مما يبين ضرورة تكامل ومزج أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق اقتصاد متنوع، فعال ومستدام ليصاحب ذلك حدوث استقرار اقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، نموذج ARDL، منهجية TAR، الخوارزمية الجينية GA.

Abstract:

The recurrent oil crises, particularly the 1986 crisis, prompted Algeria to consider adopting an economic policy based on achieving economic diversification through the utilization of its various instruments.

This study addresses the possibility of using an optimal economic policy as a mechanism for achieving economic diversification in Algeria during the period 1990 – 2021. To this end, the deductive method was applied in both its descriptive and analytical aspects, through a theoretical presentation aimed at grasping the various dimensions of the topic and understanding its variables, while identifying the key fundamental points related to the study. In addition, the inductive method was employed through econometric techniques, namely the Autoregressive Distributed Lag **ARDL** model and the Threshold Autoregressive **TAR** methodology with instantaneous transition, using the Eviews13 software. These were used to estimate the model and extract the long-term significant variables in order to determine their optimal values and the threshold ranges of the different economic policy instruments. The necessary constraints for improving those values were obtained using Python 3 software through the Genetic Algorithm **GA** methodology. Furthermore, the value of the economic diversification index was improved.

It was concluded that public expenditure, public revenue, the real effective exchange rate, and commercial openness are variables that have a significant long-term effect on the economic diversification index in Algeria during the study period, and whose optimal values were identified. In contrast, the money supply and foreign direct investment had only a short-term impact, which highlights the necessity of integrating and combining economic policy instruments to achieve a diversified, efficient, and sustainable economy, in order to ensure economic stability in Algeria.

Keywords: Economic Policy, Economic Diversification, ARDL Model, TAR Methodology, Genetic Algorithm GA.

Résumé :

Les crises pétrolières récurrentes, notamment celle de l'année 1986, ont conduit l'Algérie à envisager l'adoption d'une politique économique fondée sur la réalisation de la diversification économique, à travers l'utilisation de ses différents instruments.

Cette étude examine la possibilité de recourir à une politique économique optimale comme mécanisme pour atteindre la diversification économique en Algérie durant la période allant de 1990 à 2021. À cette fin, la méthode déductive a été mobilisée dans ses volets descriptif et analytique, à travers une présentation théorique permettant de cerner les aspects du sujet et de comprendre ses variables, tout en s'arrêtant sur les principaux points fondamentaux de l'étude. En outre, la méthode inductive a été utilisée à travers les techniques d'économétrie, en l'occurrence le modèle de régression autorégressive à retards échelonnés **ARDL**, et la méthodologie de régression autorégressive à seuil avec transition instantanée **TAR**, à l'aide du logiciel Eviews13, afin d'estimer le modèle et d'identifier les variables significatives à long terme en vue de déterminer les valeurs optimales et les seuils des différents instruments de la politique économique. Les contraintes nécessaires à l'amélioration de ces valeurs ont été obtenues au moyen du logiciel Python3, à travers la méthodologie de l'algorithme génétique **GA**. Par ailleurs, la valeur de l'indice de diversification économique a été améliorée.

Il a été conclu que les dépenses publiques, les recettes publiques, le taux de change effectif réel et l'ouverture commerciale sont des variables ayant un effet significatif à long terme sur l'indice de diversification économique en Algérie durant la période d'étude, et dont les valeurs optimales ont été déterminées. En revanche, la masse monétaire et l'investissement direct étranger n'ont eu d'impact qu'à court terme, ce qui souligne la nécessité d'une intégration et d'une combinaison des instruments de la politique économique pour parvenir à une économie diversifiée, efficiente et durable, en vue d'assurer la stabilité économique en Algérie**.**

Mots-clés : Politique Economique, Diversification Economique, Modèle ARDL, Méthodologie TAR, Algorithme Génétique GA.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	IV-I
قائمة الجداول	VI-V
قائمة الأشكال	VIII - VII
قائمة المختصرات	IX
قائمة الملاحق	XI- X
مقدمة	أ-ر
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية	
تمهيد	1
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية	2
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية من حيث المفهوم والمبادئ	2
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	4
المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية، أهدافها وأدواتها	13
المبحث الثاني: السياسة المالية والسياسة النقدية كمكونات للسياسة الاقتصادية	17
المطلب الأول: السياسة المالية	17
المطلب الثاني: السياسة النقدية	31
المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية	46
المبحث الثالث: السياسة التجارية وسياسة الاستثمار كمكونات للسياسة الاقتصادية	54
المطلب الأول: السياسة التجارية	55
المطلب الثاني: سياسة الاستثمار	63
المطلب الثالث: تفعيل النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة التجارية وسياسة الاستثمار	66
خلاصة الفصل	70
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي	

تمهيد	72
المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القائم على النفط	73
المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته	73
المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي	80
المطلب الثالث: الصدمات النفطية وتأثيرها على المؤشرات الكلية للاقتصاد	86
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	95
المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية ومفهوم التنويع الاقتصادي	95
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	101
المطلب الثالث: ملامح التنويع الاقتصادي وآليات تفعيله	110
المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الريعي في الدول النامية	116
المطلب الأول: الاقتصاد الريعي بين المفهوم والخصائص	116
المطلب الثاني: المرض الهولندي ودور التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد الطبيعية	119
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي من خلال سياسة تنمية الصادرات	133
خلاصة الفصل	140
الفصل الثالث: انعكاس السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	
تمهيد	142
المبحث الأول: مضمون السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000م -2021م	143
المطلب الأول: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	143
المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	155
المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000م-2021م	166
المبحث الثاني: معاينة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م-2021م	169
المطلب الأول: تحليل درجة تميز الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م-2021م	169
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري بالجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	176
المطلب الثالث: تحليل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000م-2021م	182
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	187

المطلب الأول: مكانة الجزائر من حيث المنهجيات الحديثة للتنويع الاقتصادي	187
المطلب الثاني: النماذج التنموية الحديثة الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي	203
المطلب الثالث: مؤشر التنويع الاقتصادي المركب ومكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري	215
خلاصة الفصل	223
الفصل الرابع: قياس أثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي وتقدير قيمها المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	
تمهيد	225
المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	226
المطلب الأول: نموذج ARDL في صورته العامة	226
المطلب الثاني: اختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ	228
المطلب الثالث: اختبارات التشخيص للتحقق من مصداقية نموذج ARDL	230
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	233
المطلب الأول: تقديم نموذج ARDL بين مؤشر التنويع الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1990م-2021م	233
المطلب الثاني: تقدير معلمات نموذج ARDL وتقديم نتائج اختبار التكامل المشترك خلال الفترة 1990م-2021م	242
المطلب الثالث: تشخيص النموذج وتفسير نتائج الدراسة	254
المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	262
المطلب الأول: قيم أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	263
المطلب الثاني: تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	273
المطلب الثالث: متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر ومعالم النهوض به	287
خلاصة الفصل	296
خاتمة	298

قائمة لمراجع	310
ملاحق	334

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	13
1-2	مقارنة بين استراتيجيات تنمية الصادرات	130
1-3	توزيع الغلاف المالي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م	144
2-3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م-2009م	145
3-3	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010م-2014م	147
4-3	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015م-2019م	148
5-3	تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	158
6-3	الإنجازات الوطنية خلال الفترة 2000م-2021م	164
7-3	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات بالجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	171
8-3	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000م -2021م	174
9-3	نسبة تطور اجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000م-2021م	178
10-3	معدل التعريفة الجمركية للتجارة الخارجية في جزائر خلال الفترة 2001م-2021م	179
11-3	مؤشر التركز السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	180
12-3	السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	183-182
13-3	الميزة النسبية الظاهرة في الجزائر خلال الفترة 2000م -2021م	186
14-3	الأعلى والأدنى خمس منتجات تعقيدا لعام 2021م	198
15-3	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م-2021م	202
16-3	تصنيف مستوى الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية.	205
17-3	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	205
18-3	ترتيب الجزائر العالمي وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال 2000م-2021م	206
19-3	المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية الجزائرية لعام 2021م	207
20-3	تطور معدل التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من اجمالي الناتج المحلي) إلى الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	212

3-21	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي المركب للجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	219
4-1	عرض وصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م-2021م	237
4-2	ملخص الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م-2021م	237
4-3	مصفوفة الارتباط بمين ؤشر التنويع الاقتصادي ومتغيرات السياسة الاقتصادية	239
4-4	نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة خلال الفترة 1990م-2021م	243-242
4-5	نتائج اختبار التكامل المشترك	246
4-6	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	247
4-7	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	251
4-8	ملخص اختبارات تشخيص نموذج ARDL	255
4-9	نتائج تقدير نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية خلال الفترة 1990م-2021م	263
4-10	نتائج معاينة تشخيص نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية	265
4-11	نتائج تقدير نموذج القيمة المثلى للإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	267
4-12	نتائج تقدير نموذج قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	268
4-13	نتائج تقدير نموذج قيمة الانفتاح التجاري المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	269
4-14	نتائج الاختبارات التشخيصية	270
4-15	نتائج تقدير المعلمات ضمن نموذج TAR	276

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	رسم توضيحي للمربع السحري الخاص بكالدور	15
2-1	هيكل السياسة الاقتصادية	17
3-1	فعالية السياسة المالية على النموذج IS-LM	50
4-1	فعالية السياسة النقدية على النموذج IS-LM	51
5-1	أثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على النموذج IS-LM	52
6-1	مخطط توضيحي يبين الوصول للتكامل الاقتصادي	62
1-2	أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له	85
2-2	مخطط توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	98
3-2	مخطط توضيحي لتقسيمات التنويع الاقتصادي	99
4-2	عرض بياني لمنحنى جيني	109
5-2	تطور السياق التاريخي لنشوء ظاهرة لعنة الموارد	120
6-2	نموذج Corden وNeary	123
7-2	مخطط بياني يوضح الآليات المعتمدة لتنمية الصادرات	134
8-2	مخطط توضيحي لبناء القدرات الداعمة للصادرات	136
9-2	نموذج الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات	139
1-3	تطور كل من النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000م-2021م	156
2-3	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	161
3-3	تطور نسبة القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000م -2021م	167
4-3	مساهمة صادرات السلع المصنعة لعينة من الدول من إجمالي السلع المصدرة للفترة 2000م-2021م	170
5-3	تطور نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في اجمالي الصادرات **بالجزائر** خلال الفترة 2000م-2021م	172
6-3	تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000 م-2021م	173
7-3	التصور العام لمساحة فضاء المنتج	189

8-3	فضاء المنتج الجزائري لسنة 2021م	191
9-3	فضاء المنتج التونسي لسنة 2021م	192
10-3	فضاء المنتج المغربي لسنة 2021م	193
11-3	ملامح الاقتصاد الجزائري حتى سنة 2021م	195
12-3	مؤشر التعقيد الاقتصادي في جزائر خلال الفترة 2000م -2021م	196
13-3	ترتيب الجزائر حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لسنة 2021م	197
14-3	سلة المنتجات للصادرات الجزائرية الخاصة بسنة 2000م	199
15-3	سلة المنتجات للصادرات الجزائرية الخاصة بسنة 2021م	200
16-3	المنتجات الجديدة في سلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م-2021م	200
17-3	تطور قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م – 2021م	203
18-3	مسار التغير في ترتيب الجزائر عالميا وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000م-2021م	206
19-3	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020م	209
20-3	تطور مكونات مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	216
21-3	ترتيب متوسط مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م	220
1-4	تطور المتغير التابع خلال الفترة 1990م-2021م	241
2-4	تطور المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1990م-2021م	241
3-4	تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج ARDL	245
4-4	الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM SQ وCUSUM لنموذج ARDL المقدر	257
5-4	رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج ARDL المقدر خلال الفترة 1990م-2021م	258
6-4	الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM SQ وCUSUM المتعلقة بقيمة النفقات العمومية المثلى	266
7-4	الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM SQ وCUSUM	272-271

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الإنجليزية
API	المعهد الأمريكي للنفط	The American Petroleum Institute
IFP	المعهد الفرنسي للنفط	Institut français du pétrole
ODAS	ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية	Office de Développement de l'Agriculture industrielle en terres Sahariennes
ACR	الميزة النسبية الظاهرة	Revealed Comparative Advantage
ECI	مؤشر التعقيد الاقتصادي	Economic Complexity Index
PCI	مؤشر تعقيد المنتجات	Product Complexity Index
COMTRADE	قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية	C’est une base de données des Nations Unies proposant des statistiques sur le commerce mondial des produits de base
ARDL	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	Autoregressive Distributed Lag
TAR	الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري	Threshold Autoregressive
GA	الخوارزمية الجينية	A Genetic Algorithm

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000م -2021م	334
2-3	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000م -2021م	335
3-3	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000م -2021م	336
4-3	مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة خلال الفترة 2000م-2021م لعينة من الدول	337
5-3	مؤشرات التنويع الاقتصادي المكونة لمؤشر التنويع الاقتصادي المركب خلال الفترة 1990م-2021م	338
1-4	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م-2021م	339
2-4	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م-2021م	340
3-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة للتنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990م-2021م	340
4-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة النفقات العمومية خلال الفترة 1990م-2021م	341
5-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإيرادات العمومية خلال الفترة 1990م-2021م	341
6-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة الكتلة النقدية خلال الفترة 1990م-2021م	342
7-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1990م-2021م	343
8-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990م-2021م	343
9-4	دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990م-2021م	343
10-4	اختبار Akaike خلال الفترة 1990م-2021م	345
11-4	اختبار التكامل المشترك خلال الفترة 1990م-2021م	345
12-4	العلاقة طويلة وقصيرة الاجل خلال الفترة 1990م-2021م	346
13-4	اختبار Jarcque-Bera خلال الفترة 1990م-2021م	346
14-4	اختبار Ramsey خلال الفترة 1990م-2021م	347
15-4	اختبار الارتباط الذاتي خلال الفترة 1990م-2021م	347
16-4	اختبار تجانس تباين الاخطاء خلال الفترة 1990م-2021م	347

17-4	رسم توضيحي لمنحنى Armey	348
18-4	اختبارات التشخيص لقيمة النفقات العمومية المثلى خلال الفترة 1990م-2021م	348
19-4	اختبارات التشخيص لقيمة الإيرادات العمومية المثلى خلال الفترة 1990م-2021م	349
20-4	اختبارات التشخيص لقيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المثلى خلال الفترة 1990م-2021م	349
21-4	اختبارات التشخيص قيمة الانفتاح التجاري المثلى خلال الفترة 1990م-2021م	350
22-4	تقدير معلمات النموذج TAR لأدوات السياسة الاقتصادية على مؤشر التنويع الاقتصادي في جزائر خلال فترة 1990م -2021م.	350
23-4	الخوارزمية الجينية GA لتحديد القيم المثلى لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م	351
24-4	تطور متغيرات الدراسة التطبيقية خلال الفترة 1990م-1999م	351

مقدمة

تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية الحديثة؛ فرضت على الدول إعادة النظر في استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية لمواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية خاصة منها المرتبطة بالموارد الطبيعية، فعلى الرغم من أن العديد من البلدان تمكنت من تحقيق تقدم اقتصادي مستدام، إلا أن الكثير من الاقتصاديات النامية لا تزال تواجه صعوبة كبيرة في تحقيق ذلك، خاصة تلك التي تعتمد على النفط والغاز لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، كونه يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج والتصدير والتشغيل، وهو ما يعرض اقتصادها إلى عدة مخاطر أهمها التقلبات الحادة في الأسعار العالمية لهذه الموارد.

مع نهاية الخمسينات وتزامنا مع اكتشاف النفط والغاز في هولندا، وما خلفه من تداعيات على الاقتصاد الهولندي، ظهر مصطلح "المرض الهولندي" أو ما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية، والتي أصبحت نقمة على مالكها، فبالرغم من المداخيل الهامة التي ولدها قطاع الطاقة آنذاك إلا أن المؤشرات الاقتصادية فيها لم تنمو، وبهذا فإن الاهتمام بالريع قلل من الاهتمام بالقطاعات المنتجة والصناعات الإبداعية مما أثر سلبا على الإنتاجية والنمو، وخلف نتائج وخيمة على الاقتصاد حصوصا أن هذه الموارد ناضبة، الأمر الذي أدى إلى التفكير في مواجهة هذه اللعنة بالتركيز على مقومات الاستدامة، حيث حث صندوق النقد الدولي على تبني استراتيجيات وسياسات لتنويع النسيج الاقتصادي قصد معالجة تلك الاختلالات والنهوض بالاقتصاد.

بما أن السياسة الاقتصادية هي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو، وجب تكيفها مع التحديات المتزايدة بهدف تعزيز القطاعات غير النفطية، وهو ما بينته الأمم المتحدة في تقرير لها توصي فيه بأن تشمل سياسة التنويع الاقتصادي سياسات الاقتصاد الكلي مع بعض، وأن استقرار هذا الاخير من خلال السياسة المالية والنقدية لا يكفي لضمان حدوث عملية التنويع، لذلك فالواقعية في تصميم السياسة الاقتصادية تصبح أمرا حتميا للابتعاد عن نموذجية الاقتصاد الكلي التي تركز على استقراره فقط على حساب باقي القطاعات، مما أدى الى الركود في الاقتصاد، حيث يتم ذلك من خلال الاختيار بين أدوات السياسة الاقتصادية التي قد يكون لها أثر كبير في الدفع بالاقتصاد نحو تحقيق التنويع الذي يدعم القطاعات غير النفطية، ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات ويوجه الاستثمار نحو المجالات الحيوية لتحقيق توازن اقتصادي على المدى الطويل، والتي تعمل معا لتحقيق استقرار الأسعار، مكافحة البطالة، الوصول إلى نمو اقتصادي، وتحقيق عدالة اجتماعية.

والجزائر كونها بلد يعاني من عدة اختلالات وتشوهات في هيكل اقتصاده، نتيجة لاعتماده على قطاع المحروقات بنسبة ساحقة من إجمالي الصادرات، ما جعل الاقتصاد مرهونا بتقلبات أسعار تلك الموارد في

الأسواق العالمية، ودفع بالدولة الجزائرية الى البحث عن سبل لإشراك المزيد من القطاعات الإنتاجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الدخل القومي، خصوصا أنها تمتلك الأبعاد الأساسية لتنويع اقتصادها بفضل موقعها الجغرافي وإمكاناتها الزراعية والصناعية، والذي سيمكنها من تطوير صادرات متنوعة كتعزيز الصناعات التحويلة، الغذائية وتطوير الصناعات الخفيفة كالنسيج والالكترونيات، وهو ما يتطلب تنوع انتاجي يكون نابعا من نجاعة السياسة الاقتصادية، التي تؤثر من خلال أدواتها المختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما سيخلق سلعا تتمتع بميزة نسبية تنافس في السوق العالمي، ويفتح فرصا جديدة للمؤسسة والمستثمرين من أجل التحول إلى اقتصاد عصري، وقصد تجاوز هذه التحديات، تتأتى أهمية السياسة الاقتصادية ومختلف أدواتها التي يجب أن تعتمد من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق تنويع اقتصادي جيد.

بناءً على ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن أن تساهم القيم المثلى لأدوات السياسة الاقتصادية في تحسن التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990م-2021م؟

ويندرج تحت هذا السؤال، جملة من الأسئلة الفرعية، نذكرها كما يلي:

- ضمن السياسة الاقتصادية؛ هل يمكن اعتبار السياسة المالية والنقدية كافية لتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنويع الاقتصادي؟
- كيف هو حال الصادرات والتنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال السياسة الاقتصادية المنتهجة؟
- كيف تؤثر السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- هل يمكن تحسين التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

في إطار معالجة التساؤل الرئيسي؛ يمكن طرح الفرضيات التالية:

- السياسة الاقتصادية تتكون من مزيج سياسات، لا يقتصر فقط على السياسة المالية والنقدية لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر، بل يتعداه إلى السياسة التجارية وسياسة الاستثمار.
- سلوك البحث عن الريع الناتج من وفرة النفط يعرقل سير السياسة الاقتصادية المنتهجة، التي تعمل على إصلاح الاقتصاد في الدول النامية، التي تعاني من تبعات نقمة الموارد، مما يؤثر سلبا على الإنتاجية والنمو.
- وجود مؤشرات إيجابية تدل على وجود تنويع اقتصادي بالجزائر، إلا أنه يبقى مزيفا كون الصادرات الجزائرية يسيطر عليها قطاع المحروقات، مما يدل على ضعف القطاع الإنتاجي.

– السياسات الاقتصادية تؤثر على التنويع الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة، والتي يمكن أن تؤثر في الأجل الطويل أو في الأجل القصير.

– باتباع منهجيات قياس مختلفة يمكننا الوصول لقيم مثلى لمختلف أدوات السياسات الاقتصادية، والتي سنستطيع من خلالها تحسين مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار موضوع الدراسة لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية، نختصرها فيما يلي:

*** المبررات الذاتية:**

– الاهتمام الشخصي بدراسة الاقتصاد الريعي، ورغبة منا في تعميق فهم موضوع التنويع الاقتصادي، وإمكانية تطبيقه على الاقتصاد الجزائري.

– رغبة الباحثة في تقديم مزيج من السياسات الاقتصادية من شأنه تحقيق مستوى تنويع اقتصادي فعال، يمكن أن يستعمل مستقبلا للمساهمة في الحد من التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري.

*** المبررات الموضوعية:**

– الاهتمام العالمي المتزايد بالتنويع الاقتصادي (نمو عدة اقتصاديات عالمية بعد انتهاجها التنويع الاقتصادي عالميا)، وهو ما يستدعي دراسة إمكانية تطبيقه في الجزائر، مما يتماشى مع تخصصنا الأكاديمي " اقتصاد كمي".

– الأهمية البالغة لموضوع التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة، النمو، الأمان والاستقرار للدول.

– قلّة البحوث والدراسات التي تربط بين المزيج المناسب من مختلف أدوات السياسات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، خاصة في السياق الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إطار انتهاج سياسة اقتصادية كآلية فاعلة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لمعالجة مشكلة اقتصادية يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي تتميز صادراتها بالأحادية، لإيجاد البدائل المتاحة خارج قطاع المحروقات من أجل الوصول إلى اقتصاد مستقر، متنوع ومستدام، يعتمد على صادرات متنوعة لتوفير ايرادات مالية غير نفطية، وذلك من خلال توسيع رقعة مشاركة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على أدوات السياسات الاقتصادية، التي تعمل معا لتحقيق هذا الهدف.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تحديد أهم السياسات الاقتصادية الواجب الاعتماد عليها من أجل إنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

– محاولة تفسير لعنة الموارد في الاقتصاد الريعي لإلقاء الضوء على موضوع التنويع الاقتصادي.

– إبراز مكانة الجزائر من خلال عدة مؤشرات تدل على التنويع الاقتصادي، مع إعطاء تصور تحليلي لواقع التنويع بالجزائر من خلال البرامج التنموية المطبقة، والتي تنتهي باستخراج نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري.

– تقديم معاينة للصادرات الجزائرية بتسليط الضوء على فضاء المنتج، تعقيد المنتجات، الميزة النسبية والتركز.

– قياس أثر مختلف أدوات السياسات الاقتصادية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

– تقدير القيم المثلى لمختلف أدوات السياسات الاقتصادية، وتبيان مدى مساهمتها في تحسين مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤل المطروح في هذه الدراسة، تم تسطير حدود مكانية وزمانية، نذكرها كما يلي:

* **الحدود المكانية:** تشمل الجزائر باعتبارها الدولة محل الدراسة الرئيسية، التي تفتقد لسياسات اقتصادية مناسبة، والتركيز على إمكانية مزج أدواتها لتحسين التنويع الاقتصادي، كما تم الاعتماد على إجراء بعض المقارنات من حين لآخر.

* **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة؛ الفترة الممتدة من 1990م الى 2021م، كونها تضمنت عدة مسارات للسياسة الاقتصادية بالجزائر. كما تعد فترة كافية؛ لإعطائنا صورة واضحة عما ميز الاقتصاد الجزائري، وعلاوة على ذلك تضمنت هذه الفترة تأثير الجائحة العالمية "كورونا".

* **الحدود الموضوعية:** التركيز على دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي، مما سيخفف من ضغط الصدمات العالمية على الاقتصاد الريعي أحادي التصدير، وذلك بتقدير القيم المثلى.

منهج الدارسة:

تبعًا لطبيعة الدراسة والأهداف المتوخاة منها؛ وقصد الإحاطة بجوانب الموضوع، تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل؛ من خلال تحليل التطورات الحاصلة في سير السياسة الاقتصادية

المنتهجة لأجل الوصول إلى تنويع اقتصادي جيد، وتحليل المؤشرات الدالة عليه، زد على ذلك معاينة الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة. إضافة إلى المنهج الاستقرائي؛ من خلال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ضمن برنامج Eviews13 لتقدير المعلمات وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة لتبيان العلاقة طويلة الأجل، إضافة الى استخراج المتغيرات المعنوية وتحديد القيم المثلى لها، كما تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للعتبة مع الانتقال الفوري TAR، لتحديد القيود اللازمة لعملية التحسين، وادراجها ضمن خوارزمية التحسين الجيني GA باستخدام برنامج Python3. وذلك من اجل الوصول إلى قيمة مثلى لمؤشر التنويع الاقتصادي، إضافة إلى الدراسات والأبحاث بمختلف مصادرها من كتب ودوريات، ومراكز بحث محلية ودولية "بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، الاطلس الاقتصادي"، لتوظيفها في تقدير نماذج قياسية تدرس العلاقة بين المتغيرات لغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية.

الدراسات والأدبيات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع أو تعلقت بأحد من جوانبه، نذكر ما يلي:

* **الدراسات باللغة العربية:**

– دراسة **عبد الحق بدروني (2022م)**، بعنوان: "**قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

اعتمدت هذه الدراسة؛ على تقدير أثر النفقات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980م-2019م)، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة. حيث تم التوصل من خلال هذا البحث؛ إلى وجود أثر معنوي لنفقات التسيير والتجهيز، بقيمها الموجبة والسالبة على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير، بالإضافة إلى ان هذه النفقات تجاوزت حجمها الأمثل من خلال نموذج آرمي، وترتبط هذه الدراسة بموضوعنا، كونها تجمع موضوع التنويع الاقتصادي، مع السياسة المالية.

– دراسة **عبد المنعم حجيرة (2022م)**، بعنوان: "**استراتيجيات التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمحروقات مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1980–2019**"، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمحروقات، هذه الأخيرة التي تتميز اقتصادياتها بمواصفات وخصائص تختلف جذريا عن الاقتصاديات الأخرى الفقيرة إلى الموارد النفطية، حيث تم من خلالها التطرق إلى العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية التي كانت نتاج محاولة تفسير وتشريح لواقع هذه البلدان مثل: أطروحة لعنة الموارد الطبيعية، نظرية المرض الهولندي، الدولة الريعية، سلوكيات السعي وراء الريع وغيرها، حيث حاولت كل هذه النظريات تفسير المفارقات الحاصلة في أداء هذه الاقتصاديات، فمن جهة تتلقى عائدات ومداخيل كبيرة من تصدير النفط، ومن جهة أخرى تشهد ركودا في التنمية وبطأ في النمو الاقتصادي.

وإجمالًا؛ حاولت هذه الدراسة تقديم رؤية استراتيجية متكاملة لكيفية استخدام وتوظيف القدرات الانتاجية، بما يحقق التنويع الاقتصادي، بالتطرق إلى أساليب حديثة تدل على التنويع الاقتصادي كمؤشر التعقيد الاقتصادي ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة. وتتناسق هذه الدراسة مع موضوع بحثنا المتعلق بالتنويع الاقتصادي، كونها تناولت تحليل الصادرات الجزائرية بعمق من خلال منهجيات جديدة.

- دراسة **حميد بن نية (2020م)**، بعنوان:" **أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي –دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر.

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي لها أثر فعال وقوي على تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على استراتيجية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال جعل القطاع الصناعي محركا للاقتصاد الوطني، واعتمدت الدراسة موضوع البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطار النظري للبحث، والدراسة القياسية باستخدام النموذج VAR، حيث توصلت الدراسة القياسية؛ إلى أن كل من السياسة المالية والنقدية والاستثمار لها أثر إيجابي على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال أداة العرض النقدي، أداة الإيرادات الحكومية ورأس المال الثابت التي تعتبر أساسا لتنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، بالمقابل توصلت الدراسة إلى وجود ضعف مساهمة أسعار الفائدة وسعر الصرف والانفتاح التجاري على تنويع الصادرات.

مما سبق، تبيّن أن الدراسة تتناول جانبي البحث، بحيث تبين أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، لكنها لم تتطرق إلى نموذج السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي بالجزائر.

* **الدراسات الأجنبية:**

- دراسة **Kourtel nadjet, Kheddache fares, Mohammad Saad Alfiky** (**2024**م)، بعنوان:

"**A Standard Study on the Impact of Economic Diversification on the Economic Growth Rate in Algeria Using The ARDL Model for the Period 1990-2021**", Journal Of North African Economies, Vol 20 , N° 35, University of Hassiba ben Bouali, Chlef, Algeria.

تم من خلال هذه الدراسة؛ قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، بالاستناد الى التحليل التجريبي باستخدام برنامج Eviews. حيث تم تسجيل أثر سلبي لمؤشر التنويع المركب على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وذلك لغياب مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة مثل قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج. كما تتناسب هذه الدراسة مع طبيعة بحثنا؛ لكونها اعتمدت على المؤشر المركب في التعبير عن التنويع الاقتصادي.

- دراسة **Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo; and al**(**2021**م)، بعنوان:

"**The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity 1990–2021**", Massachusetts Institute of Technology and Center for International Development, Harvard University, London, England.

تناولت هذه الورقة البحثية "المعرفة الإنتاجية"، أي المعرفة التي تدخل في صنع المنتجات التي نصنعها، ومع ذلك لم يكن هذا التوسع ظاهرة فردية، بل ظاهرة جماعية كأفراد، لسنا أكثر قدرة بكثير من أسلافنا ولكن كمجتمعات، طورنا القدرة على الصنع أكثر، حيث يستطيع المجتمع الحديث جمع كميات هائلة من المعرفة المنتجة لأنه يوزع أجزاءً منها بين أعضائه؛ ولكن للاستفادة منها يجب إعادة تجميع هذه المعرفة من خلال المنظمات والأسواق، وهكذا يُولّد التخصص الفردي التنوع على المستويين الوطني والعالمي، مما يجعل مجتمعاتنا الحديثة الأكثر ازدهارًا هي الأكثر حكمة ليس لأن مواطنيها يتميزون بذكاء فردي، ولكن لأن هذه المجتمعات تتمتع بتنوع المعرفة، ولأنها قادرة على إعادة دمجها لخلق تشكيلة أكبر من المنتجات الأذكى والأفضل وحيثما حدث، فقد عزز ارتفاعًا هائلاً في مستويات المعيشة، وحيثما لم يحدث فإن مستويات المعيشة تُشبه مستويات القرون الماضية، وتُعبر فجوات الدخل الهائلة بين الدول الغنية والفقيرة عن الاختلافات الشاسعة في المعرفة الإنتاجية وتتجلى هذه الاختلافات في تنوع وتعقيد المنتجات التي تُنتجها كل منها.

تتناسب هذه الورقة البحثية مع بحثنا كونها تتضمن إحدى الطرق الحديثة التي تعبر عن التنويع الاقتصادي، بإعطاء تصور نظري لفضاء المنتج ومؤشر التعقيد الاقتصادي من خلال فضاء المنتج، الذي يعطي من خلاله صورة عن ملامح الاقتصاد الجزائري، ونستطيع منه رسم صورة عن الهيكل الإنتاجي بمعرفة تعقيد المنتجات في الجزائر، الذي يسمح لها أن تكون ضمن المنتجات الخمسة الأولى الأكثر تعقيدا في العالم، أم هي ضمن المنتجات الخمسة الأقل تعقيدا في العالم.

-دراسة **Bela Balassa** (**1977**م)، بعنوان:

"**Revealed Comparative Advantage Revisited: An Analysis of Relative Export shares of the industrial countries 1953–1971**", the Manchester school, Vol 45, N°04, the Johns Hopkins University, UK, 1977.

قام المؤلف من خلال هذا البحث؛ بطرح مفهوم الميزة النسبية الظاهرة، من خلال دراسة الأداء التجاري لكل دولة على حدى، حيث افترض أن نمط التجارة السلعية يعكس الاختلافات بين الدول في التكاليف النسبية وكذلك في العوامل غير السعرية؛ يُفترض أن يكشف هذا عن الميزة النسبية للدول التجارية، استُخدمت بيانات الصادرات ونسب الصادرات والواردات للإشارة إلى الميزة النسبية "الظاهرة" للدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، كندا، السوق الأوروبية المشتركة، المملكة المتحدة، السويد، واليابان) في السلع المصنعة، مع ذلك لوحظ أن بيانات الأداء النسبي للصادرات أكثر ملاءمةً للغرض المذكور، نظرًا لتأثر نسب الصادرات والواردات بالتعريفات الجمركية، وغيرها من التدابير الوقائية التي يختلف تأثيرها على السلع الفردية من بلد إلى آخر، وأُجري البحث في هذه الورقة بموجب عقد مع وزارة التجارة الأمريكية تحت رقم 6-28705، وهي دراسة تتوافق مع بحثنا لمعرفة التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية والتي تدل على وجود تنويع اقتصادي، وذلك بتتبع مسار تطورها خلال فترة الدراسة من أجل معرفة مكمن التغيرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير سلة المنتجات، لكي تصبح ذات تنافسية عالية، وسنوضح أيضا إذا كانت الجزائر تملك ميزة نسبية ظاهرة.

صعوبات الدراسة:

- وجود صعوبة في انتقاء الإحصائيات من المواقع الرسمية للمؤسسات، باعتبار أن كل مؤسسة لها الاحصائيات الخاصة بها، وتستند لمصادرها الرسمية الموثوقة، غير أن الأرقام المقدمة تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن فترة إلى فترة، وهذا ما يضع الباحث في حيرة اختيار أي المصادر أوثق وأصدق.

– توجد العديد من البحوث المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي وأدوات السياسات الاقتصادية كل أداة أو أداتين على حدى، وقد استغرقت منا وقتًا معتبرًا للاطلاع عليها وفهم تفاصيلها، بالإضافة إلى تحديد الجوانب الأكثر أهمية التي يمكن أن تدعم بحثها.

– صعوبة في إيجاد بعض العناوين المهمة من الكتب والأطروحات خاصة الأجنبية منها، بحكم أنها غير منشورة، وتتطلب التواجد بالمكتبات الأجنبية أو دفع مبالغ مالية بالعملة الصعبة للحصول عليها.

– نقص في الإحصائيات المنشورة في التقارير السنوية، التي تكون في أغلبها لا تتضمن بعض الجزئيات الدقيقة التي يحتاج إليها الباحث في بناء دراسة قوية.

– عدم وجود دراسات تطرّقت بصفة مباشرة، للسياسة الاقتصادية المثلى كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

محتويات وتقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل المطروح، واختبار صحة الفرضيات للتوصل إلى الأهداف المسطرة؛ تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة للإحاطة بالموضوع، وتليها خاتمة تضم النتائج المتوصل إليها، وبعض التوصيات والاقتراحات إضافة إلى الآفاق.

فجاء الفصل الأول المعنون بـ "الإطار النظري للسياسة الاقتصادية " بمثابة تمهيد لموضوع الدراسة، تم التطرق فيه للإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية في المبحث الأول، السياسة المالية والنقدية كمكونات للسياسة الاقتصادية والتنسيق بينهما في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فقد تم التعرض للسياسة التجارية وسياسة الاستثمار كمكونات للسياسة الاقتصادية.

أما بخصوص الفصل الثاني والمعنون بـ " التنويع الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي"، فقد تم التطرق فيه للأسس النظرية للاقتصاد القائم على النفط في المبحث الأول، ومفهوم التنويع الاقتصادي، أنماطه، مؤشرات قياسه وأيضا خصائصه وآلياته في المبحث الثاني، وأخيرا طبيعة الاقتصاد الريعي بين المفهوم والخصائص، إضافة إلى المرض الهولندي ودور التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد، زد على ذلك سياسة تنمية الصادرات في المبحث الثالث.

وفي فصل ثالث معنون بـ " انعكاس السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م"؛ تم التطرق الى مضمون السياسة الاقتصادية الجزائرية في المبحث الأول، كما تمت معاينة الصادرات الجزائرية بالمبحث الثاني، ثم في مبحث ثالث تم تحليل مكانة الجزائر من حيث المنهجيات

الحديثة والنماذج التنموية الحديثة الداعمة للتنويع الاقتصادي، كما تم الحديث عن مؤشر التنويع الاقتصادي المركب ومكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري.

في حين الفصل الرابع والأخير الذي عنون بـ " قياس أثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي وتقدير قيمها المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م"؛ فقد تم التعرض فيه إلى " منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" في المبحث الأول، بعدها تم استعراض الدراسة قياسية لأثر أدوات السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م ضمن مبحث الثاني. أما المبحث الثالث؛ فتم فيه تحديد قيم أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م" من خلال مطلبين، وفي مطلب ثالث منفصل، تم التطرق إلى "متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر ومعالم النهوض به".

الفصل الاول

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية ترجمة للواقع الاقتصادي المعاش من أجل العمل على إحداث التوازن به وإصلاحه، ومن هذا المنطلق؛ فإن الحاجة إلى السياسة الاقتصادية جعلتنا نسلط الضوء عليها من خلال عدسة تاريخ الفكر الاقتصادي، الذي كان له مساهمة كبيرة لفهم الخلفية التاريخية للسياسة الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة خلال فترة زمنية محددة، لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، والواجب اعتمادها للوصول لفعالية السياسة الاقتصادية، والتي تكون متناسبة مع طبيعة الاقتصاد السائد في البلد من خلال أنجع وأفضل الأدوات، وذلك بتسطير السياسة المناسبة والمنهجية السليمة لتنفيذها، وتتمثل هذه السياسات في كل من: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، وسياسة الاستثمار، وذلك لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية تشكل في مجموعها منظومة متكاملة للحفاظ على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المنشود، والمتمثلة في النمو اقتصادي، والوصول لأعلى مستوى من التشغيل، والتوازن الخارجي، ومعالجة التضخم وغيرها، وهذا ما يدعو إلى الاهتمام بالسياسة الاقتصادية ودراسة أنواعها وأدواتها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وبناءً على ماسبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه النقاط وفق ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: السياسة المالية والسياسة النقدية كمكونات للسياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسة التجارية وسياسة الاستثمار كمكونات للسياسة الاقتصادية.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية.

تعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية، وتنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصادين، للحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال المحافظة على استقرار التوازن الخارجي والداخلي، وأيضا استقرار الأسعار والعمالة الكاملة، والعدالة في التوزيع داخل المنظومة الاقتصادية؛ وذلك بتبني سياسات اقتصادية تستوعب التحولات التي تطبع اقتصاديات العالم.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية من حيث المفهوم والمبادئ.

نظرا لأهمية السياسة الاقتصادية في تنظيم اقتصاد البلد، سنتطرق في هذا المطلب الى مفهومها، ومبادئها.

أولا– مفهوم السياسة الاقتصادية: تقوم الدولة بمجموعة من الخطوات والإجراءات، التي ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، قادرة على استخدام الموارد المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة، مع الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية في البلد، وتدعى هذه الإجراءات بالسياسة الاقتصادية.

– يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة: "أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الحكومية، والتي تهدف الى توجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه"[1]، وتعرف أيضا: على أنها "مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، والتي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في كنفها الوحدات الاقتصادية الأخرى".[2]

– وتسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة من الإجراءات المترابطة فيما بينها، والمتخذة من قبل الحكومة والهادفة إلى استخدام مختلف الوسائل من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الطويل.[3]

– ويقصد بالسياسة الاقتصادية أيضا: "التدخل المباشر للسلطات العمومية في حركة ومجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الصرف الأجنبي، الصادرات والواردات، التشغيل، الأسعار، الاستثمار، الإنتاج، وغيرها"[4].

---

[1] Xavier Greffe, **Comprendre la politique économique**, Economica, Paris, 1995, p15.

[2] نعمت الله نجيب إبراهيم وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص441.

[3] Jacques Muller et autre, **Economie: Manuel et applications**, Dunod, 3émé Ed, paris, 2002, p188.

[4] عبد الله الصعيدي، **النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي**، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2005، ص ص184-185.

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن السياسة الاقتصادية لا تخرج عن كونها مجموعة من الإجراءات والخطوات تتخذها الدولة لإصلاح الاقتصاد[1]؛ وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية ينحصر في: "مجموعة أهداف إضافة إلى مجموعة من الأدوات، زد إلى ذلك مدة من الزمن".

ثانيا– مبادئ السياسة الاقتصادية: من أجل الوصول إلى إنجاز إطار فعال للسياسة الاقتصادية، وجب الانطلاق من جملة مبادئ يبرز أهمها فيما يلي:

1– التساوي العددي بين الأهداف والأدوات: أشار إلى هذا المبدأ الاقتصادي "يان تينبرغين" *، حيث دعا إلى ضرورة استهداف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية كهدف وحيد تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة[2].

2– مراعاة الواقع الاقتصادي المعاش: حيث أنه لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية، إذا ما كان إعدادها يهدف إلى تحقيق أهداف بعيدة عمّا يمليه الواقع الاقتصادي العالمي والمحلي من ظروف، إذ أنه كما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي تبعا للترابطات الموجودة بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الاقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الاقتصادي على الازدهار والتطور؛ وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد في الحكم على مدى كفاءة الأدوات المختارة، ومن ثم على طبيعة قرارات السياسة الاقتصادية المختارة مستقبلا[3].

3– كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: حيث دعا الى هذا المبدأ الاقتصادي "روبرت مندل"**، وحث صناع السياسة الاقتصادية إلى انتقاء الأداة المناسبة الأكثر قدرة على تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية[4].

---

[1] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص213.

* **يان تينبرغين Yen Tinbergen**: (1903م–1994م)؛ وهو اقتصادي هولندي واحصائي بالمكتب المركزي للإحصاء بهولندا، له باع كبير في مجال الاحصاء والاقتصاد الكلي والرياضي والقياسي وحصل على العديد من الدكتوراه الفخرية بحيث وصل عددها إلى 15 دكتوراه.

[2] Christian Aubin, Jacques Leonard, **Politique Economique**, Librerie Vuibert, France, 2003, p23.

[3] كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض–دراسة لحالة الجزائرية 2001–2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014–2015، ص13.

** **روبرت مندل Robert A. Mundell**: (1932م–2021م)؛ وهو اقتصادي كندي شغل عدة مناصب منها: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والموفضية الأوروبية كتب على نطاق واسع عن تاريخ النظام النقدي الدولي، ومتحصل على دكتوراه فخرية من جامعة باريس.

[4] Gérard Duthil, William Marois, **Politique Economique**, Edition Ellipses, France, 1997, p pp27-28.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

كان للفكر الاقتصادي مساهمة كبيرة في فهم الاختلافات النظرية والمنهجية الماضية والحالية، على قول ستيفن كيتس: "بدون تاريخ الفكر الاقتصادي يعد الاقتصاد موضوعا أقل اختراقا وأقل إثارة للاهتمام وذو قيمة اجتماعية أقل بكثير"[1]؛ حيث يتم فهم الأساليب الاقتصادية المعاصرة والنظرية الاقتصادية بشكل عام أفضل عند استكمالها بدراسة تاريخ الاقتصاد[2]، لذلك وجب التأكيد على أهمية تاريخ الفكر الاقتصادي لفهم الخلفية التاريخية، والنظرية لمختلف السياسات الاقتصادية، وخاصة الخلافات والنزاعات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية.

وفي الاقتصاد كعلم يعنى بدراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة، من أجل تحقيق الرخاء المادي والرفاهية للأفراد، وفي حين يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء المادي على المستوى الوطني من خلال تطبيق سياسة اقتصادية فعالة لأجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإعادة توزيعها، ومع تعدد وجهات النظر للقائمين على الشأن العام تباينت الأفكار، والأنظمة والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الشعوب والدول؛ مما جعلنا نسلط الضوء على هذا التفاعل بين النظريات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية من خلال عدسة تاريخ الاقتصاد لمدارس فكرية مختلفة ظهرت في أوقات وأماكن مختلفة.

أولا– السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القديم: ارتبط مفهوم السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عبر التاريخ بتطور النظرة إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف هذا المفهوم وفقا للدور الذي تلعبه الدولة –اشتراكية كانت أو رأسمالية–باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات المخططة، لتوفير أفضل الشروط اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة وضمان تحقيقها[3].

وفي واقع الأمر؛ السياسة الاقتصادية لا تمثل مادة جديدة في الاقتصاديات المعاصرة، بل تذهب بعيدا في التاريخ الاقتصادي، فمنذ بروز التجارية في بريطانيا وفرنسا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دافع التجاريون عن السياسة الاقتصادية، التي كان يعبر عنها آنذاك بجمع المزيد من كميات الذهب والفضة في البلاد.

وعلى خلاف ذلك؛ أكدت المدرسة التقليدية الكلاسيكية على أولوية الحرية، وضرورة عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، لأن هذا التدخل سيقيد حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الاقتصادية، والتي تتماشى

---

[1] Kates Steven, **Defending the History of Economic Thought**, Edward Elgar bublishing, Cheltenham, UK, 2013, p16.

[2] Sheila Dow, **The Methodological Role of the History of Economic Thought**, Palgrave Macmillan, London, UK, 2020, p21.

[3] محمد قروف كريم، **أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي بالجزائر –دراسة تطبيقية خلال الفترة 1999–2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص15.

بالضرورة مع مصلحة المجتمع، وبناءً عليه دافع أصحاب هذه المدرسة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن مبدأ الحرية الاقتصادية التامة أمثال آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل، وكينز؛ حيث انشق هذا الأخير عنها مؤسِّسا المدرسة الكنزية، وقاموا بمهاجمة السياسات التقييدية للمدرسة التجارية، ففي الاقتصاد الحر تشكل السياسة الاقتصادية منظومة متكاملة من الأدوات المستخدمة لتفعيل النشاط الاقتصادي على مختلف المستويات الشاملة، والقطاعية والإقليمية للاقتصاد الوطني[1]، ويمكن تلخيص نظرة المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:[2]

- الإنفاق العام هو تبديد للثروة الوطنية، ويجب التقليل من حجمه قدر المستطاع.
- الدولة تحصل على الإيرادات بهدف تمويل النفقات.
- الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة، والذي يمثل السياسة الاقتصادية هو إنفاق استهلاكي.
- يجب أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة، بمعنى أنها لا تؤثر في الحياة الاقتصادية، وفي حياة المجتمع بوجه عام؛ أي أنها لا تغير في الدورة الاقتصادية من حيث الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك.

وينظر الكلاسيك إلى الدولة على أنها مبدد للأموال، فهي تقطع جزءً من المال الموجود تحت تصرف الجماعة، وتقوم باستهلاكه من خلال الإنفاق العام، ومن هنا فالإنفاق العام يؤدي إلى ضياع الثروات، فالمدرسة الكلاسيكية تؤمن بمبدأ عدم تدخل الدولة لأن السوق كفيلة بإعادة التوازن له في حالة الاختلال[3].

كما تركت المدرسة الفزيوقراطية (1756م-1777م) بصمة حاسمة في تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال التحقيق في سبب وطبيعة الثروة، وطرق زيادتها، حيث حدد "فرانسوا كينيه" وأعضاء آخرون في فزيوقراطية القطاع الزراعي باعتباره المصدر الوحيد لشبكة الإنتاج، ووضعوا مقترحات للسياسة الاقتصادية تهدف إلى إصلاح البنية الإنتاجية للمجتمع المتخلف، كما اقترحوا إصلاح الضريبة الفريدة على إيجارات ملاك الأراضي في مكان الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لكن حكم على هذه الآراء بالفشل بسبب مقاومة الطبقات المتميزة، التي كان من الممكن أن تتأثر[4].

---

[1] Stavros Drakopoulos, Ioannis Katselidis, **Economic Policy and the History of Economic Thought**, Routledge 605 Third Avenue, 1st Ed, New York, USA, 2023, p 9.

[2] Sheila Dow, **Keynes on Theorising for Policy,** Routledge, USA, 2023, p p174-176.

[3] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[4] Simona Pisanelli, **Physiocracy and Fiscal Reform: The Chimera of the Impôt Unique**, In: Economic Policy and the History of Economic Thought, Routledge, London, USA, 2023, p p 54-55.

وبحلول القرن الثامن عشر، تحول التشريع الاجتماعي الإنجليزي من شبكة الأمان المصممة للتعامل مع الطوارئ كونه نوع من أنواع المساعدات القبلية، غير أنه تم التخلي عنه عام 1834م، وانتقل إلى الضمان الاجتماعي بما سمي "قانون الفقراء"*.

وساهم كتاب اقتصاديون مثل "فريديريك مرتون ايدن"، و"ديفيد ريكاردو"، و"توماس روبرت مالتوس" مساهمة مهمة في انتقال التشريعات الاجتماعية لسنة 1834م، واستندت أيضا الى فكرتهم القائلة بأن الدافع الفردي هو الدافع الوحيد للفقراء لأجل الهروب من حالتهم، وكانت حججهم لصالح المجتمع الصديق وبنوك الادخار للطبقات الدنيا[1].

ويعد نقد "كارل ماكس" للاقتصاد السياسي معروف إلى حد ما، إلا أن علاقته بالسياسة الاقتصادية في الرأسمالية لم تتم دراستها بشكل كاف، لكن عند فحص كتابات ماركس الاقتصادية خاصة فيما يتعلق برأس المال، حيث تبين أن ماركس عرض فهما دقيقا لتشكيل وعمل السياسة الاقتصادية في الرأسمالية على وجه الخصوص، مثل قوانين المصانع وتنظيم الدولة كنتائج للصراع الطبقي، والتنافس بين الطبقات وداخلها بما في ذلك المنافسات داخل الرأسمالية، وفي الوقت نفسه تظهر السياسات والتنظيمات الاقتصادية كعوامل أساسية لتأمين وتشكيل الظروف، والاستيلاء على فائض القيمة، وتوزيعه على نطاق موسع في الرأسمالية، وهنا قد قدم ماركس للسياسة الاقتصادية رؤية قيمة حول تشكيل السياسة ودور الدولة في الرأسمالية المعاصرة[2].

بعد عام 1870م تغير الاقتصاد تغيرا واضحا بعد تغير مفهوم التحليل الاقتصادي، من التوزيع والانتاج وتراكم الثروة، والظروف الاجتماعية إلى عوامل التبادل الذاتية، أو بإيجاز التحول من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد، وعلى الرغم من ذلك تميزت فترة 1873م-1896م بالكساد الطويل، حيث واجه فيه الاقتصاد العالمي تدهورا مستمرا في الأسعار، وأيضا تراجعا في معدلات الربح وأسعار الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وحدوث إخفاقات تجارية هائلة[3].

---

* **القانون الإنجليزي للفقراء** 1834م: أدت الزيادة السكانية إلى زيادة تكاليف المساعدات التي كانت أكبر من الموارد المتاحة، وأن الناس تبحث عن المساعدة بدلا من البحث عن العمل، في حال كانت المعونات قريبة من الأجور، من بين أهم أهدافه ترحيل العاطلين عن العمل من المناطق الريفية الى الحضارية، حماية دافعي الضرائب في المناطق الحضارية من الدفع أكثر ودعم الصناعات بالأيدي العاملة.

[1] Baugh Daniel A, **The Cost of Poor Relief in South-East England: 1790–1834**, in Economic History Review, Vol 28, N°1, UK, 1975, p p 51-52.

[2] Charalampos Konstantinidis, Andriana Vlachou, **Karl Marx: A Critical View on Economic Policy**, Routledge, USA, 2023, p p 92-94.

[3] Michel S Zouboulakis, **Economic Policy in Marginalist and Early Neoclassical Economics 1871–1920s**, Routledge, USA, 2023, p p110-112.

وبين سنتي 1872م-1873م، تأسست المدرسة التاريخية الألمانية، التي قدمت مساهمات مهمة حول السياسة الاجتماعية، سياسة التنمية، السياسة التجارية، السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث ركزت على القوى الإنتاجية بما في ذلك رأس المال البشري، مما قدم مصطلحا جديدا يعرف بعلوم الدولة "STAATS WISSENSCHAFTEN"، والذي يعبر عن التعايش الألماني النموذجي بين الدولة والاقتصاد، كونه قدم منظورا تطوريا انعكس في نظرية مراحل التنمية الاقتصادية، والنهج الاحصائي التجريبي، على النقيض من مصطلح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البريطاني، والذي يعد الأكثر نظريا وتجريدا؛ وبما أن السياسة التجارية كانت دائما محل جدل، إضافة الى زيادة الصراعات بين أنصار التجارة الحرة وأنصار الحمائية سنة 1856م، تأسست منظمة "VEREIN" للمهندسين الالمان لمعارضة الليبيرالية الحرة والأفكار الثورية الماركسية، وقامت بنسب السياسة الاجتماعية للدولة، وان تطبيق العدالة التوزيعية يكون من قبل الحكومة[1].

وجاءت المدرسة المؤسسية القديمة في عشرينات القرن الماضي على يد عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي "ثورستين فيبلين"*، لتنتقد المفهوم الضيق للرفاهية الاقتصادية فقط من حيث الكفاءة وإشباع مصالح المستهلك، وركز المؤسسون القدامى على القضايا المتعلقة بالعدالة والتنمية الذاتية للإنسان، ورفاهية العمال، وأن سوق العمل لا يعتمد على آلية الأسعار فحسب، بل يتأثر بعدة عوامل كالعامل البسيكولوجي، وعامل العرف الاجتماعي، وغيرها[2].

وبناءً على ذلك، فقد كان موقف ريكاردو من السياسة الاقتصادية متأثرًا بفكر المدرسة النفعية المعاصرة له، وهو يؤيد هدفهم القائل: "النفع الأكبر للعدد الأكبر"؛ كونه رأى أن بعض السياسات الاقتصادية الحكومية، كالتعريفة الجمركية مثلا معوقة للتنمية الاقتصادية، ولقد استأثرت السياسة الضريبية باهتمام ريكاردو كونه حاول اكتشاف الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب، ولم يعطِ جانب المصروفات من موازنة الدولة اهتماما كبيرا، لأنه يعتبر الخدمات الحكومية غير منتجة.

حيث يرى ريكاردو أن الضرائب كافة تدفع في النهاية من دخل البلاد أو رأسمالها، وإذا لم يرافق زيادة الضرائب تصاعد في الإنتاج أو تناقص في الاستهلاك غير الإنتاجي، فإن جباية الضرائب سوف تخِر نمو التراكم

---

[1] Harald Hagemann, **The German Historical School on Economic Policy**, USA, 2023, p p130-131.

* **ثورستين فيبلين Thorstein Bunde Veblen**: (1857م-1929م)؛ عالم اقتصاد واجتماع امريكي قاد حركة الاقتصاد المؤسسي من أشهر أعماله كتاب الطبقة الغنية.

[2] Stavros Drakopoulos, Ioannis Katselidis**, The Old Institutional School and Labour Market Functions and Policies**, Routledge, USA, 2023, p p145-146.

الرأسمالي، وبما أن معظم الضرائب تقع على الربح، فإن من شأنها أن تحد من التنمية، وفي ضوء تحليل ريكاردو هذا، تعتبر الضرائب على الريع والكماليات هي أقل الضرائب مدعاة للاعتراض لأن المالكين هم فئة لا تدخر، والضرائب المفروضة على الكماليات لا تدخل عادة في موازنة الأعمال الإنتاجية.[1]

وأن معظم الخلافات الأكاديمية الحالية والسابقة في علم الاقتصاد، تستهدف بشكل صريح أو ضمني تطبيقات السياسة الاقتصادية، ويمكن إجمال الأفكار المالية ضمن كتاب مبادئ الاقتصاد "لألفرد مارشال" عام 1890م لتوجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العامة في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، كما انه من الضروري مراجعة النمو السكاني كل فترة زمنية، حتى يمكن المحافظة على مستوى العيش المناسب[2].

وفي مجال تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية؛ يرى مارشال أنه على الدولة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور، ومنع تشغيل النساء، ودفع معونات للذين تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجور، كما يجب على الحكومة مراقبة أنشطة المضاربة، والبحث عن الوسائل الفعالة المناسبة لتوجيه الإنفاق العام، ورفع مستوى المعيشة، حيث أدرك الفرد أهمية الضرائب، باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعها للفقراء، من خلال الإنفاق العام ليستفيد منها الفقراء أكثر من الأغنياء[3].

كما كان لكينز أيضا دورا مميزا، من حيث التفكير في السياسة الاقتصادية في ثلاث جوانب مهمة على أنه:[4]

– قاد خطا جديدا للفكر حول نظرية الاقتصاد الكلي، وصنع السياسات التي تضمن دورا أكثر نشاطا للدولة.

– كان منخرطا بنشاط ضمن مراكز صنع السياسات الاقتصادية في المملكة المتحدة التي تعنى المجال الوطني والدولي.

– اعتماده على عمله في الفلسفة ومحتوى اقتصاده الكلي، وخبرته في صنع السياسات جعله يطور نهجا مميزا للعلاقة بين النظرية والسياسة باكتشاف كيفية معالجة عدة قضايا مثل الإصلاح النقدي المحلي والدولي، وأن مشاكل البطالة، وعدم المساواة، والاحتكار، لا يمكن أن تنتهي، حيث اتخذت أشكالا أسوأ بعد ستينيات القرن العشرين.

---

[1] وديع شرايحة، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، شقيير وعكاشة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1987، ص ص 60-61.

[2] Marshall Alfred, **Principles of Economics**, Unknown Library, London, UK, 1890, p p1-2.

[3] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[4] Aslanbeigui N, Oakes G and Arthur Cecil Pigou, **Basingstoke**, European Journal of The History of Economic Thought, N° 24, UK, 2015, p p187-190 .

كما ساهم الفكر المالي الكنزي من خلال دحض ما جاء به الفكر الكلاسيكي في خروج الاقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، حيث يعتقد كينز بأن "المشكلة السياسية للبشرية تتمثل في الجمع بين ثلاث أشياء: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحرية الفردية"، مما يشير بوضوح لاهتمامه بالسياسة الاقتصادية، ومن خلال تأكيده على ضرورة دعم الطلب الكلي، وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، وكان منطلق كينز في ذلك هو أن الاقتصاد يسير وفق مبدأ "الطلب يخلق العرض"، ومنه فإن الدولة تساهم في دعم الطلب الكلي، وتنشيط الجهاز الإنتاجي وحركية النشاط الاقتصادي، من خلال إنفاقها العام الذي يعد أحد مكونات الطلب الكلي، وأنه يجب علينا أن ننظر ليس فقط لحجم النفقات، بل أيضا في محتوياتها إلى جانب الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص[1].

وان ما جاء به كينز من فعالية الطلب الكلي على شكل التوسع في الإنفاق العام بالتأثير إيجابا على النمو الاقتصادي لم يكن مطلقا، إذ أنه أشار إلى أن الشرط الرئيسي في تحقق ذلك هو تمتع جهاز الإنتاج في البلد المعني بالكفاءة والمرونة اللتان، تمكنانه من الاستخدام الأمثل للموارد بكل رشادة وعقلانية، وضمان لتحقق الاستجابة في جهاز العرض المحلي لتلك الزيادة المحققة في الطلب الكلي المتولدة عن زيادة الإنفاق العام، بما يضمن التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في البلد[2].

ويمكن أيضا العثور على المناقشات المتعلقة بإنفاق الدولة والضرائب، وإعادة توزيع الدخل، ودور المال في معظم كتابات الاقتصادين الكلاسيك؛ ولكن أيضا في العديد من الخطابات الاقتصادية ما قبل الكلاسيكية، والموجودة حتى في المجتمعات القديمة، وتعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم والإيجارات من الأراضي العامة، والنفقات العامة في دول المدن القديمة في أثينا وسبارتا كمثال يوضح أن السياسة الضريبية والحط من القيمة ومراقبة الأسعار يمكن تميزها في روما القديمة[3]، ونتيجة لذلك كتب المؤلفون القدامى عن مفاهيم تقسيم العمل، الأسعار والفائض، الوفرة، طبيعة المال، وعدة أمور أخرى، وبالتالي ليس من المستغرب أن تعود أصول الفكر الاقتصادي المعاصر إلى القدماء.[4]

---

[1] Keynes John Maynard, **Liberalism and Labour**, First published in The Nation and Athenæum, UK, 1926, pp 307–311.

[2] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[3] Temin. P, **The Economy of the Early Roman Empire**, Journal of Economic Perspectives, Vol 20, N°1,2006 ,USA, pp133-134.

[4] Backhouse R, **The Ordinary Business of Life: A History of Economics from the Ancient World to the Twenty-First Century**, Princeton University Press, USA, 2004, pp13-14.

حيث يرى كينز، ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي لكي يزيد حجم الطلب الفعال خلال فترات الكساد، ولما كان طلب الحكومة على السلع والخدمات جزءً من الدخل الوطني، مثله مثل الإنفاق على الاستثمار، فإن تدهور الاستثمار يمكن تعويضه بزيادة الإنفاق الحكومي، وبعدها تغيرت الأمور لتتجه إلى السياسة المالية التي تعبر علاجا لأزمة الكساد، واعتمدت نظرية كينز سنة 1929م أثناء أزمة الكساد العظيم إلى غاية عام 1941م من قبل فريق السياسة المالية.

ولم تلبث أن لقت أفكار كينز الكثير من الترحيب والقبول، وسط الكثير من صناع القرار والمفكرين في السياسة الاقتصادية للعديد من الدول، خصوصا بعد ثبوت صحتها وواقعيتها آنذاك، حيث شهد حجم الإنفاق العام تصاعدا كبيرا ومتتاليا في الاقتصاد العالمي، وأصبح يشكل ثلث حجم الناتج الكلي المتوسط، إذ طغت سياسات دعم الطلب المالية الكنزية بشكل أبرز في السياسات الاقتصادية لعديد من الدول، فكان ذلك أحد أهم أسباب خروج الاقتصاد العالمي نحو مرحلة ازدهار اقتصادي؛ لم تشهده من قبل حتى سميت بمرحلة "العصر الذهبي"، والتي امتدت من سنة 1941م إلى سنة 1972م[1].

ومن الملاحظ أن جميع الآراء الاقتصادية لأصحاب المدرسة الكلاسيكية القديمة لم تتصف بعمق التحليل المالي والنقدي، كما أن آراءهم تقتضي بعدم تجاوز الحكومة لموقف الحياد فيما يتعلق بالتدخل في إدارة وملكية النشاط الاقتصادي، في حين توزيع الدخل الوطني بشكل عادل من خلال الإنفاق العام لابد له من تدخل الدولة، وإن كان بشكل غير مباشر لتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.

ثانيا– السياسة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي الحديث: انبثقت هذه المدرسة عن المدرسة الكلاسيكية القديمة، وقد عرف أصحابها بالنقديين، وهي تشكل الأساس للسياسات الاقتصادية، وبرامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي أصبحت تطبق حاليا، والتي تؤمن بأن النظام الاقتصادي في البلدان الصناعية المتطورة لا ينطوي على العيوب، وإنما العيوب تعود إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر، وهذا ناتج عن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتبدأ العلاقة بعرض النقد، وتنتهي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن أي تغير في عرض النقد يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي سواء انعكس ذلك بزيادة حقيقية أو بزيادة في الأسعار، وان الأسعار دالة في عرض النقد، وإذا أمكن السيطرة على عرض النقد أمكن التحكم في التضخم[2].

---

[1] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] رمزي زكي، **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص210.

وساد الاعتقاد لدى هذه المدرسة بأنه لو توافرت حرية حركة الأسعار على أساس السوق، وانحصرت مهمة الحكومات في حماية هذه الحركة من ضغوطات النقابات، فإن النظام الاقتصادي سوف يسير بسهولة ويسر دون مشكلات اقتصادية، ولقد جاء تطبيق النظرية النقدية في الوقت الحالي كنتيجة لعدم قدرة النظرية الكنزية على معالجة الكساد التضخمي في السبعينات، وعدم فعاليتها في معالجة الأزمة الاقتصادية؛ التي واجهتها الدول المتقدمة صناعيا.

كما يرى النقديين أن الحد من التضخم، يتركز في ضبط عرض النقد الذي تقوم الحكومة به لتمويل عجز الموازنة الناتج عن الرعاية الاجتماعية، والتي يرون أنها سبب العجز، ولكنهم لا يتحدثون عن الإنفاق الحربي كسبب من أسباب عجز الموازنة، ويرون أن تغطية العجز تكون من خلال تطبيق ضريبة الدخل بشرائحها المختلفة[1].

وأن الموضوع الرئيسي الذي يمكن تميزه في التاريخ الحديث للفكر الاقتصادي، هو الجدل الدائر حول عمل الأسواق الحرة ودور الدولة والحاجة لتدخلها من أجل تصحيح الاختلالات الناجمة عن أداء الأسواق؛ كونه يرى أن هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي[2].

وقد تبنت مؤسسات "بريتون وودز" في النصف الثاني من القرن العشرين بصفة رئيسية أفكار وآراء النظرية الكلاسيكية الحديثة، بحيث أخذت المسارات التطبيقية لهذه الأفكار والآراء تتسع في الاقتصاديات النامية في مطلع الربع الأخير من القرن الماضي، وخاصة بعد الانعطافات الحادة في أسعار النفط، إضافة إلى التطورات النقدية الدولية التي أدت إلى التحول من نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة إلى النظام العالمي لأسعار الصرف المرنة؛ حيث ترتب على بعض هذه التغيرات تزايد مديونية الاقتصاديات النامية كمصر مثلا، إلا أن تزايد المديونية وما ترتب عليها من عجز في بعض الدول النامية، كالمكسيك مطلع العقد الثامن من القرن الماضي عن الوفاء بديونها للمقرضين والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى اتساع دائرة إلزام الدول النامية المقترضة بشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تعتمد في خلفيتها المرجعية على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، بهدف إعادة اقتصاداتها إلى أوضاع التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي[3].

---

[1] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] Atsushi Komine, **The Unfinished Revolution in Policy: The Visionary Legacy of Lord Keynes**, Routledge, USA, 2023, p190.

[3] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 210-211.

وتستند المنظمات النظرية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي على مجموعتين من الآراء، حيث تضم المجموعة الأولى برامج التثبيت الاقتصادي، والتي تستهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، ويهتم بهذا الأمر صندوق النقد الدولي، في حين تضم المجموعة الثانية برامج التكيف الهيكلي، والتي تعتمد على تخصيص الموارد وتوزيعها، والتي تقع في إطار المدى المتوسط أو الطويل، ويهتم بهذا الأمر البنك الدولي.

لكنه نجم عن بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي؛ التي تعتمد في مرجعيتها التثبيت والتكيف، وما يرافقها من تغيرات هيكلية اتجاه اقتصاديات الدول النامية السير نحو الركود في الأجل القصير، وأدى أيضا إلى خفض معدل النمو الاقتصادي بقدر أكبر، مقارنة باقتصاديات الدول النامية؛ التي لم تعتمد هذه الإجراءات، كما تضع المفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية في أولوياتها مبادئ التوازن الاقتصادي العام لتحفيز معدلات النمو الاقتصادي في مكونات الجهاز الإنتاجي، من خلال التغيير في هيكلية الوسائل المؤثرة في العرض، وتعتمد هذه المفاهيم على مزايا السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها، حيث يرافق هذه المجموعة من التغيرات إجراءات مرتبطة بخفض الطلب المحلي[1].

وبعد عقد من الزمن؛ اتخذ الاقتصاد وجهة نظر مختلفة تماما بشأن السياسة المالية، من أجل التعامل مع الأزمات الاقتصادية المقبلة الناجمة عن وباء فيروس كورونا؛ حيث أوصى عدة علماء وخبراء اقتصاد باستخدام سياسة مالية نشطة مع زيادة لا بأس بها في حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي[2].

مما سبق؛ يتبين أن النظرية النيوكلاسيكية لا تحمل في متضمناتها الاقتصادية اهتماما في مجال عدالة التوزيع، مادامت قوى السوق هي التي تحكم تخصيص الموارد وتوزيعها، من أجل تحقيق أقصى العوائد والأرباح بعيدا عن عدالة التوزيع في المجتمع، والذي يعمل على التخفيف من المشكلات الاقتصادية، وأن منهج النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، قد تم بناؤه ليتلاءم مع اقتصاديات في مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي، مما ينتج عنه مشاكل في وجه الاقتصاديات النامية، حيث لا يعتبر البحث في التنمية الاقتصادية والحاجات الأساسية من أولويات إشكالات هذه الدول.

[1] محمد كريم قروف، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[2] Stavros Drakopoulos, Ioannis Katselidis, **Op.cit**, p23.

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية، أهدافها وأدواتها.

تحتاج السياسة الاقتصادية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الاجل القصير؛ حيث يتم ذلك من خلال سياستها الظرفية، لكن من أجل إحداث تغير على المدى الطويل يحتاج ذلك الى سياسة هيكلية مما يستدعي تحديد الأهداف والأدوات بوضوح وخلق تناسق بين تلك السياسات من أجل نجاحها.

أولا– أنواع السياسة الاقتصادية: يمكننا التمييز بين نوعين من السياسة الاقتصادية، وذلك حسب الأجل حيث توجد سياسة اقتصادية ظرفية، وسياسة اقتصادية هيكلية، حيث الجدول التالي يبين أهم الاختلافات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية[1]:

الجدول رقم (1–1): أوجه الاختلاف بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية.

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازنات، وتحقيق الاستقرار	تكييف الهيكل الاقتصادي
الأثر	كمي	نوعي
التأثير	جانب الطلب	جانب العرض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

1– السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير باستخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية الظرفية، التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف، ونذكر منها:

أ– سياسة الاستقرار الاقتصادي: تعرف أيضا بسياسة الضبط، وتتعلق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار، البحث عن التشغيل الكامل للموارد بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني المحافظة على استقرار النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي(التوازن)[2].

ب– سياسة الإنعاش: هذه السياسة تهدف إلى إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي عن طريق الإنتاج، الشغل، تحفيز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك وغيرها، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، وهي سياسة مستوحاة من "الفكر

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2010، ص77.

[2] أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية**، دار النشر النهضة العربية، الجزء II، القاهرة، مصر، 1973، ص472.

الكنزي"* وتعني الرفع من الطلب الكلي الفعال[1].

ت– سياسة الانكماش: وتهدف هذه السياسة إلى التقليص من ارتفاع الأسعار بواسطة الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وعادة ما تؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي[2].

ث– سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي[3].

2– السياسة الاقتصادية الهيكلية: وهي مأخوذة من منظور صندوق النقد الدولي، كسياسة طويلة المدى تهدف لتغيير وتكييف هيكل وبنية الاقتصاد ليتماشى مع المحيط الدولي، ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير آليات السوق، الخوصصة، سيادة القانون، المنافسة، التنمية، ودعم التكوين والبحوث، وهذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، أما في الدول النامية فأغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية[4].

ثانيا– تقييم السياسة الاقتصادية: من اجل تقييم السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة؛ يتعين على صانعي القرار عند رسمها تحقيق النقاط التالية:[5]

– أن تكون الأدوات المتوفرة تكفي للعمل من أجل تحقيق الاهداف.

– وتكون الأدوات والأهداف محددة بوضوح.

– أن تتناسق السياسات المتبعة فيما بينها.

ثالثا– أهداف السياسة الاقتصادية: يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية في كل دول العالم، هو تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، بإشباع حاجاتهم من مختلف السلع والخدمات، من خلال رفع معدل النمو

---

* **فكر النظرية الكينزية:** هو علم ينسب إلى العالم البريطاني " الاقتصادي جون مينارد كينز"، أتى بمنظور التدخل في السياسة الاقتصادية من قبل الدولة.

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص31.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص22.

[4] خالد عبد القادر، **عودة إلى الأسس: ماهي السياسات الهيكلية**، صندوق النقد الدولي للتمويل والتنمية، واشنطن، الو م أ، 2013، ص ص46–47.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2003، ص32.

الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف لخفض معدل البطالة، خفض معدل التضخم، وتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها، كما تهدف في الأجل الطويل إلى تحقيق عدة غايات، والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية والمساواة، وهي أهداف طويلة الأجل للسياسة الاقتصادية حيث تختلف الغايات عن الأهداف، فالأهداف تعتبر مراحل توصل إلى غايات بينما الوسائل تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن إطار الأهداف المسطرة، والأدوات المستعملة، والزمن المطلوب لتنفيذها[1].

ويمكن ان نذكر الأهداف المنوطة بالسياسة الاقتصادية في مجموعة من الأهداف تتلخص في "المربع السحري لكالدور".

الشكل رقم (1-1): رسم توضيحي للمربع السحري الخاص بكالدور.

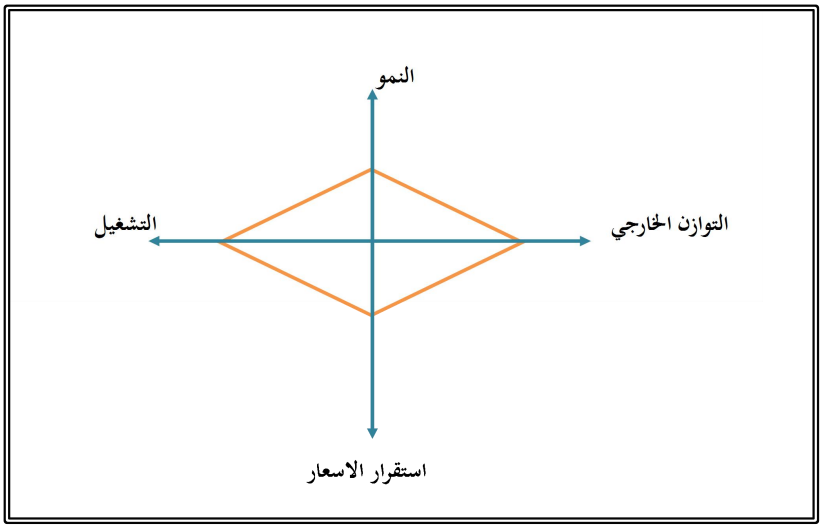

Source: Marie Delaplace , **Mounnais et Financement de L'économie**, édition Dunod , Paris,2éme Ed, 2007, p118.

الأهداف الأربعة هي:

1- البحث عن النمو: بزيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل[2].

2- البحث عن التشغيل الكامل: وهو التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية في المجتمع؛ أي زيادة حجم العمالة، وتحقيق أقصى حد ممكن من التشغيل، إن مفهوم التشغيل الحديث لا يعكس البطالة أو العمالة، بل يشمل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، زهراء الشرق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2007، ص208.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008م، ص12.

الاستمرارية في العمل والاستخدام الأمثل لكل عوامل الإنتاج، وتحقيق أقصى توظيف ممكن، وأيضا تحقيق العدالة في توزيع الدخل[1].

3- البحث عن الاستقرار في الأسعار: لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم، مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وأيضا يؤثر سلبيا على المستوى المعيشي، خاصة أصحاب الدخل الضعيف، وأن الحفاظ على استقرار الأسعار يعني الاستقرار الاقتصادي[2].

4- البحث عن التوازن الخارجي: ونعني به توازن ميزان المدفوعات، إذ يعتبر المرآة العاكسة لوضع الاقتصاد الوطني حيث يؤدي اختلاله في حالة عجزه إلى زيادة مديونية الدولة مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وأيضا تتدهور عملتها الوطنية، وتعتبر هذه هي الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية[3]، غير أنه هناك عدة أهداف أخرى تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها كالعدالة في توزيع الدخل، تنشيط الاستثمار[4]وغيرها، والتي تعمل في مجملها على تحقيق الاهداف الرئيسية.

رابعا- أدوات السياسة الاقتصادية: إن نجاح السياسة الاقتصادية، يتوقف على الأدوات الكفيلة لتحقيق وبلوغ أهدافها، وتعتبر هذه الأدوات أهم الوسائل لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تعد السياسة المالية والنقدية هي الركائز الأساسية في المفهوم الضيق، وبالمفهوم الواسع تشمل جميع السياسات الاقتصادية منها السياسة التجارية، وسياسة الاستثمار وغيرها، والشكل الموالي يمثل أهم الأدوات للسياسة الاقتصادية:

---

[1] ناصر دادي غذون، عبد الرحمان الغايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد: حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص37.

[2] هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي الدولة ارسلان يسع ياسين، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2014، ص260.

[3] عبد المجيد قدي: **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[4] عبد الناصر العابدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2000، ص25.

الشكل رقم (1-2): هيكل السياسة الاقتصادية.

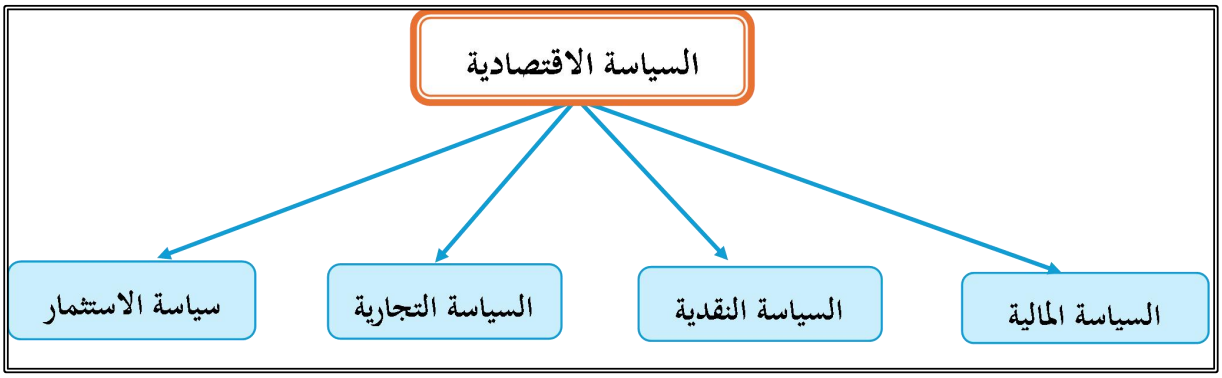

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية كمكونات للسياسة الاقتصادية.

في هذا المبحث تم التطرق الى السياسة المالية والسياسة النقدية، واللتان تعتبران من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلد.

المطلب الأول: السياسة المالية.

إن مفهوم السياسة المالية وتطورها مرتبط بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فمع تطور هذا الاخير، ازدادت أهمية ومكانة السياسة المالية، باعتبارها الركيزة الرئيسة للسياسات الاقتصادية، نظرا لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

أولا- مفهوم السياسة المالية: إن المعنى الأصلي للسياسة المالية، يرادف في معناه كلا من المالية العامة، وميزانية الدولة، غير أنه مع تطور الحياة الاقتصادية، وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور دور الدولة، فكان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية[1]، كما يعكس مفهوم السياسة المالية حاجات المجتمع، ففي ظل الدولة الحارسة ركز الاقتصاديون على مفهوم توازن الموازنة العامة، وبعد مجيء "كينز"* وظهور مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تطور مفهوم السياسة المالية، وأصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية، حيث تعزز استعمال هذا المصطلح على نطاق أكاديمي، وذلك بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور "الفين هانسن"[2]**، حيث نسب السياسة المالية إلى المصطلح الفرنسي "FISC"، وتعني الخزانة أو

---

[1] فهد مغيمش الشمري وآخرون، **السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس وتحليل)**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017، ص16.

* **جون مينارد كينز John Maynard Keynes**: (1883م-1946م)؛ فيلسوف إنجليزي ورياضي، وايضا مفكر اقتصادي وسياسي، ساهمت أفكاره في احداث تحول عميق في تطبيقات الاقتصاد الكلي.

** **الفين هاري هانسن Alvin Harvey –Hansen**: (1887م-1975م)؛ اقتصادي أمريكي، ويطلق عليه اسم كينز الأمريكيين.

حافظة النقود[1].

ومع اختلاف الرؤى والمدارس الاقتصادية، تناولت الادبيات المالية عدة تعاريف للسياسة المالية، نستعرض بعضًا منها فيما يلي:

– تعرف السياسة المالية أيضا بأنها سياسة تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها، من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام[2].

– وتعرف أيضا على أنها مجموعة القواعد والأساليب، والإجراءات والتدابير؛ التي تتخذها السلطات العمومية لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية خلال فترة من الزمن[3].

– ويعرفها البعض بأنها تلك السياسات والإجراءات المدروسة، والمتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[4].

من خلال التعريفات السابقة؛ نستخلص أن السياسة المالية ما هي إلا أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي، والتي تستعمل فيها نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثانيا– تطور السياسة المالية تاريخيا: إن تطور دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات لم يقتصر أثره على علم المالية الذي شهد تطورا كبيرا في أفكاره وأهدافه، بل انعكس على النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر هذه الأخيرة المرآة العاكسة لدور الدولة في المجتمع[5].

كان أول من قام ببحث معمق في الأصول المالية هو العالم الفرنسي "بودان"*، وبعدها ظهرت مؤلفات لأوضاع النظام الضريبي والسياسة المالية في أوروبا تحت عنوان "روح القوانين لمونتيسكو"، وبعد ذلك في سنة

---

[2] أحمد حسيس، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص02.

[1] طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،1999، ص201.

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص355.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص43.

[4] Philip A Klein, **The Management of Market- Oriented Economics: A Comparative Perspective**, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, USA, 1973, p176.

[5] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2014، ص156.

* **جون بودان Jean Bodin**: (1530م–1596م)؛ سياسي وفيلسوف فرنسي، صاحب نظرية السيادة.

1776م، أصدر "أدم سميث"* كتابه المشهور "ثروة الأمم"، واسس عن طريقه قواعد واضحة لمبادئ الضرائب، لتأتي بعدها الثورة الفرنسية فترة 1789م-1799م التي كانت بمثابة فاتحة لعهد جديد في تاريخ المالية العامة[1].

ومع مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية العامة علما مستقلا، له مؤلفاته وقواعده الصريحة، ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن معنى السياسة المالية بثلاث مراحل، سوف نتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

أ- السياسة المالية قديما: كانت هذه المرحلة ما قبل الفكر الكلاسيكي، أي مرحلة التجاريين والطبيعيين واتسمت بعدم وجود إطار محدد المعالم للسياسة المالية، وتجنب تدخل الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ونظرا لارتباط الفكر المالي لدى المفكرين "كأفلاطون"** و"ارسطو"*** اللذان ناديا بضرورة تدخل الدولة في مراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار، وتحقيق عدالة التوزيع، وتحديد مجالات الإنفاق العام والتمويلي، والتي اعتبرها ارسطو عملية تتم بين أفراد المجتمع بدافع الحب والصداقة، وبدون تدخل الدولة حيث كلا منهما لم يتعرض لموضوع الضرائب والرسوم [2].

ورأى "توماس الأكويني"**** أنه من الضروري تدخل الدولة مباشرة في وضع حدود دنيا وعليا للأسعار ومراقبتها، ومنع الاحتكار، والوقوف لأي تصرفات شخصية تتعارض مع المصلحة العامة.

غير ان "أوراسم"***** اعترض على هذا الطرح، إذ لا يجوز للدولة مصادرة الملكيات وإدارتها بدعوى المصلحة العامة، وإن كان ولابد فإنه يكون عن طريق الضرائب، وبهذا يكون أول من وضع معايير فرض الضرائب في الغرب[3].

---

* **آدم سميث Adem Smith**: (1723م-1790م)؛ فيلسوف وعالم اقتصاد أسكتلندي، وأب الاقتصاد الحديث، كما اشتهر بكتاب "ثروة الأمم" عام 1776م.

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2014، ص ص47-48.

** **أفلاطون Aflaton**: (427ق م-347 ق م)؛ فيلسوف يوناني، يعتبر كتاب "الجمهورية" أحد ابرز اعماله.

*** **أرسطو Aresto**: (384 ق م-322 ق م)؛ فيلسوف يوناني، ويعتبر تلميذا لدى أفلاطون، يعتبر كتاب "السياسة" أشهر مؤلفاته.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص ص164-167.

**** **توماس الاكويني Thomas d'Aquin**: (1225م-1274م)؛ راهب وفيلسوف دعا أن الالتزام الأخلاقي في البيع، وبيع السلع يكون بسعر عادل.

***** **أورسام Nicole Orés0me**: (1320م-1382م)؛ فيلسوف ومؤثر اقتصادي كان مستشارا لدى ملك فرنسا شارل الخامس، كما عمل في مجال الترجمة.

[3] حمدي عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص170-172.

ويرى "وليام بيتي"* أن فرض الضرائب لن يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، ويمكنه أن يؤدي إلى ازدهاره، وبين ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنها سوف تؤدي إلى سحب الأموال من النشاط الاقتصادي، كما دعا أيضا لعدم الإسراف في الإنفاق العام، وأن يقتصر دور الدولة على تقديم خدمات رئيسية مثل: الإدارة، العدل، الأمن مع إمكانية دعم العاطلين[1].

ب– السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: في هذه المرحلة كان الأفراد يتولون النشاط الاقتصادي، دون تدخل الدولة، حيث شبهها زعيم المدرسة الكلاسيكية أدم سميث برجل الحراسة الليلي[2]، إذ اقتصر دورها على الدفاع، العدالة والحفاظ على الأمن.

وكانت النظرية المالية الكلاسيكية كنتيجة حتمية، تعكس فلسفة المذهب التقليدي، الذي يقوم على "قانون ساي"** للأسواق وما تدل عليه اليد الخفية، أي هناك حزمة من الأيادي تحرك الاقتصاد وهي غير مرتبة، وهي الا تؤثر على تصرف الفرد واكتفت الدولة بالحيادية[3]، وحتى أن الأحوال والمراكز الاقتصادية الموجودة تبقى ثابتة[4]، وكذلك يجد القطاع الخاص عراقيل في تحصيل التمويل المناسب واللازم لزيادة الإنتاج والنمو.

ثم جاء علماء الاقتصاد الكلاسيك "دافيد ريكاردو"***، و"جون ستيوارت ميل"****، و"الفرد مارشال"*****بفكرة ان الادخار والاستثمار يميلان الى التوازن من خلال تغيرات سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل، وأن تدخل الدولة هو إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية[5]، واعتماد الإيرادات العامة أساسا على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعا للنفقات العامة، وضرورة توازن الميزانية سنويا، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة[6].

---

* **وليم بيتي William Petty**: (1623م–1687م)؛ ولد برومي وهو اقتصادي انجليزي كان عضوا في البرلمان الإنجليزي وعضوا مؤسسا في الجمعية الملكية تنسب له فلسفة "عدم التدخل"، وله تاريخ اقتصادي ومؤلفات إحصائية قبل آدم سميث، كما يعتبر اول من فسر نظريات قيمة العمل كما أشار له فيرنون لويس بارينغتون في كتابه " البحث في الرسوم والضرائب" سنة 1692.

[1] عبد الرحمن يسرى، تطور **الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص159–161.

[2] سليمان سلوى، قنديل عبد الفتاح، **الدخل القومي**، دار النشر النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979م، ص90.

** **جان باتيست ساي J.B.Say** (1767م–1832م): عالم اقتصاد ومفكر أتى بنظرية "كل عرض يخلق طلب خاص به".

[3] Jess Burkhead, **Government Budjeting**, John Willy, New York, USA, 1963, pp11-13.

[4] جورج نايهانز، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

*** **David Ricardo دافيد ريكاردو** (1772م–1823م): سياسي واقتصادي بريطاني.

**** **John Stuart Mill جون ستيوارت ميل** (1806م–1873م): اقتصادي وفيلسوف بريطاني.

***** **Alfred Marshall الفرد مارشال** (1842م–1924م): اقتصادي بريطاني.

[5] القاضي عبد المجيد، اقتصاديات **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، مصر، 1980م، ص323.

[6] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص18.

وظلت هذه الأسس سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول، التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الأزمات، خاصة في سنوات العشرينيات والثلاثينات من القرن الماضي، حيث أثبتت هذه الأزمات أن تلقائية توازن الاقتصاد باليد الخفية ليست أمرا واقعا[1]، حيث:[2]

– **الضرائب:** كانت مجرد فريضة على الأشخاص، ولم يكن لها أي هدف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي بل حصول الدولة على موارد للموازنة العامة.

– **القروض العامة:** كانت لا تلجأ إليها الدولة إلا نادرا كالحروب.

– **الموازنة العامة:** كانت تعد مجرد وثيقة للمحاسبة العامة تسجل نفقات الدولة وإيراداتها، بغض النظر عن هذا التوازن المحاسبي على التوازن الاقتصادي؛ وهو ما هيأ المجال لظهور الافكار الكينزية، ولسياسة تدخل الدولة في المشهد الاقتصادي.

ت– السياسة المالية في الفكر الكنزي: ظهرت الدعوة إلى المزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد أزمة الكساد المشهورة، حيث يعد كينز من أوائل الاقتصادين الأوائل الذين أكدوا على اهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي نوعا ما[3].

كما أدلى بالدور المهم الذي تلعبه السياسة المالية في تكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية، وكيف تستطيع أن تؤثر على مستويات الدخل القومي والعمالة[4].

ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة؛ هو سيطرة السياسة المالية على الاقتصاد وأخذها مفهوما وظيفيا، حيث أصبحت الضرائب، والقروض العامة، والموازنة من أدوات التوجه الاقتصادي، إذ اعتبرها كينز من بين أهم الأسلحة لمكافحة البطالة، والكساد، والتضخم[5]، حيث أصبحت بذلك السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد[6]، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكنزي على النظرية المالية كالتالي:

---

[1] الربيعي رجاء، **دور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار دمنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص67.

[2] عدنان حسين، يونس وعلي إسماعيل عبد المجيد، **الهيمنة المالية للدول الربعية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، العراق، 2016، ص11.

[3] Charles H Levine, Rubin Irene, **Fescal Stress and Public Policy**, Sage Publications, beverlyhelis, 1st Ed, London, UK, 1980, p13.

[4] عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية في النظام الاشتراكي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، العراق، 1967، ص ص8-9.

[5] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص51.

[6] Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher, **Macro- Economics**, Mc Craw-Hill International Student Edition, 3éme Ed, New York, USA, 1984, p87.

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي هو هدف السياسة المالية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي الإطار ذاته؛ تجدر الإشارة الى مساهمة "مدرسة هانسن ALVIN HANSEN" خلال أربعينيات القرن الماضي، حيث وضعت المدرسة أسسا جديدة للسياسة المالية تحت مفهوم المالية التعويضية[1]، والتي تستند في تحقيق اهدافها على دعامتين أساسيتين هما: التأثير على الاستهلاك والتأثير على الاستثمار[2].

ث– السياسة المالية في التحليل النقدوي: بعد فشل السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم والبطالة ظهر "النقديين"*، والذين زعموا أن السياسة المالية ليس لها تأثير في الحياة الاقتصادية، ما لم تكن مدعومة بالسياسة النقدية، ويعود ذلك الى تبنيهم لفكر اقتصادي يقلل من اهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي يعتبر مبدأ من مبادئ السياسة المالية[3].

ثالثا– أهداف السياسة المالية: إن أهداف السياسة المالية تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت لأخر في نفس الدولة، وذلك تبعا لاختلاف الظروف المعاصرة، ويمكن للسياسة المالية أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وذلك بتكييف أدواتها المتمثلة بالإيرادات العامة، والنفقات العامة معا من جانب الحكومة عن طريق مجموعة من التدابير والإجراءات وذلك بعد توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ما أوجب على الحكومة أن تناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وتوحيد الأهداف لذلك أصبح لزاما على السياسة المالية العمل على تحقيق التوازن في جانب الاقتصاد العام ومن بينها نجد:

1– التوازن الاقتصادي: معناه الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، أي أن المنافع الناتجة عن النشاط الاقتصادي تتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة لتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه[4].

---

[1] عباس كاظم الدعمي، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[2] باهر محمد عتلم، سامي السيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الثقافة العربية، مصر، 1998، ص616.

* **فكر المدرسة النقدية:** هو تطور لفكر المدرسة الكينزية، وتكريس لمزيد من تدخل الدول في ترتيب الاموال المضحة للتداول.

[3] مايكل آبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010، ص ص335-336.

[4] محمدي فوزي أبو سعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص ص182-183.

2- التوازن المالي: يقصد به استخدام الموارد على أحسن وجه، وألا تلجئ الدولة للقروض إلا لأغراض إنتاجية[1].

3- التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة.[2]

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعنى المحافظة على وضع اقتصادي مناسب بغض النظر عن كونه مثاليا أم لا، وتهيئة الظروف الملائمة لتحسين ذلك الوضع عبر عدة تدابير، والتي من أهمها السياسة المالية من خلال (النفقات والضرائب)، إذ تعد السياسة المالية ضرورية للاستقرار، إذ لا تحقق العمالة الكاملة ولا يستقر مستوى الاسعار تلقائيا في اقتصاد السوق، بل ويتطلب ذلك توجيه السياسة الاقتصادية، إذ بدونها يتعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة، مما يفضي الى فترات ممتدة من التضخم أو ارتفاع معدلات البطالة، حيث انه في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة أصبح هناك تزامن بين التضخم والبطالة إذ يتواجدان معا في نفس الوقت[3].

5- تحقيق النمو الاقتصادي: ونعني به رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي يعرف بأنه عملية تعمل على تحقيق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال مدة من الزمن، على ألا يكون مصاحبا له زيادة في مستوى الفقر أو تدهور في توزيع الدخل، ويتضمن النمو الاقتصادي نمو الدخل القومي الحقيقي وليس الاسمي، وفي إطار هذا المفهوم يمكن للسياسة المالية أن تسهم بذلك إذا ما أخذ بنظر الاعتبار أدواتها الانفاقية والايرادية في التأثير في عاملي الاستهلاك والاستثمار[4].

6- إعادة توزيع الدخل: يعتبر هدف إعادة توزيع الدخل من أهداف السياسة المالية التي تندرج في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعد سياسة النفقات والإيرادات من الأدوات المهمة، التي تستطيع الدولة من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق فرض ضرائب في منحى تصاعدي على المداخيل، وفرض ضرائب غير مباشرة مرتفعة، وتستعمل حصيلة الضرائب على إعادة توجيهها[5] من خلال سياسة الإنفاق إلى الاقتصاد، من خلال إنفاق تلك الحصيلة على مجالات التعليم والصحة، وتقديم الإعانات الاقتصادية

---

[1] فهد مغيمش الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] محمدي فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

[3] موسجريف ريتشارد، بيجي موسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة العاني كامل والسباخي محمد حمدي، دار النشر المريخ، الرياض، السعودية، 2010م، ص ص34-35.

[4] محمود عباس جاسم، **النمو الاقتصادي والمؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي:1970-2008**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 27، العراق، 2011، ص65.

[5] علي محمد العبدي سعيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2011م، ص 232.

والاجتماعية لدعم أسعار السلع الضرورية التي ينتفع منها أصحاب الدخل المنخفض بالمقارنة مع الطبقات الأخرى؛ لأن هذا التفاوت يؤدي إلى مشاكل سياسية واجتماعية، فضلا عن كونه مصدرا لحالة عدم الاستقرار[1].

7- الهدف البيئي: إضافة لأهداف الأخرى؛ ركزت السياسة المالية في الأعوام الأخيرة على الهدف البيئي أيضا، وخاصة بعد ظهور العديد من المطالبات العالمية، للأخذ بعين الاعتبار الأهداف البيئية من قبل الحكومات، إذ يعد هذا الهدف في بعض البلدان من ضمن أهداف السياسة المالية في إطار بناء نموذج جديد للموازنة العامة، سمي بالموازنة الخضراء[2].

تشير العديد من الدراسات إلى تزايد اهتمام الدول بالمسائل البيئية، حيث شرعت في زيادة الانفاق على المشروعات التي تمس وتحافظ على البيئة، حيث بلغت النفقات السنوية على قطاع البيئة ما يقارب 150 مليون$، أي ما يلامس 2% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي[3]، مما يعكس الأهمية المتنامية التي توليها الحكومات لهذا النوع من الملفات، وعليه أصبح الهدف البيئي جزءً من مجموعة الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها، بعد أن تداخلت الفضاءات المكونة لتلك الأهداف مع بعضها البعض، بفعل التطورات المتسارعة التي شهدها العالم خلال العقدين الأخرين وعلى جميع الأصعدة.

رابعا- أدوات السياسة المالية: لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بغية الوصول إلى الاهداف المسطرة لخدمة المجتمع، حيث يكون ذلك باستعمال أدوات السياسة المالية التالية:

1- الانفاق العام: جزء من الأموال، تقوم الدولة بإنفاقها بهدف إشباع حاجات عامة خلال فترة زمنية معينة[4]، وتعرف أيضا أنها مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها، وهيئاتها، ومؤسساتها، ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة[5].

---

[1] اديب قاسم شندي، ربح نجم حيدر، **السياسة المالية كفاءة البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي:1980-2013**، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 18، العراق، 2015م، ص 03.

[2] القريشي محمد، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار النشر إثراء، الأردن، 2011م، ص 203.

[3] عبد الهادي حسن باسم، **الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003**: دراسة تحليلية، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2018م، ص 28.

[4] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2010، ص223.

[5] حامد عبد المجيد دراز، **مرجع سبق ذكره**، ص381.

2- الإيرادات العامة: تعرف على أنها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة[1]؛ وفي إطار تعداد الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التي تحكم وتبرر كل نوع منها، يمكن أن نجد الأنواع التالية:

أ- الضرائب: هي الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وإجبارية، وبلا مقابل بقصد تغطية أعباء عامة، أو أنها وسيلة توزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنويا تبعا لقدراتهم التكليفية[2].

ب- أملاك الدولة: يقصد بها مجموع الأموال التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة[3]، ومن هذا التعريف نجد نوعين من الدومين تتمثل في **أملاك دولة عامة،** وهي مخصصة للنفع العام كالموانئ والمطارات وغيرها، أما **أملاك الدولة الخاصة** فتتمثل في الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، كالأسهم والسندات والمنشآت الصناعية والتجارية،.... إلخ.

ت- الرسوم: تعرف على أنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرًا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها، إلى جانب منفعة تعود على المجتمع ككل[4].

ث- القروض العامة: عندما تكون باقي الإيرادات غير كافية لتغطية النفقات، تلجأ الدولة إلى القروض العامة كإحدى مصادر التمويل، خصوصا إذا كان التمويل يتعلق بالإنفاق الاستثماري[5].

ج- الإصدار النقدي: يعد كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة، تلجأ إليه الدولة لما تعجز الإيرادات العامة على تغطية النفقات، وتستند الدولة في ذلك لما لها من سلطة السيادة التي تعطيها الحق في إصدار كمية إضافية من الأوراق النقدية[6].

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003، ص139.

[2] أحمد حمدي العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، دار المعرفة، لبنان، 1992، ص262.

[3] محمد مروان السماك، محمد ظافر، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن ،1998، ص283.

[4] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص323.

[5] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 1999، ص61.

[6] حامد عبد المجيد دراز، **مرجع سبق ذكره**، ص267.

3- الموازنة العامة: يقصد بها البيان التفصيلي الذي يوضح الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها المتوقعة، وتعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة، أي أنها وثيقة تقيد فيها نفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة[1].

خامسا- اتجاهات السياسة المالية: يوجد نوعان من السياسة المالية، حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي:

1- السياسة المالية التوسعية: عند عجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي من السلع والخدمات، بحيث يكون الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة، فيصبح النمو الاقتصادي في حالة تباطؤ، مما يتطلب ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، هنا تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال مرافق خدمية، مشروعات عامة،...الخ، وكذلك الامر بالنسبة الى النفقات التحويلية[2]، وذلك بزيادة الإعانات لأصحاب الدخل المحدود من خلال رفع الأجور، تقديم اعانات مالية للعاطلين عن العمل عبر برامج منح البطالة، الى جانب توفير الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث اتخذ هذا الدعم شكلا نقديا أو عينيا كالملابس، الحليب، الرعاية على الصحة، مما يزيد من قدرة الفرد على الإنفاق ويدفع القدرة الشرائية، ويرفع الحافز على الانتاج، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، ومنه العمالة، وبالتالي علاج الفجوة الانكماشية الحاصلة عن طريق استبدال النقود محل الاوراق المالية، مما يزيد من الاحتياط النقدي والائتمان المصرفي، او بخفض الإيرادات الضريبية فهو يهدف الى بعث القوة الشرائية بمعنى زيادة الإنفاق الاستهلاكي[3].

2- السياسة المالية الانكماشية: تطبق في حالة ما كان الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، وكان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، هنا يتولد ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فتلجأ الدولة إلى زيادة الإيرادات الضريبية بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، أي في حالة وجود تضخم بمعنى وجود فجوة تضخمية من أجل امتصاص جزء من القدرة الشرائية والحد من الاستهلاك، وأيضا خفض مستوى الطلب الكلي، وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار، حيث يتم اللجوء أيضا لخفض الإنفاق العام مما يؤدي الى تخفيض

---

[1] Jean Longatte Pascal Vanhove, Christophe Viprey, **Economie général**, Dunod, 3éme Ed, paris, 2002, p09.

[2] دعاس عز الدين، مرادسي حمزة، **فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**، مجله معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، مجلد 24، العدد 01، تبسة، الجزائر، 2021، ص313.

[3] النسور إياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة "التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2013م، ص ص271-273.

حجم الاستهلاك وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي ما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار[1]، وتقوم الحكومة بالجمع بين زيادة معدلات الضرائب وخفض حجم الإنفاق في نفس الوقت؛ أو بالتوسع في إصدار القروض العامة بإصدار الدولة لأوراق مالية وبيعها للحد من الائتمان المصرفي ببيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم للتأثير على كمية المعروض النقدي وسعر الفائدة، ومنه على حجم الاستثمار[2].

سادسا– معوقات وتحديات السياسة المالية: تعاني السياسة المالية من العديد من المعوقات والمشاكل نذكر منها[3]:

1–تعارض الأهداف: يعتبر تحديد أهداف السياسة المالية، من الأمور التي تحتاج إلى دراسة دقيقة حتى تكون تلك السياسة فاعلة، فعندما تتخذ السياسة المالية إجراءات توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي لإعادة التوازن والتأثير في مستوى الطلب الكلي، وذلك عندما يكون اقتصاد البلد أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن هذا التحفيز قد يؤدي في بعض الاحيان إلى ضغوط تضخمية، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ويظهر هذا التعارض في الأجل القصير، إلا أنه يزول بالأجل الطويل؛ هكذا يمكن القول بأنه إذا ما كانت الظروف الاقتصادية متدهورة على المستوى المحلي، فإن المعالجة على المستوى الجزئي ستكون ضرورية.

2–الفجوات الزمنية والأخطاء المتنوعة: تؤدي فترات الإبطاء والأخطاء الى صعوبات في تحديد الوقت المثالي لتنفيذ السياسة المالية بسبب عدم إكمال إطار المعلومات المتوفر لديهم، فالظروف الاقتصادية التي تفرض ضرورة الإبقاء على السياسة القائمة، أو التحول إلى سياسة جديدة ما قد يؤدي ذلك إلى ازدياد الوضع سوءً، إذ تتضمن فترة تغيير السياسة فترة إبطاء قبل تغييرها، مما يستدعي دراسة المشكلة من قبل المختصين قبل تنفيذ السياسة، وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا، وحتى بعد حدوث التغيير فإن التأثير قد لا يظهر مباشرة، حيث هناك ثلاث فجوات زمنية مرتبطة بالسياسة المالية نذكرها فيما يلي:[4]

أ– فجوة الادراك: وهي تمثل المدة الممتدة بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة للتدخل، والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إليه، ويكون ناجما عن الحاجة لجميع المعلومات والبيانات عن الوضع الاقتصادي القائم.

---

[1] دعاس عز الدين، مرادسي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 314.

[2] النسور إياد عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 273.

[3] عامر مهدي وحيد، **السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي: النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010م، ص ص265-266.

[4] مايكل ابدجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص526-229.

ب– فجوة الانجاز: وهي تمثل المدة الزمنية بين وقت القيام بتغيير السياسة انكماشية أو توسعية كانت تبعا لوضع النشاط الاقتصادي، والوقت الذي تؤثر عنده السياسة في ذلك الاقتصاد.

ت– فجوة الاستجابة: وهي تمثل المدة الممتدة بين التغيير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة في الاقتصاد تأثيرا حقيقيا، ويكون الوقت أطول بالنسبة لتغير الإنفاق مقارنة فيما يخص تغير معدلات الضريبة.

3– التأثيرات الجانبية للسياسة المالية: يوجد عدة تأثيرات جانبية يمكن أن تؤثر في فاعلية السياسة المالية، فعندما يكون الهدف تحفيز الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي، فإن تمويل هذا الأخير إذا كان عن طريق الاقتراض سيترك أثره على زيادة الطلب على الائتمان، ومن ثم زيادة أسعار الفائدة، وانخفاض كل من الاستثمار الخاص، ومشتريات السلع المعمرة، أما في حال تقليل التأثير التوسعي الذي ينجم عن زيادة النفقات العامة، فإن اتجاه الحكومة لتمويل هذه النفقات من خلال زيادة الضرائب سيتولد عنه انخفاض في مستويات الدخل الممكن التصرف فيه، والذي سينعكس على خفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي، كما قد تضعف الآثار الجانبية من فاعلية السياسة المالية الانكماشية، وذلك عندما يكون هدف الحكومة تحقيق فائض الميزانية، فإنها غالبا ما تلجأ الى خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما سيولد ضغوطا لخفض أسعار الفائدة، ومن ثم تحفيز الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى إضعاف أثر السياسة المالية الانكماشية التي تقرها الحكومة[1].

4– معيار كفاءة المؤسسات العامة وتقدمها: عند إعداد الميزانية السنوية؛ تعمل المؤسسات الحكومية بالأخذ في عين الاعتبار اختلاف التقسيمات والتصنيفات لمفردات تلك الميزانية من مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، غير أنه إدارة تلك المؤسسات هي التي تكون المسؤولة عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الميزانية، وعليه يأخذ صانعو السياسة المالية بنظر الاعتبار كفاءة وقدرة ادارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها، دون إسراف وتبذير أو خطأ، والذي يدل على نزاهة وكفاءة ادارة تلك المؤسسات[2].

5– الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري: تعد الضرائب من أهم الأدوات في السياسة المالية، إذ أهميتها تتناسب طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، حيث نعني بالوعي الضريبي أن الفرد المكلف يقوم بدفع الضريبة، وأنه عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب، فإنه يحس بالانتماء للبلد، أما كفاءة الجهاز الضريبي؛ فتتمثل في قدرة وكفاءة الجهاز المسؤول عن سن التشريعات الضريبية والقوانين، فضلا

---

[1] رنين يونس جاسم الخزرجي، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحديد أثر الصدمات النفطية في بعض المتغيرات الكلية في العراق دراسة قياسية للفترة 1990–2019**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2022م، ص 20.

[2] وحيد مهدي عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص266.

عن الأنظمة والتعليمات المتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب، إذ أن كفاءة الجهاز الإداري تساعد صانعي السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها[1].

سابعا– السياسة المالية وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: للسياسة المالية عدة آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في التضخم، النمو الاقتصادي والبطالة.

1– أثر السياسة المالية على التضخم: يوصف التضخم على أنه ظاهرة ديناميكية بحيث تشترط العملية التضخمية توفر شرطين:

الأول متعلق باتجاه الاسعار نحو الارتفاع، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض بينما الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعديا، أما الشرط الثاني فهو متعلق بحالة الاستمرارية في الزيادة في المستوى العام للأسعار، أي حدوث زيادات متتالية في الأسعار، وبخلافه لا توجد ضرورة لعمل السياسة، حيث إذا انتهت مدة التكيف فإن الاسعار تتوقف عن الارتفاع، وتصبح السياسة المصممة لوقف الزيادة في الأسعار غير ضرورية[2]، وعلى خلاف ذلك، وفي ظل التضخم تتزايد الاسعار بصورة غير محددة، كما أن حركة الاسعار باتجاه الاعلى لا تصنف بأنها تضخما بعد فوات 6 أشهر أو عام واحد، أو إذا تزايد الرقم القياسي للأسعار في بعض السنوات وانخفض في أخرى في نهاية عقد من الزمن تقريبا، هنا لا تكون النتيجة خطيرة[3].

ونظرا للآثار السلبية التي يتركها التضخم بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، فإن السياسة المالية يمكنها التأثير في التضخم، وذلك من خلال استعمالها لأدواتها المتمثلة بالإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في حجم الطلب الكلي، ففي أوقات التضخم تتجه السياسة المالية إلى تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، إذ يؤديان إلى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، بشكل يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويمكن أن تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى حدوث ما يسمى بتضخم دفع الكلفة عندما ينخفض عرض السلع، نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج هذه السلع، وتعمل السياسة المالية على تخفيضه من خلال تخفيض النفقات، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، ومنه انخفاض المستوى العام الاسعار[4].

2– أثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي: إن دور السياسة المالية يتمثل في التأثير على النمو الاقتصادي، من خلال التغيير المخطط للنفقات والضرائب لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة، وأيضا من خلال

---

[1] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] R J Gordon, **Macro Economics**, Little Brown and Company, USA, 1978, p187.

[3] كمال علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص277.

[4] ريتشارد موسجريف، **مرجع سبق ذكره**، ص351.

دوره في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد المقدرة الانتاجية لأي مجتمع، أو ما يعرف بتكوين راس المال الثابت والعوامل الاقتصادية، والتي تتناول الطلب الكلي الفعال، ويكون التأثير إما مباشرا من خلال كفاءة وفاعلية تحول النفقات الحكومية الى راس مال منتج، وغير مباشر من خلال التأثير على المنتجين والمستهلكين والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على مستوى الاسعار[1].

وتساهم أيضا النفقات الموجهة للاستثمار في تكوين راس المال، من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة، مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج، في حين تعمل النفقات التحويلية على توجيه عناصر الانتاج من قطاع اقتصادي الى آخر بهدف احداث تنمية متوازنة، ومن الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالتغيرات التي تطرأ على النفقات الحكومية، حيث بإمكان الحكومة أيضا ان تفرض ضرائب على الاستهلاك الخاص كوسيلة للحصول على المزيد من الإيرادات المالية التي يمكن أن تستخدم في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تقديم الاعانات، أو من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين ومن ثم تحفيز الانتاج والنمو[2].

3- أثر السياسة المالية على معدلات البطالة: إن الإنفاق الحكومي يساهم بزيادة كل من الطلب الكلي والاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم فإن السياسة المالية من خلال سياسة النفقات الحكومية تقوم بوظيفتين هما: المحافظة على استقرار الدخل وتنميته كما يلي:[3]

أ- التوسع في النفقات الحكومية والنفقات الخاصة، ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

ب- تغيير سياسة النفقات الحكومية والضرائب تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تلجأ لدولة إلى تقليص نفقاتها بسبب زيادة النفقات الخاصة، وزيادة الضرائب، أما في فترات الركود تنخفض النفقات الخاصة مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية باللجوء إلى التوسع في انفاقها واستعمال الاصدار النقدي والدين في عملية التمويل.

كما يتطلب الوفاء بأهداف التشغيل الكامل والمنتج؛ إعادة النظر في المنهج المتبع فيما يتعلق بالسياسة المالية، وعليه فان الاستدامة المالية تتطلب مراقبة معدلات العجز والديون، ووضع قواعد مالية صريحة للإبقاء على هذه الديون ومعدلات العجز في الحدود المسموح بها، إلا أن السياسة المالية لا ينبغي أن تقتصر على ذلك

---

[1] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[2] عبد الرحمن نوازد، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار النشر المناهج، عمان، الأردن، 2006م، ص63.

[3] بركات صادق عبد الكريم، **علم المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1986م، ص16.

فحسب، إذ ينبغي محاولة التحول من "السياسة المالية المسايرة"* للدورات الاقتصادية الى السياسة المالية المعاكسة لها ، إلا أنه يصعب وضع المنهج المعاكس للدورة الاقتصادية في السياسة المالية موضع التطبيق، ففي أوقات الركود يريد الجميع من الحكومة أن تعوض الانكماش في القطاع الخاص، وحتى يكون ذلك ممكنا فمن الضروري بناء الفسحة المالية خلال أوقات النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الإجراء يعد معقدا، ويتطلب انضباطا ماليا قويا وخصوصا في البلدان النامية التي تعاني نقص في تلبية حاجياتها الاساسية[1].

المطلب الثاني: السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من السياسات الرئيسية في الاقتصاد، والتي تلعب دورا مهما في توجيهه بفضل مختلف أدواتها، والتي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق ما يصبو إليه.

أولا– المفهوم العام للسياسة النقدية: قدمها الاقتصادي جورج بيري**، على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد الوطني، وضمان استقرار أسعار الصرف[2].

– وتعرف أيضا على أنها مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة، للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الرصيد النقدي[3].

– كما تعرف بأنها: تصحيح عرض النقود في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما بين التضخم واستقرار الناتج[4]، وتعبر السياسة النقدية أيضا عن الكيفية التي تستخدم بها ضوابط النقد والائتمان للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية؛ على أنها مجموعة الإجراءات والأساليب والقرارات التي تتخذها الدولة ممثلة في السلطة النقدية لإدارة النقد والائتمان، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمعينة مسبقا.

---

* **السياسة المالية المسايرة:** تتمثل في ارتفاع معدلات النفقات خلال مدة اليسر والرخاء، وهو الامر الذي يحفز دورات الركود والازدهار التي من شأنها التقليل من كفاءة النفقات الحكومية، كما نعني بالسياسة المالية المعاكسة؛ بناء فسحة مالية خلال فترات النمو الاقتصادي، وفترات الإنعاش مما يسمح بتقديم تحفيز مالي اثناء فترات الركود، من خلال الحفاظ على استراتيجيات المحافظة والحماية الاجتماعية، وتطوير الاستثمار العام.

[1] الخزرجي رنين يونس جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

** **جورج بيري George Perry**: (1934–1980)؛ خبير اقتصادي امريكي تخصصت ابحاثه حول أسواق العمل والتضخم، السياسة المالية والنقدية، الأسواق المالية والتنبؤ الاقتصادي.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 10.

[4] الموسوي ضياء مجيد، **إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، كنوز** الحكمة، الجزائر،2017، ص 28.

ثانيا– التطور التاريخي للسياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية مصطلحا حديث النشأة نسبيا، ظهر مع القرن التاسع عشر، نظرا لتطور الفكر الاقتصادي بعد عدة أحداث اقتصادية كانت هي المحرك أو السبب الذي أدى الى ظهور الدراسة المنتظمة للسياسة النقدية في القرن العشرين، وأصبحت جزءً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة[1]، هذا لا يعني أن الأبحاث في السياسة النقدية لم تكن قائمة من قبل، فالتضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر والتضارب في الأوراق النقدية والمعدنية في الولايات المتحدة في نهاية القرن السابع عشر كانت سببا في ظهور البحوث في السياسة النقدية[2].

وقد مرت السياسة النقدية بعدة فترات ومراحل نذكرها كما يلي:

أ– المرحلة الأولى ...– أزمة 1929م": في نهاية القرن 18 وبداية القرن الذي يليه عاشت أوروبا مجموعة من التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، والفلسفية شكلت الأساس لبلورة الفكر الكلاسيكي؛ الذي كان ينظر للنقود على أنها عنصر حيادي، وأنها مجرد وسيط للمبادلات، وليس لها أي تأثير على مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وهذا ما دعا إليه "جون باتيست ساي"، وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، حين أكد ان العملية التبادلية تنتهي حين تدفع المنتجات مقابل منتجات أخرى، وإن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن اقتناؤها بواسطة النقود"[3].

واستبعد تماما الكلاسيك ميولات الأفراد للاكتناز والادخار، ويرى الكلاسيك أيضا أن الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد ماهي إلا ظاهرة مؤقتة، وأن العلاج يأتي بصورة مباشرة وتلقائية دون الحاجة للتدخل بحيث يتحدد النشاط الاقتصادي بالقدرة الإنتاجية للبلد، وليس له علاقة بالجانب النقدي، وبالتالي ليس للسياسة النقدية أي دور في علاج ذلك الاختلال، وأن دورها الفعال يتحدد بقيام السلطة النقدية بتوجيه معدل التغير في كمية النقود، بما يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[4].

لكن مع تطور الفكر الاقتصادي، والأحداث الاقتصادية التي كانت هي المحرك، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، كونها تعتبر أداة فعالة لتنشيط الانتاج والمساهمة في اعادة توزيع الدخل، حيث كانت قبل أزمة الكساد العظيم سنة 1929م، هي الوسيلة الأساسية والوحيدة في كثير من الاحيان

---

[1] Einzig Paul, **Monetary Policy: Ends and Means**, Penguin Books, UK, 1964, p 47.

[2] الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2007، ص331.

[3] عباس كاظم الدعمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25–26.

[4] عبد العال أحمد رمزي محمد، **العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية: تحليل رياضي وقياسي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2014، ص 122.

المستخدمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضبط مستوى النشاط الاقتصادي والحد من التضخم، وبعد الأزمة وما خلفته من أثار وخيمة على الاقتصاد العالمي تبين عدم قدرة السياسة النقدية وحدها للخروج منها وتقديم الحلول المناسبة[1].

ب- المرحلة الثانية "1929م-1950م": مع تفاقم الأزمة العالمية وعجز النظرية الكلاسيكية عن إيجاد حلول مناسبة لها؛ ظهر الفكر الكنزي بأفكار جديدة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث كان ينظر إلى النقود نظرة حركية، وبدل البحث عن استقرار الاسعار دعا كينز للاهتمام بالسياسة المالية وطالب بتدخل الدولة[2]، لعلاج أسباب الأزمات والعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة للوصول للتوظيف الكامل، وتحقيق دخل وطني متوازن، حيث انه من اجل معالجة هذه الاختلالات، رأى هذا الفكر ضرورة تدخل الدولة عبر توظيف أدوات السياسة المالية من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، الى جانب استخدام السياسة النقدية عبر التوسع في المعروض النقدي الذي بدوره سوف يؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، ومنه زيادة كمية النقود والتي سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهو ما يدفع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل[3].

ت- المرحلة الثالثة "1951م-1982م": مع تتابع التطورات الاقتصادية ظهرت عدة نقائص في السياسة المالية، مما أدى إلى تراجع أهميتها بعدما تبين عدم جدواها في مكافحة التضخم، فرأت بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية أنداك أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد[4].

وهنا بدأت تعود السياسة النقدية لمكانتها، وعاد الترويج للأخذ بآراء المذهب النقدي الذي قام بإدخال عدة تغيرات أساسية، وعلى رأسه "ميلتون فريدمان"* نجم "مدرسة شيكاقو"، هذه الأخيرة رجعت إلى الماضي، وبالضبط إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى الى التحكم في عرض النقود من أجل تحقيق الاستقرار

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2005، ص100.

[2] وليد بشيشي وسليم مجلخ، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 1، الامارات، 2016، ص44.

[3] بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص34-35.

[4] Harry Gordon Johnson, **Essays in Monetary Economics**, Allen and Unwin, London, UK, 1967, P275.

* **ميلتون فريدمان Milton Friedman**: (1912م -2006م)؛ اقتصادي أمريكي بارز، وقد حصل على جائزة Nobel في العلوم الاقتصادية سنة 1976م كتقدير لجهوده الكبيرة في تحليل المعروض النقدي والاستهلاك.

الاقتصادي بنفس معدل النمو في الناتج الوطني، حيث يقتضي هذا التوجه ان يشهد عرض النقود زيادة منتظمة تتماشى مع النمو الاقتصادي سواء في فترات الكساد او في اوقات الرخاء[1].

عند وصول "مارغريت ثاتشر"* إلى رئاسة الوزراء في بريطانيا سنة 1979م، وبعدما تم وصول "رونالد ريغان"** إلى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية بعد عامين، عاشت النظرية الكينزية تذبذبا في السيطرة على الفكر الاقتصادي السائد آنذاك، واتسعت بذلك أفكار المدرسة النقدية، وبلغت أوجها في تلك الفترة، حيث سميت بذلك فترة النقدوين، لكنها واجهت مجموعة من التحديات، اذ سرعان ما ظهرت صعوبات على مستوى التطبيق تجسدت في الركود والبطالة، رغم نجاحها في خفض معدلات التضخم بفضل تطبيق السياسة النقدية التي ركزت على المعروض النقدي[2].

ث- مرحلة ما بعد 1982م: أظهرت السياستان النقدية والمالية قصورا واضحا خلال هذه المرحلة، واشتد الجدل بين أنصار كل منهما، وأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى الى الخلف خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الامريكي بيل كلينتون*** الذي أعاد فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية[3].

فمن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية للدفاع عنها مما زاد تعصب كل فريق لسياسته، ما أدى إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الامريكي "والتر هيلر"****، الذي رأى أن التعصب للسياسة النقدية أو المالية ليس له مبرر، لأن استخدام إحداهما بمفردها لا يغني عن استخدام الأخرى لحل المشاكل الاقتصادية، والوصول إلى التوازن الاقتصادي، ولكل من السياستين مفعولها في التأثير على الظروف الاقتصادية القائمة والملائمة لكليهما[4].

---

[1] صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

* **مارغريت ثاتشر Margoret Thatcher**: (1925م-2013م)؛ سياسية بريطانية ورئيسة وزراء المملكة المتحدة البريطانية خلال الفترة"1979-1992".

** **رونالد ويلسون ريغان Ronald.W.Reagan**: (1911م-2004م)؛ سياسي امريكي والرئيس ال 40 لأمريكا خلال الفترة "1980-1989".

[2] John.N.Smithin, **Macro Economics after Thatcher and Reagan**, Edward Elgar Publishing, UK, 1990, p13.

*** **بيل كلنتون William Jefferson Clinton**: (1946م -)؛ رئيس الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة "1993-2001.

[3] صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

**** **والتر هيلر Walter Wolfgang Heller**: (1915م-1987م)؛ اقتصادي أمريكي.

[4] وليد بشيشي، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

ونشير هنا أن الاقتصاديين في "البنك الدولي"*، و"صندوق النقد الدولي"**يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية، التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلا انهم لا يهملون السياسة المالية[1].

ثالثا– الأدوات التي تعتمدها السياسة النقدية: تتمثل هذه الأدوات في الوسائل التي يمتلكها للبنك المركزي والواقعة تحت تحكمه مباشر، حيث يستخدمها للتأثير على الائتمان من خلال السياسة النقدية بواسطة عدة أدوات منها المباشرة وغير المباشرة تستخدم في دولة دون أخرى، وتختلف من فترة لأخرى في نفس الدولة.

1– الأدوات غير المباشرة: يمكن تسميتها كذلك بالأدوات الكمية؛ يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود، بمعنى التحكم في المعروض النقدي بالتأثير على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك متمثلة في سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وسياسة معدل الاحتياطي القانوني، حيث سنتناول كل أداة على حدى فيما يلي:

أ– سعر إعادة الخصم: يعد بنك إنجلترا أول من قام بتطوير سعر الخصم كأداة للسيطرة على الائتمان، حيث استخدم لأول مرة تحت اسم معدل البنك عام 1839م[2]، يعبر عن سعر الفائدة الذي يطبقه البنك المركزي على البنوك التجارية، وهو خصم يحصل عليه البنك المركزي في مقابل منح القروض، وكذلك خصم الأوراق التجارية لدى البنوك التجارية في حالة احتياج العملاء للسيولة لتمويل احتياجاتهم في مشروعاتهم[3] باعتبار البنك المركزي المقرض النهائي في الاقتصاد، حيث تكون البنوك مضطرة لتقديم القروض فتقوم باللجوء للبنك المركزي الذي يقوم بدوره بعرض سعر الفائدة الذي يراه مناسبا، والذي تحمله بدورها لعملائها، فإن كان هناك بوادر انكماش قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم ما يعطي فرصة للبنوك للاقتراض منه، وهو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض وزيادة وسائل الدفع في الاقتصاد، وأن البنوك التجارية بدورها ستعطي عملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها من خلال تخفيض سعر الفائدة على قروضها[4]، والعكس في حالة التضخم؛ إن قام البنك المركزي برفع معدل الخصم، فإنه يفرض على البنوك تقليل قروضها، وأن ترفع من كلفة هذه القروض فيحجب العملاء

---

* **البنك الدولي:** مؤسسة تعاونية عالمية تهدف لمساعدة الدول الأعضاء للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، عبر تقديم القروض والمشورة السياسية.

** **صندوق النقد الدولي:** مؤسسة مالية مقرها أمريكا تقوم بالعمل على رعاية التعاون النقدي الدولي.

[1] محمد ضيف الله القباطري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية: (نظرية، تحليلية، قياسية)**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اليمن، 2012م، ص20.

[2] بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[3] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1998، ص244.

[4] الجنابي هيل عجمي جميل، **مرجع سبق ذكره**، ص270.

على طلب القروض[1]، وهكذا يتمكن البنك المركزي من التحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم، حيث تتوقف فعالية هذه السياسة على حزمة من العوامل:[2]

- مدى لجوء البنوك التجارية الى البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية.
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.
- حجم سوق الخصم، مما يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.
- مدى اهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية، وغيرها من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله.

ب– سياسة السوق المفتوح: ونعني بها دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل زيادة أو خفض حجم الكتلة النقدية عن طريق شرائه أو بيعه للأوراق المالية والتجارية بشكل عام، والسندات الحكومية بشكل خاص[3]، ويعد بنك إنجلترا اول من استخدم هذه الأداة سنة 1931م، تلته فرنسا سنة 1938م، وتعتبر هذه الوسيلة من اكثر أدوات السياسة النقدية شيوعا واستعمالا، لاسيما في الدول المتقدمة[4]، حيث صنفها فريدمان من أكثر الأدوات فعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما شاطره الرأي كينز بأنها أداة غير تضخمية، إلا أنه أقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف، ما لم تدعم بأدوات اخرى، خاصة أدوات السياسة المالية وبتدخل البنك المركزي في السوق النقدي باعتباره عارضا أو مشتريا للأوراق المالية، وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة[5].

فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات في الأسواق المالية، فإنه بذلك يساعد على زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، مما يمكن هذه الأخيرة من التوسع في تقديم الائتمان، وخلق الودائع، وخفض معدل الفائدة، وتحفيز الاستثمار، أما عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في الأسواق المالية لتقليل احتياطات البنوك التجارية بما يضمن تراجع السيولة النقدية، مما يدفع بالبنوك إلى خفض منح وتسهيلات الائتمان، فينخفض بذلك العرض النقدي[6].

---

[1] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 1، مصر، 2008، ص ص202-203.

[2] صبحي تادرس قريصة، النقود **والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، لبنان، 1984، ص163.

[3] زينب عوض الله وأسامة الفولي، **الاقتصاد المالي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص155.

[4] كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة 3، دمشق، سوريا، 1968، ص364.

[5] أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2003، ص334.

[6] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للطبع والنشر، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2004، ص252.

وتؤثر سياسة السوق المفتوحة في حجم الائتمان، عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (مفعول الكمية)، والتأثير في نسب الفائدة (مفعول السعر)، وإمكانية منح القروض من طرف البنك (مفعول النوعية)[1].

حيث تتسم عمليات السوق المفتوحة بعدة خصائص، نبرزها فيما يلي:[2]

– أن تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي، والذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم هذه العمليات.

– المرونة التي تمكن هذه الأداة من تحقيق أهدافها سواء مورست بكميات قليلة أو كبيرة.

– قابلية العكس، إذ بإمكان البنك المركزي أن يعكس استخدام هذه الأداة إذا ما حدث خطأ في ممارستها.

– السرعة في التنفيذ فهي لا تعرف تأخيرات ادارية.

– التأثير على السوق النقدي، من خلال سعر الفائدة حيث أن الأوراق السيادية تمثل الحجم الأعلى من مجمل الأوراق المطروحة في الأسواق المالية، وحتى تكلل عمليات السوق المفتوح، يجب توفر الشروط التالية[3]:

– توفر سوق للسندات الحكومية كبيرة ومتطورة، ومنظمة، لأن أثر البنك المركزي على هذه السوق مرتبط بكمية السندات ونوعها.

– استجابة البنوك التجارية للزيادة والانخفاض في الاحتياجات النقدية، بتقديم تسهيلات ائتمانية للوحدات الاقتصادية.

– الطلب على الائتمان المصرفي يتأثر وفقا للتغير في الاحتياطي النقدي والتغير في أسعار الفائدة.

ت– سياسة معدل الاحتياطي القانوني: لكي يتدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي القانوني، يقتضي هذا الأمر ضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، غير أن الاحتفاظ لا يعتبر نفس الرصيد السائل الذي تحجزه المصارف التجارية قصد مواجهة حالات السحب الفجائية من قبل أصحاب الودائع، ولهذا نجد أن هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين، ويعتبر هذا المعدل أحد العوامل المحددة للبنوك التجارية في خلق النقود المشتقة ومضاعف الائتمان[4].

ويستطيع البنك المركزي استخدام هذه السياسة في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد، لأن رفع هذه النسبة يؤدي الى تجميد قدر أكبر من الاحتياطات

---

[1] موسى زوازي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص234.

[2] بن علي بن قدور ومحمد يبرير، **السياسة النقدية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2018، ص ص173-174.

[3] هيل عجمي، جميل الجنابي، ورمزي ياسين يسع أرسلان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص265-266.

[4] بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص127.

التي تحصل عليها البنوك من الخارج، وبالتالي يحد من قدرتها على منح الائتمان؛ في حين انه في حال حدوث هجرة لرؤوس الأموال نحو الخارج يمكن للبنك المركزي تعويض ذلك من خلال خفض الاحتياطي القانوني، حيث يجبر ذلك البنوك على إعادة أموالها الموظفة في الخارج، وهذا ما يجنب حدوث اختلال في ميزان المدفوعات[1]، ومن المزايا التي تميز هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود في المصارف بالعدل، حيث تعتبر بذلك كسلاح يؤثر على نسبة الائتمان، وبالتالي على المعروض النقدي، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية، إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملا لجميع أشكال الودائع مع انعدام سبل أخرى للمصارف التجارية للحصول على موارد نقدية، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية[2].

2- الأدوات المباشرة: وتعرف أيضا بالأدوات النوعية أو الكيفية وهي أدوات توجه الائتمان (الكيفية التي يستخدم بها وليس حجمه) إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي، والذي يكون يشهد ضعفا أو يحتاج دعما نقديا ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي[3]، ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

أ- سياسة تأطير القروض: تهدف إلى تحديد نمو المصدر الاساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، كما تسمى أيضا بتخصيص الائتمان، وتعد ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد يعتمد على الاقتراض[4]؛ حيث تم استخدام هذه السياسة في فرنسا سنة 1948م لأول مرة، وتزامنت معها حزمة من الإجراءات التي تهدف إلى خفض الكتلة النقدية كخفض النفقات العامة وتحفيز الادخار، وإصدار السندات، ولوحظ انه لم تحقق هذه السياسة في البلدان المطبقة له الضبط المطلوب للقروض سواء المقدمة للاقتصاد او للخزينة[5].

حيث يقوم البنك المركزي بوضع تعليمات وقاعدة خاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، وغالبا ما يفرض نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة، إذ أنه لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يقوم البنك المركزي بوضع تعليمات وضوابط تهدف الى الحد من تكرار لجوء

---

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، ورمزي ياسين يسع أرسلان، **مرجع سبق ذكره**، ص276.

[2] بن علي بن قدور ومحمد يرير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص176-177.

[3] شاهين محمد عبد الله، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودوروها في التنمية الاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات ولبنان، 2016، ص92.

[4] Jean Pierre Patat Monnaie, **Instutions Financières et Politique Monétaire**, Economica, 5éme Ed, Paris, 1993, p398.

[5] وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة 1، لبنان، 2000، ص256.

البنوك الى الحصول على الائتمان المخصوم، بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية، بزيادة تكلفتها، الامر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود[1].

ب– السياسة الانتقائية للقروض: تتضمن هذه السياسة تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد باتجاه قطاع معين دون باقي القطاعات، وذلك بتوفير الدعم للقطاعات الهامة في الاقتصاد، وهذه الاستراتيجية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي، وتوجيهه لجهة معينة من الاستثمارات[2]، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو حجم القروض الموجهة للنشاطات المستهدفة للتنمية والمساعدة لها، والتي يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة كالتصدير، الزراعة، والبناء وغيرها، ما ينعكس على انخفاض تكلفتها، ويزيد من الطلب عليها وفي المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشاطات والقطاعات التي يريد كبحها[3].

3– أدوات أخرى للسياسة النقدية: يمكن اعتبار الأدوات السالفة الذكر بالأدوات التقليدية للبنك المركزي، ولفاعلية أكثر، يضاف إليها أدوات أخرى تتمثل في أدوات حديثة للتأثير على البنوك التجارية.

أ– الإقناع الأدبي: هو وسيلة يقوم بها البنك المركزي لتوجيه وإقناع وإرشاد البنوك التجارية بطريقة ودية وبطريقة غير رسمية، لتنفيذ سياسة نقدية معينة في مجال منح القروض، وتوجيه الائتمان، وقد تتم عن طريق اجتماعات أو مراسلات لتوضيح بعض المسائل[4]، ونجاح هذه السياسة يعتمد على مدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، فإذا كانت العلاقة بينهما قوية واستجاب البنك التجاري لتنفيذ سياسة معينة، فإن درجة نجاح هذه الأداة تعتبر كبيرة، والعكس صحيح؛ حيث أصبحت هذه الأداة لا غنى عنها في الوقت الحاضر الذي ازداد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والبنكية، ولا شك أن البنك المركزي سيكسب بهذه الطريقة ثقة الرأي العام[5].

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسة الاقتصادية**، دار اليازوري، الاردن، 2018، ص24.

[2] Michelle Mourgues, **La Monnaie: Système Financiere et Theorie Monetaire**, Economica, 3éme Ed, Paris, 1993, p238.

[3] حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص107-108.

[4] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص204.

[5] غازي حسن عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص139.

ب– الإيداع المسبق للاستيراد: حيث يشترط البنك المركزي مسبقا الحصول على إجازات الاستيراد، أو التحويل الأجنبي من قبل المستوردين، أي الحصول على نسبة من قيمة الصفقة التجارية المخصصة للاستيراد، حيث تعد هذه الطريقة وسيلة لتقييد الاستيراد خلال فترات العجز في ميزان المدفوعات للدولة، غير ان الجزائر الغت العمل بها بعد الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها سنة 1988م[1].

ت– الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تعد الرقابة على شروط البيع بالتقسيط إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث ان هذا النظام يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك بشكل عام عن طريق تسهيل وصول الأفراد للحصول على البضائع التي يرغب فيها، لكن هنا يتدخل البنك المركزي لوضع شروط لمنح هذا الائتمان الاستهلاكي، وتقصير مدة التقسيط أي أنه يقيد الائتمان، الا انه في حالة الكساد يقوم بتيسير شروط البيع بخفض الجزء المدفوع من السلعة للحد الأدنى وإطالة مدة التقسيط[2].

رابعا– أهداف السياسة النقدية: تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من بلد إلى أخر، كما تختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، وتكمن المشكلة الرئيسية في كيفية علاج التقلبات الاقتصادية، بحيث تكون هذه الأهداف أولية، وسيطية ثم نهائية، ونشير إليها كما يلي:

1– الأهداف الأولية: هي عبارة عن حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية[3]، وتتمثل في:

أ– مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون هذه الاحتياطيات من القاعدة النقدية بالإضافة إلى ما تملكه المصارف التجارية من احتياطيات، ومجموع الودائع الخاص[4].

ب– أحوال سوق النقد: يقصد به صعوبة وسهولة سوق الائتمان، ومدى ارتفاع وانخفاض معدل الفائدة، والتي يكون البنك المركزي الرقيب عليها[5].

2– الأهداف الوسيطية: وتتمثل في مجموعة من المتغيرات النقدية، كما تعتبر حلقة وصل بين الأهداف الأولية والنهائية[6]، ويجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:[7]

---

[1] محمد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص143.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص40.

[3] صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص124.

[5] أحمد عبد الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص134.

[6] Jean Pierre Patate, **Op.cit**, p299.

[7] Dominique Philip, **La Monnaie et ses Mécanismes**, Edition la Découverte, Paris, 2008, p85.

- تكون قابلة للقياس ويتم التعرف عليها بسرعة من طرف السلطة النقدية.
- تكون مرتبطة بالمتغيرات الحقيقية الموضوعة كأهداف نهائية.
- تكون مراقبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطات النقدية.
- تتحدد الأغراض الوسيطية في المجمعات النقدية ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف، حيث:

أ- معدل الفائدة: يحظى معدل الفائدة باهتمام كبير من قبل السلطة النقدية، نظرا لأهميته للمستثمرين، والعائلات حيث تسعى هذه السلطة للحفاظ على تغيرات معدل الفائدة ضمن الهوامش، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنه من خلاله يتم تحديد مستوى الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال[1].

ب- معدل الصرف: يسعى البنك المركزي إلى رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، حيث يلعب دورا هاما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية للحكومة، ومدى استقرارها اتجاه الخارج[2].

ت- المجمعات النقدية: هي مجموعة من النقود والأصول السائلة التي يحددها البنك المركزي، وتتكون من:[3]

M_1: تضم النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب

M_2: تضم كل من M_1 + الودائع لأجل، وودائع التوفير، إضافة الى ودائع الادخار قصيرة الأجل، وتتميز بسيولتها القليلة مقارنة مع M_1.

M_3: أقل سيولة من سابقتها، وتتكون من M_2 + ودائع الحكومة لدى البنوك (السندات وأذونات الخزينة).

ويهدف البنك المركزي من خلال مراقبة المجاميع النقدية (M_1، M_2 ، M_3) إلى التحكم المباشر في عرض النقود وضبط السيولة في الاقتصاد.

3- الأهداف النهائية: تختلف أهداف السياسة النقدية بحسب مستوى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي، فبالنسبة للدول المتقدمة ترتكز الأهداف في الحفاظ على العمالة الكاملة للاقتصاد؛ أما في الدول النامية فهو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية ووضعها في خدمة التنمية السريعة للاقتصاد، وهي:

أ- تحقيق الاستقرار في الأسعار: يشير الى المحافظة على معدل تضخم منخفض، واحتواء تحركات الاسعار إلى أدنى مستوى لها، لأن الاسعار تؤثر على الوضع المعيشي للأفراد[4].

---

[1] طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص146.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص75-76.

[3] بن علي بلعزوز، محمد الطيب أحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص27.

[4] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص ص 74-75.

ب– تحقيق الاستخدام الكامل: أي التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة، طبيعية وبشرية بزيادة العرض النقدي في حالة البطالة والكساد ليزيد معها الطلب الفعال، ما يؤثر إيجابا على الاستثمار والتشغيل، وبالتالي زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل[1].

ت– تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب: يراد به تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، والعمل على تقليص التضخم بإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري، حتى نتمكن من وضع الاقتصاد في مسار نحو نمو سريع[2]؛ وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: وذلك عن طريق تشجيع الصادرات، والتقليل من الواردات، ويكون ذلك باستخدام المعروض النقدي، سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف[3].

خامسا– عوامل نجاح السياسة النقدية: وتكون بتحديد الأهداف بدقة ومرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية، درجة الوعي الادخاري لدى الاعوان الاقتصادين، حرية التجارة، مرونة الأسعار، سياسة الاستثمار ومناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين محليين كانوا أم أجانب، نظام سعر الصرف المرن يحقق الفاعلية في الاقتصاد أكثر من الثابت، استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، امتلاك نظام معلومات، والتقليل من نشاط السوق الموازي[4].

سادسا– إتجاهات السياسة النقدية: إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع الخلل أو المشكلة القائمة، وبمحاولة معالجتها، حيث تنقسم السياسة النقدية حسب اتجاهاتها الى نوعين أساسيين:

1– السياسة النقدية التوسعية: تستخدم في حالة وجود ركود، حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، فتعمل السياسة النقدية التوسعية على زيادة العرض النقدي، من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم، أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، أو الدخول مشتريا في سوق الاوراق المالية، عن طريق الادوات الكمية للسياسة النقدية[5]، وهذه السياسة سوف تزيد من العرض النقدي الذي يترتب عنه زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة كل من الناتج والدخل والتوظيف[6].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص276.

[2] زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص190.

[3] عبد القادر السيد متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، الأردن، الطبعة 2، 2014، ص ص195-196.

[4] بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

[5] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2014، ص150.

[6] رمضان مقلد وأسامة أحمد الفيل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص ص276-277.

2- السياسة النقدية الانكماشية[1]: تستخدم في وجود حالة تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض العرض النقدي، إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، أو الدخول بائعا في سوق الاوراق المالية، الائتمان وخلق الودائع لذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي وهو ما يحد في النهاية من التضخم.

سابعا- محددات ومعوقات السياسة النقدية: ينطوي اختيار آلية تحقيق أهداف السياسة النقدية على مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي من الممكن تشخيصها وتشخيص تأثيرها على مستوى فعالية الأدوات المستعملة.

1- التعارض في تحقيق الأهداف: تنطوي المشكلة هنا في تعدد أهداف السياسة النقدية، فإنه من غير الممكن تحقيق هدفين أو أكثر بشكل متزامن، إذ إن محاولة تحقيق هدف معين من مجموعة الأهداف، تعني التضحية بهدف أو أكثر من مجموعة أهداف اخرى، ويمكن تفسير هذا التعارض في تعارض الأهداف من خلال اتجاهين هما:[2]

- هو التعارض الذي يتأتى جراء العلاقات المتوصل إليها من قبل النظريات الاقتصادية، وهو الحالة التي تعني أن تحقيق هدف معين يعني بالضرورة عدم تحقيق هدف أخر.

- المفارقات المتعلقة بالسياسة النقدية، والتي تدعى بتعارض السياسة، إذ لا يتمكن صانعو السياسة من اعتماد مسار معين لتحقيق هدفين أو اكثر في وقت واحد، ففي ظل وجود معدلات نمو متباطئة ومعدلات تضخم عالية، يفرض اتباع سياسة نقدية توسعية بغرض تشجيع معدلات الاستثمار لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما انه من جهة أخرى يتطلب التحكم في التضخم تحديد نسبة محددة لنمو عرض النقود وذلك بالاعتماد على سياسة نقدية تقييدية، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص وتيرة التوسع في النمو الاقتصادي، إلا أن العلاقة بين تسارع التضخم والنمو من الممكن أن تكون متكاملة في الأجل الطويل.

2- التباطؤ الزمني: يتطلب تحقيق اهداف السياسة النقدية مدة زمنية، وذلك لصعوبة التعرف بمداها وبالتغيرات التي ستحدث، إذ يبدأ مسار ذلك التباطؤ الزمني عند الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة حتى تحقيق الأهداف النهائية المرجوة، وعليه فالسياسة النقدية من أجل أن تؤثر في النشاط الاقتصادي لا تكفي أن تكون فعالة فقط، وإنما يتطلب أن تكون مدة تأثيرها الزمني أقصر بالمقارنة مع طول مرحلة الدورة، الذي ينعكس خلالها مسار الدورة

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009، ص65.

[2] Dudley G Luckett, **Money and Baking**, Singapore, 3rd Ed, Ma Graw–Hill, USA, 1984, p535.

في حال انعدام إجراءات السياسة النقدية المتبعة[1]، فعند اتباع البنك المركزي لسياسة معينة من أجل تغيير أسعار الفائدة في الأمد الطويل، فإن تأثير السياسة في النشاط الاقتصادي لا يظهر بشكل سريع، وذلك لعدم استجابة الأفراد والشركات بشكل مباشر، وإنما يستغرقون وقتا لتعديل خططهم من أجل هذا التغيير[2].

3- مشكلة التوقيت: والتي تتمثل في تحديد الوقت المناسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية، إذ يواجه صانعوا السياسة عدة صعوبات تتمثل في صعوبة التفرقة بين التقلبات المؤقتة في النشاط الاقتصادي، وبين التقلبات التي تكون بداية لمشكلة الركود الاقتصادي أو التضخم، مما يؤدي إلى تأخر البنك في اتخاذ المعالجات والاجراءات المناسبة، ومن ثم حدوث اضرار اقتصادية ناتجة عن عدم تحقق الأهداف بوقتها، فمثلا عند قيام البنك المركزي بتخفيض عرض النقد عند الاعتقاد الخاطئ بوجود ضغوط تضخمية، فإن هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وحدوث ركود اقتصادي.[3]

ثامنا- السياسة النقدية وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: للسياسة النقدية عدة آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في التضخم، نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.

1- أثر السياسة النقدية في الحد من التضخم: إن هدف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق المحافظة على مستويات النفقات الكلية اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل، وبأقل ارتفاع ممكن في الاسعار، وبحسب حالة النشاط الاقتصادي السائد كان ركودا أو تضخما.

حيث يبرز دور السياسة النقدية على التضخم من خلال قناة سعر الصرف، وخاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي، إذ تنتقل آثار السياسة النقدية عبر هذه القناة من خلال قنوات فرعية تشمل كلا من العرض الكلي والطلب الكلي، حيث تعرف هذين القناتين باسم أثر النفاذ غير المباشر، كما تؤثر حركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، وان أثر السياسة النقدية على التضخم يتم بصورة مباشرة من خلال قناة سعر الصرف، والتي تعرف أيضا بأثر النفاذ المباشر، إذ تؤثر تحركات سعر الصرف على التضخم مباشرة من خلال زيادة الواردات، أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل من التجارة الدولية[4].

---

[1] N Gregory Mankiw, **Principles of Macroeconomics**, 5th Ed, South Western, USA, 2009, p 382.

[2] David C Colander, **Macro Economics**, McGraw –Hill, 6th Ed, USA, 2006, p 330.

[3] وحيد مهدي عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

[4] محمد صالح جمعة، **السياسة النقدية في سوريا وأثرها في النمو المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2005، ص ص17-18.

2- أثر السياسة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وهو متوقف على عدة عوامل بعضها ليست في متناول السياسة الاقتصادية الكلية، إلا أن السياسة النقدية يمكنها التأثير على عامل مهم من هذه العوامل وهو الاستثمار، وذلك من خلال التأثير على عرض النقد ومن ثم سعر الفائدة، إذ أن أي زيادة في عرض النقد، ستنعكس في تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار، ومن ثم الطلب الكلي، وزيادة الناتج الكلي[1].

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الاخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، إذ أن زيادة الاستثمار تعني تشغيل المزيد من الايادي العاملة ومن ثم زيادة معدلات التشغيل، وانخفاض معدلات البطالة ومن ثم زيادة معدلات النمو، وبالعكس في حالة انخفاض عرض النقد

سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة، ومن ثم انخفاض مستوى الاستثمار، ومنه انخفاض الطلب الكلي والانتاج، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي[2].

3- أثر السياسة النقدية على البطالة: ينعكس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تأثيرها في عرض النقد، وما يتركه من أثر على مستوى الأسعار، إذ أن الارتفاع في عرض النقد ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار، مسببا انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيادي العاملة لزيادة انتاجية مشروعاتهم، وقد ينعكس التأثير أيضا في الطلب على الناتج الحقيقي، من خلال تخفيض معدلات الفائدة، التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشاريع، مما يؤثر على زيادة الطلب الكلي ورفع مستوى التشغيل، ويعزى اهتمام الحكومات المتزايد بحل مشكلة البطالة نظرا الى ما تخلفه من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي، فضلا عن أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي[3].

---

[1] Roger A Arnold, **Economics**, Eight Edition, China, 2008, P302.

[2] غدير هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص35.

[3] محمد ضيف الله القباطري، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

لإبراز أهمية التنسيق بين السياستين نتعرض إلى مدى التأثير النقدي للسياسة المالية والتأثير المالي للسياسة النقدية.

أولا– الآثار المالية للسياسة النقدية: من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ترتبط السياسة المالية والنقدية مع بعض من خلال الدور الذي تقومان به، فمثلا إن أرادت السلطة النقدية القيام بإجراء لمكافحة التضخم، فهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة، وهذا ما يخلق مشاكل للحكومة من خلال زيادة تكاليف الاقتراض مما يؤدي الى التأثير السلبي على السياسة المالية، لاسيما إذا كان التوسع المالي ضروريا للإنفاق على المشاريع الاقتصادية، ما يؤثر سلبا على الطلب الكلي الذي يؤدي الى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي[1].

ثانيا– الأثار النقدية للسياسة المالية: ويتوقف هذا الأثر على الطريقة التي تمول بها الحكومة العجز في الميزانية، فإذا قامت بالتمويل باتباع سياسة توسعية فإن أسعار الفائدة تميل للارتفاع، وينخفض معها الإنفاق خصوصا الاستثماري منه، وهذا ما سيؤثر على حجم المعروض النقدي، كما ان قيام الحكومة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من البنك المركزي يؤدي لزيادة المعروض النقدي، مما يشجع على الاستثمار[2].

ثالثا– دوافع التنسيق بين السياستين: نظرا للأهمية الكبيرة التي تحضي بها السياستين، فإن التنسيق بين أهدافهما أصبح ضرورة حتمية؛ حيث تبرز أهمية التنسيق في القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، كالتضخم والتي تتمثل في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ولإعادة التوازن بينهما تتخذ عدة إجراءات بين السياسة النقدية والمالية، فمثلا لامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي، يقوم البنك المركزي باستخدام معدلات إعادة الخصم، وطرح سندات حكومية للبيع، مما يؤدي لخفض الطلب الاستثماري، وكذلك الاستهلاكي، وتعمل السلطة المالية في نفس المجال على خفض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الايرادات من خلال الضرائب، بغية التقليل من الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في الاقتصاد.

[1] نزار كاظم الخكيان، حيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص43.

1- مفهوم التنسيق: ونعني به الاتفاق المشترك بين صانعي القرار الاقتصادي، لاتخاذ تدابير وإجراءات مناسبة، من شأنها اختيار الوسائل الفعالة لتحقيق أهداف اقتصادية[1]، ويقصد به أيضا الآلية التي تتكون من البنك المركزي والحكومة، للتفاوض من أجل تحقيق أفضل النتائج المرجوة منهما، وخلق إطار ملائم لتفعيل أداء السلطتين معا[2].

2- أساس العلاقة بين السياسة المالية والنقدية: كلتا السياستين تؤثر في الطلب الكلي، وكلتاهما تستخدمان للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد في حالة كساد يمكن تنشيط الناتج الكلي والعمالة عن طريق اتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية مالية توسعية، وذلك بزيادة حجم المعروض النقدي، والنفقات العامة، أما في حالة التضخم؛ فيمكن احتواء ذلك باتباع سياسة مالية نقدية انكماشية بتخفيض المعروض النقدي والإنفاق العام[3].

وما نلاحظه هنا، أن كلتا السياستين تعمل جنبا إلى جنب، فجزء مهم من السياسة المالية يعد ضمن السياسة النقدية، على اعتبار أن ما يخدم السياسة النقدية يعتبر سياسة نقدية، ولو لم يكن أداة نقدية، كما أن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي، هي الأخرى تؤثر على أهداف السياسة المالية، فمثلا إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، فإن هذه الأخيرة سوف ترفع من معدل الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد في عملية زيادة الإنفاق الحكومي، ومن جانب آخر وفي ظل معدلات فائدة مرتفعة، يمكن للسياسة المالية احداث عجز مالي كبير، غير أن استهداف البنك المركزي لمعدلات فائدة أقل مقارنة بالمعدل السائد، فإنه يستخدم سياسة نقدية توسعية[4].

وبهذا يمكننا القول: إن العمليات الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، لأن تمويل العجز أو التصرف بالفائض هي عمليات تؤثر على سيولة الاقتصاد، وأن عمليات الحكومة كأذونات الخزينة أو تمويل العجز من خلال السندات العامة تعد عمليات ذات أثر فعال على سعر الفائدة وعلى ديناميكية سوق السندات؛ إضافة الى

---

[1] Iain Begg, **Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-Ordination in Europe/Government and Money**, The Federal Trust for Education and Research, UK, 2002, p p21-22.

[2] Pawel Marszalek, **Cordination of Monetary and Fiscal Policy**, The Economics and Business Review journal, The Poznan University of Economics and Bussiness ,Vol 3, N°02, Poland, 2003, p48.

[3] عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص45-46.

[4] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008، ص98.

ذلك، فإن السياسة المالية قد تفرض موجات تضخمية على السياسة النقدية عندما تعجز الحكومة عن تمويل العجز عن طريق الاقتراض مما يحتم على السلطة النقدية احتواء العجز واللجوء الى الاصدار النقدي الجديد[1]، فهنا يمكننا القول، أن السياسة المالية هي بمثابة محرك الحافلة الاقتصادية.

وتظهر العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية من خلال تفاقم عجز الموازنة العامة، مما يؤدي الى استفحال التضخم خاصة إذا تم تمويله عن طريق الاصدار النقدي، وذلك لما يخلفه من انخفاض للقوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، وهو ما ينعكس على زيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ومنه اختلال ميزان المدفوعات، كما تعبر التجارة الخارجية عن السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، وتشمل كل الاجراءات المتعلقة بضبط الصادرات والواردات، والتي تسعى أيضا إلى التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين وزيادة موارد الخزينة عن طريق تحصيل الرسوم الجمركية[2].

3- دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: إنه لمن الأفضل دمج أدوات السياسات الاقتصادية مع بعضها البعض، بصفة تجعل صناع السياسة الاقتصادية يتجنبون العيوب التي قد تخلفها كل واحدة منها على الأخرى، فباتباع سياسة مالية نقدية توسعية، مع سياسة تجارية تعمل على تشجيع التصدير، فهذا سوف يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وفي المقابل تؤدي هذه السياسات إلى الرفع من معدلات التضخم، واختلال ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بمثيلاتها الاجنبية (إجراءات السياسة النقدية والمالية)[3]؛ في حين يمكن التخفيف من عجز ميزان المدفوعات من خلال إجراءات السياسة التجارية التي تكون موجهة لتشجيع التصدير، أما السياسة المالية النقدية الانكماشية التي تكون مصحوبة بالسياسة التجارية التي لا تشجع التصدير، فإنها غالبا ما يترتب عنها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وفي المقابل قد تسهم هذه السياسات في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتعزيز استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال توظيف أدوات السياسة المالية والنقدية بشكل متكامل، بينما اجراءات السياسة التجارية قد تساهم في تحسن وضع الميزان التجاري، الامر الذي سينعكس إيجابا على وضع ميزان المدفوعات بشكل عام[4].

---

[1] عطية عبد الواحد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص62-63.

[2] وديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 1، لبنان، 2011، ص ص207-208.

[3] عبده مدهش صالح الشجري، **مرجع سابق ذكره**، ص91.

[4] Mona kamal, **Op.cit**, p12-13.

أ- التوازن في سوق الانتاج وسوق النقود (منحنى IS-LM): يحدث التوازن عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار أي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ يتأثر الأول بسعر الفائدة، في حين يعتمد الثاني على مستوى الدخل، بمعنى:

$$I(i) = S(y)$$

يتضح مما سبق ان تمثيل العلاقة بين الادخار والاستثمار ضمن منحنى واحد يعد امرا معقدا، نظرا لاختلاف العوامل المؤثرة في كل من العاملين، وبعد تشخيص هذا المشكل ابتكر عالم الاقتصاد الأمريكي "هانسن" سنة 1949م منحنى يحتوي على حزمة من التوليفات تجمع بين مستوى الدخل ومعدل الفائدة، بشرط تساوي الادخار والاستثمار في كل نقطة موجودة على المنحنى أو ما عرف بمنحنى (IS)، بمعنى (INVESTMENT=SAVING) حيث نجد أن هذا المنحنى يقترح عددا لا نهائيا من حالات التوازن[1].

إن عدم إمكانية التوصل إلى حالة توازن واحدة في سوق السلع والخدمات (عدم وجود قيمة وحيدة للمتغيرين "i" و"y") تستلزم استحالة التوصل إلى حالة التوازن الكلي، ويرجع السبب في ذلك إلى الدور المهم لسوق النقد في تحديد التوازن الكلي، وبالتالي فإنه يجب إضافة شروط توازن سوق النقد إلى شروط توازن سوق السلع والخدمات لنكون أمام حالة التوازن الكلي التي تحقق توازن السوقين[2].

في حالة تساوي العرض النقدي مع الطلب على النقود، ($M^D = M^S$) يتحقق التوازن النقدي في السوق، وتتحقق هذه المساواة عندما تحتفظ الوحدات الاقتصادية -باستثناء الجهاز المصرفي-بالمعروض النقدي لأجل المعاملات والمضاربة فقط، أي إهمال دافع الاحتياط.

---

[1] علاء الدين عشيط، **نمذجة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية -اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارسي، المدية، الجزائر، 2019، ص66.

[2] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات التوازن واللاتوازن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 2003، ص221.

تحوي معادلة الطلب الكلي على النقود ثلاث متغيرات متمثلة في: الطلب على النقد، سعر الفائدة، والدخل، ومنه ليس بالإمكان تشكيل منحنى يترجم هده المعادلة، وعليه وجد الاقتصاديان "جون هيكس"* سنة 1937م، و"هانسن"**سنة 1949م أن العاملين (الدخل-سعر الفائدة) اللذان يحددان الطلب على النقود هما العاملين المفسرين لاتجاه الاستثمار والادخار[1].

ب- السياسة المالية والنموذج IS-LM :للسياسة المالية أهمية قصوى في تكوين وتوجيه الطلب، غير أن التداخل الحاصل بين سوقي الإنتاج والنقد يؤدي إلى تقييد فعالية هذه السياسة للوصول الى تحقيق الأثر المطلوب[2].

الشكل رقم (1-3): فعالية السياسة المالية على النموذج IS-LM.

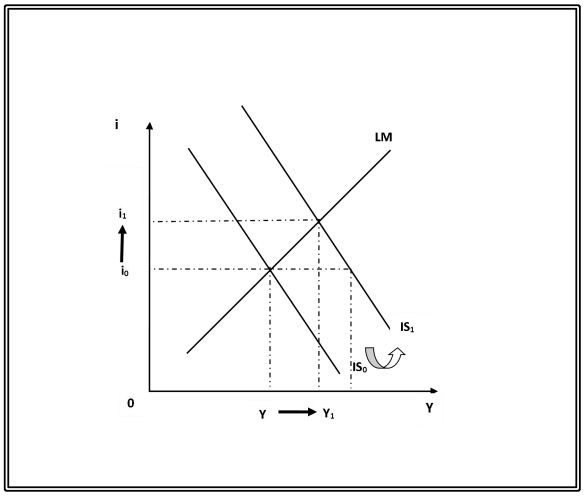

Source: Tomas R Michel, **Macro Economic Theory: A Short Cource**, Routledge, USA, 2015, p80.

من خلال الشكل المعروض أعلاه، يتبين أنه عند تطبيق سياسة مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي؛ تكون النتيجة حصول زيادة في الطلب الكلي، ما يتبعه توسع العرض، وهذا يؤدي إلى تحول منحنى IS_0 إلى IS_1 نحو اليمين، مما يتسبب في ارتفاع مستوى الدخل عند نفس سعر الفائدة i_0، الا ان زيادة الدخل

---

* **جون هيكس John Hicks**: (1904م-1989م)؛ ولد بإنجلترا وهو اقتصادي درس الفلسفة والسياسة الاقتصادية بجامعة أكسفورد، تولى رئاسة الجمعية الملكية الاقتصادية وحاصل على دكتوراه فخرية من عدة جامعات، كما تحصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية سنة 1972.

** **آلفين هارفي هانسن Alvin Harvey Hansen**: (1887م-1975م)؛ ولد ببراون ومتحصل على شهادة دكتوراه بجامعتها، وهو اقتصادي امريكي يشار إليه باسم «كينز الأمريكي»، كما شغل منصب أستاذ في الاقتصاد بجامعة هارفارد، حيث كتب على نطاق واسع حول القضايا الاقتصادية الراهنة، وكان مستشارًا ذا نفوذ في الحكومة وساعد في تأسيس مجلس الاستشاريين الاقتصاديين ونظام الضمان الاجتماعي؛ واشتهر بتقديم الاقتصاد الكينزي إلى الولايات المتحدة، كما درّس ايضا في جامعة براون.

[1] محمد الشريف إلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص235.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، ايمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص198.

عند هذا المستوى الثابت للفائدة يترتب عنه ارتفاع الطلب على النقود، مما يخلق فائضا في الطلب عليها؛ هذا الفائض يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة من i_0 الى i_1، وينتج عنه عودة التوازن إلى سوق النقد من خلال تخفيض الطلب النقدي، ومن تم زيادة سعر الفائدة الذي بدوره يخفض حجم الاستثمار، فينتج عنه انخفاض الطلب الكلي ومستوى الدخل الذي ينحدر إلى نقطة توازن جديدة عند Y_1 بدلا من Y_0.[1]

مما سبق، يمكننا القول أن الزيادة في الدخل (من Y_0 الى Y_1)، وارتفاع سعر الفائدة منi_0 باتجاهi_1 ، يتأتى من التوسع في الإنفاق الحكومي.

ث–السياسة النقدية وتأثيرها في إطار النموذج IS-LM: سيتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (1–4): فعالية السياسة النقدية على النموذج IS-LM.

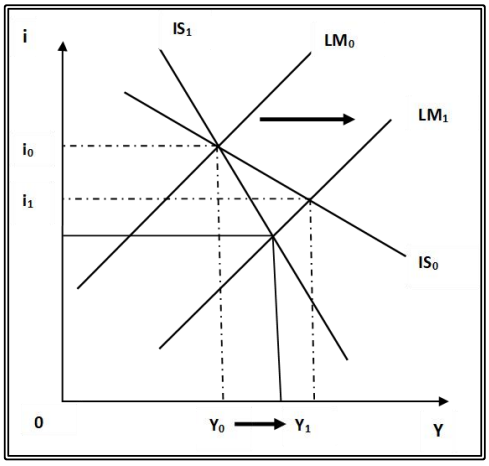

Source: P.C.V.N.FOURIE, **How To Think and Reason in Macro Economics**, JUTA Education, 2nd Ed, REPUBLIC OF SOUTH AFRICA, 2007, P70.

نلاحظ من خلال الرسم البياني اعلاه أن توسع العرض النقدي ينتج عنه تحول منحنى LM_0 إلى LM_1 يمينا، بحيث يكون هذا التوسع ذو فعالية في حالة تصفير ميل المنحنى IS، أو يكون الميل مطلقا، أي يكون الميل بشكل عمودي، وفي هذه الحالة تكون قيمة الدخل أعلى، وعكس ذلك؛ عندما يكون منحنى IS أكثر تحدرا يكون الارتفاع في الدخل بصفة قليلة، حيث يعتمد أي إجراء نقدي على مدى علاقة التوازن النقدي والسلعي بأسعار الفائدة، وتكون السياسة النقدية غير فعالة إذا لم يكن هناك ارتباط للتوازن السلعي بسعر الفائدة، وكذلك الحال في حالة فشل تغيرات عرض النقود، والتغيير من سعر الفائدة، لكنها تكون في أعظم فعالية إذا كان الإنفاق ذو حساسية عالية لسعر الفائدة أو في حالة انفاق قدر كبير من النقود[2].

---

[1] علاء الدين عشيط، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[2] يوجين ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة 3، القاهرة، مصر،1997، ص188.

ث– التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: يتمثل هذا التنسيق في التعاون بين هتين الاداتين في تشخيص وضعية النشاط الاقتصادي، وتحديد الإجراءات المناسبة التي ينبغي ان تتخذها كل سياسة على حدى.

الشكل رقم (1–5): أثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على النموذج IS-LM

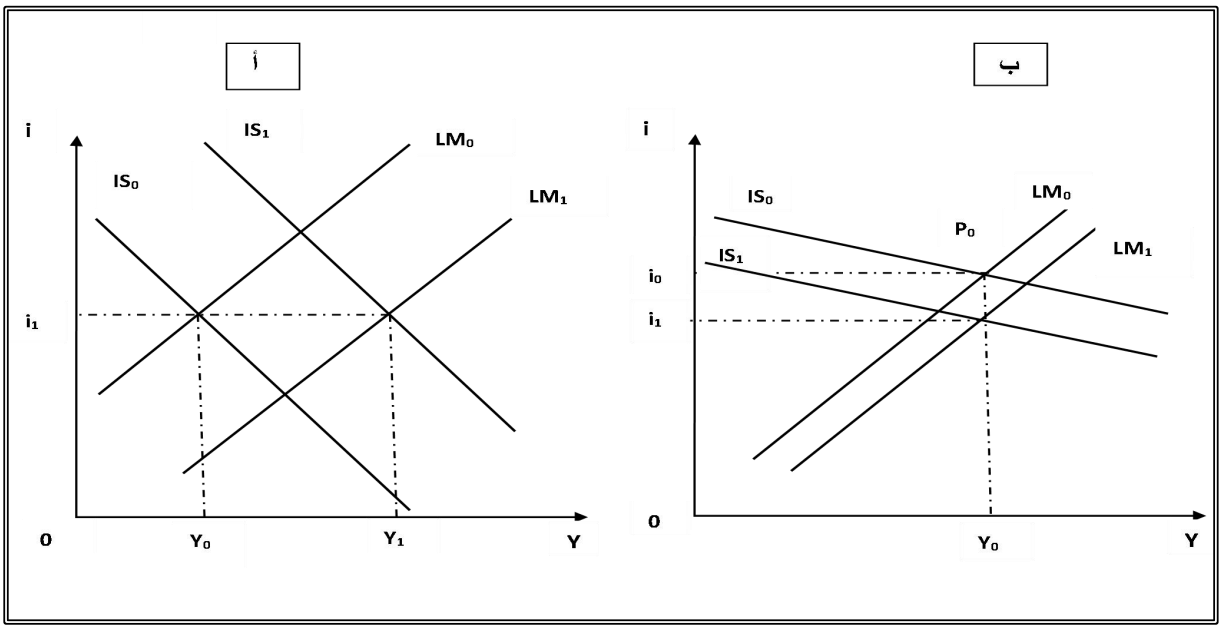

Source: JOHN Sloman, Alison Wride, **ECONOMICS**, Pearson Education, 7thed, New Jersey, USA, 2009, p559.

يكشف الشكل اعلاه ما يحدث على مستوى منحنى IS-LM عند التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، فعندما تقوم الحكومة بزيادة مستوى الإنفاق أو بتخفيض الضرائب مدعمة ذلك بزيادة المعروض النقدي، فإن هذه الزيادة المزدوجة تؤدي في تحول منحنى ($IS_1 - IS_0$)، ومنحنى ($LM_1 - LM_0$)، في هذه الحالة يظل سعر الفائدة ثابتا عند المستوى i_0، بينما يرتفع مستوى الدخل من Y_1 الى Y_2 مما يحقق زيادة في الدخل تفوق الأثر الذي يمكن تحقيقه إذا تم استخدام كل سياسة على حدى[1].

كما يتضح أنه عند مستوى الدخل التوازني Y_0، قد يكون معدل الفائدة مرتفعا نسبيا، وهو ما ينعكس سلبا على حجم الاستثمار كونه منخفض جدا وخاصة في البناء العقاري، حيث في هذا السياق يتم تخفيض سعر الفائدة بهدف تحفيز الطلب الاستثماري من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية، اما عبر زيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق الحكومي، وهو ما سيخفض من الطلب الاستهلاكي بانتقال منحى IS_1الى وضع IS_0، ويحدثا زيادة في المعروض النقدي مما يرفع من حجم الطلب الاستثماري، ويؤدي الى انتقال منحنى LM_0 إلى LM_1،

[1] علاء الدين عشيط، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

وبالتالي يتم الحفاظ على نفس مستوى الدخل Y_0 مع دفع معدل الفائدة نحو الانخفاض من i_1 إلى i_0 بحيث يجسد هذا السيناريو الأثر الإيجابي للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي[1].

ومن ذلك، يمكن الاستنتاج أن مسألة اعتماد التغيرات في السياستين وباتجاهات متعاكسة، يمكن أن يحول دون انتقال منحنى الطلب، وأن اعتماد مزيج معين منها يعتمد على الهدف المرغوب تحقيقه، أما إذا كان الهدف المرغوب فيه تغيير منحنى الطلب، وبالتالي تغيير مستوى الدخل، فإن درجة احتمال تحقيق النجاح ستكون هي الأفضل في ذلك خصوصا إذا تم اتباع سياستين مالية ونقدية في نفس الاتجاه، وأن المحصلة النهائية من ذلك تبين أن هناك تداخلا واضحا وتأثيرا متبادلا بين التغيرات في السياستين المالية والنقدية[2].

ان التغيرات في سوق النقد، والممثلة عبر منحنى LM، ينتج عنها تغيرات في أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر على الاستثمار، وبالتالي يؤثر على مستويات الدخل، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث تغيرات في الطلب على النقود، وبالتالي تغير في سعر الفائدة؛ لذا فإن هذا التأثير المتبادل يستوجب إقامة التنسيق والتعاون بين السياستين مع ضرورة التوافق بينهما في مجال الإجراءات المناسبة، ذلك أن اعتماد سياسة دون الأخرى في علاج المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، وتباطء النمو الاقتصادي من شأنه ان يقلل من كفاءتها، ويجعلها غير كافية لعلاج هذه المشاكل.

سابعا– الآثار غير المباشرة على السياسة النقدية: نوجز الآثار غير المباشرة للسياسة المالية على النقدية كما يلي:

1– إن الأثر غير المباشر يظهر من خلال إجراءات السياسة المالية في تمويل نفقاتها، فعندما يتوقع المواطنين بأن الحكومة ستزيد الضرائب مثلا لغرض تمويل النفقات، فأنهم يستعدون لهذا الاحتمال من خلال زيادة الادخار، وتقليل الاستهلاك الحالي، والذي يظهر أن السياسة المالية تؤدي إلى تغييرات في السلوك المالي للمواطنين، مما يتطلب تغيير السياسة النقدية[3].

2– التأثير غير المباشر الآخر للسياسة المالية التوسعية على السياسة النقدية هو أن التوقعات تؤثر في عدم استدامة التمويل الحكومي، فتصبح عاملا مزعزعا للاستقرار في السوق المالي، ومن ثم تؤدي إلى انهيار النظام النقدي، وفي

[1] John Sloman, Alison Wride, **Op.cit**, p559.

[2] نزار كاظم صباح الحكياني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص61-62.

[3] Dinh Xuan Hai, **Essays on Post-crisis fiscal policy**, A Doctoral Thesis, Loughborough University, UK, 2017, P P146-147.

حالة توجه الحكومة إلى الاقتراض من الخارج فان ذلك يؤدي الى خلق شكوك تتعلق باستقرار أسعار الصرف، أو حصول مشاكل في ميزان المدفوعات[1].

3– كما يمكن أن تؤدي السياسة المالية إلى تغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فعادة ما تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدين الحكومي، لكن في حال كان تأثير السياسة المالية التوسعية في الانتاج ليس كافيا كما هو متوقع، فإن خطر تخلف الحكومة في سداد ديونها سوف يزداد، ونتيجة لذلك سوف تزداد أسعار الفائدة، وعادة ما تؤدي تلك الزيادة إلى رفع قيمة العملة المحلية، ولكن يمكن أن يحدث العكس؛ أي انخفاض قيمة العملة المحلية تماما عندما تكون معدلات الفائدة ومستوى المديونية مرتفعين، وهذا يعني أن زيادة أسعار الفائدة المحلية قد تجعل العملة المحلية أكثر جاذبية بسبب ارتفاع العوائد المتوقعة، ومع ذلك؛ فعندما تكون أسعار الفائدة ومستوى المديونية مرتفعين، فإن الموارد المتاحة للسداد ستنخفض بسبب الزيادة في تكلفة خدمة الديون، مما يعني أن احتمالية العجز عن سداد الديون سوف تزداد، ونتيجة لذلك تصبح العملة المحلية أقل جاذبية، ومن ثم تنخفض قيمتها[2].

المبحث الثالث: السياسة التجارية وسياسة الاستثمار كمكونات للسياسة الاقتصادية.

نظرا لحتمية التبادل التجاري ودوره في الحياة الاقتصادية بين الدول، كان لابد من وضع قواعد تنظم سيره وتوجه مسار نشاط التجارة الخارجية، وسميت هذه القواعد بسياسة التجارة الخارجية، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية برسم معالم السياسة التجارية التي تتماشى مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية، ونظرا لاعتبار الاستثمار عنصرا أساسيا وفعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي؛ أولت الدول أهمية كبرى له من خلال سياستها بانتهاج سياسة استثمارية خلاقة لبيئة استثمارية ملائمة تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية بهدف زيادة الدخل وتحقيق الازدهار والرقي الاقتصادي.

[1] Barro Robert J, **Are Government Bonds Net Wealth?**, Journal of Political Economy, University of Chicago, Vol 82, N°6, USA ,1974 , P1096.

[2] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

المطلب الأول: السياسة التجارية.

تعتبر السياسة التجارية من أبرز وأهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي.

أولا– مفهوم السياسة التجارية: هي مجموع التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي قد تواجهه على المستوى الدولي[1].

وتعرف أيضا بأنها مجموع الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تجارتها الخارجية من أجل تحقيق أهداف معينة[2]، وأنها اختيار الدولة في علاقاتها التجارية الخارجية لوجهة معينة ومحددة سواءً كانت سياسة الحرية أو سياسة الحماية، وتعبر عن ذلك بإصدار التشريعات واتخاذ القرارات التي تضعها موضع التطبيق[3].

ومن التعاريف السابقة؛ يمكن تعريفها على أنها: مجموعة الوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة تتماشى مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

ثانيا– التطور التاريخي للسياسة التجارية: منذ العصور القديمة وجد التبادل التجاري؛ إلا أنه لم تكن هناك أفكار منظمة لسياسة تجارية بمعنى الكلمة، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي ظهر مفهوم السياسة التجارية خلال القرن السابع عشر على يد المذهب التجاري، حيث تختلف السياسة التجارية من بلد لبلد حسب رغبة كل دولة في التأثير على اقتصادها لتحقيق أهداف سياسية، اجتماعية أو اقتصادية كانت، وعليه سوف نقدم تطور السياسة التجارية بشكل موجز عبر المراحل التالية:

1– المرحلة الأولى: تميزت ببروز المذهب التجاري في القارة الأوروبية، وما كان له من تأثير على كيفية وسيرورة سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على الاقتصاد الوطني، حيث قامت هذه السياسة على مبدأ تدخل الدولة في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى[4].

2– المرحلة الثانية 1850م–1928م: تميزت هذه المرحلة بحرية الاقتصاد، وجاءت تزامنا مع انتشار النظرية الكلاسيكية، والتي مهدت لفكر التجارة الخارجية حيث قدمت تحليلا لتقسيم العمل الدولي، كما ساد التكامل الاقتصادي خلال هذه المرحلية، وظهرت دراسات في ميدان العلاقات التجارية تضمنت محاولة إيجاد الحلول

---

[1] محمد نداء الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجمع العربي، الاردن، 2008، ص63.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص70.

[3] عبد القادر متولي، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2011، ص69.

[4] سليم ياسين، **الاقتصاد الدولي**، مديرية المطبوعات والكتب الجامعية بجامعة حلب، سوريا، 1970، ص237.

لتطبيق السياسات التجارية حيث أخذت حيزا من الاهتمام في الأدب الاقتصادي[1]، كما ساد التوازن في الاقتصاد الدولي خلال هذه المرحلة في ظل التجارة الخارجية متعددة الأطراف بنظام مبني على التخصص.

3- المرحلة الثالثة 1929م-1945م: اشتهرت هذه المرحلة بتسمية مرحلة الاقتصاد الوطني، وتميزت بحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث ظهرت المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الدول وبحثت عن إعادة بعث استقرار الانشطة الاقتصادية بشكل عام، مما نتج عنه تبني سياسات عزل لاقتصاداتها الوطنية عن الاقتصاد العالمي[2].

4- المرحلة الرابعة: امتدت هذه المرحلة خلال الفترة 1946م-1948م، وعرفت بمرحلة الاقتصاد الإقليمي؛ كما كانت هذه المرحلة بمثابة رد فعل على الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، وما تبعها من تحولات في السياسات التجارية التي تبنتها الدول خلالها، وكان لذلك آثارا هامة في تخفيض حجم المبادلات التجارية إلى أقصى حد، حيث انحل التكامل الاقتصادي الدولي نهائيا، واختلت معظم اقتصاديات الدول، ما أدى الى قيام المؤسسات الحكومية بالدور الذي كان الأفراد يقومون به في مجال المبادلات الدولية، كما اعتمدت التجارة الدولية كأفضل أسلوب في تطبيق السياسة التجارية[3]، في حين قامت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية بمحاولة لتنظيم التبادل التجاري في العالم، وقامت بوضع حزمة من القواعد كتأسيس لحرية التجارة الدولية، وذلك من خلال التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، وهنا ساد الاعتقاد أن العودة إلى سياسة حرية التجارة الخارجية مستحيل، وبناء على ذلك تم الاتفاق على إنشاء مؤسسات دولية تهدف لتحقيق هذا الأمر، فتم إنشاء "منظمة الجات"* لتعزيز السياسة التجارية الدولية، الى جانب "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"** بهدف تمويل الاستثمارات الخارجية، وانشاء صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار في الصرف الاجنبي[4].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص238.

[2] أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 148.

[3] بيت الأمم المتحدة ببيروت، **تسهيل التجارة من منظور تنموي وتحديات النمو الاقتصادي**، اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكو، لبنان، 01و02 مارس 2011، ص04.

* **منظمة الجات "Gatt"**: وهي تعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية للتجارة؛ تأسست عام 1947م، هدفها الأسمى هو الحد من القيود المفروضة على التجارة الدولية.

** **البنك الدولي للاستثمار والتعمير**: أسس سنة 1945م ضمن منظومة مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وتركزت مهامه على المساهمة في تمويل وإعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ثم طورت وظائفه لاحقا لتشمل تمويل ودعم المشاريع الاقتصادية في دول الأعضاء.

[4] يوسف شاهد، **تغيرات مشهد التنمية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 36 العدد 04، واشنطن، الو م أ، 1999، ص15.

5- المرحلة الخامسة: في ثمانينيات القرن الماضي؛ بدأت العديد من البلدان الصناعية والنامية في تفكيك الضوابط المفروضة على تحركات رأس المال، وتبني سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أدى انخفاض تكاليف النقل والتقدم المذهل في تكنولوجيات الاتصالات ومعالجة المعلومات إلى تعزيز التكامل بين أسواق السلع ورأس المال؛ حيث ساهم اعتماد قواعد مشتركة لتنظيم التقارير المالية والمصرفية في الحد من تباين المعلومات، مما ادى الى دعم مسار العولمة وتسريعه[1]، على نحو مشابه لما احدثه تطور شبكة الإنترنت العالمية، والاتفاق الدولي حول معايير موحدة للمنتجات مثل" ISO 9000".

تعتبر هذه المرحلة من العولمة ذات نظام مختلف، ولا سيما بسبب الحصة المتزايدة من السلع القابلة للتداول والتقدم التكنولوجي، اضافة الى التغيرات في تكوين تدفقات رأس المال، وأيضا الدور الأكبر الذي تلعبه الوكالات والمنظمات والشركات الدولية[2].

مثلت نهاية جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية عام 1994م نقطة تحول بارزة في تطور النظام التجاري العالمي، حيث اسفرت عن تقليص الحواجز التجارية بين الدول، كما تم توسيع نطاق تحرير التجارة ليشمل أيضا قطاع الخدمات الى جانب السلع، وحقوق الملكية الفكرية، والسلع الزراعية، والمنسوجات، من القواعد الجديدة التي انبثقت عن المحادثات، والتي رسخت في منظمة التجارة العالمية، حيث كان لها تأثير غير مسبوق في سياسة التجارة الخارجية، وتوحيد هذه السياسة على المستوى العالمي[3].

ثالثا- أهداف السياسة التجارية: تهدف الدول من خلال تطبيقها لسياسة التجارة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها فيما يلي:

1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛ عن طريق تقليل الطلب على الصرف الأجنبي، وزيادة المعروض منه، وكذلك زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وذلك لأن الزيادة في قيمة الواردات على الصادرات تشكل عجزا في ميزان المدفوعات، وزيادة الصادرات على الواردات تعد فائضا، وفي كلتا الحالتين يكون هناك اختلال وعدم استقرار في الاقتصاد، فبالتالي سيؤثر على الأسعار المحلية، حيث يتم تحقيق التوازن عن طريق فرض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع لتقليص حجمها وزيادة الصادرات، مما يحسن من الميزان التجاري وميزان المدفوعات[4].

---

[1] البنك الدولي، **تقرير حول التنمية في العالم لسنة 1999-2000: دخول القرن الحادي والعشرين**، مطبعة جامعة أكسفورد للبنك الدولي، الإصدار 22، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، 1999، ص ص1-2.

[2] يوسف شاهد، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[3] أحمد فارس مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص148.

[4] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص117.

2– حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛ بعزل المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي في بعض فروعه، وتكون هنا الحماية ضرورية، لكنها تكون مؤقتة حتى يصل ذلك الإنتاج المحلي لمرحلة الصمود أمام المنافسة، لأن البيئة الدولية المعاصرة أصبحت تؤكد من يوم لآخر أن ما يحدث في أي مكان يؤثر لا محالة في الأماكن الاخرى، لذلك لابد من التصدي له[1].

3– حماية الصناعة الوطنية الناشئة؛ إذ أن إقامة أي صناعة في المراحل الأولى من الإنتاج تكون ذات تكلفة مرتفعة لهذا المنتج، كما تكون جودته منخفضة مقارنة بالمنتجات المنافسة له من بقية الدول، وأن لا تكون الحماية بشكل دائم، وإنما لمدة معينة حتى تتمكن الصناعات المحلية من مجابهة المنافسة الأجنبية، وتعزيز فرص التشغيل داخل الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار وتنشيط الصناعات الوطنية، وذلك من أجل خفض معدل البطالة، والتحول نحو استراتيجية الانتاج من أجل التصدير[2].

4– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق؛ وهو الوسيلة غير المباشرة لكسب الاسواق الخارجية على حساب المنتجين المحليين والاجنبيين، وعليه فإن معظم الدول تلجأ لحماية اقتصادها من الاغراق إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد نهائيا[3].

5– تحقيق التوازن الداخلي وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية كالتضخم والكساد؛ إذ في حالات عجز الموازنة العامة للدولة، فإن هذا العجز يتم تغطيته بمصادر مالية أخرى، من أجل إعادة حالة التوازن، وغالبا ما يتم عن طريق فرض تعريفة جمركية على الواردات من الخارج، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بتحقيق موارد للخزينة العامة[4].

6– توفير أكبر قدر من الاستقلال وضمان أمن الدولة من الناحية الاقتصادية عن طريق توفير حد أدنى من الانتاج الغذائي والحربي ومصادر الطاقة، ويتم ذلك عن طريق تدخل الدولة بواسطة السياسة التجارية بفرض الرسوم أو نظام الحصص أو منع الاستيرادات[5].

وهنا يمكننا القول، أن أهداف السياسة التجارية تتماشى مع أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى، كالمالية والنقدية.

---

[1] اسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2012، ص261.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص127-130.

[3] اسماعيل محمد دعيس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص262-263.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

[5] مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص118-119.

رابعا– أنواع السياسة التجارية: تتفرع إلى فرعين هما سياسة تنادي بالحماية، وأخرى تنادي بحرية التجارة.

1– سياسة حماية التجارة: حزمة التشريعات والتدابير التي تتخذها الدولة، من أجل حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية، كفرض الرسوم الجمركية على الواردات قصد تقييد التجارة مع الدول الأخرى، ونعني بمفهوم الحماية التقييد، وتتمثل في حماية الزراعة، التجارة والصناعة من المنافسة الخارجية بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة، مما يعني حماية السوق المحلي[1].

ترتبط هذه السياسة ببدايات القرن التاسع عشر، حيث طرحت من طرف الاقتصادي "فريديريك لست"* الذي دعا إلى حماية الصناعات الناشئة في ألمانيا وأمريكا، حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، وخاصة أمام بريطانيا التي كان لها السبق الصناعي آنذاك وتتمتع بعلامات تجارية واسعة، كما وصف فريديريك الدولة في بداية نموها بالطفل الذي لم يصل لمرحلة الشباب، فإذا كانت الصناعة صغيرة والتجارة حرة وليس هناك قيود جمركية فلن تنمو تلك الصناعة، لذا وجب حمايتها حتى تستطيع الوقوف في وجه المنافسة التي لا تقوى عليها إلا الدولة التي بلغت مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي[2].

2– سياسة حرية التجارة: وتعبر عن عدم تدخل الدولة في التبادل التجاري الدولي، بحيث يصبح بدون قيود حيث يتجه العالم اليوم في إطار اتفاقية "منظمة التجارة العالمية"** للعيش في ظل سياسة تجارية حرة تقوم على مبدأ الميزة النسبية[3]، مما يجعل الدول المتبادلة فيما بينها تتخصص في إنتاج السلع المناسبة بتكاليف أقل، وذلك حسب ظروفها ومواردها المتاحة، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وإنتاج سلع وخدمات أكثر، ما يساهم في زيادة الناتج.

كما تؤدي حرية التجارة إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي تنتج محليا بأسعار مرتفعة، مما يعود بالنفع على المنتجين بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، وعلى المستهلكين من خلال توفر سلع كثيرة ومتنوعة وبأثمان منخفضة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات لارتفاع حجم الإنتاج، وهو ما يخلق الحاجة إلى عمالة جديدة وامتصاص البطالة[4].

---

[1] عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص72-73.

*ج.**فريديريك لست J.Frederic Lest**:(1789م-1846م)؛ وهو اقتصادي الماني امريكي، كما يعد من أبرز الداعيين الى حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، حيث تناول هذه الفكرة بشكل مفصل ضمن مؤلفه الشهير "النظام القومي للاقتصاد السياسي" الصادر سنة 1841م.

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص126.

** **منظمة التجارة العالمية**: منظمة دولية حكومية تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الأمم.

[3] عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص75.

[4] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص234.

خامسا– أدوات السياسة التجارية: في سعيها لتحقيق أهدافها المرسومة تعتمد السياسة التجارية على عدة أدوات، سعرية وكمية.

1– الأدوات السعرية: تتكون من الإعانات، والإغراق، وتخفيض سعر الصرف، والرسوم الجمركية.

أ– الرسوم الجمركية: تعد شكلا من اشكال الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع عند عبورها حدودها الوطنية، سواء تعلق الامر بالواردات او الصادرات[1].

ب– الإعانات (اعانات التصدير): وتدعى أيضا بإعانات التصدير، تسعى من خلالها الدولة للتأثير على الأسعار، عن طريق تقديم إعانات ومنح وتسهيلات للمنتجين والمصدرين المحليين بغية تدعيم قدرتهم على التنافس في الأسواق العالمية، وتوسيع صادراتهم وقد تمنح في صورة نقدية مباشرة، أو من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات أو توفير المياه والكهرباء بأسعار رمزية او دون مقابل[2].

ت– الإغراق: هو لجوء الدولة لبيع السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن تلك التي تبيع بها في الأسواق الداخلية، أو عن نفقة إنتاجها، أو أثمان السلع المماثلة والبديلة في تلك الاسواق، والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين، ولنجاح هذه السياسة يجب وجود منتجات تسيطر عليها الاحتكارات الصناعية الضخمة، وأن يمنع الاستيراد بفرض رسوم جمركية مرتفعة عليه لكي يسمح بارتفاع أثمان السلع المحلية[3].

ث– تخفيض سعر الصرف: هو لجوء الدولة عمدا لتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يترتب عنه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالأسعار الاجنبية، ورفع الاسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ومن الأسباب المؤدية الى هذه السياسة هو معالجة اختلال ميزان المدفوعات، والحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع دخولها، وأيضا حماية الصناعات الناشئة، ومعالجة مشكلة البطالة، عن طريق التوسع في الصناعات التصديرية إضافة إلى زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة[4].

2– الأدوات الكمية: وتتمثل هذه الأدوات في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص286.

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص156.

[3] مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص267-268.

[4] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص292-293.

أ- نظام الحصص: هو نظام يتم من خلاله فرض قيود على الإستيراد، ونادرا على التصدير لمدة زمنية محددة، فإن طبق على الواردات، فهو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، وإن طبق على الصادرات فهو من أجل ضمان توفر كميات كافية من السلع في السوق المحلية وبأسعار ملائمة للاستهلاك المحلي، حيث تحدد الدولة الحد الاقصى للكميات من السلع التي يمكن استيرادها أو تصديرها[1].

ب- تراخيص الاستيراد: هو نظام مكمل لنظام الحصص، ويتمثل في إعطاء الموافقة في صورة إذن أو تراخيص بالاستيراد، فلا يحق إلا لحامل الإذن باستيراد السلع حيث تحدد لكل تاجر حصة معينة، والهدف منها هو حماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول، والحد من مخاطر الاحتكار الناجم من تطبيق نظام الحصص، والتحكم في التجارة الخارجية[2].

3- الأدوات التنظيمية: وتتمثل بكل من معاهدات واتفاقات الدفع والتكتلات الاقتصادية والاتفاقات التجارية.

أ- المعاهدات والاتفاقات التجارية: تعرف بانها اتفاق تبرمه الدولة بواسطة أجهزتها الدبلوماسية مع دول أخرى لتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما كشؤون الملاحة، وتنظيم التعريفات الجمركية، وغالبا ما تتضمن شرط المعاملة بالمثل أو تبادل المزايا وامتياز الدولة الأولى بالرعايا[3]*.

أما الاتفاقات التجارية؛ فتكون عادة موجهة لتنفيذ معاهدة عامة، أو شاملة، فهي عقد يتضمن الأمور التفصيلية التي تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، ويتم عن طريق وزارة التجارة الخارجية[4].

ب- اتفاقات الدفع: تتمثل في التفاهم والتنسيق بين دولتين، هذا الاتفاق يقوم بتسوية المدفوعات التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط التي يوافق عليها الطرفين، وهو أن تتم حركة المدفوعات بالقيد في حساب "المقاصة" للمدفوعات، ومحصلات كل منهما من الأخرى، وأيضا تحدد هذه الاتفاقيات العملية التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تتم به التسوية، إضافة إلى أنواع العملات المسموح بتحويلها عن طريقه، ومدة سريانه، وطرق تجديده أو تعديل بعض بنوده[5].

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص260.

[2] شعبان إسماعيل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، جامعة حلب، الطبعة 2، حلب، سوريا، 1992، ص9.

* **الرعايا:** يشير هذا المفهوم الى التزام الدولة المستقبلة بمنح معاملة متساوية، حيث تلتزم بمنح جميع المزايا التجارية التي تقدم لمنتجات أو مواطني الدولة الاخرى.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص135.

[4] رضا عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

[5] زينب حسن عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص298.

ت– التكتلات الاقتصادية: هي تجمعات دولية، ظهرت كأسلوب لإلغاء القيود والحواجز التجارية في العلاقات الدولية بين دول التكتل، وتعزيز التجارة بين هذه الدول، كما تعمل أيضا على استحداث نمط جديد من القيود التجارية للتعامل مع الدول غير الاعضاء، وتأخذ عدة أشكال منها:[1]

– **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** يتميز بتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء كانت مالية، نقدية، صناعية، أو زراعية وغيرها من السياسات.

– **السوق المشتركة:** ويتم من خلالها السماح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الاعضاء.

– **منطقة التجارة الحرة:** يتم فيها التزام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم والقيود الجمركية، كما تشترط حرية انتقال الاشخاص والاموال[2].

– **الاتحاد الجمركي:** هو توحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء إزاء باقي الدول، وإلغاء جميع الحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل هذا الاتحاد[3].

وكل ما سبق كان بهدف الوصول الى تكامل اقتصادي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1–6): مخطط توضيحي يبين الوصول للتكامل الاقتصادي.

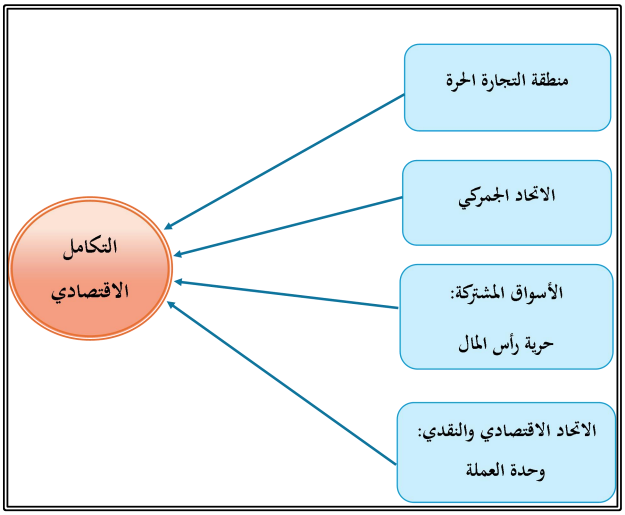

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص204.

[1] دافيد راتشمان وآخرون، **الادارة المعاصرة**، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، السعودية، 2001، ص63.

[2] مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي: النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص83.

[3] عبد الناصر جمال مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة**، دار العلوم، الجزائر، 2006، ص329.

المطلب الثاني: سياسة الاستثمار.

قصد الرفع من معدلات النمو والوصول الى الانتعاش الاقتصادي، وجب الرفع من الطاقات الإنتاجية في المؤسسة والمجتمع، مما يستدعي طلب العمالة، ومنه توفير مناصب شغل جديدة، ولا يحدث هذا إلا بتوسع المشاريع، وبعث استثمارات جديدة من خلال سياسة الاستثمار.

أولا– مفهوم سياسة الاستثمار: هي مجموعات الإجراءات والقواعد العامة التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، من حيث أولوياته وحجمه وتوزيعه واستراتيجياته الانتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال مدة زمنية معينة[1].

– وتعرف أيضا على أنها: مجموعة التدابير والأساليب التي تحكم وتوجه الاستثمار، لتحقيق أهداف مرسومة خلال فترة زمنية معينة[2].

– ونقصد بالاستثمار توظيف الاموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل[3].

ومن التعاريف السابقة، يمكن تعريفه على أنه: مبلغ من المال يتخلى عنه في الحاضر، مقابل الحصول على عوائد منه في المستقبل.

ثانيا– سياسة الاستثمار من خلال النظريات الاقتصادية: ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي فسرت سلوك الاستثمار وعلاقته بالدخل من خلال تحديد العوامل المحددة له وهي النظرية الكنزينة، النظرية الكلاسيكية، والنظرية التقليدية الحديثة، والتي سنسردها بإيجاز فيما يلي.

1– النظرية الكينزية: تقوم هذه النظرية على مضاعف الاستثمار، الذي عرفه كينز في كتابه المشهور: "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"، على انه الزيادة في الاستثمار التي تتضاعف لنحصل على زيادة في الدخل، مع افتراض أن دالة الاستثمار ثابتة خلال فترة الزيادة، وذلك بعد التوسع في الانفاق الاستثماري، كما أنه يمكن أن يتغير خلال هذه الفترة حيث يؤدي ازدياد حجم الاستثمارات الى ارتفاع الدخل، ومنه الاستهلاك نتيجة الزيادة في الانتاج، وكل هذا يستغرق فترة من الزمن، لأن هذه المتغيرات تأخذ فترة زمنية حتى تتأقلم مع بعضها البعض[4].

---

[1] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عنابة، الجزائر، 2007، ص122.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص162.

[3] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2012، ص13.

[4] اسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

2- النظرية التقليدية الحديثة: تفسر السلوك الاستثماري، وتتضمن كل من الناتج وأسعار خدمات رأس المال كمحددين للاستثمار وتجمع بين العوامل المحددة للاستثمار، وهنا نقول أنه إضافة إلى أن سياسات الاستثمار لابد لها أن تبنى على دراسات تطبيقية لأنه قد تظهر أهمية عوامل أخرى محددة للاستثمار[1].

3- النظرية الكلاسيكية: وكان تفسيرها عن طرق نظريتي المعجل البسيط والمعجل المرن.

أ- نظرية المعجل البسيط: تفترض أن التغير في حجم الدخل يؤثر في حجم الاستثمار، في حين أن ثبات الدخل يحد من الاستثمار في نطاق الاستثمار الإحلالي، وعليه فإن الاستثمار ما هو إلا مقدار التغير في رأس المال[2].

ب- نظرية المعجل المرن: ترى بأن هناك حجم محدد من رأس المال يوجد في الاقتصاد الوطني عند بداية كل فترة، وهذا الرصيد متبقى من الفترة السابقة وهكذا، فإذا افترض أنه هناك ارتفاع في الأجور، فسيؤدي ذلك بالمستثمرين إلى البحث عن سبل منتجة لا تعتمد على العمل واستبدال رأس المال في مكان العمل، وفي هذه الحالة يزيد الرصيد من رأس المال، وفي المقابل ضمن حالة زيادة سعر الفائدة، فإن المستثمر يخفض من الاقتراض من أجل تمويل مشروعاتهم الاستثمارية، مما يؤدي الى انخفاض رصيد رأس المال المتاح، وبالتالي يتراجع حجم رأس المال المرغوب في استخدامه، لأنه يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الدخل والأجور، وبعلاقة عكسية مع سعر الفائدة[3].

ثالثا- أهداف سياسة الاستثمار: لسياسة الاستثمار عدة أهداف أبرزها يتمثل في:[4]

1- تحديد ووضع الأسس والآليات لأخذ قرارات استثمارية للدولة.

2- ربط قرار الاستثمار بتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد.

3- زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، ومنه حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

4- استحداث استثمارات جديدة والتي سوف تمكننا من توفير مناصب عمل جديدة، ومنه زيادة الناتج الوطني.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص191-192.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2006، ص113.

[3] أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1999، ص108.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

رابعا– أنواع سياسة الاستثمار: وتوجد عدة سياسات، وهي كالآتي:[1]

1– سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية: تقوم بتحديد الأولويات الاستثمارية بحسب الموارد المتاحة من أجل زيادة الدخل، وتحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي.

2– سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص: يتم فيها تحديد الهيكل الاقتصادي الوطني، وطبيعة القطاعات المكونة له، والنسب الملائمة لكل قطاع كان عاما أو خاصا، وكذا الأنشطة الغالبة عليه، فتحدد مجموعة الأنشطة السلعية مثل النشاط الزراعي، الصناعات التحويلية وغيرها، ومجموعة الأنشطة الخدمية، مثل: النقل والمواصلات، التجارة، والسياحة وغيرها، إضافة إلى مجموعة الأنشطة الاجتماعية مثل: التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

3– سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: تعتمد على التفضيل بين سياستي الاستثمار من أجل التصدير وسياسة الإحلال محل الموارد.

4– سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: تتضمن تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية العملاقة تستقبل الشركات متعددة الجنسيات، وهي سياسة ملائمة للدول النامية من خلال حوافز ومزايا، وضمانات وإجراءات تعمل لجذب الاستثمار الأجنبي، وتتوقف على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم في البلد.

5– سياسة الاستثمار وفقا للفن الانتاجي: يتم تحديد الحرية الاستثمارية حسب نوع الاستثمار، وعناصر الانتاج، ومدى توفرها وأسعارها.

6– سياسة الاستثمار حسب مصادر التمويل: يتم تحديد خريطة استثمارية حسب مصدر التمويل، إن كانت المصادر الداخلية كافية أم لا، وهل يتم القيام بالاستعانة بمصادر خارجية.

خامسا– أهمية سياسة الاستثمار: وتتمثل في أربع نقاط أساسية.

1– زيادة الانتاج والانتاجية، ومنه زيادة الدخل الوطني، ومن ثم متوسط نصيب الافراد، ما ينجر عنه تحسن الأوضاع المعيشية للمواطن.

2– توفير خدمات للمواطنين والمستثمرين.

3– توفير مناصب عمل، ومنه التقليل من البطالة.

4– الزيادة في رأس مال ميزانية الدولة.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص199 -203. (بتصرف)

المطلب الثالث: تفعيل النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة التجارية وسياسة الاستثمار.

كانت إنجلترا وغيرها من البلدان الصناعية تدعو إلى التقسيم الدولي للعمل لضمان توسع التجارة الخارجية؛ حيث كانت هذه الدول تمثل المصدر الرئيسي للمنتجات الصناعية على مستوى العالم، في حين كانت بلدان ما وراء البحار تزودها بالمواد الخام، وهو ما دفع الاقتصاديين للتأكيد على دور التجارة كمحرك للنمو[1]، ودافع للتوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، ومنه اتساع السوق وزيادة الدخل، مما يجعل للاستثمار دورا كبيرا في زيادة الإنتاج وتدعيم الاقتصاد.

أولا– أثر متغيرات سياسة التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي: من أجل تكوين نظام تجاري عالمي جديد، يشهد العالم عدة تقلبات بسبب تعقيد الحياة الاقتصادية نظرا لتوسع التعاملات التجارية بين بلدانه، والذي أدى بدوره إلى ظهور تكتلات اقتصادية تهدف إلى الرفع من القيود والحواجز الجمركية، بحيث تأتي أهمية التجارة الخارجية من أهمية الصادرات والواردات للبلد، والتي تنطوي بداخلها على المراقبة، التخطيط، الخطط المستهدفة، وتحديد الأولويات، والتي تتم بالموازاة مع السياسة المالية والنقدية من أجل النهوض بالاقتصاد[2].

وفيما يلي؛ سنوضح أثر متغيرات التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي كيف تكون:

1– الصادرات: تعد الصادرات المصدر الأول للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، والركن الأساسي لسياسة التجارة الخارجية، إضافة إلى دورها الإيجابي في رفع مستوى التطور الاقتصادي للبلد، وخاصة البلدان النامية كونها تشكل نسبا عالية من الدخل القومي، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المتاحة، فضلا عن دورها في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال رفعها للميزان بالعملات الأجنبية[3].

ونظرا لاعتماد الدول النامية وخاصة الريعية منها على صادرات محددة (موارد ناضبة او سلع زراعية)، فإنها قد تكون السبب في تعرض الاقتصاد لصدمات وتقلبات حادة، لتأثرها بالتقلبات المفاجئة في أسعار تلك الموارد، والناجمة عن تغيرات الطلب عليها، أو نتيجة لعوامل اخرى قد تكون خارج نطاق تحكم البلدان كالكوارث

---

[1] صبري زاير السعدي، **الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج من السوق الرأسمالية: ملاحظات مشتقات من بعض التجارب العربية–المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 22، العدد 249، لبنان، 1999، ص32.

[2] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة 2، القاهرة، مصر، 1994، ص ص151-152.

[3] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2013، ص ص19-20.

الطبيعية وغيرها من العوامل، والتي تؤدي بالنهاية إلى حدوث آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وتدهور البيئة الاقتصادية[1].

2- الواردات: هي المتغير الثاني لسياسة التجارة الخارجية، ولها دورها المؤثر في الاقتصاد، إذ يتم عن طريقها توفير السلع والخدمات والمستلزمات غير المتوفرة في البلد، واللازمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ويمكن القول هنا أن الواردات في البلدان النامية تعاني من اختلال هيكلها، إذ تركز على استيراد السلع تامة الصنع والموجهة للاستهلاك، مما يجعل هناك علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والواردات نظرا لأن الصادرات تساهم في توفير القوة الشرائية، فإنها تتيح للدولة إمكانية استيراد سلع أخرى، أي أن الدولة تصدر سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية أخرى، فإذا لم تستورد الدولة سلعة من دولة أخرى، فإن هذه الأخيرة لن تحصل على القوة الشرائية التي تمكنها من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة[2].

ولا تقتصر فائدة الواردات على كونها طريقة لتحصيل قيمة الصادرات، وإنما أهميتها تتمثل في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا، فضلا عن الحصول على سلع لا تنتج إلا بكميات كافية محليا أو لا تنتج مطلقا، إذ نجد أن الدول النامية لا يمكنها الحصول على السلع اللازمة لعملية التنمية إلا عبر استيرادها، ومن ثم يجب على هذه الدول أن تحدد الميزات النسبية التي تتوافر لديها لإنتاج بعض السلع، حتى تتمكن من تصديرها إلى العالم الخارجي مقارنة على ما تحصل عليه من واردات[3].

3- الميزان التجاري: يشير الميزان التجاري إلى الفرق بين حصيلة الصادرات والواردات في دوله ما، والذي يبين وضع السياسة التجارية فيها من خلال تتبع حالة العجز والفائض في الميزان التجاري، ففي حالة وجود فائض في الميزان التجاري وبشكل كبير، فإن ذلك يدل على أن السياسة التجارية تسيير بشكل سليم، وأنها قادرة على توفير بيئة اقتصادية سليمة يمكن من خلالها التأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أما في حالة حدوث عجوزات في الميزان التجاري، فإنه يؤدي إلى إحداث ضغوط مستمرة على الاقتصاد، والتأثير السلبي على النشاط

---

[1] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة الديواني للنشر، الطبعة 2، بغداد، العراق، 1986، ص217.

[2] نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009، ص90.

[3] نفس المرجع السابق، **نفس الصفحة**.

الاقتصادي، لذلك وجب اتباع استراتيجية لزيادة الصادرات السلعية وترشيد الواردات السلعية، أي التحول إلى الإنتاج من أجل التصدير[1].

وفي ذات السياق؛ يؤكد الاقتصادي "هابرل"*ويقول أنّ تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية، هما اللذان يمكنان كل بلد من أن يختص وأن يصدر الأشياء التي يستطيع إنتاجها بأرخص من غيرها، ويبدلها فيما يمكن للآخرين أن يزودوه بما يحتاجه وبتكلفة أقل؛ حيث لازالت أحد العوامل السياسية التي تعزز الرخاء الاقتصادي، وتزيد من الدخل الوطني لكل بلد يساهم فيها[2]، وكذلك فإن عملية التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية، والتي بدورها تسرع عملية التنمية[3].

حيث تعتبر استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ملائمة أكثر، وتستعمل السياسة التجارية أدواتها سواءً كانت حمائية أو حرة لعلاج الاختلالات بميزان المدفوعات بسبب انخفاض كمية الصادرات مع ثبات الواردات، أو العكس بترشيد استخدام النقد الاجنبي بإحلال الواردات والتوسع في إعانات التصدير، وحظر الاستيراد لبعض السلع، بالإضافة الى تشديد الرقابة على أسعار الصرف الاجنبية[4].

في إطار سياسة الحرية التجارية، فانه يتم السماح بتحرير التعامل بسعر الصرف، والاعتماد على سياسة الانتاج للتصدير للرفع من عائد الصرف الأجنبي، وخفض الرسوم الجمركية من أجل تدفق التجارة الدولية، ووضع حوافز من أجل التصدير على شكل اعفاء ضريبي[5].

ثانيا– تفعيل النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الاستثمار: إن نجاح سياسة الاستثمار في الوصول للأهداف المنشودة على الاقتصاد الوطني يتوقف على سياساته المطبقة، ومناخه وأولوياته في توزيع الاستثمار، ومصادر تمويله، كما يتأثر الاستثمار أيضا بالسياسات الاقتصادية الأخرى، فرفع معدل الفائدة مثلا ورفع الضرائب في السياسة المالية سيؤديان إلى خفض الإنفاق الاستثماري، ومنه تراجع في معدل النمو، ما يؤدي إلى تقلص فرص

---

[1] جيمس جوارتني، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1982، ص 521.

* **غوتفرايد هابرلر Gottfried Haberle**: (1990م-1995م)؛ اقتصادي امريكي نمساوي عمل في إطار التجارة الدولية.

[2] رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الطبعة 1، الكويت، 1993، ص170.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان سري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص327.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

[5] **نفس المرجع السابق**، ص ص150-153.

العمل والعكس صحيح، ووفقا لما قاله كينز فإن الاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق يؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب شغل جديدة[1].

مما يجعل للاستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي فهو المحرك الرئيسي للنمو لما له من بعد في المستقبل واستغلاله للمصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة والذي يزيد من الإنتاجية، فينوع فيها ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية ويساهم في الوصول الى رفع المستوى المعيشي للبلد مما يمكننا من القول ان الاستثمار يخلق اساسيات التنمية وان الندرة في رأس المال هي الندرة في الاستثمار.

وإن وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي وقطاع التجارة الخارجية والاستثمار بالبلدان النامية، يعكس في الواقع قوة تأثير هذه القطاعات على النشاط الاقتصادي، ويدل بكل وضوح على ان نمو هذه البلدان ليس ذاتيا، ولهذا ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال القائد للنمو، كما أبدته عدة دراسات تطبيقية، والتي وضحت وجود عامل ارتباط واضح بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، وان تلك الصادرات تأتي بزيادة الإنتاج وتنويعه من خلال زيادة الاستثمارات وخلق تنافسية[2].

ومما سبق نستطيع القول؛ أن التجارة الخارجية تعتبر محرّكًا للنمو استنادًا على نظرية المزايا النسبية، والتي تتلخص في أنه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق نسبيا، واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بكفاءة أكبر، فإن الناتج الحقيقي والدخل والاستهلاك ستزيد أكثر مقارنة بعدم حدوثها، مما يعني توسع السوق المحلي وزيادة الاستهلاك، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في التخصيص، وإلى زيادة في اقتصاديات الحجم وارتفاع في معدلات استغلال رأس المال.

وتتمثل الزيادة في الدخل الأساسي في التوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، والنتيجة أن اتساع السوق وزيادة الاستثمارات تقود إلى زيادة الدخل، كذلك فإن التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا، والتي بدورها تسرع عملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها.

---

[1] سامي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص151-152.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص152.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل؛ تطرقنا إلى الإطار النظري للسياسة الاقتصادية من خلال التعرض إلى مفهومها، أنواعها، وأهدافها، كما تطرقنا أيضا إلى أدواتها التي تعمل على تحقيق عدة أهداف.

يتمثل الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية؛ في إدراك الاستقرار الاقتصادي للدفع بعجلة النمو، بحيث يشغل هذا الأخير الحيز الأكبر من مستهدفاتها، كونه المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تعبر عن التحسن الحاصل في مستوى معيشة الأفراد وجودة حياتهم، هذا المحرك الذي يحوي تحت طياته النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، التوازن الخارجي والتضخم من خلال أدوات تتماشى مع مقتضيات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، التي تطرأ على الاقتصاد في البلد.

بحيث تتكون السياسة الاقتصادية من سياسة مالية وسياسة نقدية، وتقع الأولى ضمن المؤسسات المالية حيث أهم أدواتها الإنفاق الحكومي والضرائب، في حين ينفرد البنك المركزي بالسياسة النقدية، ويناط بها لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، وأن تكامل هاتين الأداتين يعد ضرورة لنجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام، لذلك فإن التوجه الحديث ينهي إلى المزج والتنسيق بين أدوات هاتين السياستين، والخروج بسياسات تلائم الوضع الاقتصادي الراهن وتحقق أهدافه.

ضف إلى ذلك؛ السياسة التجارية وسياسة الاستثمار اللتان تعملان على تفعيل النشاط الاقتصادي في ظل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، بتطبيق استراتيجيات ذات توجه تصديري، ومنه زيادة الاستثمار وتدفق رأس المال لميزانية الدولة.

وفي الفصل الموالي سوف نتطرق إلى موضوع التنويع الاقتصادي ضمن الاقتصاد الريعي كاستراتيجية تهدف الى تجاوز التبعية النفطية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي من المحفزات الاساسية لعملية النمو والتنمية، من خلال تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان، وخاصة الدول الريعية التي تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر دخل، إذ يخفف من أثر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات المستمرة لأسعار النفط في السوق العالمي؛ حيث أصبح النفط أهم مصادر الطاقة في العصر الحديث وسلعة تتحكم بمصير العالم واقتصاده الذي ارتبط ببيعه وإنتاجه، لكن تقلّب أسعاره تلك أصبح نقمة على الدول النامية المنتجة له، وفرض عليها البحث عن التنويع الاقتصادي الذي يساعد في تنويع الصادرات للبلد، ورفع القيمة المضافة للقطاعات المختلفة إضافة الى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يرتبط بمجموعة من السياسات الاقتصادية التي تلعب دورًا مهما لتحقيقه، وبناء قاعدة اقتصادية متحررة من مخاطر الاعتماد على أحادية الدخل، والخروج من دائرة الريع، وتجنب لعنة الموارد.

فالبلد الذي يملك الموارد الطبيعية، منطقيا ستتدفق إليه ثروات كبيرة، من شأنها أن تدفع عجلة التنمية، لكن في الواقع العكس هو الحاصل، فالملاحظ خلال الثلاث عقود الأخيرة من القرن الماضي، أن البلدان النفطية غالبا ما كان أداؤها سيئًا من حيث التنمية مقارنة بالبلدان ذات الموارد الأقل، مما جعل الاقتصادين يسمون هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية أو ما يعرف بالمرض الهولندي، لذلك وجب على هذه البلدان خوض تجربة التنويع الاقتصادي، وبناءً على هذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه النقاط عبر ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القائم على النفط.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الريعي في الدول النامية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القائم على النفط.

يعد النفط أهم سلعة في التجارة الدولية؛ لم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها، رغم المحاولات العديدة من الدول المتقدمة في تعويضه بطاقاتٍ أخرى.

المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته.

ساهم النفط في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي الذي أصبح بأكمله مرتبط ارتباطا وثيقا بإنتاجه وبيعه، بسبب تعدد استخداماته، ومرونة منتجاته فأصبح المتحكم في مصير العالم واقتصاده.

أولا– مفهوم النفط: إن استعمال مصطلح "بترول" ليس موحدا لا على الصعيد الدولي، ولا على الصعيد العالمي، حيث تعني كلمة بترول عامة جميع المواد الهيدروكربونية التي تتشكل طبيعيا والموجودة في الطبيعة، ويستعمل مصطلح بترول عامة في الغرب لأن أصل الكلمة لاتيني، فيطلق مصطلح نفط خام للدلالة على المعنى التجاري للمواد السائلة، ومصطلح غاز طبيعي للدلالة على المواد الغازية، ومصطلح الإسفلت على المواد الصلبة[1]، وذلك لاختلف خواصه الطبيعية حسب نوعه، فمنه الثقيل، اللزج، والخفيف.

ثانيا– تعريف النفط: تعود كلمة "نفط" في الأصل الى الكلمة الفارسية "نافت" أو "نافتاء"، واللتين تعنيان السائل القابل للجريان، أما مصطلح "بترول" فأصله لاتيني، مشتق من كلمة "Petroleum"، وهي مركبة من شطرين: "Petr" وتعني الصخر، و"Oleum" التي تعني الزيت، حيث يستخرج البترول من الطبيعة في عدة أشكال مختلفة، إما كسائل أو كمادة نصف صلبة[2]، وله عدة تعريفات حسب أشكاله نذكر منها:

– يعرف على أنه: مادة سائلة تتكون من خلائط معقدة، وغير متجانسة من جزيئات عضوية هيدروكربونية متنوعة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالأكسجين، الماء، النتروجين والكبريت، وأيضا بعض المعادن، كالحديد والصوديوم، حيث تختلف نسب هذه الشوائب بإخلاف الحقول النفطية[3].

– ويعرف كذلك على أنه مزيج معقد يضم أكثر من 200 مركب عضوي، إضافة الى مواد هيدروكربونية، ذات تركيبات كميائية متباينة[4].

– كما يعرف على أنه مادة سائلة تسمى النفط الخام؛ لها رائحة خاصة ومميزة، لونها عادة أسود يميل إلى الخضرة، أو يكون بنيا أو أصفرا، أيضا يكون لزجًا وتختلف لزوجته حسب كثافته النوعية، والتي نعني بها نسبة وزن حجم

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1983، ص08.

[2] محمد خنتاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش، بيروت، لبنان، 2010، ص07.

[3] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص40.

[4] مصطفى ديون، **ما هو البترول؟**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1981، ص12.

معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء، عندما تتعادل درجة حرارتهما هذه مع الكثافة النوعية التي تتوقف على مقدار نسبة ذرات الكربون الموجودة في النفط الخام، وكلما زادت ذرات الكربون كلما زادت الكثافة النوعية، بمعنى زاد ثقله والعكس صحيح[1]، كما يعتبر أيضا هو شريان الحياة للصناعة، ومصدر الطاقة الرئيسي للتنمية الاقتصادية[2].

ثالثا– نشأة النفط وتاريخه: تعد قصة النفط ليست بحديثة العهد، بل استخدمت هذه المادة السوداء اللزجة ذات الرائحة اللاذعة الموجودة بين الصخور الرسوبية منذ الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية في بلاد النيل، وحضارة بلاد الرافدين حيث كانت تتدفق إلى السطح جراء عوامل طبيعية بحتة لعلاج الأمراض والجروح، وطلاء السفن، وإنارة البيوت والمعابد.

فذكر في التوراة؛ أن النبي نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء السفينة وسد الشقوق بها، كما استخدمته أم النبي موسى عليه السلام في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه لإلقائه في اليم، وعرف العراقيون النفط منذ أقدم العصور، بحيث يقومون برش جوانب الطرقات وإشعاله بالليل لإنارة المدينة، كما عبد الفرس النار مستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض، واستخدم في بلاد فارس ومصر والعراق ايضا لعدة أغراض، كالتدفئة والبناء وتحنيط الموتى[3]، حيث استخدم الفراعنة البيتومينات كمسحوق تجميل لطلاء الأظافر والعيون، كما خلطوه مع الزيوت العطرية والفواكه لاستخدامه في صناعة العطور؛ لكن ينسب الفضل في الحفر والبحث عن النفط الى الصينين، وذلك خلال القرن الرابع ميلادي، حيث تمكنوا من حفر آبار بلغ عمق بعضها أكثر من 230 مترا وكان النفط آنذاك يحرق ليستخدم في تبخير المياه المالحة من اجل استخراج الملح الثمين[4]، كما استعمل أيضا لأغراض عسكرية خلال الحروب؛ حيث كان يتم غمس السهام في النفط وقذفها بعدما يتم إشعالها، واستخدم أيضا في بابل خلال القرن الثامن ميلادي لرصف الطرق الجديدة[5].

يعد أول بئر حديث في تاريخ النفط عند قيام السيد "صموئيل كيرك Samuel Kirk" بحفر الآبار لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، حيث وقع في بئر نفط، ولم يكن يعرف أهميته فوضعه في القناني وقام

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[2] Wen Fenghua, Gong Xu, Cai Shenghua, **Forecasting the volatility of Crude Oil Futures Using HAR-Type Models with Structural Breaks**, Energy Economics, Vol 59, ELSEVIER, UK, 2016, p 400.

[3] حمدي النبي، **البترول: تجارب الماضي وآفاق المستقبل**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص33.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، العراق، ص 10.

[5] فتحي أحمد الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

ببيعه كعلاج للكوليرا والسل، وأمراض الكبد، فلفت هذا العلاج العقيد "إدوين دريك Edwin Drake"سنة 1859م[1] الذي كان يعمل ضمن مجموعة من المستثمرين اللذين يبحثون على الثروة بشتى الطرق، بحيث كانوا يبحثون عن تسويق زيت جديد أقل كلفة وسلامة من زيت الحيتان وزيت الفحم، ويعد هو أول من لفت الانتباه لأهمية وجود النفط التي تضاعفت بمرور الزمن ليحتل النفط المكانة التي كان يحتلها الفحم.

أدى هذا الاكتشاف؛ الى اندفاع عدد من الدول نحو حفر آبار النفط، حيث بدأت إيران بذلك عام 1908م، تلتها دول مثل كندا، إيطاليا، الهند، اليابان، رومانيا، المكسيك، البيرو، والارجنتين عام 1910م، ثم انضمت فنزويلا سنة 1914م، والعراق سنة 1927م، والبحرين سنة 1936م، والسعودية والكويت سنة 1938م، الجزائر 1956م ثم النرويج بعد ذلك سنة 1967م[2].

هذه المادة التي لا تزال إلى يومنا هذا تستخدم في الصناعة، ويعتمد عليها بشكل كبير في مختلف أنشطتها، لأنها مصدر طاقة لمعظم المركبات والآليات، وتدخل في بناء الطرقات والصناعات العسكرية، والأسمدة الكيماوية، والصناعات البلاستيكية وغيرها، بحيث يمر النفط بخمس مراحل إنتاجية هي البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، التكرير، الإنتاج، والتوزيع والتسويق[3].

رابعا– نظريات النفط: تباينت آراء المختصين بشؤون النفط؛ حول نشأته بالأخص، إلا أن طبيعة النفط السائلة جعلت منه ينزح أو يهاجر من موطنه الأصلي، وهو ما عسر من تحديد مكان نشأته وفهم مكوناته وتركيبته بشكل دقيق، حيث يرى بعض الباحثين أن نشأته وتكوينه كانت من عناصر عضوية، بينما البعض الآخر يراها من عناصر غير عضوية، مما ساهم في ظهور النظريتين التاليتين:

1– النظرية العضوية: تدل هذه النظرية على أن النفط نتج عن تحلل الكائنات الحية الحيوانية والنباتية، والأحياء البحرية الدقيقة، التي اختلطت مع رواسب معدنية أخرى في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين في باطن الأرض بسبب تحرك القشرة الأرضية، حيث تستند هذه النظرية إلى ما يلي:[4]

---

[1] فتحي أحمد الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[2] Denis Babusiaux, **Recherche et Production du Pétrol et du Gaz: Reserves-Couts-contracts**, Publication de L'institu Français du Pétrol, Edition Technip, France, 2002, P P05-06.

[3] علاء الدين زردومي، **أثار الازمات النفطية على الامن الاقتصادي الجزائري: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة باتنة، الجزائر، 2022، ص19.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص11-12.

أ– مناطق وجود النفط هي عبارة عن طبقات رسوبية، تكونت بفعل جرف سيول الامطار للمفتتات نحو البحار، والمتعارف عليه أن الحوض الرسوبي يمثل رقعة جغرافية تمتد تحت البحار واليابسة.

ب– المواد العضوية تكون غنية بالكربون والهيدروجين، وهما العنصران الأساسيان الموجودان في تركيب النفط.

ت– وجود البورفين والنيتروجين في أغلب عينات النفط مهما كان نوعه، وهما عنصران يتواجدان فقط من بقايا المواد الحيوانية والنباتية.

2– النظرية غير العضوية: يرى أنصار هذه النظرية أن المادة الزيتية المخزنة في باطن الأرض، تكونت جراء تفاعلات كيميائية لبعض الظواهر الطبيعة، ويدعمون نظريتهم بـ:[1]

أ– الغازات الهيدروكربونية التي تخرج من الأرض مع المياه الجوفية والبراكين، وتواجد النفط بالصخور النارية في المكسيك واليابان، وهما منطقتان معروفتان بنشاط الطبقات التكتونية للأرض.

ب– أصبح من الممكن في هذا العصر تحضير البنزين والأسيتيلين وغاز الميثان، وغيرها مخبريا من مواد غير عضوية.

ت– تواجد كميات معتبرة من الغازات الهيدروكربونية، والمتشكلة من اتحاد الكربون والهيدروجين الموجود في الغلاف المحيط بالكرة الأرضية.

ث– دمج كبريتات الحديد مع بخار الماء يعطي مادة تشبه الأسيتيلين تحولت إلى زيت بسبب عوامل طبيعية جيولوجية، كالحرارة والضغط المتواجدان في باطن القشرة الأرضية.

هذه الأدلة لم تقبل من قبل أنصار العضوية لإعتبارهم أن النفط مادة مهاجرة ذات أصل عضوي، وان وجودها في تلك الصخور النارية ليس بموطنها الأصلي.

خامسا– أشكال النفط ومنتجاته: رغم تواجد النفط في الطبيعة دون تدخل بشري في تكوينه، إلا أن له عدة أنواع وعدة ألوان، وذلك لتأثره بعدة خصائص طبيعية أو كيماوية لا دخل للإنسان فيها، حيث يختلف النفط من منطقة إلى أخرى، ومن حقل إلى آخر؛ ونظرا لهذا الاختلاف، يتم استخدام مقياس معياري طوره معهد النفط الأمريكي، يعرف باسم مؤشر "API" لقياس كثافة النفط وتصنيفه وفقا لما يلي:[2]

1– حسب كثافته: يتم تحديد كثافة النفط بالاعتماد على مدى خفته أو ثقله، حيث نميز ثلاثة أنواع رئيسية.

أ– النفط الثقيل: يتميز بدرجة كثافة تقل عن 22، ويحتوي عادة على نسب اعلى من الشوائب، مما يجعله أكثر صعوبة في التكرير وأقل قيمة، حيث ينتج عنه مواد مثل الاسفلت، وزيت الوقود، والشمع، وغيرها.

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص27 – 28.

ب– النفط المتوسط: تتراوح درجة كثافة بين 22 و31، ويتميز بخصائص متوسطة من حيث الكثافة والقيمة الاقتصادية، حيث ينتج عنه مواد مثل زيت الديزل، وزيت الغاز، وزيت التشحيم.

ت– النفط الخفيف: تتجاوز درجة كثافته31، ويعد أكثر جودة وسهولة في التكرير، حيث ينتج كميات كبيرة من المشتقات خفيفة مثل الكيروزين، والغاز الطبيعي، وبنزين السيارات.

وبناء عليه؛ يتبين ان زيادة درجة الكثافة تبين إن كان النفط الخام أخف، مما يجعله سهلا في عملية النقل، وأيضا التصفية، ويعطي المنتجات المرغوبة، وتكون نوعيته أحسن وسعره أعلى، والعكس صحيح إذا قلت درجة الكثافة.

2– حسب مقدار احتواءه من الكبريت:

– محتوى كبريتي أقل من 5% فهو نفط حلو، وتكون كثافته أقل أي أنه خفيف.

– محتوى كبريتي أكثر من 5% فهو نفط مر، وتكون كثافته أعلى أي أنه ثقيل.

بمعنى كلما كان حلوا كان مرغوبا وسعره أعلى، وإن الاختلافات السابقة للمادة النفطية تنتج عنه عدة تأثيرات على الصناعة والنشاط الاقتصادي، ومن أهم التأثيرات نجد:[1]

– التأثير على قيمة وسعر النفط.

– التأثير على الكلفة الإنتاجية، حيث تتفاوت حسب درجة النقاوة وطريقة تكريره ونوعية المصافي النفطية.

– التأثير على المعروض النقدي، من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي، لاسيما تلك المرتبطة بالصناعات البيتروكيماوية.

سادسا– الابعاد الاقتصادية للنفط: كانت مساهمة النفط في حياة الانسان قديما محدودة وليس له أهمية، وذلك بسبب الاستغلال البدائي له، حيث اعتمد توفره على القوى الطبيعية التي تظهره على سطح الأرض، كما كان في بدايات استخدامه يستعمل بصورته الطبيعية الخام دون أي عمليات معالجة او تكرير.

الا ان اكتشافه في الولايات المتحدة الامريكية عام 1859م واستخراجه من باطن الأرض شكل نقطة تحول مهمة، حيث بدأ ينظر اليه كسلعة استراتيجية ذات قيمة اقتصادية، وقد تزامن هذا التحول مع اختراع المحرك الحراري في سنة 1860م الذي يعتمد في تشغيله على الطاقة النفطية، مما أطلق شرارة الاستخدام العملي والاقتصادي للنفط كمصدر رئيسي للطاقة، الامر الذي كان نتاج عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

– التزايد في حاجيات الانسان التي تحتاج لمصدر طاقة جديد؛ للإنارة والتدفئة غير الفحم.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص13 – 14.

– التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهدته تلك الفترة، وبلوغ الانسان مرحلة متطورة من الخبرة والمهارة، مما مكن من إيجاد النفط واستخراجه واستغلاله بطرق مختلفة عما سبق.

– الآلات الميكانيكية والمعدات التي تعتمد على مصدر جديد للطاقة؛ من بينها الماكنة الحرارية.

مما أدى إلى تزايد أهمية النفط وبروز فاعليته الاقتصادية، وازدهار الحياة الإنسانية وتطورها، بحيث تتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

1– النفط مصدر أساسي للطاقة: أصبحت الطاقة في وقتنا الحالي مؤشرا يدل على مدى تطور وتقدم المجتمعات، وذلك حسب الكميات المستهلكة والمستعملة منها، فإذا كانت تلك الكميات كبيرة، دل ذلك على التطور الكبير لذلك المجتمع والعكس صحيح، كما تتطلب مصادر الطاقة الحديثة جهدا كبيرا من أجل توفيرها واستعمالها، وحدث ذلك بفضل معدات إنتاجية متطورة تكنولوجيا حيث تمثلت هذه المصادر الطاقوية في الفحم الحجري، النفط، الغاز الطبيعي وغيرها، ومع تزايد الآلات والماكنات الحرارية تحول الطلب على النفط تدريجيا من مصدر لتوليد الطاقة إلى أغراض أخرى كالتشحيم مثلا، ليبدأ بهذا عصر النفط بكونه مصدرا ضروريا لعمل وأداء تلك الماكينات بكفاءة عالية، وليس بكونه مصدرا لتوليد الطاقة فقط[1].

2– النفط مادة أساسية لتنوع الصناعة: نظرا لطبيعة النفط بكونه مادة لا يمكن استعمالها، إلا بعد القيام بعدة عمليات إنتاجية صناعية، والتي تكون على مراحل وكل مرحلة تختلف عن الأخرى ومستقلة عنها، رغم أن المادة الأساسية لنشاطها هي النفط، فمثلا الصناعات البيتروكيماوية هي نشاط صناعي نفطي يعتمد أساسا على المنتجات النفطية التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية تنمية الاقتصاد من خلال انتاج مجموعة من السلع الأساسية، التي اصبحت ضرورية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة، والصناعة، والصحة، ووسائل النقل، وغيرها من الأنشطة الحيوية الملبية لحاجات الانسان في مختلف جوانب حياته من مأكل، وملبس، ومسكن، وغيرها[2]، كما أصبح النفط العامل الأساسي لتحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد قيام الثورة الصناعية، ودخول

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[2] أمينة مخلفي، **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص ص17-18.

الآلة مجال العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل، بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن أصبح يطلق عليه حاليا "البترو –زراعة"[1].

3- النفط أساس تمويل الاقتصاد: بحيث يتجسد لنا الدور المالي للنفط بصورة أوضح في اقتصاديات الدول النفطية المنتجة والمصدرة له، كون اقتصادها يعتمد أساسا على النفط في الإنتاج والدخل القومي، وعملية تمويل المخططات الاقتصادية، وأيضا في إعداد ميزانياتها العامة، كما يساهم أيضا في عملية تراكم رأس المال لهذه البلدان[2]، وعليه فإن القيمة المضافة للسلعة الخام تكون منخفضة مقارنة بالقيمة المضافة للسلعة مصنعة، وذلك بسبب زيادة تكاليف التكرار والتصفية والتصنيع.

4- النفط أساس التبادل التجاري: نظرا لدوره الفعال في تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري على المستوى الدولي والمحلي، فالنفط بصورته خاما أو كمنتج نفطي، سيتم تبادله وتحركه إلى جميع مناطق وبلدان العالم، لكونه مصدر الطاقة الأساسي للعالم في وقتنا الحالي، بحيث لا يمكن لأي دولة الاستغناء عليه وعن دوره في الحياة، مما يجعله في حركة دائمة من وإلى جميع البلدان في العالم، وأصبح بذلك السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية[3].

يتبين مما سبق، أن الوظائف الاقتصادية للنفط، والانعكاس الإيجابي للصناعات النفطية على الاقتصاد العالمي من عدة جوانب كونه: مصدر أساسي للطاقة، مادة أساسية لتنوع الصناعة، أساس تمويل الاقتصاد، وأساس التبادل التجاري، مما يبرز أهمية هذا المورد الطاقوي الحديث سواءً بالنسبة للدول المنتجة أو تلك المستوردة له.

---

[1] سليم شبورو، **اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021، ص12.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الاوابك"، **الإدارة الاقتصادية**، تقرير الأمين العام السنوي، الاوابك، العدد 36، 2009، ص ص46-47.

[3] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، دار النشر بيسان، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2000، ص ص74-79.

المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي

تبعا لتزايد أهمية النفط الاقتصادية في العالم وتأثيره على نمو وتطور اقتصاديات البلدان، وتأثير الصدمات النفطية على اتجاه الاقتصاد وحياة الأفراد بسبب تقلبات أسعار النفط، ما جعل هذه الأسعار تشكل أحد المواضيع المتميزة التي أصبح من الضروري معرفتها ومعرفة أسعارها ومحدداتها.

أولا– تعريف السعر النفطي: كما هو معروف عامة، فالسعر هو مجموع الكلفة للسلعة المصنعة، مضاف إليها مقدار الربح، أما السعر النفطي فيعرف على أنه المادة أو السلعة البترولية معبر عن قيمتها بالنقود[1].

– يعرف السعر النفطي على أنه وسيلة نقدية تستخدم كمؤشر لتحديد القيمة السوقية للنفط الخام، والذي يعتمد على المقياس الأمريكي حيث تعادل سعة البرميل الواحد نحو 42 غالونا أمريكيا، اي ما يقارب 159 لترا، ويعبر عن سعره عادة بالدولار الأمريكي باعتباره العملة المرجعية في السوق العالمي[2].

– تعد أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية، حيث تخضع للمتابعة والمراقبة الدولية من جميع الدول ومؤسساتها الاقتصادية سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة له، نظرا لتبعاته الخطرة الناتجة عن تقلباته المستمرة بسبب الأوضاع السياسة والمناخية والاقتصادية التي تحدث في العالم، وإن المتتبع لتطور أسعار النفط يوقن أن سعر النفط لا يخضع لوتيرة ثابتة، إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية الكبرى التي ساهمت في تعدد أنواعه حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، وبذلك ظهرت عدة أنواع لسعر النفط[3].

ثانيا– أنواع أسعار النفط: هناك تسعة أنواع من الأسعار للنفط سنذكرها فيما يلي:

1– السعر المعلن: يقصد به السعر الرسمي الذي تحدده شركات النفط في السوق، وقد تم استخدام هذا المفهوم لأول مرة في عام 1880م من قبل شركة "ستاندرد أويل نيوجرسي"*، وذلك في ظل واقع السوق النفطية التي شهدت زيادة في عدد المنتجين، حيث تمكنت هذه الشركة من فرض هيمنتها على أنشطة التنقيب والتكرير منذ عام 1873م، مما أتاح لها التحكم في آليات التسعير وتوجيه السوق وفق مصالحها التجارية[4].

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص194.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص86.

* **ستاندرد أويل نيوجرسيStandard Oil New Jersey**: تعد هذه الشركة من أبرز الشركات النفطية الكبرى التي تخصصت في انتاج النفط ونقله، وتكريره وتسويقه؛ وقد تأسست سنة 1870م في ولاية اوهايو الامريكية على يد رجل الاعمال والصناعي جون دافيسون روكفلر وعدد من شركائه برأسمال قدره مليون $.

[4] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية، الطبعة 1، ليبيا، 2000، ص18.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها كلا الطرفين من بائع ومشتري بنسبة مئوية معينة كحسم من السعر المعلن، وتسهيلات في شروط الدفع لترغيب المشتري مثلا في حالة بيع نفط خام لمصانع التكرير، وقيام البائع بشراء منتجات نفطية، أو الطرف المشتري يزود البائع بسلع غير نفطية مقابل البترول.

3- سعر الإشارة: ظهر هذا السعر في ستينات القرن الماضي بعد ظهور الأسعار المعلنة والمتحققة، وهو سعر النفط الذي يقل عن السعر المعلن، ويزيد عن السعر المتحقق؛ مما يشير الى أن سعر الإشارة يقع بين السعر المعلن والسعر المتحقق في السوق، ويحدد من خلال اتفاق ثنائي بين الدولة المنتجة للنفط والشركة المستوردة له؛ وتم تطبيقه لأول مرة في عام 1965م بموجب اتفاق بين الجزائر وفرنسا نص على عدم بيع النفط الخام بأقل من الأسعار المحددة ضمن هذا الإطار المرجعي، ما منح الدول المنتجة هامشا أكبر من السيادة في تسعير مواردها الطبيعية[1].

4- سعر التكلفة الضريبية: يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج مضافا إليها الضرائب، وتعتبر هذه هي القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المحققة في السوق النفطي، وأن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعتبر بمثابة خسارة اقتصادية للدول المنتجة[2].

5- السعر الآني والسعر العاجل: ظهر مفهوما السعر الآني والسعر العاجل في عام 1978م، في اعقاب توقف صادرات النفط الإيرانية الى الدول المتعاقدة معها، نتيجة الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة آنذاك، مما خلق ازمة امدادات دفعت الدول المستوردة إلى البحث عن مصادر بديلة لتلبية احتياجاتها الطاقوية، وهو السعر الفوري للوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطي الحر، وهو مجسد لقيمة السلعة نقديا بين البائع والمشتري، أما الأسعار الآجلة فهي أسعار نفطية يتم بموجبها التعاقد الآن، على أن يسلم فيها النفط الخام في فترة مستقبلية محددة[3].

6- السعر الرسمي: ظهر في سبعينات القرن الماضي للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك والمعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة والمحدد من طرفها وفقا لمعايرها التي وضعتها، والتي اتسمت بالموضوعية والعدالة، وهو ما يعبر

[1] محمد الأمين بلهوشات، **مرجع سبق ذكره**، ص03.
[2] نواف الرومي، **مرجع سبق ذكره**، ص23.
[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

عن القيمة السوقية لوحدة النفط الخام في زمن معين وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل جهة رسمية حكومية أو إدارية، وتحول إلى سعر تابع في مقداره ومستواه لسعر النفط في السوق الآني منذ ذلك الوقت[1].

7- السعر الترجيعي: ظهر هذا السعر أواسط الثمانينات في السوق الآني لتبادل السلع النفطية، ويستند على أسعار المنتجات النفطية بصورة خاصة، وهو قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم، وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروح منها كلفة التكرير للوحدة النقدية المعلومة، وهامش ربح التكرير، وأيضا كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع[2].

8- السعر الإرجاعي: ظهر في بداية التسعينات في السوق الفورية، وهو قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة، والذي يستند في مقداره على السعر الفوري للخام وكذلك السعر الترجيعي[3].

9- سعر المقايضة النفطي: يكون بين الأطراف المتبادلة ناجم عن حالة فائض في المعروض النفطي، وهو يعبر عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة، استنادا إلى سعر يكون أقل من السعر الفوري أو الرسمي، أو يكون هو السعر المتحقق[4].

ثالثا- العوامل المحددة لأسعار النفط: هناك عدة عوامل تتحكم في تحديد سعر النفط سنتطرق إليها فيما يلي:

1- العوامل المحددة للطلب على البترول: بحيث يتأثر الطلب على البترول بعوامل لها درجة تأثير متفاوتة تتمثل في النمو الاقتصادي، السعر، عدد السكان والمناخ.

أ- النمو الاقتصادي: يرتبط بشكل وثيق بمستوى الطلب على النفط، وفق علاقة طردية، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم يعتبر الطلب المتزايد على السلع النفطية من أهم المؤشرات الدالة على تحقيق النمو الاقتصادي خاصة الدول المتقدمة، زد على ذلك توسع حجم النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يؤثر بصورة فاعلة على تزايد الطلب على الطاقة، وخاصة النفط منها لتلبية حاجيات النمو في الدول الأوروبية وأمريكا[5]، إذ ذلك التطور الاقتصادي يزيد في دخل الفرد الذي بدوره يسعى لتحسين مستواه المعيشي، وزيادة وسائل النقل والمواصلات والآلات الميكانيكية؛ إلى جانب ارتفاع الطلب على الطاقة نتيجة الانشطة العسكرية التي تنفذها

---

[1] محمد الأمين بلهوشات، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص368.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[4] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[5] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص ص18-19.

الولايات المتحدة الامريكية خارج حدودها، بالإضافة الى ظهور أسواق جديدة للرأسماليات الناشئة في آسيا والصين، التي حققت معدلات نمو متزايدة[1].

ب– السعر: وهو من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة البديلة البترولية، سواء إن كانت خامًا أو على شكل منتجات بترولية، وأن ارتفاع السعر على المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات البترولية في الطلب على النفط الخام، ويبقى الطلب على المنتجات كما هو، وذلك بسبب أن هذا الاختلاف الحاصل في السعر لا يظهر كونه يتوزع بين تلك المنتجات البترولية، لكن على المدى البعيد سيؤثر على النفط الخام، وفي الطلب على المنتجات البترولية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع أيضا، وفي هذه الحالة لا يمكننا إهمال دور عملة الدولار الامريكي في تحديد أسعار النفط عالميا نظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر النفط وعملة الدولار الامريكي[2]؛ فانخفاض سعر صرف الدولار الامريكي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، وإلى انخفاض الدولار الامريكي في السوق النفطي، بسبب زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، والذي يساهم في ارتفاع أسعاره، وبما أن النفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار سيصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدرة بعملات أجنبية، مما يجعل الإقبال عليها من قبل المستثمرين يزيد، وهذا على المدى القصير[3]، أما على المدى الطويل فانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمي له أثر في تغيير أساسيات السوق، وذلك لانخفاض الطاقة الإنتاجية، أي عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القدرة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تستطيع توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يعني انخفاض العرض مقارنة بالطلب، وبالتالي يرتفع سعر النفط، هذا الارتفاع سيساهم في خفض الدولار الامريكي بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية، وزيادة العجز في ميزان مدفوعاتها، وأن الدول المنتجة للنفط، والتي تبيع منتجاتها بالدولار الامريكي ستتضرر بسبب انخفاض القيمة الشرائية للدولار الامريكي، والتي تستخدم في شراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية، ولتعويض هذا التراجع الحاصل في القدرة الشرائية يقومون برفع سعر برميل النفط[4].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص30-31.

[2] أحمد الحمزة، أمين البار، **العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص1099.

[3] عبد اللطيف مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص18-19.

[4] أحمد حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص1100.

ت– المناخ: هو تعبير عن مجموع العوامل الجوية السائدة في منطقة معينة بحكم موقعها الجغرافي، فيتغير استهلاك الطاقة بين البلدان حسب درجة البرودة أو الحرارة[1]، فالدول التي يزيد فيها البرد في الشتاء تختلف عن المناطق المعتدلة أو الحارة، فهي تحتاج إلى التدفئة أو التبريد، مما يزيد الطلب من قبل تلك البلدان على البترول، كما لا ننسى الكوارث الطبيعية من زلازل وأعاصير وبراكين، والتي تعطل البنى التحتية لإنتاج النفط.

2– العوامل التي تؤثر على أسعار النفط في السوق العالمي: إن التفاعل بين قوى العرض والطلب لسلعة ما هو الذي يحدد سعر تلك السلعة عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وهو ما يعرف اقتصاديا بحالة التوازن، زد على ذلك عدة عوامل نذكر منها:

أ– العوامل الاقتصادية: بما أن النفط سلعة استراتيجية لها أهمية في عملية النمو الاقتصادي، وأن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على الموازنة بين العرض والطلب، واللذان تؤثر عليهما عدة عوامل، وبما أن النفط يمر بعدة تغيرات في الصناعة النفطية، فالطلب العالمي عليه ينقسم إلى نوعين[2]:

ب– طلب بغرض الاستهلاك: والذي يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول، والتي أدت بدورها إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن زيادة استهلاك النفط من قبل الصين والهند والأحداث الأخيرة كالحرب بين روسيا وأوكرانيا أثر على الطلب العالمي للنفط.

ت– طلب بغرض المضاربة: إن دخول المضاربين والسماسرة السوق العالمي للنفط، وتعاملهم بالبراميل الورقية من أجل تحقيق الأرباح التي ظهرت في منتصف ثمانيات القرن الماضي، والتي اصبحت تعرف الآن بالأسواق المستقبلية للنفط.

ث– العرض العالمي على النفط: هي الكميات من النفط الخام، التي تخضع للمخزون النفطي في الحقول النفطية وسياسات الدول المنتجة له، ومدى حاجتها لهذا المورد لمواجهة احتياجاتها للحصول على موارد نقدية لتلبية حاجاتها المالية أو الاحتفاظ به لمواجهة أي احتياجات في المستقبل[3].

ج– الأوضاع السياسية: إن الاضطرابات الأمنية والسياسية تلعب دورًا هاما في نقص الإمداد بالنفط، وذلك نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بالمناطق الإنتاجية الحيوية داخل بعض الدول المنتجة له، وهو ما أكده المحللون بناء على ما شهده العالم من أزمات كغزو العراق، أفغانستان، ليبيا وملف إيران النووي وتهديد أمريكا لها علنا،

---

[1] سليم شبورو، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] عماد الدين محمد عطا المزيني، **العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، 2013، ص333.

[3] أحمد الحمة، أمين البار، **مرجع سبق ذكره**، ص1101.

الامر الذي كان سيؤدي لارتفاع أسعار النفط كون إيران تملك أكبر ثاني احتياط في العالم، وبذلك أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع، إضافة إلى أن معظم إنتاج الكويت والامارات وقطر والبحرين، يمر عبر مضيق هرمز، وإن تعرضت إيران للهجوم، فستقوم بغلقه، زد على ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجريا التي تحتل المرتبة الأولى افريقيا في تصدير النفط[1]، ضف على ذلك ما شهدته روسيا مؤخرا من انخفاض كارثي في الروبل بلغ أقل من نصف قيمته مقابل الدولار، وذلك بسبب حربها على أوكرانيا ومعاقبة أمريكا لها، إضافة إلى رغبة السعودية في الاضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة بعدم تخفيض المعروض النفطي.

رابعا– العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة له: يؤدي النفط دورا هاما في النمو الاقتصادي لدى معظم الدول المصدرة والمنتجة له، وذلك لاعتمادهم الكبير على إيراداته من أجل تمويل مشاريعهم التنموية، فارتفاع أسعار النفط ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد والنمو الاقتصادي، والعكس صحيح، والشكل الموالي يبين لنا أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له.

الشكل رقم (2–1): أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له.

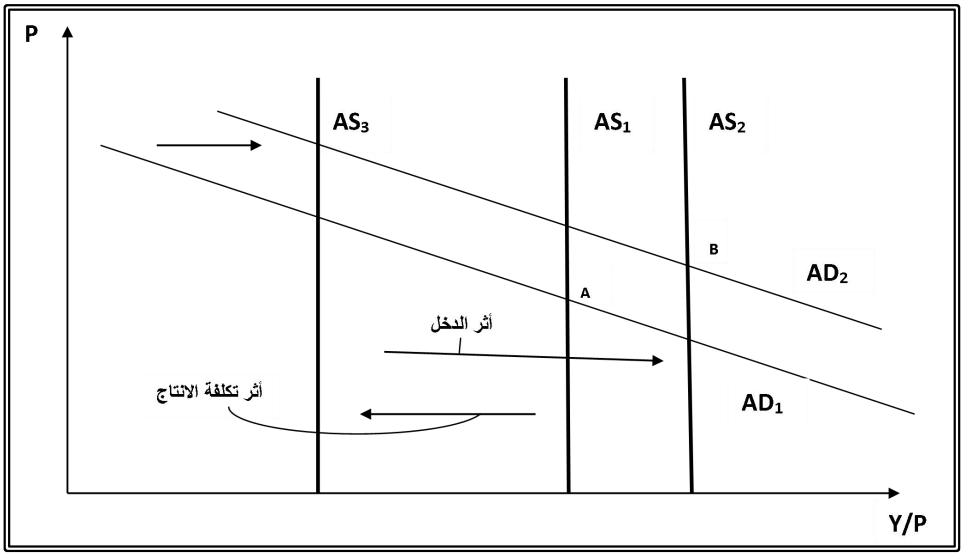

Source: S kirk Elwood, **Oil-Price Shocks: Beyond Standard Aggregate Demand/ Aggregate Supply Analysis**, The Journal of Economic Education, Vol 32, N°4, USA, 2001, P 384.

يتضح من الشكل أعلاه؛ وجود علاقة ايجابية بين الدخل والناتج، حيث تؤدي زيادة الدخل الى تحفيز الناتج، وهو الأثر الذي ظهر جليا من خلال انتقال منحنى العرض الكلي AS باتجاه اليمين، وذلك ما يعرف

[1] عبد الحليم عمار الغربي، **العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن ال 21**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، سوريا، 2013، ص26.

اقتصاديا ب "أثر الدخل" مما ساهم في زيادة المستوى العام للأسعار P، فعند ارتفاع أسعار النفط يحدث انتقال فوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة، وهو ما يؤثر إيجابا على الناتج داخل هذه الدول، لكن هذا الأثر يعتمد على ما ستقوم به الدول المنتجة للنفط بهذا الدخل الإضافي، فيتولد منه مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الثروة الوطنية وزيادة الطلب، وذلك إذا ما تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة، ويعتبر هذا التفسير التقليدي لتأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له، لكن هذا التفسير يهمل كون النفط واحد من المدخلات الهامة في العملية الإنتاجية، بحيث يتولد عن الزيادة في أسعاره إلى التقليل من استخدامه، مما يؤدي الى إنخفاض الناتج المحلي Y، ويعرف هذا الأثر اقتصاديا ب "أثر التكلفة على الإنتاج"، والذي انعكس في إنتقال منحنى AS الى اليسار[1].

المطلب الثالث: الصدمات النفطية وتأثيرها على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

تعد الطاقة العصب الأساسي لتحريك الاقتصاد، ويعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة، فلأكثر من قرن من الزمان، كان النفط أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي، ومن هنا أطلق عليه لقب "الذهب الأسود" كونه يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في عدد كبير من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل، لذلك فإن التغيرات في سعره لها تأثير ملحوظ على الوضع الاقتصادي.

أولا– مفهوم الصدمة النفطية: تعتبر الصدمات النفطية من المواضيع المهمة في الدراسات الاقتصادية، لاقترانها بمجريات الاقتصاد العالمي، وما يحدث فيه من تقلبات حيث تعد تقلبات أسعار النفط مصدرا رئيسيا للاضطرابات الحاصلة في اقتصاديات البلدان المنتجة له، حيث عرفت هذه الدول العديد من الصدمات عبر التاريخ، والتي بدورها أثرت على العالم ككل.

ثانيا– تعريف الصدمة النفطية: هي عبارة عن الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، كما يمكن للصدمة أن تكون موجبة أو سالبة[2].

وتعرف أيضا الصدمة بأنها: بداية لحدوث أزمة تحدث اختلالا هيكليا يتولد منه خلل في التوازن العام، في جانب العرض أو الطلب أو كليهما بسبب الاختلال المفاجئ في السوق النفطي، أو حدوث توترات جيو

[1] عائشة عميش، وهيبة سراج، **قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986–2019) باستخدام نموذج Ardl**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص88.

[2] وفاء حمومي، **تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية – مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2020)**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2022، ص169.

سياسية[1]، بمعنى أنها تقلبات مفاجئة في أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي في البلد المنتج لها، وعلى الاقتصاد العالمي لباقي دول العالم.

ثالثا– أنواع الصدمات النفطية: تنقسم الصدمات إلى ثلاث أنواع كما يلي:[2]

1– الصدمات الداخلية والخارجية: فالصدمات الداخلية تحدث بسبب قوى مؤثرة تقع ضمن النظام الاقتصادي للبلد، والناتج عن خطأ في السياسات الداخلية للبلد، أما الصدمات الخارجية؛ تحدث بسبب قوى مؤثرة تقع خارج النظام الاقتصادي للبلد، بحيث انخفاض انتاج النفط يترجم إلى ارتفاع سعره والعكس صحيح.

2– صدمات العرض وصدمات الطلب: تحدث صدمات العرض بسبب حدوث اضطراب في العرض الكلي، والمتأتي من تدهور في متغيرات داخلية كالظروف المناخية مثل الأعاصير، والزلازل أو حدوث نقص في مستلزمات الإنتاج المستوردة، فمثلا عند حدوث انخفاض غير متوقع في عرض سلعة تباع عالميا، فمن المتوقع ارتفاع سعرها، مما يولد ارتفاعا في تكاليف إنتاجها الذي بدوره سيحد من إنتاجها، وسينجم عنه انخفاض في عرض تلك السلعة، والذي سيسبب خللا في مستوى الأسعار، أما صدمات الطلب تحدث نتيجة لزيادة مفاجئة وغير متوقعة في الطلب على السلعة، نتيجة لحدوث تغير في العوامل المؤثرة على الطلب كالضريبة، والنفقات العمومية والمعروض النقدي وغيرها من العوامل.

3– الصدمات العشوائية: تحدث بسبب طارئ مفاجئ خارج عن السيطرة بسبب ظروف مناخية قد تؤدي إلى توقف الإمداد، وتزول هذه الصدمة بانتهاء الظرف الطارئ الذي حصل.

رابعا– السرد تاريخي للصدمات النفطية: أثرت الصدمات النفطية تأثيرا عميقا على الاقتصاديات، وعلى نطاق عالمي حيث عرف العالم على مدار نصف القرن الماضي مجموعة من الصدمات، وبناء على ذلك؛ سيتم فيما يلي عرض أبرز المحطات التاريخية المرتبطة بالصدمات النفطية.

1– **الصدمة النفطية الأولى لعام 1973م:** تعرف هذه الصدمة ب"أزمة تصحيح الأسعار النفطية وإعادة تقدير القيمة الفعلية لبرميل النفط"، حيث وقعت في عام 1973م في سياق سياسي حاد مرتبط بالصراع العربي– الإسرائيلي؛ ففي اعقاب "حرب أكتوبر" بمصر، و"حرب تشرين" بسوريا اتخذت الدول العربية المنتجة للنفط قرار

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، **سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، دار الصفاء للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2011، ص118.

[2] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

استراتيجيا باستخدام النفط كسلاح ضغط سياسي، حيث اجتمعت ستة دول من أعضاء "منظمة الاوبك* وقررت رفع سعر برميل النفط من 3 دولارات الى 12 دولار[1]، حيث تزامن ذلك مع بداية سنوات السبعينات التي شهدت موجة تأميم لقطاع المحروقات في عدد من الدول العربية كالعراق والجزائر وليبيا، مما ساهم في تحكم الدول العربية في إنتاجها للنفط وزيادة الأسعار، بفعل قانون العرض والطلب، زد على ذلك تدهور قيمة الدولار الأمريكي بسبب عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، بعدما أعلن الرئيس "وينكسون"** وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وخفض القدرة الشرائية للدولار النفطي، مما انعكس سلبا على عائدات الدول المنتجة للنفط[2].

2- الصدمة النفطية الثانية لعام 1979م: نشأت هذه الازمة الثانية نتيجة اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م، والتي أدت الى سقوط نظام الشاه حيث تسبب هذا الاضطراب في ارتفاع سعر برميل النفط الى 36 $ بحلول عام 1980م؛ وفي سياق التوترات السياسية المتزايدة مع أمريكا، اتخذت إيران قرارا استثنائيا تمثل في بيع نفطها بالمارك الألماني بدلا من الدولار الأمريكي، وتزامنا مع ذلك تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في ظل تطبيق نظام التعويم الشامل للعملات في سنة 1973م؛ وعلى إثر ذلك قامت دول منظمة الأوبك برفع أسعار النفط في محاولة منها لموازنة التراجع الحاصل في عائداتها النفطية المرتبطة بالدولار الامريكي[3].

3- الصدمة النفطية الثالثة لعام 1986م: تميزت هذه الازمة بتأثيراتها السلبية المباشرة على الدول المنتجة للنفط، على عكس ما حدث سابقا في الأزمتين الأولى والثانية بسبب ظهور دول جديدة منتجة للبترول، وبطاقات إنتاجية كبيرة كالنرويج وبريطانيا، وحدوث تمزق داخلي للأوبك بتخلي السعودية عن دور المنتج المرجح، وإعلانها الدفاع عن حصتها في السوق أمام باقي منتجي الأوبك، وتبني وكالة الطاقة الدولية لسياسة ترشيد الطاقة لخفض استهلاك الطاقة بتشجيع المنتجين خارج الأوبك بخفض الإنتاج، الامر الذي اسهم في تقلص إنتاج دول المنظمة إلى ما يقارب النصف، حيث انخفض سعر برميل النفط الى نحو 13 $، بعد أن كان يبلغ حوالي

---

* **الأوبك Opec**: تعد الاوبك اختصار ل "Organization of the Petroleum Exporting Countries"؛ وهي تعني منظمة الدول المصدرة للنفط، كما انها عبارة عن منظمة حكومية دولية تأسست في 14 سبتمبر 1960م في مدينة بغداد.

[1] نيفين حسين، **أنهيار أسعار النفط وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي**، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص03.

** **ريتشارد ميلهاوس نيكسون Richard Nixon**: (1913م –1994م)؛ كان نائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثين، ورئيسها السابع والثلاثين.

[2] عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **قراءة في الأزمات النفطية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد 06، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر ،2023، ص168.

[3] بن علي عزوز، دليلة ضالع، **أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013، ص194.

27,5$ في عام 1985م، مما شكل ضربة قوية لإيرادات الدول الأعضاء، وأدى الى اضطرابات اقتصادية في العديد منها[1].

4- الصدمة النفطية الرابعة لعام 1991م: تميزت هذه الازمة بحدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، حيث بلغ سعر برميل النفط حوالي 40 $؛ وقد جاءت هذه الصدمة على خلفية اندلاع حرب الخليج الأولى، اثر اجتياح العراق لدولة الكويت، وذلك بعد رفض هذه الاخيرة الاستجابة لطلب العراق بإعفائه من ديونه أو تأجيل سدادها، كما قامت ببيع سندات الديون إلى بنك "سيتي بنك الأمريكي"*، وهو ما ترتب عليه تحميل العراق مسؤولية سداد تلك الديون بشكل مباشر الى الولايات المتحدة الامريكية[2].

5- الصدمة النفطية الخامسة لعام 1998م: وقعت هذه الازمة نتيجة لما يعرف ب "ازمة النمور الاسيوية"، حيث شهد عدد من الدول الآسيوية انهيارا اقتصاديا حادا، سببه التراجع الكبير في حجم الاستهلاك، مما انعكس سلبا على مستوى الطلب العالمي على النفط، وأدى إلى اختلال كبير بين العرض والطلب، وأيضا عودة العراق لتصدير نفطه وفق برنامج النفط مقابل الغذاء، وادى ذلك في النهاية الى انهيار الأسعار مرة اخرى[3].

6- الصدمة النفطية السادسة لعام 2004م: شهدت هذه الازمة ارتفاعا حادا ومستمرا في أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الى نحو 113.5 $، حيث جاء هذا الارتفاع نتيجة الغزو الأمريكي للعراق، الذي أدى الى توقف صادرات النفط العراقية لفترة امتدت لعدة أشهر، بالإضافة الى ذلك شهدت فنزويلا إضراب شاملا في قطاع النفط، مما زاد من ضغوط نقص المعروض وارتفاع الأسعار؛ كما واجهت نيجيريا أيضا اضطرابات قبلية اثرت على انتاجها النفطي، وهو الامر الذي دفع دول الخليج الى زيادة انتاجها لتعويض النقص الناجم عن توقف صادرات كل من العراق، وفنزويلا ونيجيريا، وعلى إثر ذلك؛ سجلت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا خلال الربع الأخير من نفس العام وصل نحو 52.5 $ للبرميل، ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع أداء أسواق المال العالمية والمؤسسات المصرفية[4].

---

[1] محفوظ ماجن محمد، **الصدمات النفطية، الأسباب – الانعكاسات وسبل علاجها**، مجلة المعيار، عدد خاص، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017، ص03.

* **سيتي بنك Citibank**: هو مؤسسة مصرفية تأسست عام 1812م، تحت اسم "سيتي بانك أوف نيويورك"، حيث إنظم الى النظام المصرفي الأمريكي عام 1863م. كما يصنف اليوم ضمن أكبر الكيانات المالية الدولية من حيث الحجم والتأثير.

[2] عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **مرجع سبق ذكره**، ص172.

[3] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[4] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل، الطبعة 1، الجزء 2، لبنان، 2008، ص ص33-35. (بتصرف)

7- الصدمة النفطية السابعة لعام 2008م: شهدت الأسواق العالمية خلال سنة 2008م؛ واحدة من أكثر الازمات النفطية حدة، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل غير مسبوق لتصل حوالي 147 $ للبرميل الواحد؛ وقد ارتبط ذلك بالزيادة الكبيرة والمفاجئة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة الممتدة بين 2000م-و2008م، خاصة من جانب دول مثل الهند والصين، نتيجة ما عرفته هاتان الدولتان من نمو صناعي متسارع، حيث جاء هذا الارتفاع في وقت لم تكن منظمة الأوبك مستعدة له، إضافة الى ذلك؛ برزت عدة دول ناشئة أسهمت بدورها في الضغط على مستويات الطلب، لكن سرعان ما انهارت الأسعار بشكل حاد مجددًا لتصل الى نحو حوالي 36$ للبرميل، نتيجة تراجع الاستثمارات في مختلف مراحل الصناعة النفطية، بما في ذلك الإنتاج، والنقل، والتوزيع والتكرار، كما أدى ذلك الى توقف مشاريع الطاقات المتجددة في العديد من الدول بسبب شح الموارد المالية الى جانب تباطؤ عملية الاكتشافات النفطية لما تتطلبه من تكاليف باهظة[1].

8- الأزمة النفطية الثامنة لعام 2014م: شهدت الأسواق النفطية خلال هذه المرحلة؛ ازمة حادة تمثلت في انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار النفط العالمية، حيث تراجع سعر البرميل من 105.4 $ سنة 2014م إلى نحو 44.4 $ سنة 2015م قبل ان يواصل هبوطه الى ما يقارب 29 $ مع بداية عام 2016م؛ ويعزي هذا التراجع الحاد الى تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين، وارتفاع مستويات المخزون النفطي في أمريكا، زد الى ذلك تركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار، وتضاؤل سلطتها في تحديد الأسعار وظهور منتجات بديلة للنفط كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها[2].

إضافة إلى ما شهدناه مؤخرا من انتشار فيروس كورونا، وبدء إجراءات الغلق العالمية في شتى انحاء العالم أعقاب تفشي الوباء، مما شكل ازمة إضافية في الاسواق العالمية دفعت بأسعار النفط الى مستويات متدنية، وقد صاحب ذلك تراكم غير مسبوق في المخزون النفطي العالمي، إذ بلغ سعر البرميل حوالي 14 $ فقط خلال عام 2020م، ورغم ذلك بدأت أسعار النفط تتعافى تدريجيا مع اعادة فتح الاقتصاد العالمي واستئناف النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من نفس السنة.

من خلال العرض التاريخي للصدمات النفطية، تبين أن النفط سلعة استراتيجية تسببت في النزاع بين الدول، وفي مقدمتها الدول العربية وخاصة دول الخليج، وأن الدول المصدرة للنفط تعتمد على وارداته بشكل كبير

[1] عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

[2] محفوظ ماجن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

لتجسيد مخططاتها التنموية، ما جعلها سهلة التأثر بتذبذبات أسعاره في السوق العالمي، وعليه الآن وجب التوجه نحو التنويع الاقتصادي للخروج من هذه التبعية النفطية.

خامسا– المنظمات الدولية: تعد المنظمات الدولية والإقليمية ذات أهمية بالغة في التأثير على أسعار النفط الخام، بحيث تهدف إلى التنسيق بين السياسات النفطية للدول الأعضاء حتى تضمن استقرار الأسعار في السوق العالمي، وتحديد العوامل التي قد تؤدي إلى انهيار الأسعار، والعمل على وضع آليات لمعالجتها.

ومن أبرز هذه الهيئات الدولية التي تلعب دورا بارزا في هذا المجال، يمكن الإشارة الى:

1– منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEC": تأسست هذه المنظمة في عام 1960م بالعاصمة العراقية بغداد، وذلك بموجب اتفاق جمع خمس دول منتجة للنفط، وهي: "العراق، فنزويلا، إيران، المملكة العربية السعودية، والكويت"، ومع مرور الوقت شهدت المنظمة توسعا تدريجيا في عضويتها لتضم اليوم 13 دولة من بينها الجزائر؛ حيث أنشئت المنظمة بهدف حماية مصالح الدول الأعضاء، ومواجهة بعض الشركات متعددة الجنسية، والدول المنتجة المشابهة للكارتل في تحكمها وسيطرتها على أسعار النفط الخام، والتي كانت السبب في انخفاض أسعاره، وإلحاق ضرر كبير باقتصاديات الدول الأخرى، فكان الهدف منها إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، وترتيبات الانتاج، وحماية مصالح الدول المنتجة والمصدرة، وضمان دخل ثابت لها، وتأمين تصدير النفط للدول المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنتظمة، فضلا عن الفوائد لرؤوس الأموال والشركات المستثمرة في الصناعات النفطية، وتنسيق جهود الدول المنتجة للحصول على حصة أكبر من الأرباح نتيجة لاستغلال ثروتها الخاصة[1].

وقد ساهم ذلك؛ في منح منظمة أوبك تأثيرًا كبيرًا على أسعار النفط العالمية التي حددتها سابقًا ما تسمى"الأخوات السبع"*، وهي مجموعة شركات نفط متعددة الجنسيات أربعة منها أمريكية وواحدة إنجليزية والأخرى هولندية وفرنسية، حيث تضم سلة منظمة الأوبك مجموعة مكونة من 12 نوعا من خامات النفط تستخدم كمرجع رسمي لاحتساب متوسط السعر العالمي للبرميل؛ وتشمل: الجزائر، غينيا الاستوائية، الغابون،

[1] شامية بن عباس، **المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقراراها في سوق النفط العالمية بعد الازمة النفطية لسنة 2014 ودور الجزائر في ذلك**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص477.

* **الأخوات السبع:** تمثل الشركات الأمريكية (اكسون، شل، تيكساسو، ستانداراويل اوف نيويورك، غولف أويل)، بريتش بتروليوم البريطانية، وتوتال الفرنسية.

إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، الكونغو، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا؛ كما تجدر الشارة الى ان انغولا أعلنت انسحابها من المنظمة بتاريخ الفاتح من جانفي 2024م[1].

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD": تعد هذه المنظمة من الهيئات الدولية والحكومية ذات الطابع الاقتصادي، تأسست في عام 1961م، وتضم في عضويتها 38 دولة؛ حيث انها تهدف الى تعزيز التقدم الاقتصادي، وتشجع حرية التجارة العالمية، كما تتكون عضويتها اساسا من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع؛ التي تتمتع بمؤشرات تنمية بشرية مرتفعة، مما جعلها تصنف من البلدان المتقدمة؛ وفي هذا السياق وجه الرئيس الامريكي "نيكسون" عام 1973م دعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط من اجل توحيد مواقفها وتنسيق سياساتها لتنمية مصادر بديلة للطاقة لضمان أمنها الطاقوي كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها، من خلال وضع برنامج طويل المدى يهدف الى تقليص الاعتماد على الطاقة المستوردة، وقد جرى هذا التنسيق في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ما أسفر لاحقا عن انشاء وكالة دولية للطاقة تعنى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بخفض الطلب العالمي على النفط وترشيد استهلاكه، كما تم انشاء مخزون احتياطي من النفط يكفي لتغطية استهلاك 90 يوما متتاليا تحسبا لحالات الطوارئ[2].

سادسا- انعكاسات الصدمات النفطية على الاداء الاقتصادي الكلي: للصدمات النفطية الناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط عدة آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ويختلف هذا التأثير فيما إذا كانت الدول مصدرة أو مستوردة للنفط، وبشكل خاص سوف نقتصر على حالة الدول المصدرة للنفط، أو التي تعاني من هشاشة نشاطها الاقتصادي.

1- أثر صدمة النفط على الناتج المحلي الإجمالي: في معظم البلدان المصدرة للنفط ترجع عوائده للحكومة، نظرا لاعتماد اقتصادها على إيراداته، لذلك فارتفاع الناتج وانخفاضه يعتمد على أوقات الازدهار والانكماش لهذه الإيرادات، إذ أن حدوث تغيرات في الطلب الكلي تعد السبب الرئيسي لحدوث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من احد اهم المؤشرات المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أي البلد، وبما أن العائدات النفطية تمثل عادة أكبر نسبة من الإيرادات الإجمالية في البلدان المصدرة للنفط خاصة النامية منها، اذ تعتبر إيرادًا حكوميا يتحدد في إطار الميزانية العامة للدولة لذلك فإن إدارتها تكون بواسطة السياسة المالية، فإذا

---

[1] **منظمة الأوبك**، 2024، من خلال الموقع: https://www.opec.org/opec_web/en/index.htm، تاريخ الاطلاع يوم: 03/30/ 2024، على الساعة 14:45.

[2] حسين علي كيطان، **قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الكوت، العراق، 2018، ص112.

كانت السياسة المالية لا تستجيب للتغيرات في أسعار النفط بزيادة وخفض النفقات، كون جانب الطلب والاقتصاد الكلي لا يتأثران بأسعار النفط، وعليه فإن متغيرات الاقتصاد الكلي لا تتأثر بأسعار النفط، غير ان تأثرها يتوقف على ما إذا كانت السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية، أو غير مسايرة للاتجاهات الدورية، وإنه كل زيادة أو تخفيض في النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة أو تخفيض في الطلب الكلي، وهو ما ينعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والذي يمكن ملاحظته من خلال زيادة الطلب الكلي عندما لا تقابلها زيادة مماثلة في العرض الكلي نظرا لضعف القطاع الإنتاجي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ يترتب على ارتفاع أسعار النفط آثار سلبية على الأداء الاقتصادي في هذه الدول، لأنها تقوم بتحريك الموارد لصالح القطاعات غير النشطة –مثل البنى التحتية– وليس لصالح القطاعات النشطة خاصة منها الصناعات التحويلية[1].

بينما يختلف أثر الصدمات السلبية عن أثر الصدمات الايجابية، فعند ارتفاع أسعار النفط يتم استيعاب الصدمة بسهولة، لكن في حالة انخفاض سعر النفط فهي لا تستوعب بسهولة وتشكل ضغوطا كبيرة على الميزانية، لكن يمكن التقليل من حدة الصدمات السلبية في الأجل القصير من خلال اللجوء إلى المدخرات من العوائد الإضافية النفطية المتراكمة من أوقات ارتفاع الأسعار، لكن إذا طالت مدة الصدمة السلبية فإنها تؤدي إلى تآكل هذه المدخرات خاصة إذا كان الاعتماد بشكل كبير على قطاع النفط وليس به تنوع، ما قد ينتج عنه آثار وخيمة على الاقتصاد، وأن تخفيض النفقات الحكومية من خلال غلق الأنشطة الاقتصادية المدعومة، وترك المشاريع الاستثمارية غير المكتملة، مما يضيف ضغوطا أخرى على الاقتصاد، ومن أجل تجنب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، تواجه حكومات الدول النامية عجزا كبيرا في ميزانياتها، ما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من البنوك المركزية أو الاقتراض من الخارج[2].

2- **أثر الصدمة النفطية على التضخم**: توصل "هوكر Hooker" إلى أن ارتفاع أسعار النفط يسهم في زيادة الضغوط تضخمية في الاقتصاد، وأن المنتجات القائمة على النفط هي مكونات مهمة لمؤشر سعر المستهلك، بحيث تؤدي الزيادة المفاجئة في الأسعار إلى التضخم[3]، إذ أن صدمات أسعار النفط الإيجابية والمتمثلة بارتفاع

---

[1] C A Chuku, **Linear and Asymmetric Impact of Oil Price Shocks in an Oil-Importing and- Exporting Economy: The Case of Nigeria**, Opec Energy Review, Vol 36, N°4, Wiley Blackwell Publishing, Oxford, ENGLAND, 2012, p p419-420.

[2] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[3] Hooker Mark A, **Are Oil Shocks Inflationary?: Asymmetric and Nonlinear Specifications versus Changes in Regime**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol 34, N°02, The Ohio State University, USA, 2002 , P559.

الأسعار تنعكس على تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل في الدول المستوردة للنفط، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات في هذه الدول، والتي تعد المصدر الأساسي لواردات الدول المصدرة للنفط، ما ينتج عنه انتقال الضغوط التضخمية إلى اقتصاديات الدول النامية، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، كما يمكن لقيمة الدولار الذي يعد العملة الأساسية للتعاملات في سوق النفط الخام العالمي أن تؤثر على قيمة عائدات النفط في الدول المصدرة[1]، وأن ارتفاع أسعار النفط تمثل صدمة تضخمية يمكن أن تؤدي إلى آثار ثانية من خلال حلقة الأسعار وأجور العمال، فارتفاع الأسعار يعد مؤشرا لارتفاع أسعار الاستهلاك، والذي يتوقف على أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك[2]، فضلا عن أن هذا الأثر يولد أثرا غير مباشر، يتسبب بانخفاض القدرة الشرائية الناتجة من ارتفاع أسعار الاستهلاك، فضلا عن توجه أغلب المؤسسات إلى تحويل ارتفاع التكاليف إلى رفع أسعار البيع، مما يولد تغذية حلقة الأسعار والأجور، تفضي الى موجات تضخمية تصاعدية؛ وتجدر الإشارة، الى ان الأثر التوسعي للنفقات الإضافية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط، يكون محدودا في الدول التي يهيمن عليها القطاع النفطي[3].

3- الصدمة النفطية وأثرها على البطالة: خلال ما تبين من تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات النفطية التي بدورها تنعكس على النفقات العمومية كما شهدنا، والأثر الإيجابي للنفقات الحكومية على مستوى العمالة من خلال الأثرين السابقين، مما يؤكد على العلاقة غير المباشرة بين أسعار النفط ومستوى العمالة، بحيث يعد الهاجس الأكبر لدى بلدان هذه الاقتصاديات النامية هو ديمومة التحويلات النقدية الاجتماعية، والتي تمثل أحد أهم الأسس الاجتماعية عند البلدان الريعية، فضلا عن ديمومة مستوى التشغيل لما للنفقات الحكومية من تأثير حاسم في إدامة النشاط الاقتصادي، والحفاظ على عدم ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد عموما، في حين قد تكون صدمة الارتفاع المستمر في أسعار النفط سببا في تغير الهيكل الإنتاجي، الذي بدوره يؤدي إلى آثار عميقة على البطالة بسبب انخفاض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، مما يحث المؤسسات إلى تبني طرق إنتاج جديدة، فينتج عن هذا التغيير في هيكل الإنتاج إعادة توزيع عنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات، والذي يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل[4]، وفي حالة الانخفاض يتجمد الإنتاج وتتقلص الواردات، مما يسبب ارتفاع في معدلات البطالة أيضا.

---

[1] Tilak Abeysinghe, **Estimation of direct and indirect impact of oil price on growth**, Economics letters, Vol 73, N°02, Netherlands, 2001, P P147-153.

[2] Moshiri, **Op.cit**, P225-245.

[3] حفصة ديب، ياقوت قديد، **أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 باستخدام نماذج VAR**، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص507.

[4] رنين يونس جاسم الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

منذ منتصف القرن الماضي، أولى المحللين والخبراء الاقتصادين وصناع القرار اهتماما بالغا لموضوع التنويع الاقتصادي، بحيث أصبح هدفا من الأهداف الإنمائية للدول أحادية المصدر، وفي مقدمة أولوياتها كونه يساعد على بناء اقتصاد متين ومستقر، يتضمن قاعدة واسعة ومتنوعة من القطاعات التي ستحد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل، والمعرض لتقلبات وتذبذبات الأسعار في السوق العالمي، مما سيحقق النمو الاقتصادي وتوسع في الإيرادات المالية، وعلى ضوء ذلك سنتطرق لمختلف جوانبه النظرية من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية ومفهوم التنويع الاقتصادي.

لقد اولى الفكر الاقتصادي اهتماما واسعا لتحديد المفاهيم التنموية؛ بحيث تعد التنمية الاقتصادية أكثر شمولا، وترتبط بفكرة التقدم والتطور وتضمن التغير من حالة إلى أخرى، بينما يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، لذلك فكل واحد منهما يشترط الآخر، فالتنمية الاقتصادية تعد عملية تغير نوعي لما هو قائم، سواءً كان اقتصاديا، اجتماعيا أو ثقافيا، بينما يمثل النمو حالة تغير كمي[1].

أولا– ماهية النمو والتنمية: إن مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومان متقاربان من بعضهما، ويستخدمان كمرادفين لبعضهما البعض، وهناك تداخل بينهما، وكل منهما يشير إلى عمليات تحسن حالة الاقتصاد الوطني، من وضعه الأولي إلى وضع مثالي، ومع ذلك توجد بعض الفروقات الجوهرية بين كلا المفهومين.

1– تعريف النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مرآة عاكسة لاتجاه تطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، إضافة إلى القرارات الاقتصادية التي تعكس في بنيتها الاتجاه الذي يختاره صناع السياسة الاقتصادية، للتأثير على سير النشاط الاقتصادي.[2]

– يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وتحسن مستوى معيشته[3]، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا زاد عدد السكان لبلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس زيادة الناتج الوطني الإجمالي، فهذا لا يعد نموا اقتصاديا، وفي حالة ما إذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني، فإن متوسط دخل الفرد سوف يبقى ثابتا، بمعنى لن يتحقق النمو الاقتصادي، وأيضا ما لم تتجاوز

---

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، الأردن ،2007، ص21.

[2] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[3] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص73.

الزيادة في الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإن متوسط دخل الفرد سوف ينخفض، وبالتالي حدوث تدهور في مستوى معيشته، مما يدل على تخلف اقتصادي في البلد[1].

– ويعرف أيضا على أنه: معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، بحيث يعكس النمو الاقتصادي المتغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلالها؛ فكلما ارتفع مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، انعكس ذلك إيجابا على معدلات نمو الدخل الوطني، في حين يؤدي انخفاضها الى تراجع الدخل الوطني[2].

– يرى "سيمون كوزنتس"* بأن هناك تصورين رئيسين لمفهوم للنمو الاقتصادي، أحدهما كمي والآخر نوعي فالنمو بالتصور الكمي هو الزيادة الدائمة للسكان والناتج الفردي، بينما النمو بالتصور النوعي هو التوسع في جهاز الإنتاج الذي يرتكز على التطبيق الدائم للعلم، أي انه جهاز منظم من المعارف الخاضعة للضبط والتحكم[3].

ومما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن مقياس كمي قابل للقياس يعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، ويحدث كنتيجة لزيادة استغلال الطاقة الإنتاجية.

2– تعريف التنمية: في الاقتصاد لطالما كان طرح التساؤل حول إمكانية البلدان النامية لتحويل أنشطتها من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية من أجل خلق قيمة مضافة أعلى، لذلك فعملية التنمية الاقتصادية تعبر عن عملية تحول هيكلي يؤدي فيها الابتكار إلى ظهور قطاعات جديدة، وتقادم قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى تغيرات نوعية في تكوين القطاعات، فرص العمل، المهارات والطلب عليها، مستويات المعيشة، كما تؤثر هذه العملية بعمق على عمليات تعلم الأشخاص وخياراتهم ووظائفهم[4].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص60-61.

[2] محمد موسى عريقات حربي، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2006، ص 268.

* **سيمون كوزنتس Simon Cuznets**: (1901م-1985م)؛ هو اقتصادي واحصائي من أصل روسي، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م، من أبرز مؤلفاته: "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" سنة 1967م، و"النمو الاقتصادي الحديث" سنة 1966م.

[3] Régis Bénichi et Marc Nouschi, **Histoire Economique Contemporaine : La Croissance aux XIX émé et XXémé Siecles -15 Thémes**, Edition Ellipses, 2éme Ed, Paris, 1990, P44.

[4] ليلى بعوني، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970–2010)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص779.

– وتعرف أيضا على أنها: العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث التطور بطريقة سريعة، ضمن خطط مدروسة في فترات زمنية معينة، وهي تخضع للإرادة البشرية كونها تحتاج لجهود واعية تفرزها قدرات إنسانية، بما يمكنها من نقل المجتمع من حالة التخلف إلى مسار التقدم والنمو الفعال[1].

– كما تعرف أيضا على أنها؛ الجهد المنظم من الإدارة والتخطيط السليمين لتتم بذلك عملية التغيير نحو الأفضل، سواء كان التغير اقتصاديا أو اجتماعيا[2].

وهنا يمكننا القول: إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث مجموعة من التغيرات الإيجابية في المجتمع، مما يكسبه التطور والتحسن في حياة أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم.

ثانيا– التنويع الاقتصادي: يكتسب التنويع الاقتصادي مكانة هامة في مسار السياسة الاقتصادية، إذ يسهم في زيادة الانتاجية، وتوسيع الاستثمار وزيادة الصادرات وتنوعها، خاصة في الدول النامية، مما يزيد من العمالة، فتباينت الرؤى حول هذه الظاهرة واختلفت التعاريف.

1– تعريف التنويع الاقتصادي: يقصد به أنه على الدولة إنتاج وتصدير قائمة واسعة من المنتجات، وكذلك تنويع صادرات الخدمات، كالخدمات الصحية والتعليمية، بمعنى أوسع هو: أنه على البلد الإنتاج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[3].

– يقصد به أيضا التقليل من الاعتماد على مورد واحد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية، وأيضا خلق قاعدة إنتاجية، أي بمعنى بناء اقتصاد وطني يعتمد على الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[4].

– ويعرف أيضا على أنه: تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض في رأس المال[5].

---

[1] Suzanne Tremblay, **Du Concept de Développement au Concept de L'après-Développement: Trajectoire et Repéres Théoriques**, Université du Québec, Chicoutimi, Canada, 1999, P07.

[2] حفصة كوبيبي، بوزيان العجال، **النمو – التنمية – التنمية المستدامة ومراجعة للمفاهيم**، مجلة المواقف، المجلد 17، العدد خاص، جامعة معسكر، الجزائر، 2022، ص183.

[3] Paul G Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, Centre for Economic Reform and Transformation School of Management and Languages, **Discussion Paper, Heriot-Watt University**, Edinburgh, UK, 2008, p p13-14.

[4] Le-Yin Z Zhang, **The needs and Options of non-Annex I parties for Economic Diversification-and on Support Programmers by Annex II parties to Address these Needs**, Workshop, Unites Nations Climate Change, Tehran, Islamic Republic of Iran ,18-19 October 2003, p07.

[5] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), **The Nine Work Areas of the Nairobi work programme**, Economic Diversification, Germany, 1999, p01.

– وحسب خبراء الأمم المتحدة، فهو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات، غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، لضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول: إن التنويع الاقتصادي هو إقامة اقتصاد يحوي على مصادر دخل مختلفة بالاعتماد على تنويع الإنتاج والصادرات بهدف التقليل من الاعتماد على مورد اقتصادي واحد كما هو الحال في الدول النفطية، ومما سبق يمكننا استنتاج مخطط توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (2–2): مخطط توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي.

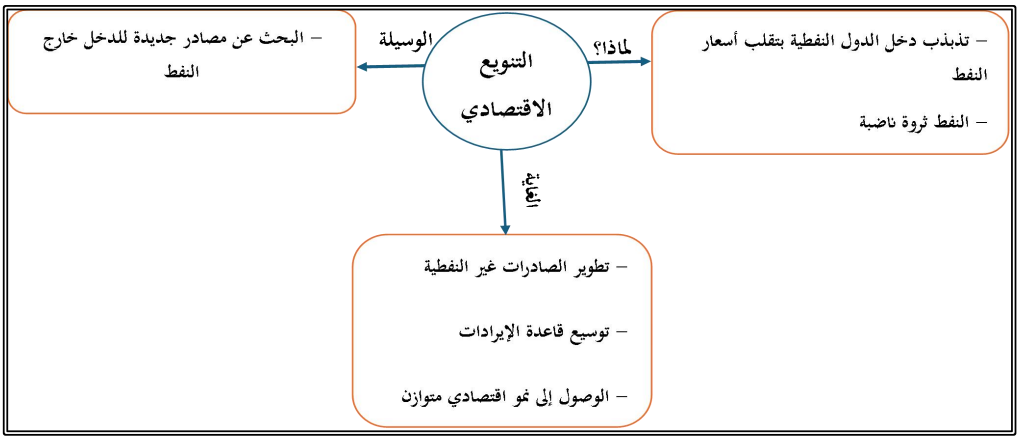

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التعاريف السابقة.

2– تقسيمات التنويع الاقتصادي: يأخذ التنويع الاقتصادي الأشكال التالية:[2]

أ– التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي في قطاع واحد.

ب– التنويع العمودي أو الرأسي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة، كالزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات، والمخطط الموالي يوضح ذلك.

[1] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار، العراق، 2014، ص467.

[2] الياس بن ساسي، **الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2011، ص79.

الشكل رقم (2-3): مخطط توضيحي لتقسيمات التنويع الاقتصادي.

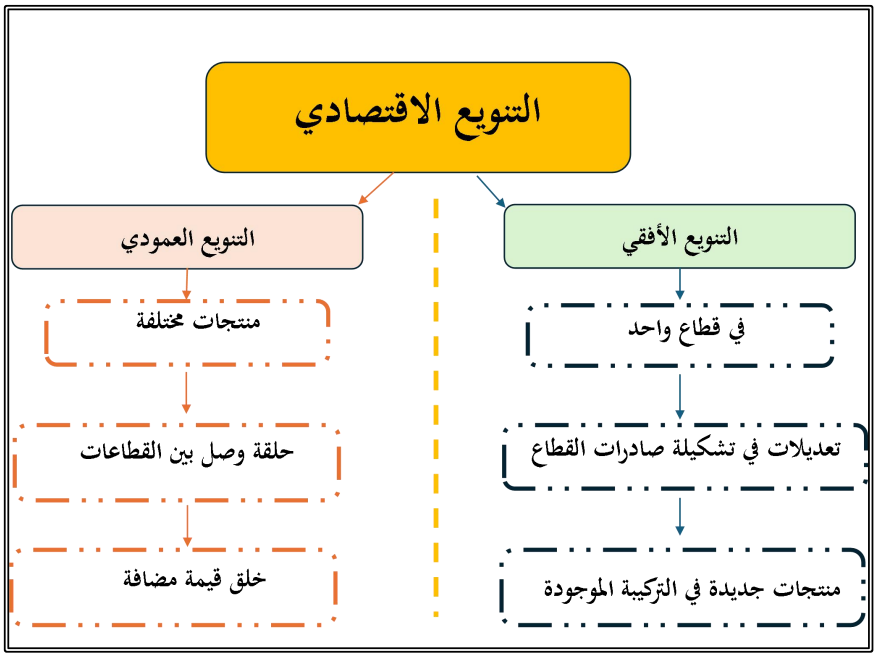

Source : Salomon Samen et autre, **A Primer on Export Diversification: Key Concepts**, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence, Growth and Crisis Unit, World Bank Institute, Washington, USA, 2010, P04.

3- مبررات التنويع الاقتصادي: يزيد التنوع الاقتصادي من جعل اقتصاد البلد مستقرا، ويعزز قدرته على توفير فرص العمل، بإعطاء الفرص للجيل القادم حيث يكون أقل عرضة للتقلبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي، فلذلك هناك عدة مبررات لعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل الوطني كالنفط، والتي سنوجزها فيما يلي:[1]

أ- يؤدي الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى تقلبات في مستوى الدخل الوطني، بسبب تذبذب الإيرادات النفطية.

ب- عدم استقرار مستوى الاستثمار بسبب عدم ثبات المصادر التمويلية، وتعثر عجلة التنمية والنمو.

ت- تقلبات أسعار النفط وعدم استقرارها يؤدي لتذبذب الطلب العالمي، ومنه تأثر حصيلة الصادرات النفطية، مما يؤثر على الإيرادات والنفقات الحكومية.

ث- استنزاف مخزون رأس المال بسبب مصاريف استخراج النفط.

ج- النفط مورد طبيعي ناضب غير قابل للتجدد.

[1] Martin Hvidt, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Kuwait Programme on Development: Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political Science, London, UK, 2013, p05.

4- أهمية التنويع الاقتصادي: يلعب التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال خلق قطاعات إنتاجية جديدة، مما يؤدي الى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي، وبهذا يسهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة وأقل تأثرا بالصدمات الخارجية؛ إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وامتصاص البطالة، حيث تتجلى أهميته فيما يلي:[1]

أ- إنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني، مما يولد مصادر دخل جديدة تحقق الاستقرار في الموازنة العامة.

ب- تنويع القاعدة الاقتصادية؛ بنقل تركيز الاقتصاد من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تطوير الصناعات التحويلية باعتبارها دافعا لعجلة التنمية، مما يؤدي إلى بناء اقتصاد متنوع مستدام، وأيضا الحفاظ على مستقبل الأجيال الحالية والقادمة.

ت- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية، بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات وتكنولوجيا ومؤسسات إدارية وبيئة، لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي متين.

ث- التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسة كمصدر للدخل، لا سيما إذا كانت تلك السلعة من المواد الأولية والتي تعد ناضبة.

5- أهداف التنويع الاقتصادي: تتضمن اهداف التنويع الاقتصادي مجموعة من السياسات الاقتصادية التي ترمي الى تحقيق عدة غايات مهمة، نذكرها فيما يلي:[2]

أ- تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات، كالزراعة والصناعات التحويلية والخدمات العامة، مما يؤدي إلى تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات، والذي يولد ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي.

ب- تقليص مخاطر الاقتصاد الناجمة من الاعتماد على مورد واحد، والذي يكون غالبا ناضبا، وذلك بسبب تعدد الموارد.

ت- الرفع من معدل التبادل التجاري، وذلك بتنويع سلة الصادرات، والابتعاد عن تصدير سلعة واحدة.

ث- خلق فرص عمل جديدة بسبب تنوع الاستثمار وزيادة الإنتاج، مما يستدعي طلب العمالة.

---

[1] سليم شبورو، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، الرياض 16-17أفريل، السعودية، 2014، ص ص06-08. (بتصرف)

ج– تمكين القطاع الخاص؛ خاصة في الصناعات التحويلية لسد الاحتياج من مختلف المواد الأولية، وتقليص الاعتماد على القطاع العام، باستثناء دوره في القطاع النفطي.

انطلاقا مما سبق؛ يمكن الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ظاهرتان مرتبطتان مع بعضهما البعض، فلا يمكن أن يحدث نمو دون تغيرات هيكلية، والتي تؤثر بالضرورة على التنمية التي بدورها تسهل النمو وتدعمه، كما للتنويع أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك لأنه يساهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس مال البشر، كما يساهم أيضا في زيادة عدد القطاعات، وبالتالي زيادة الاستثمار، وتغيير تركيبة الاستثمار نحو مشاريع أكثر ربحية ومخاطرة، مما يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة ستنعكس إيجابا على حياة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

من أجل الخروج من التبعية الاقتصادية لمصدر دخل واحد، والنهوض بالاقتصاد في البلد، يتطلب الامر تعدد مصادر الدخل، ولا يتحقق ذلك إلا بالتنويع الاقتصادي، لذلك ومن أجل نجاح هذه العملية وجب أولا معرفة الأنماط والمستويات التي يجب تركيز الجهود فيها.

أولا– أنماط التنويع الاقتصادي: يوجد عدة أنماط للتنويع الاقتصادي ومن أهمها نجد:

1– تنويع القاعدة الإنتاجية: أي دخول فضاءات إنتاجية جديدة، للحد من الاعتماد على إنتاج وتصدير مورد واحد، خاصة في الدول النامية، ويتجلى التنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية حينما تقرر إنتاج سلعة جديدة مع الاستمرار في انتاج السلع السابقة، فتقوم بتنويع إنتاجها لتحقيق ربح أكبر، أو لوجود فائض في معداتها وغيرها من الأسباب، والتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة يكون بتنويع القطاعات الاقتصادية، كالصناعات مثلا لديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة التي تعد أسرع من بقية القطاعات كالزراعة والخدمات، ونظرا لقابلية القطاع الصناعي على استيعاب التطور التكنولوجي، والأساليب الحديثة في إدارة العمل وتنظيمه، حيث يدعى أيضا بتنويع الهيكل الإنتاجي[1].

[1] Giz and Unido, **Enchancing the Quality of Industrial Policy "Equlp", Diversification – Domestic-and export–dimensions**, United Ntions Development Organization UNIDO, Published by the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, Germany, 2015, p15.

2- تنويع الأسواق: إن الوصول لأسواق جديدة بمنتجات جديدة، والتصدير لأكثر من بلد يخلق القدرة على المنافسة، مما يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني[1].

3- تنويع التجارة الخارجية: يشير الى تحليل الهيكل السلعي للاستيراد، والهيكل السلعي للصادرات اللذان يمكن من خلالهما معرفة مدى اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة واحدة بواسطة قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، ومنه تنويع هيكل الصادرات هو الأمثل لاستمرار عملية التنمية[2]؛ والمقصود هنا توسيع أصنافها وليس تزويد الأسواق الخارجية، وأن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات، وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع سيؤثر على عملية التنمية ويفقدها استقلالها بسبب ان تنويع الواردات يعني تقليل أصنافها عكس الصادرات[3]، وذلك بأن يقوم البلد المعني بشطب قائمة من الأبواب للبضائع التي يستوردها، كالملابس والأغذية والسلع الفاخرة، وهكذا تدريجيا كلما نظم إنتاجها على أراضيه.

والملاحظ خلال العقود الأخيرة، تفاقم ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة، وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان، وتزايد مستلزمات التنمية، فأصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيراد أكثر تنوعا وأكبر حجما[4].

ثانيا- المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي: لتقييم نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي في بلد ما، لابد لنا من دراسة بعض المعايير والمتغيرات، حيث نستطيع من خلالها قياس التنويع الاقتصادي، والتي تعبر على الأداء الاقتصادي كما يلي:

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي: هي نسبة مئوية تدل على إسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية، مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو خفض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات[5].

---

[1] محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص34.

[2] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010، ص19.

[3] سليم شبورو، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[4] ناجي بن حسين، ابتسام مهيز، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد: قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة، الجزائر، أفريل2017، ص ص3-05. (بتصرف)

[5] أحمد ضيف، احمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص23.

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن، وذلك لتأثير تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، والتي تحدث بسبب الأزمات أو الكوارث الطبيعية، مما يؤثر على تراجع المداخيل من النفط، مما يؤثر سلبا على الناتج[1].

3- مساهمة إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: من أهم أهداف التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، ومنه اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مع الزمن أي الحصول على مصادر جديدة للإيرادات الحكومية[2].

4- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: بمعنى تطور مجمل العمالة حسب القطاع، ومن الواضح أنه من هذا المقياس ينبغي تعزيز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي[3].

5- مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من أهم المؤشرات في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[4].

6- توزيع ملكية الأصول بين القطاع العام والخاص: يعتمد عليه لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى، تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي[5].

تشير هذه المؤشرات الى درجة التنويع الاقتصادي في دولة ما، غير أنها لا تعطينا درجة تنويع دقيقة، خاصة عند حدوث تغيرات طارئة نتيجة تقلب الأحوال الجوية أو وجود كساد أو تقلب أسعار الموارد الطبيعية، لأن التركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو ليس بالضرورة صائبا، كونه من الممكن جدا أن تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقية، عندما ينشأ القطاع الصناعي منعزلا عن بقية قطاعاته في الاقتصاد الوطني، لذلك فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد، هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[6].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، الو م أ، 2001، ص20.

[2] سليم شبورو، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[3] أحمد ضيف، احمد عزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[5] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[6] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، مصر، 2008، ص112.

ثالثا– مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي: هي مؤشرات إحصائية تعبر عن مدى وجود تنويع اقتصادي في دولة ما، كما تعبر أيضا عن درجة التنويع الاقتصادي؛ لكنها تختلف في مدى كفاءتها وملائمتها لوجود عدة مقاييس منها، نذكر أبرزها فيما يلي:

1– مؤشر هيرفندال–هيرشمان (Herfindal –Hirshman Index): يعد هذا المؤشر من اكثر الأدوات استخداما وشيوعا في تحليل وقياس مستوى التنويع الاقتصادي، حيث استعمل بشكل واسع لتحديد درجة التنوع السلعي، كما صمم أيضا لقياس حجم التنوع داخل قطاع الصناعة أو غيره من القطاعات الاقتصادية، وقد طبق لأول مرة في عام 1982م من قبل المحاكم الأمريكية بهدف تقييم درجة الاحتكار في صناعة أو قطاع معين، كما يعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات الدولة على عدد قليل من المنتجات، أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنويع الأسواق)، كما يبين مدى اختلاف وتنوع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن هيكل صادرات العالم، بمعنى أن المؤشر يقوم بقياس نسبة انحراف حصة الصادرات الرئيسية لدولة معينة ضمن إجمالي صادراتها؛ مقارنة بحصة نفس السلع من اجمالي الصادرات العالمية. حيث يرمز لهذا المؤشر بـ $H.H.I$، ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:[1]

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

xi: قيمة المتغير في النشاط الاقتصادي i، أي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع i.

x: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات الاقتصادية، اي الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات.

N: عدد النشاطات الاقتصادية، اي عدد القطاعات المكونة للتركيب الهيكلي المدروس.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين **0** و**1**، وكلما اقترب من **0** دلّ ذلك على تنوع كبير في الصادرات، وكلما اقترب من **1** دل على تنوع ضعيف في الصادرات، ما يعني ان اقتصاد البلد يعاني من ضعف في تنويع انشطته عبر مختلف القطاعات والمنتجات، حيث تدل قيمة 1 للمؤشر الى غياب التنوع بشكل كامل.

2– مؤشر الأونكتاد لتنوع الصادرات (UNCTAD Index): يعتمد هذا المؤشر في حسابه على مساهمة حصة الصناعات من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى نسبة العمالة في القطاع الصناعي، ونصيب الفرد من

[1] Stephen A Rhoades, **The Herfindahl-Hirschman index, Board of Governors of the Federal Reserve System - Federal Reserve Bulletin**, Vol 79, N°03, USA, 1993, p p188-189.

الاستهلاك التجاري للطاقة، حيث وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر:[1]

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي في الكهرباء.
- مقدار التركز في الصادرات.

ويمكن حسابه وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$Sj = \frac{\sum_{i=1}|Hij - Hi|}{2}$$

حيث:

Hij: تمثل نسبة السلعة i من اجمالي صادرات أو واردات البلد j.

Hi: تمثل نسبة السلعة i من اجمالي صادرات أو واردات العالم.

يتراوح بين 0 و1، فكلما اقترب من 0 كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، ويحدث العكس إذا اقترب من 1، بحيث يقيس لنا نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات، كونه عندما تكون قيمة المؤشر مساوية للصفر، فإن ذلك يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يتطابق تماما مع هيكل الصادرات العالمية.

3- مؤشر أنتروبي (Entropy Index): هو احد أدوات قياس التنويع الاقتصادي، وقد استخدام لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1986م، ويستخدم لقياس درجة تركز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقييم مدى توزعه عبر قطاعات محددة، وذلك بمقارنة توزيع الأيادي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات، ويتم حسابه رياضيا من خلال العلاقة التالية:[2]

$$ENT = \sum_{i=1}^{n} Si\ ln(1/Si) = -\sum_{i=1}^{n} Si\ ln(Si)$$

حيث:

n: عدد القطاعات الاقتصادية في البلد.

Si: تمثل نسبة مساهمة القطاع الاقتصادي i من إجمالي مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية.

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، أبو ضبي، الإمارات، 2010، ص ص145-146.

[2] نبيلة نوي، **استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط – الامارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص120.

عندما تكون قيمة المؤشر مساوية للصفر 0 فيعني ذلك أن النشاط الاقتصادي مركز في قطاع واحد، مما يعني ضعف التنويع الاقتصادي، بينما كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على توزيع النشاط الاقتصادي على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، مما يدل على وجود تنويع اقتصادي.

4- مؤشر فلاديمير كوسف (Vladimir Cosov Index): يعد هذا المؤشر من المقاييس الكمية التي تهدف الى تحديد الوزن النسبي *لكل قطاع* اقتصادي في تكوين *الناتج المحلي* الإجمالي، ويتم حسابه من خلال الصيغة الرياضية التالية:[1]

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \propto_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \propto_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث:

$\propto_i$: *تمثل الأهمية النسبية للقطاع* i في اجمالي *الناتج المحلي* الإجمالي خلال *فترة الأساس.*

β_i : تشير الى *الأهمية النسبية للقطاع* i في اجمالي *الناتج المحلي الاجمالي* خلال *فترة المقارنة.*

وكلما اقتربت قيمة مؤشر COS *من* 0 *دل ذلك على حدوث تغيرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد المعني، بينما كلما ابتعد على تلك القيمة؛ دل ذلك على نقص في التغيرات الهيكلية.*

5- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، فإذا زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية، دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، بينما يحدث العكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من إجمالي الصادرات الكلية، ما يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وزيادة التركز السلعي، بمعنى هناك إفراط في الاعتماد على سلعة النفط في صادرات البلد[2]، والعلاقة الموالية توضح ذلك:[3]

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{x_i}{X_i}\right)^2}}{1} \times 100$$

---

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا "الاسكوا"، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] سالم عبد الحسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 34، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة القادسية، العراق، 2017، ص121.

حيث أن:

$\boldsymbol{R\ X\ O}$: نسبة الصادرات النفطية.

$\boldsymbol{X_i}$: إجمالي الصادرات.

$\boldsymbol{x_i}$: الصادرات النفطية.

$\boldsymbol{i}$: عدد السنوات.

6- **معدل ودرجة التغير الهيكلي**: ويكون من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية بالأخص النفط، مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن النمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع من القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني[1]، بحيث يمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الصيغة التالية:[2]

$$\boldsymbol{r_i = \int (\frac{P_i}{P_t}) \times 100}$$

حيث:

$\boldsymbol{r_i}$: نسبة مساهمة القطاع $\boldsymbol{i}$ في الناتج المحلي الاجمالي.

$\boldsymbol{P_i}$: *الناتج في* القطاع $\boldsymbol{i}$.

$\boldsymbol{P_t}$: الناتج المحلي الاجمالي في السنة $\boldsymbol{t}$.

7- مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي: وهو مؤشر يمثل الأهمية النسبية للإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد الهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج، ونعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:[3]

$$\boldsymbol{DM = \frac{M_i}{GDP} \times 100}$$

حيث:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[3] سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

DM: درجة أهمية الواردات.

M_i: الواردات.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

8- تطور الإيرادات الحكومية في ضوء نمو الإيرادات غير النفطية: يتمثل هذا المؤشر في تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، بمعنى تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فإذا كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات الحكومية في ارتفاع فإن ذلك يدل على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض، دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي في البلد، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:[1]

$$Rre = \sqrt{\sum}\left(\frac{re}{RE}\right) \times 100$$

حيث:

re: الإيرادات النفطية.

RE: الإيرادات الحكومية.

9- حجم مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: إن ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يعد مؤشرا هاما لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويستدل عليه من خلال ما يلي:[2]

- نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم، كلما دل ذلك على تنويع الاقتصاد واستغلاله للموارد بكفاءة.
- تطور نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة درجة تنويع الاقتصاد وتطوره.
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص، حيث تعكس زيادة حصة القطاع الخاص في ملكية الأصول مؤشرا على تعزيز دوره وأهميته في الاقتصادي الكلي، مما يسهم في تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة الانتاج.

---

[1] سالم عبد الحسن رسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص121-122.

[2] مروة خضير سلمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى wto**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 88، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص17.

10- مؤشر جيني (Gini Coefficient): هو مقياس يستخدم لتحديد درجة التركز الاقتصادي؛ حيث يعرف بأنه النسبة بين مساحة المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والقطر **AB** الى مساحة المثلث قائم الزاوية **ABC**، ويتم التعبير عن مؤشر جيني بالصيغة الرياضية التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k-1})$$

حيث:

x_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي، اي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل المحور الافقي.

y_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الافقي عدد القطاعات.

n: عدد القطاعات.

كما تتراوح قيمة مؤشر جيني بين 0 و1، حيث يمثل الصفر توزيعا متساويا، في حين تشير قيمة الواحد الى عدم المساواة الكاملة، وتصنف درجة عدم المساواة على انها مرتفعة جدا؛ إذا تجاوزت قيمة المؤشر "0.7"، وتكون عالية إذا تراوحت بين "0" و"0.7"، ومتوسطة في نطاق "0.35" و"0.5"، اما إذا كانت اقل من "0.35" فتعتبر ضعيفة[1].

الشكل رقم(2-4): عرض بياني لمنحنى جيني.

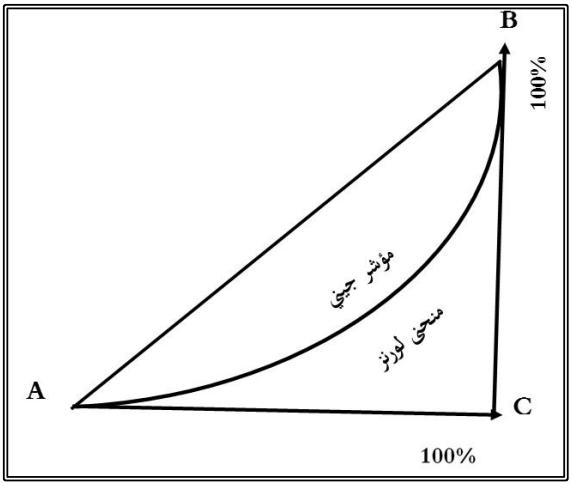

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 211.

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18، العدد 02، جامعة الكويت، الكويت، 2011، ص ص211-212.

المطلب الثالث: ملامح التنويع الاقتصادي وآليات تفعيله.

استنادا الى ما تم تقديمه سابقا حول *مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته، أنماطه، ومؤشرات قياسه*؛ سننتقل في هذا المطلب الى استعراض ملامح *التنويع الاقتصادي* ومحدداته، إضافة الى آليات تفعيله.

أولا– ملامح التنويع الاقتصادي: باعتبار المضمون الأساسي للتنويع الاقتصادي هو الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، وبمعنى ضمني هو النمو والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، والعمل على تطويرها، تتضح مجموعة من السمات للتنويع الاقتصادي وتتمثل فيما يلي:[1]

1– التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: بالمفهوم الضمني للتنويع الاقتصادي، فهو عملية بناء قاعدة اقتصادية قوية، مدعمة ذاتيا ومتنوعة المقومات، متكاملة ومتشابكة القطاعات والوحدات، قادرة على توفير فرص عمل، وامتصاص البطالة وتوفير احتياجات المواطنين تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة متجددة لرفع الناتج المحلي، وتمويل الميزان التجاري وميزانية الدولة، وتوليد فائض اقتصادي، بحيث يكون كافيا في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية النمو[2].

2– التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن الاعتماد المفرط على إنتاج وتصدير سلعة رئيسية واحدة كمصدر وحيد للدخل والتمويل يشكل خطرا يهدد مصير الاقتصاد الوطني، خاصة إذا كان يعتمد بشكل كبير ومبالغ على إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام؛ هذه المواد غالبا ما تكون ناضبة أو تكون لها بدائل معوضة لها، كما أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، ومنه فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي[3].

3–التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإنتاج والإنتاجية: يعتبر التنويع عملية تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتناسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الذي من شأنه أن يتضمن أيضا زيادة في الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية

---

[1] H Igor Ansoff, **Strategies for Diversification**, Harvard Business Review, volume 35, N°05, USA, 1957, p p113-114.

[2] سليمة طبابيية، الهادي لرباع، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لإستدامة التنمية**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،7 –8 أفريل 2008، ص439.

[3] عبد الحق بدروني، **قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2022، ص19.

العمل، وفي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم هيكل الاقتصاد الوطني الأحادي.

4- التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني: إن العلاقات المتداخلة والمتشابكة في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني تشكل تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد، وتسهم في ابراز الأهمية لكل نشاط اقتصادي وفقا لطبيعة دوره في النظام الإنتاجي؛ إضافة إلى تشخيص قدرات الاقتصاد التوريدية من خلال أنماط الإنتاج، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا من السياسات الاقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة[1]، حيث تتجلى أهمية هذه التغيرات في كونها ترتبط ارتباطا واضحا بالنمو الاقتصادي الذي يجب تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، بحيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بين هذه الأجزاء يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنياني لصالح التوازن القطاعي، ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي[2].

5- التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية: وفي فحواها حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها في تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية ككل، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة النمو[3].

6- التنويع الاقتصادي توسيع للمشاركة في جهود التنمية: إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال القطاع العام، ويساهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجها استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطا مشتركا بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة، من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك

---

[1] سليمة طبايبية، الهادي لرباع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص439-440.

[2] عبد العزيز بوكار، **الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الامن الطاقوي**، مجلة الحقيقة، المجلد 14، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر، 2015، ص ص334-335.

[3] جميل الطاهر، **تقرير بشأن إجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوبك، المجلد 100، العدد 28، 2002، ص103.

باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة، وزيادة أداء نشاطها الفعلي[1]، وهو من منظور التنمية المستدامة ضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، إضافة إلى أن التنويع يؤسس لإقامة اقتصاد مبني على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال[2].

ثانيا– محددات التنويع الاقتصادي: يظل الوصول لعملية تنويع اقتصادي ناجحة تدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية في البلد، مرهونة بمحددات هي التي تلعب دور هاما في فشل أو نجاع عملية التنويع الاقتصادي، وهي التي سنعرضها فيما يلي:[3]

1– حجم الاستثمارات: حيث تقاس قدرة الدولة على تنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات الموجودة بها، والتي تساهم في زيادة نسبة التكوين الرأس مالي في الدولة من خلال خلق منتجات جديدة قابلة للتصدير، وهذه الزيادة في الإنتاج سينتج عنها زيادة الطلب على اليد العاملة، مما يتولد عنه امتصاص للبطالة، وهو ما يتطلب أيضا وضع استراتيجيات هادفة تساهم في تحسين البنية الأساسية بهدف جذب استثمارات في قطاعات جديدة.

2– معدل النمو الاقتصادي: تزايد معدل النمو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عن ارتفاع معدل التنويع نتيجة زيادة القدرة الشرائية، وهو ما يمكن من زيادة فرص تنوع المنتجات.

3– سياسات التجارة الخارجية المطبقة: هي سياسات هادفة لتنويع اقتصاديات الدول من خلال إقامة شراكات بين الاقتصاديات العملاقة والدول الراغبة في التنويع الاقتصادي بمشاريع تجارية مشتركة، واتفاقات الاستثمار والتجارة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال، فدورها بإيجاد أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يحوز على أهمية خاصة[4].

ضف الى ذلك:[5]

---

[1] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **مرجع سبق ذكره**، ص466.

[2] Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chkwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Vol 05, N°02, University of Nigiria Nsukka, Nigiria, 2015, p08.

[3] United Nation, Economic Commission for Africa; African Union: Economic Report on Africa 2007, **Accelerating Africa's Development Through Diversification**, Addis Ababa, Ethiopia, 2007, p p134-142.

[4] حميد قرومي، محمد بن ناصر، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 11، الجزائر، 2017، ص272.

[5] OECD, United Nations; Office of the Special Adviser on Africa; Africa Union; NEPAD, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, OECD (Organization for Economic Co-operation and Development) Publishing, Tunisia, 2011, p p15-23.

4- استقرار السياسات الاقتصادية المطبقة: فمثلا انخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي، وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة لتلبية متطلبات السوق المحلي والخارجي.

5- الإدارة الحكومية الرشيدة: تعتبر شرطا أساسيا لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى الدفع بالنمو في القطاعات حديثة العهد، وتطويرها للمساهمة في النشاط الاقتصادي، كذلك تذليل العقبات أمام العملية الاستثمارية.

6- القطاع الخاص: وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات الاقتصادية غير مستغلة، أو في مجالات جديدة داعمة للاستثمار.

7- درجة استغلال الموارد الطبيعية: استغلال الموارد الطبيعية المتاحة سيساهم في زيادة حجم الإنتاج، وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات.

8- توافر الخدمات الأساسية والمساندة: والتي تساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية كالتكوين والتعليم والخدمات الصحية، والتي تتطلب وجود بنية تحتية متطورة من خدمات الاتصالات والمواصلات[1].

ثالثا- آليات تفعيل التنويع الاقتصادي: وهي الآليات التي يتوقف عليها نجاح عملية التنويع الاقتصادي من بلد إلى بلد آخر حسب مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وطبيعة الظروف والتحولات الداخلية والخارجية، وهي تعني ضمنيا النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتطويرها وتفعيل دورها في الاقتصاد، ولتحقيق هذه الآليات لابد من توفر إمكانيات مادية بشرية وتقنية، حيث من بين هذه الآليات نجد:

1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية: هي الدولة التي تتمكن من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وأيضا في علاقاتها في الاقتصاد الدولي، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي بهدف إحداث تغيرات جوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني تقود إلى تحقيق تنويع اقتصادي، وارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي معا[2].

2- إقامة شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص: من أجل التعاون والتنسيق بين القطاعين، وتحديد أدوار كل منهم لنجاح عملية التنويع الاقتصادي يتم تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، خاصة في مشاريع البنية التحتية

---

[1] سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري، **إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية-دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة(1995-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017-2018، ص ص8-14. (بتصرف)

[2] عطاء الله بن طريش وآخرون، **دراسات تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 18، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص308.

لتخفيف الأعباء التمويلية على الحكومة، وأن القطاع الخاص لن ينمو ولن يزدهر، إلا إذا كان بجانبه قطاع عام قوي[1].

3- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد هذا النوع من الاستثمار عنصرا ديناميكيا، وعاملا مهما في توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة الدخل الوطني، وتوسع سوق المنتجات وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادها، بهدف تحسين أدائها، وهو ما يجعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني في اقتصادها من محدودية ونقص المصادر التمويلية، حيث يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية لتسهيل تدفق هذا النوع من الاستثمارات[2].

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول الساعية الى تنويع اقتصادها من خلال ما يلي:[3]

- مصدر مهم للتمويل في الدول التي تفتقد المصادر الضرورية لذلك بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية الموجودة غير المستغلة.
- كما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، ومنه الحد من البطالة في الدول المستقبلة.
- تلبية حاجيات السوق المحلي من السلع والخدمات.

ومنه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مداخل بناء تنويع اقتصادي، كون حجمه يتوقف على ملاءمة المناخ الاستثماري في الدولة المستقبلة له.

4- تفعيل ومتابعة تنفيذ البرامج الإصلاحية الاقتصادية: بمعنى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق مع الحد من التدخل الحكومي في مختلف جوانب الاقتصاد، ومن أهم مبادئ الإصلاح الاقتصادي نجد:[4]

أ- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي.

ب- إصدار قوانين تهدف لزيادة فعالية السوق المالي، بتنظيم عمله وكيفية تداول رأس المال فيه.

---

[1] رشيد فرهاد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص-مقاربة اقتصادية قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2013، ص ص68-69.

[2] عطاء الله بن طيرش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص309.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر،2007، ص ص469-470.

[4] مصطفى محمد عبد الله الكفري، **الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، الفكر السياسي، المجلد 05، العدد 17، جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص176.

ت– إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.

ث– تقليص وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال خفض النفقات العامة والدعم.

ج– تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

5– الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة: حيث تعتبر مدخلا من مداخل النمو الاقتصادي وتطوره، وتحقيق التنويع الاقتصادي بتوسيع القاعدة الإنتاجية، حيث تلعب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة، وأيضا في الدول حديثة التصنيع، وأصبحت ركنا مهما من أركانها الاقتصادية، وتعتبر من روافد التنويع الاقتصادي[1]، من خلال ما يلي:[2]

أ– الحد من البطالة؛ بتوفير فرص عمل حقيقية بشكل مستمر، وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة.

ب– تعتبر هذه المؤسسات كركيزة أساسية يعمل من خلالها القطاع الخاص، إذا فهي بمثابة داعم لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ت– نظرا لصغر حجمها الذي يساعدها في التوغل في القرى والأرياف، والحد من هجرة سكانها إلى المدن.

ث– من خلال تصنيع السلع محليا وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، تساهم في تحقيق إحلال الاستيرادات.

ج– دعم التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

ح– المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات الضريبية.

خ– تعبئة رؤوس الأموال التي كانت قد توجه نحو الاستهلاك، وبالتالي زيادة الاستثمارات.

د– توطين التقنيات الحديثة وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية، من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] لعفيفي دراجي، توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة قالمة، الجزائر، 25 –26 أفريل2017، ص ص04-05.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 34، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص ص217-219.

6- الاستغلال الفعال لمصادر الطاقة المتجددة: بالاعتماد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، والمصادر المتجددة التي تنتج من تحولات هذا المصدر الطاقوي كطاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية، وغيرها[1].

المبحث الثالث: طبيعة الاقتصاد الريعي في الدول النامية.

تعد الثروات الطبيعية من أهم مصادر الدخل في الدول الغنية بها، لكن هذا الغنى لا يحقق لها نموا وتنمية اقتصادية، غير أنه في دول أقل منه وفرة هناك نمو وتنمية أفضل، لهذا اعتبرت وفرة الموارد في هذه الدول نقمة، وأن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها، ولكن في طريقة استعمالها[2]، وهنا ظهرت الحاجة للتوجه إلى التنويع الاقتصادي، وتحويل هذه النقمة إلى نعمة من خلال استغلال هذه الموارد في عملية تنويع الاقتصاد، وبناء اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل ولا يعتمد على الثروات الطبيعية.

المطلب الأول: الاقتصاد الريعي بين المفهوم والخصائص.

شهدت الدول النفطية عام 1973م ظهور طفرة مفاجئة في أسعار النفط؛ ساهمت في تنامى الاهتمام بالدراسات الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة، مما مهد الى ظهور مفهوم الاقتصاد الريعي الذي يحوي تحت طياته؛ مفهوم الريع والدولة الريعية، حيث ذكر مصطلح الريع لأول مرة على يد أدم سميث، في كتابه ثروة الأمم بقوله أنه: دخل يتحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع[3]، وبمعنى آخر هو إيراد دون سعي أو عمل.

أولا- مفهوم الاقتصاد الريعي: إن الدول التي تولي أهمية هائلة لمورد واحد كالنفط مثلا تسمى بالدول الريعية، ومن المنطق أن هذه البلدان التي تملك موارد طبيعية تتدفق إليها إيرادات كبيرة من شأنها أن تدفع عجلة التنمية، لكن على ما يبدو العكس هو الحاصل، هذا ما جعل بعض الاقتصاديين يطلقون على هذه الظاهرة مصطلح لعنة الموارد الطبيعية.

---

[1] لومايزية عفاف، **التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 62، سوريا، 2017، ص29.

[2] Christine Ebrahimzadeh, Dutch Disease, **Too Much Wealth Managed Unwisely**, Finance and Development: A Quarerly Magazine of the FMI (International Monetary Fund), Vol 40, N° 01, 2003, p50.

[3] فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة غليزان، غليزان، 2018، ص74.

1- تعريف الريع: يعتبر "دافيد ريكاردو"* من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا للريع بعدا اقتصاديا واضحا، وذلك عبر مؤلفه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، فالريع وفقا له: هو الدخل الإضافي المحصل من الأراضي الزراعية، والمتأتي من الميزة الاقتصادية لاستعمال نفس وحدة المساحة، مما يتجاوز فائدة الأراضي الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال[1].

وبمعنى أوسع الريع هو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هيبة من الطبيعة كالنفط، أو قد يؤمنه موقع جغرافي معين، في حالة كانت أراضيه ممرا تجاريا ودوليا كقناة السويس، أو معبرا لمرور أنابيب الغاز أو البترول، أو تحويلات خارجية يقوم بها الأفراد أو الحكومات، وعلى أساسها قسمت الريوع إلى ثلاثة أنواع: "ريوع الموارد الطبيعية، ريوع المواقع الاستراتيجية، وريوع التحويلات"[2].

2- تعريف الدولة الريعية: يعد الباحث الاقتصادي الايراني "حسين مهداوي"؛ أول من قدم اطارا نظريا متكاملا لمفهوم الدولة الريعية "Rentier State"، وذلك من خلال دراسته الشهيرة العنونة ب "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية-حالة إيران" عام 1970م، حيث عرف مهداوي الدولة الريعية على أنها الدولة التي تعتمد في مواردها الاقتصادية والمالية بشكل رئيسي على دخل مكتسب من مصادر لا تتطلب إنتاجا أو عملا مباشرا، بل عن طريق استخراج وتصدير مورد طبيعي، وباقتطاع الضرائب من الداخل، وهنا يكون الريع مصدر الدخل، حيث تعتبر الموارد هنا معضلة تساهم في قيام اقتصاديات مشوهة مبنية على الإسراف في الإنفاق والاستهلاك، مما يعطي انطباعا بأن الدولة تنتهج نمطا اقتصاديا يقوم على احتكار الريع وإعادة توزيعه[3].

تعتبر الدول العربية النفطية دول ريعية بامتياز لأنها تحصل على ريوع خارجية بفضل تصدير المحروقات، إضافة الى ذلك لا تشرك هذه الدول سوى نسبة ضئيلة من القوة العاملة في توليد الثروة النفطية.

3- تعريف الاقتصاد الريعي: هو اعتماد الدولة على استغلال مورد طبيعي واحد كالنفط، الغاز، الذهب وغيرهم من المواد الطبيعية كمصدر للدخل، وهو اقتصاد تتملكه الدولة كليا، وتكون نسبة مساهمة العائدات الريعية فيه

---

* **دافيد ريكاردو David Ricardo**: (1772م-1823م)؛ اقتصادي وسياسي بريطاني، يعد من أبرز المفكرين الذين تركوا بصمة واضحة في مجال الاقتصاد، من أشهر مؤلفاته كتابه المعروف بـ" مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي أسهم من خلاله في تأسيس العديد من المفاهيم الاقتصادية التي لا زالت مؤثرة حتى اليوم.

[1] دافيد ريكاردو، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ترجمة يحي العريضي وحسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 2005، ص49.

[2] Hocine Mahdavy, **The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, In M.A.Cook (Ed), Studies in Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London, 1970, p431.

[3] Hocine Mahdavy, **Op.cit**, p 467.

بنسبة أكبر من إسهامات القطاعات الأخرى غير ريعية كالزراعة والصناعة[1]، والتي تقدم قيمة مضافة على المواد الخام، فالزراعة تقدم قيمة مضافة بتحويل البذور إلى محاصيل، والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسطية إلى سلعة استهلاكية[2].

وهو أيضا الاقتصاد الذي تتملكه الدولة كليا، حيث تكون نسبة مساهمة العائدات الريعية في الاقتصاد الوطني أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فتكون فيه الإيرادات النفطية هي التي تمول نسبة كبيرة من الاستثمار[3].

ثانيا– سمات الاقتصاد الريعي: تتعدد خصائص الدول النفطية عن باقي الدول نظرا لتباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي، واعتماد هيكل تمويلها الداخلي على المداخيل النفطية، مما يعرضها للصدمات الخارجية التي تؤدي لعدم استقرار موازنتها العامة، وعدم استقرار معدلات النمو فيها، نتيجة عدم تنويع هيكلها الاقتصادي[4]، وأورد "البيلاوي"، أربعة خصائص جوهرية للدولة الريعية، وفقا للنحو التالي:[5]

1– سيادة الريع على كل النشاطات الاقتصادية، فهو القطاع الوحيد الذي يقوم عليه الاقتصاد، ولا يوجد قطاع إنتاجي آخر هام في الاقتصاد.

2– الاقتصاد الريعي يعتمد بشكل كبير على الريع الخارجي في كسب الدخل، مما يؤدي إلى تكوين فئة ريعية على حساب فئة إنتاجية، خصوصا في ظل تراجع الريع الداخلي.

3– الدولة الريعية وليدة الاقتصاد الريعي، والذي لا يعبئ سوى عدد قليل من أفراد المجتمع في عملية خلق الريع، لكن البقية يتم إشراكها في توزيع واستخدام هذه الثروة بعد أن تنفرد الدولة بإعادة توزيعها عليهم.

4– في الدولة الريعية؛ تعد الحكومة هي المستفيد الرئيسي من الريع الخارجي الذي يشكل لها قوة اقتصادية، حيث يكون تحت سيطرة النخبة القليلة، وهو حافز يمكنها من الاستيلاء على السلطة السياسية، ومن هنا هيمنة الدولة الريعية تلعب دورا محوريا في توزيع الثروة على السكان.

---

[1] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث**، دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، العراق، 2009، ص43.

[2] كنعان حمة غريب عبد الله، رضوان أبو بكر، **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 3، جامعة العراق، العراق، 2017، ص600.

[3] صبري زايد السعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[4] Lisa Anderson, **The State in the Middle East and North Africa,** Comparative Politics, City Univeresity of New York, Vol 20, N°01, USA, 1987, P P1-2.

[5] Hazem Beblawi, **The Rentier State in The Arab World**, Arab Studies Quarterly, Pluto Journals & Center for Islamic and Middle Eastern Studies (CIMES), California State University, Vol 09, N°04, USA , 1987,p p384-385.

المطلب الثاني: المرض الهولندي ودور التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد الطبيعية.

تشير الدراسات الاقتصادية الى أن البلدان التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية غالبا ما تنمو بشكل أبطأ، بحيث تشكل هذه الموارد عائقا أمام النمو، ولا يقف هذا التأثير على آثار اقتصادية فقط، بل يتجاوزه إلى آثار اجتماعية وسياسية، وكأنه حلت بهذه الدول لعنة.

أولا– لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي: على الرغم من وفرة العائدات النفطية في البلدان المصدرة للنفط، إلا أن أغلبها تعاني من ضعف النمو الاقتصادي واختلال اقتصادها بسبب الاعتماد المفرط على هذه الموارد الطبيعية، حيث تحولت نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان إلى لعنة.

1– تعريف لعنة الموارد: اشتق مصطلح لعنة الموارد؛ من مفهوم الدولة الريعية الذي قدمه الباحث الإيراني "حسين مهداوي" سنة 1970م، الا انه لاقى انتشارا واسعا بعد مناقشته من طرف الباحث البريطاني "ريتشارد أوتي" سنة 1993م الذي وضح بأن الدول الغنية بالمواد الطبيعية مثل النفط، والغاز والمعادن، وما إلى ذلك، تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل، ونتائج تنموية سيئة، من البلدان ذوات الموارد الطبيعية الأقل[1].

وتعرف **لعنة الموارد:** على أنها فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق نمو اقتصادي، وبالتالي تصبح عائقا أكثر منها محفزا، وأنه بسبب التذبذب في أسعار النفط تتردد الدولة في اتخاذ قرارات بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع، مما يجعلها تتخذ قرارات خاطئة[2].

2– الخلفية التاريخية لنشوء ظاهرة لعنة الموارد: بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا، واجهت هذه الأخيرة مشكلة تسيير غير عادية من الداخل، بسبب استغلال تلك الاكتشافات التي أدت إلى خلل في انضباط الجباية، وارتفاع في قيمة الغيليرد الهولندي الذي تولد عنه تراجع في القدرة التنافسية للصادرات، وانكماش عدة قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية، وضعف جانب التصنيع في الاقتصاد، مع تزايد معدلات البطالة[3]، مما جعلها مادة دسمة للعديد من المنظّرين الاقتصادين.

---

[1] R Auty, A Warhurst, **Sustainable Development in Mineral Exporting Economies**, Resources Policy, Published by Elsevier, Vol 19, N°01, UK, 1993, p p15-16.

[2] نسرين معياش، **النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، دورية علمية محكمة، المجلد 16، العدد 01، جامعة الشارقة، الامارات، 2019، ص60.

[3] عبد الحق بدروني، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

الشكل رقم (2-5): تطور السياق التاريخي لنشوء ظاهرة لعنة الموارد.

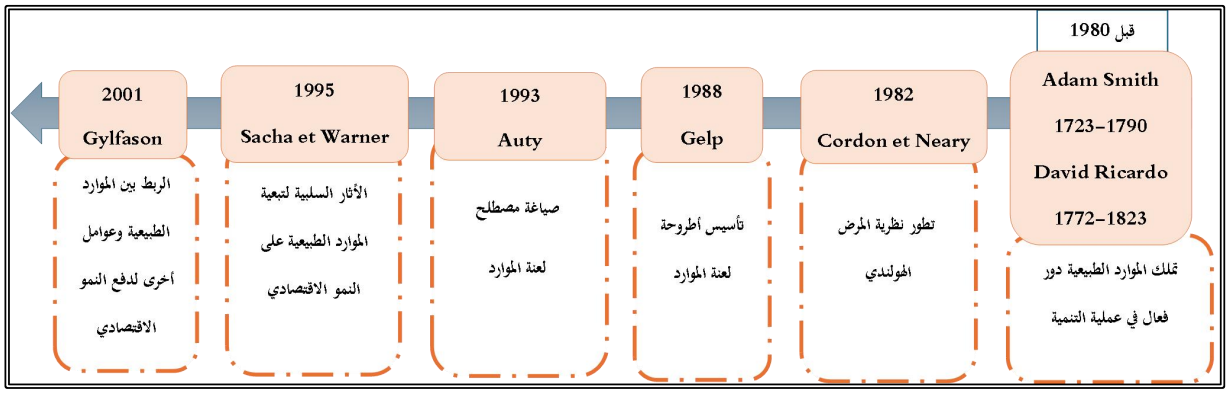

Source: Ramez Abubakr Badeeb & all, **The Evolution of the Natural Resource Curse Thesis: A Critical Literature Survey**, Resources Policy: Elsevier, Vol 51, Amsterdam, 2017, p p123-134.

وفيما يلي، سنقدم عرضا موجزا لتطور الامدادات الفكرية لمصطلح لعنة الموارد تاريخيا:[1]

أ- المرحلة الأولى " ما قبل 1980م": تميزت هذه المرحلة بتأييد الرأي؛ الذي أشار اليه آدم سميث بأن الموارد الطبيعية تعد عاملا إيجابيا في دعم التنمية الاقتصادية، من قبل الكثير من الاقتصادين من بينهم ريكاردو الذي أشاد بأنها سوف تمكن الدول النامية للانتقال من التخلف الاقتصادي إلى الإقلاع الصناعي، كما حدث في أمريكا وبريطانيا، كون تلك الموارد الطبيعية كفيلة بأن تسهل التنمية الصناعية، وتشجع الاستثمار، وتخلق الأسواق، مما أدى إلى ظهور مشككين لهذا الرأي بقولهم أن التخصص في إنتاج الموارد الطبيعية في الدول النامية غير مجدي، بحيث يجب على هذه الدول تثبيط التجارة الدولية بحواجز جمركية وغير جمركية من أجل السماح للقطاع الصناعي المحلي بالتطور بدلا من استغلالها كميزة نسبية تقليدية، إلا أن النظرة الإيجابية للموارد الطبيعية استمرت حتى أوائل الثمانينات بعد بروز نظرية المرض الهولندي.

ب- المرحلة الثانية "سنة 1982م": تميزت هذه المرحلة بتطور نظرية المرض الهولندي؛ من طرف الباحثين "نيري"* و"كوردون"**، وذلك بعد تدهور القطاع الصناعي في هولندا رغم اكتشاف الغاز الطبيعي، حيث قامت هذه النظرية بتقديم منظور تشاؤمي بخصوص الموارد الطبيعية؛ كون هذه الاخيرة لا تسهم بشكل فعال في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بها.

---

[1] Ramez Abubakr Badeeb & all, **Op.cit**, p p123-134.

* **بيتر نيري J.Peter Neary** : (1950م-2021م)؛ وهو خبير اقتصادي ايرلندي، ورئيس الجمعية الأوروبية الاقتصادية سنة 2002م، حيث قام بتطوير النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي يصف المرض الهولندي.

** **كوردون Cordon**: (1927م-)؛ هو خبير اقتصادي استرالي معروف بأعماله في نظرية الحماية التجارية، حيث طور نموذج المرض الهولندي للتجارة الدولية.

ت– المرحلة الثالثة "سنة 1988م": تميزت هذه الفترة بتقديم الآثار الاقتصادية الخاصة بالريع النفطي؛ وذلك في طابع وصفي تحليلي قدمه الاقتصادي "Alen Gelb" من خلال كتابه المشهور "المكاسب النفطية: نعمة أم نقمة؟"، مؤسسا بذلك لأطروحة لعنة الموارد، حيث توصل "جيلب" إلى أن الاقتصاديات التي تعتمد على النفط؛ شهدت تراجعا في كفاءة تكوين رأس المال خلال فترة ازدهار أسعار النفط بين عامي 1971م و1983م مقارنة بنظيرتها غير النفطية، ومن ثم اعتبرت نظرية المرض الهولندي بمثابة الإطار المفاهيمي الذي مهد لبلورة أطروحة لعنة الموارد الطبيعية.

ث– المرحلة الرابعة "سنة 1993م": شهدت هذه الفترة؛ تقديم تفسير اقتصادي لمظاهر العجز التي تعاني منها الدول الغنية بالموارد الطبيعية بسبب اعتمادها على ثروتها من تلك الموارد للنهوض باقتصادها، والذي كان أقل من الدول التي لا تمتلكها، حيث استخدم لأول مرة مصطلح لعنة الموارد الطبيعية من قبل "أوتي"* الذي قام بفحص السياسات الصناعية في هذه البلدان، ووجد أن هذه الدول الغنية بالموارد تحقق عائدات منخفضة، نظرا لكون غالبية الشركات العاملة في هذا القطاع مملوكة لأطراف اجنبية تقوم بتحويل معظم أرباحها إلى الخارج.

ج– المرحلة الخامسة "1995م–2001م": استنادا الى المساهمات السابقة؛ تميزت هذه الفترة بقيام مجموعة من الباحثين الاقتصادين وعلى رأسهم "وارنر"** و"ساشا"*** بإجراء عدد من الدراسات القياسية والتحليلات المقطعية على عينة تضم 97 دولة، وذلك على مدار سنوات "1995م، 1997م، 1999م"، حيث هدفت تلك البحوث الى إثبات أن البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة، حيث أظهرت النتائج وجود ارتباط عكسي قوي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي حتى بعد الاخذ بعين الاعتبار متغيرات إضافية مثل الناتج المحلي الإجمالي، السياسة التجارية، تقلبات التجارة، معدلات الاستثمار، البيروقراطية وعدم المساواة، وقد توصل الباحثان مجددا إلى نفس النتائج التي سبق ان اكداها ضمن دراستهم سنة 2001م، حيث بينت تحليلاتهما ان الدول الغنية بالثروات طبيعية تسجل معدلات

---

* **ريشارد اوتي Richard Auty**: (1942م–)؛ هو أستاذ فخري في الجغرافيا الاقتصادية بجامة "لانكستر" البريطانيا، من أبرز أعماله كتابه الصادر سنة 1990 م الذي قدم فيه وصفا خاصا لمصطلح لعنة الموارد.

** **وليام ليود ورنر William Liyoud Warner**: (1898م–1970م)؛ ولد بأمريكا وهو عالم اجتماع يملك اعمالا مهمة في مجال البحث التجريبي، حيث أجرى دراسات حول المجتمع الأمريكي تتعلق بالإيرادات، والسجل، والأعراف، والقيم المختلفة، كما اشتهر ايضا بتحديده لـ 06 فئات تصنف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان.

*** **جيفري ساشا Jeffrey D. Sachas**: (1954م–)؛ هو اقتصادي أمريكي متحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد، ويعمل كمستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة، كما يشغل منصب مستشار لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واشتهر بحلوله العاجلة باستعمال الصدمات لحل الأزمات الاقتصادية.

نمو اقتصادي بطيء مقارنة بالدول التي تفتقر الى هذه الموارد بالرغم من كل المتغيرات التي قاما بإضافتها للدراسة، مما يدل على وجود عائق غير ملاحظ للنمو، كما خلصا أيضا إلى أن هذه الاقتصاديات مرتفعة السعر، ونتيجة لذلك تعاني تلك الدول من ضعف في النمو الاقتصادي المحصل من الصادرات باستثناء العوائد المباشرة المتأتية من قطاع الموارد الطبيعية ذاته.

ح- المرحلة السادسة "سنة 2001م": تميزت هذه المرحلة بمحاولة الباحث "جيلفاستون"*بتقديم دراسة عن أثر وفرة الموارد الطبيعية على قطاع التعليم، وذلك من خلال تحليل عدد من المتغيرات شملت: الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومتوسط سنوات تعليم الفتيات، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من **86** دولة؛ وخلصت النتائج الى وجود علاقة عكسية بين المؤشرات المذكورة ورأس المال الطبيعي كون هذا الأخير يزاحم رأس المال البشري ويبطئ من عملية النمو، كما أن البلدان التي ترى أن رأس المال الطبيعي هو أهم الأصول الموجودة؛ يربي لديها إحساسا زائفا بالأمن يؤدي إلى إهمال رأس المال البشري، وبعد بحثه هذا؛ توالت عدة دراسات اهتمت بمعرفة "أثر الاعتماد على الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي" من خلال تحليل متغيرات أوسع كرأس المال البشري، الاستثمار، الادخار وغيرها، حيث اكتسح هذا الاتجاه إلى غاية يومنا هذا على أدبيات لعنة الموارد الطبيعية.

ثانيا- المرض الهولندي: تم تداول هذا المصطلح لأول مرة؛ ضمن صحيفة "The Economiste" البريطانية عام1977م، واستخدم لوصف ظاهرة اقتصادية شهدتها هولندا ما بين 1950م-1990م، حيث أدى اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال الى انتعاش اقتصادي مؤقت، لكن سرعان ما تلاشى ذلك نتيجة استنزاف تلك أبار[1]، وقد تطورت نظرية المرض الهولندي لاحقا على يد كل من الباحثين:" كوردون" و"نيري" سنة 1982م، تلاه بشكل منفصل "كوردون" سنة 1984م، وتبع ذلك مساهمة اضافية من قبل "نيري" و"وينبرغن" سنة 1986م، كما تم التطرق اليه سابقا ضمن عرض تطور السياق التاريخي لنشوء ظاهرة لعنة الموارد.

ويمكن تعريف المرض الهولندي؛ بأنه ظاهرة تحدث عندما يتم اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين، تؤدي إلى ارتفاع وارداتها وانخفاض صادراتها[2]، كما يقصد به أيضا الآثار السلبية التي تصيب القطاعات الإنتاجية

---

* **تولفادور جيلفاسون Tholvaldur Gylfason**: (1951م-)؛ هو خبير اقتصادي في صندوق النقد الدولي، من أبرز مؤلفاته كتاب "اقتصاد السوق".

[1] كريستين ابراهيم زادة، **المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة: عودة للأساسيات**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي، 2003، ص ص50-51.

[2] Clément Gignac, **La Mondialisation Des Prix Des Matieres Premiere "Dutch Disease"**, Congres de ASDEQ, Rellexions préliminaires, Québec, Canada, 2006, p54.

المختلفة عقب اكتشاف موارد طبيعية جديدة في البلد[1]، ويعد نموذج "Corden" و"Neary" من أبرز النماذج التفسيرية لهذه الظاهرة، والذي تم توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–6): نموذج Corden وNeary.

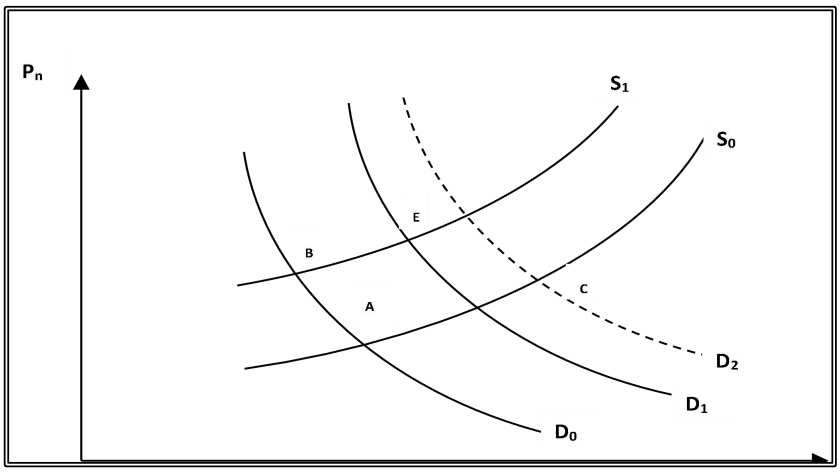

Source : W M Corden, **Secteur en Plein Essor et Economie de la Maladie Hollandaise: Enquête et Consolidation**, Oxford Economie Paper, Vol 36, N°03, Uk ,1984, p361.

وقد قام الباحثان بتطوير نموذج اقتصادي يشرحان من خلاله آلية حدوث ظاهرة المرض الهولندي، حيث اعتمدا في تحليلهما على الفرضيات التالية:[2]

1– وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

أ– قطاع منتعش يمثل الموارد الطبيعية، ويشمل قطاع المناجم والبترول.

ب– قطاع متأخر يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، ويشمل القطاع الفلاحي والمنتجات المحلية.

ت– قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري يمثل قطاع الخدمات، النقل والمواصلات والبناء وغيرها، مما يصعب استيراده وتصديره، حيث يتحرك سعرها بمرونة لتحقيق المساواة بين العرض والطلب المحليين.

2– وأنه لكل قطاع هناك عامل إنتاج خاص به "رأس مال"، وعامل إنتاج مشترك بين كل القطاعات "العمل"، وثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، إضافة الى إهمال الجوانب النقدية.

3– كما تم اعتبار أن جميع السلع تستعمل للاستهلاك النهائي فقط.

[1] Owen Barder, **A Policy makers: Guide to Dutch Disease What is Dutech Disease-and is it a Problem?,** Centr for Global Developement, Working Paper, N°91, USA ,July 2006, p03.
[2] Corden, **Op.cit**, p p361-361.

حيث يمثل المحور العمودي P_n سعر السلع في القطاع **N** نسبة إلى سعر السلع في القطاع **L**، ويتم اشتقاق منحنى العرض من منحنى التحويل بين القطاع **N** غير التبادلي وقطاعين يتم فيهما التبادل.

يوضح منحنى الطلب على سلع من القطاع **N** بأسعار مختلفة من السلعة **N** بنفقات مساوية للدخل، حيث أسفر الإنفاق عن انتقال منحنى الطلب الكلي من الموضع D_0 إلى الموضع D_1 باتجاه اليمين؛ الامر الذي يفضي الى ارتفاع مستوى الاسعار P_n، ونتيجة الى ذلك يتم سحب جزء من موارد القطاع **L** لصالح القطاع **N**.

كما ان زيادة الصادرات من الطاقة ضمن "القطاع **B**" تؤدي إلى توليد إيرادات إضافية للحكومة، مما يؤدي إلى خلق طلب إضافي على القطاع التبادلي **L**، والقطاع غير التبادلي **N**، حيث العرض يكون ثابتا في الأجل القصير، فيرتفع سعر السلع في القطاع **N**، بينما سعر سلع القطاع التبادلي فتتحدد في السوق الدولي، والطلب الإضافي من القطاع التبادلي يتم إشباعه باللجوء إلى الواردات.

عوائد رأس المال في القطاع **N** تزيد، والأجور ترتفع في قطاع الطاقة وقطاع السلع غير التبادلية، مما يقلل الأرباح في القطاع التبادلي، ومن أهم نتائجه تحسن سعر الصرف الحقيقي، زيادة الإنتاج في القطاع **N**، وانخفاض الإنتاج في القطاع **L**.

ويظهر هناك أثر آخر، وهو أثر حركة الموارد الذي يظهر عند انتعاش القطاع **B**، حيث تؤدي حركة العمالة من القطاع **L** إلى القطاع **B** لانخفاض الإنتاج في **L**، ويدعى بأثر الانحلال المباشر الصناعي، لأن القطاع **N** لم يكن له دخل فيه، لكن هذا لا يستدعي تحسن سعر الصرف الحقيقي.

ويؤدي انتقال العمالة من القطاع **N** إلى القطاع **B**؛ إلى تراجع أداء القطاع **N** نتيجة فقدانه جزءا من موارده الإنتاجية، حيث ينعكس ذلك على منحنى **S**؛ ويحدث انتقالا من الموضع S_0 إلى الموضع S_1 باتجاه اليسار، ويولد طلبا إضافيا على القطاع **N**، كما يضاف إلى ذلك أثر الانفاق السابق ما يساهم في حركية العمالة من القطاع **L** نحو القطاع **N.**

ومما سبق؛ يبين النموذج أن انتعاش القطاع المصدر للموارد، يؤدي الى توليد نوعين من الآثار؛ يتمثلان في: "أثر الإنفاق"، و"أثر حركة الموارد".

ثالثا– الأصول الريعية في الاقتصاد المعاصر: تنقسم مصادر الريع إلى ثلاث أصول أساسية؛ كالتالي:[1]

1– الريع الطبيعي: ويتمثل في مختلف الموارد الموجودة في الطبيعية التي يمتلكها البلد كالنفط، الغاز، المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وغيرها من الثروات في صورتها الطبيعية.

[1] فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

2- الريع الاستراتيجي: ويتمثل في مكانة الدولة الجغرافية وموقعها، ومن خلال الموانئ التي تملكها وشبكة طرقاتها، زد على ذلك تحكمها في طرق التجارة، أو تمتعها بميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية.

3- الريع التحويلي: ويتمثل في كل ما تحصل عليه البلد من معونات ومساعدات ومنح، وغيرها من أشكال الدعم.

رابعا- التنويع الاقتصادي لتجنب تجنب نقمة الموارد: لتجنب لعنة الموارد، يعتبر التنويع الاقتصادي هو الحل الأكثر استدامة بتنويع مصادر الإيرادات لتوليد قطاعات إنتاجية بوضع إجراءات، وخطط من أجل تنويع الهيكل الاقتصادي، وتتمثل فيما يلي:

1- استراتيجية الدفعة القوية: تعتمد على توظيف استثمارات ضخمة لبناء البنية التحتية سواء مادية كانت أو بشرية، كالطرق والمواصلات، وسائل النقل، وتكوين للقوى العاملة، حيث هذه المشروعات الضخمة من شأنها خلق وفورات اقتصادية خارجية، كتوفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، وهو أمر ضروري لقيام مشروعات صناعية ما كانت لتنشأ لولا توفر هذه الخدمات[1]، كما اقترح "روزنشتين رودان"* ضرورة تركز الاستثمارات ضمن نطاق واسع من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تتكامل فيما بينها وتدعم بعضها البعض، وهو الامر؛ الذي يكسبها جدوى اقتصادية اعلى لإقامتها في آن واحد مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية، وبين الصناعات الاستهلاكية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد السلع الإنتاجية[2].

2- استراتيجية تنمية الصادرات: وتعد أهم استراتيجية لتنويع اقتصاد البلد لأن استراتيجية التصدير تكون على المستوى الجزئي ضمن نطاق وحداتها الاقتصادية، وتمثل كافة الوسائل "المادية، المالية، والبشرية"، التي تستطيع الشركات والمؤسسات بواسطتها تحقيق أهداف خططها التصديرية، ومنه فإن الكفاءة التصديرية تتحدد على مدى مقدرة الشركة في تطبيق الاستراتيجيات المختارة بشكل مرن؛ نظرا لكون استراتيجيات التصدير تأخذ أبعاد كثيرة ومتنوعة من بينها آليات التغلغل في الأسواق، الاستجابة للسوق، إيجاد فرص الربح، الاستفادة من الموارد البشرية

---

[1] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، الأردن، 2007، ص88.

* **روزنشتين رودان Rosentien Rodan**: (1902م-1985م)؛ خبير اقتصادي بولندي من رواد اقتصاد التنمية.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2001، ص ص163-166.

والتكنولوجية، توزيع المخاطر، وغيرها[1]، حيث يعرف "كروجر Krouger" استراتيجية تنمية الصادرات بأنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة"[2].

يتمثل تنويع الصادرات إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات، أو تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية، كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير[3]، مما يبين أن استراتيجية تنمية الصادرات تتمثل في جملة من البرامج التي تهدف إلى اختراق الأسواق الدولية في ظل منافسة دولية شرسةّ، وتتطلب هذه الاستراتيجية الدراية الكاملة بالإمكانيات المتاحة من السلع المنتجة والميزة التنافسية التي تمتاز بها، بالإضافة إلى فعالية الإجراءات ونشاط المتعاملين المباشرين في مجال التصدير من خلال تذليل العقبات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي، ومن أبرزها في الدول النامية نجد:

أ- استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير: تعتمد على تقديم منتجات ذات جودة عالية، وقدرة تنافسية، بتحفيز الصناعات المحلية الناجحة، وتهدف إلى إحلال أسواق عالمية كبيرة مكان أسواق محلية صغيرة، وتحقيق النمو والكفاءة من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية، وتحسن الميزان التجاري؛ بحيث ترتكز استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو سياسة التصنيع من أجل التصدير على اختيار أنشطة صناعية واعدة تتمتع بميزة تنافسية سواء على مستوى الموارد المتوفرة، أو طبيعة المنتج، أو التكنولوجيا، أو حجم التكاليف؛ وذلك ضمن إطار سياسة ترويجية موجهة نحو الأسواق الدولية، كما أطلق "غوستاف رانيس"* على هذا التوجه مصطلح إحلال

---

[1] عطية خمخام، **تنمية الصادرات غير النفطية في ظل التنويع الاقتصادي الجزائري-دراسة تحليلية وصفية للفترة 2009 -2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه متطلبات الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وجارة دولية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص09.

[2] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه متطلبات الطور الثالث، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم عوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص32.

[3] بلقاسم العباس، نواف أبو شماله، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص59.

* **غوستاف رانيس Gustav Ranis**: (1929م-2013م)؛ وهو اقتصادي امريكي مرموق حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة والاقتصاد، من أبرز اعماله كتابه "اقتصاد فائض العمل: النظرية والسياسة "؛ الصادر سنة 1964م.

الصادرات "Export Substitution"[1] الذي يقصد به إحلال السلع الصناعية كثيفة العمل محل الصادرات الزراعية ذات الكثافة العمالية، حيث يستعان بهذه الاستراتيجية في حالة ضيق السوق المحلية أو ضمن مناطق صناعية حرة، مما يستلزم تدخل الدولة من خلال مجموعة من تدابير الدعم والتحفيز (إعفاءات جمركية وجبائية، سياسة سعر صرف مرنة، تسهيلات تمويلية للصادرات، تخفيض القيود على حركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح)، كما تشكل أحد مصادر تمويل الواردات، ومن بين أهداف هذه الاستراتيجية:[2]

- تنويع الصادرات بالانتقال من صادرات قائمة على المواد الخام والأولية إلى منتجات مشتقة منها.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا لدعم المسار القائم على استراتيجية التصنيع، من أجل إحلال الواردات.
- التنويع في مصادر تمويل الموازنة العامة من العملة الصعبة.
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار كوجهة واعدة، وذات ربحية لجذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم، مما سيمكنها أيضا من تغطية الطلب المحلي.
- المساهمة في تطوير سلاسل الأمداد والتوريد المحلية، ما يجعلها تسهم أيضا ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- التطوير في هيكل النسيج الصناعي القائم على التكنولوجيا والابداع الإنتاجي كميزة تنافسية وعلامة للمنتجات المحلية.

ب– استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: تقوم على أساس إحلال واردات المنتجات الصناعية التي تنتج محليا بدلا من استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد والسلع الاستهلاكية الخفيفة[3].

إلا أن الدراسات تشير إلى التكامل بين الاستراتيجيتين يعد أفضل من التعارض بينهما، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية، أي أن وجود استراتيجية متكاملة للتصنيع تهدف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة، فضلا عن ذلك لابد من المزج بين التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة، فالصناعات الحديثة تنتج لغرض التصدير، بينما

---

[1] أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة فيتنام**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2021، ص ص116-119.

[2] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن،2011، ص ص53-54.

الصناعات التقليدية تقوم بخدمة السوق المحلي، وإنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى[1]، وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي الى جانب تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهي الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية وعديد من الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت حكومات هذه الدول في تلك الفترة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد تحت مبرر حماية وطور الصناعات الناشئة، حيث تاريخيا تعد دول أمريكا اللاتينية من الدول النامية التي طبقت استراتيجية إحلال الواردات في أربعينيات القرن الماضي بعد الكساد العظيم، وذلك بسبب النقص الكبير للسلع الاستهلاكية في هذه الدول بسبب انشغال الدول المصدرة لهذه السلع "أوروبا وأمريكا" بالتصنيع الحربي في إطار الحرب العالمية الثانية[2]، ومسار إحلال الواردات يتم من خلال مقاربتين للإنتاج وهما:[3]

* **الاحلال من الأعلى إلى الأسفل**: حيث يتم البدء بإحلال السلع الرأسمالية والتجهيزات، وهذا يتطلب رؤوس أموال معتبرة تفوق القدرات المالية للدولة، مما ينتج عنه تمويل إقامة المصانع عن طريق عائدات التصدير، كما يتطلب تكنولوجيا جد متطورة.

* **الاحلال من الأسفل إلى الأعلى**: حيث تمنح الأولوية في الاحلال لقطاع السلع الاستهلاكية، ثم يتم الارتقاء تدريجيا لغاية إحلال الصناعات الثقيلة وتجهيزات الإنتاج، وهذا ما فعلته دول أمريكا اللاتينية، ومن مزاياها أن كلفة الإحلال غير مرتفعة حيث رأس المال المطلوب ضعيف، كما لا تتطلب يد عاملة عالية المهارة ولا تكنولوجيا متطورة.

كما تعد مقاربة إحلال الواردات من الأسفل إلى الأعلى واقعية وقابلة للتنفيذ بالنسبة للدول النامية، حيث تقوم صناعتها على أساس ما يتوفر من مواد أولية خام، وعلى وجه التحديد في المراحل المبكرة من عملية التصنيع، نظرا للأهمية النسبية للمواد الخام في تحديد تكلفة الإنتاج من السلع المنتجة، ومن هذا المنطلق يتوجب على الدول النامية تثمين الموارد الخام من خلال خلق قيمة مضافة عن طريق سياسة تصنيع قائمة عليها بالتزامن مع ذلك خلق شبكة ترابط وتكامل مع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن حلقة اقتصادية تكاملية.

---

[1] كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2008، ص95.

[2] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] شارف نور الدين، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص ص38-39. (بتصرف)

ج- المناطق الصناعية الحرة للتصدير: المنطقة الصناعية الحرة للتصدير تشكل حيزا إقليميا داخل مجال الدولة والمحمي بنظام جمركي خاص به، وعادة ما نجدها بالمحاذاة لميناء أو مطار، حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية بغرض تحويلها ثم تصديرها لاحقا، على ان تفرض الرسوم الجمركية فقط في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات الى مجال البلد الذي توجد به المنطقة والذي يكون محميا، وتعد مدينة "شانون" في جمهورية إيرلندا أول منطقة صناعية حرة مخصصة للتصدير تم انشائها سنة 1958م، وبناء على ذلك؛ تعرف المنطقة الصناعية الحرة الموجهة للتصدير بانها مجمع صناعي متكامل يضم بنى تحتية مرتبطة بالتجارة الخارجية، وفي ذات السياق بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن الأمثلة عن المناطق الحرة التي قامت: "باتان Bataan" بالفليبين، "ماسان Masan" باليابان، "ليباز Lepas" بماليزيا، ومنطقة "كاندلا Kandla" بالهند عام 1965م[1]، حيث تمتاز هذه المناطق بتموضعها ضمن نطاق جغرافي محدد يتم فصلها فيه جمركيا عن بقية أقاليم الدولة، وتكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة للمشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة، وإن نشاطها صناعي في المقام الأول، وذلك بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة بحيث يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة، كما تتمتع هذه المناطق في جميع صورها بالحوافز الجمركية والضريبية والتسهيلات التي تمنحها بهدف جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة، وأيضا تتميز باستيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج بكل حرية، وبنظام الصرف والتحويل دون قيود مع إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية وبتسهيلات إدارية عند الانطلاق في المشروع وعند التصدير؛ الى جانب إعداد بنية تحتية مناسبة للإنتاج والتخزين، والنقل والتصدير[2].

وتتسم الاستراتيجيات المعتمدة في اطار تنمية الصادرات بوجود هدف مشترك؛ من زيادة الإنتاج، تلبية الطلب الأجنبي، زيادة العائد من العملة الصعبة، المساهمة إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي، استغلال الميزة التنافسية للمواد الأولية، احتلال مكانة ضمن سلاسل التوريد الدولي وغيرها، لكن هذا لا يعني أن الدول لا يمكنها أن تتبنى الاستراتيجيات كلها معا، حيث هذا الامر مرتبط أساسا بالإمكانيات، والقدرات المادية، والطبيعية، والمالية المتاحة، بالإضافة إلى حجم الاقتصاد لكل دولة، ولأهمية هذه الاستراتيجيات نستعرض من خلال الجدول التالي أوجه المقارنة بين استراتيجيات تنمية الصادرات.

---

[1] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2] منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة: مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث، الجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003، ص ص40-43. (بتصرف)

جدول رقم (2–1): مقارنة بين استراتيجيات تنمية الصادرات.

الاستراتيجية	التصنيع الموجه للتصدير	التصنيع لإحلال الواردات	المناطق الصناعية الحرة للتصدير
الدول الرائدة	دول جنوب شرقي آسيا.	البرازيل، المكسيك.	روسيا، الجزائر، الهند.
العملية	نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج والتركيب الالكتروني.	نمو ليبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية.	نمو مدار مخطط غالبا ويعطي الأولية لقطاع انتاج وسائل الانتاج.
الأهداف	تعظيم حصيلة الصادرات.	تقليل الاستيراد ورفع قيمة الموارد المحلية.	ضمان الاستقلال.
القاعدة	اليد العاملة الجيدة: المؤسسات الخاصة والعامة.	الموارد الاولية الزراعية.	الثروة الطاقية والمنجمية.
التمويل	رؤوس الأموال الأجنبية.	الأموال الوطنية أو الدولية: مؤسسات خاصة.	– التراكم الداخلي لرأس المال. – الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة.
الخصائص	– التركيز على الأقطاب في المناطق الحرة. – التعبئة للاستثمارات الأجنبية. – زيادة خلق مناصب الشغل. – التبعية للأسواق الخارجية. – استغلال اليد العاملة. – تنوع الأنشطة.	– انتشار جغرافي للصناعات. – قليل الاحتياج لرأس المال. – خلق مناصب عمل كثيرة. – هيكلة متنوعة للمؤسسات. – ضعيفة أمام المنافسة الخارجية. – التبعية التكنولوجية والضعف الاستراتيجي.	– التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة. – تكلفة عالية لرأس المال. – ضعيفة في خلق مناصب العمل. – التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية. – مؤسسات عمومية كبرى.

Source: Matouk BELATTAF, **Economie du Développement**, Office des Publications Universitaires (OPU), Alger, Algerie, 2010, p129.

يظهر الجدول أعلاه إمكانية استغلال الفرص المتاحة ضمن الاستراتيجيات الثلاث بشكل متكامل في سياق الاقتصاد الجزائري، وذلك لخصوصية الطبيعة الجغرافية وتنوع مصادر الطاقة، مما يجعلها تعمل ضمن نطاق تكاملي بين الأنشطة الاقتصادية المختارة التي تتمتع بميزة تنافسية من حيث العائد الاستثماري، وهذا ما يلاحظ في فشل استراتيجية المناطق الصناعية الحرة للتصدير المتبعة في السبعينات من القرن الماضي، ويعزى ذلك إلى غياب التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حلقة وصل في النسيج الصناعي الضخم، وعنصرا محفزا

لتحريك النشاط الإنتاجي القائم على الصناعات التحويلية التي تلبي متطلبات الصناعات التحويلية، كما تلبي أيضا متطلبات باقي القطاعات الأخرى.

3- استراتيجية القطاع القائد لعملية التنويع الاقتصادي: من أجل عملية النمو الاقتصادي، يتطلب ذلك تحديد القطاع القائد لذلك، ويعالجه هرشمان من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات من ناحيتين:[1]

أ-اختلاف التوازن بين الأنشطة الإنتاجية المباشرة ورأس المال الاجتماعي، كالطرقات والكهرباء وغيرها، حيث تتم بطريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، أو عن طرق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي، ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد الفائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، إذ يولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عملية التنمية، كما تحفز على الاستثمار في أنشطة الإنتاج المباشر الذي يتوفر نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.

ب- اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر.

4- استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن: حيث أن الاستراتيجية الأولى، ترى أن ضيق السوق يضعف جهاز الاستثمار، ومن هنا يبدأ البحث عن برنامج استثماري يوسع ويحفز السوق، بمعنى توجيه كمية من الاستثمار إلى نطاق عريض من الصناعات المتكاملة يمثل كل منها سوقا للصناعات الأخرى[2]، أما الاستراتيجية الثانية؛ ترى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن سوف تنتهي بإحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد، لا يرتبط أحدهما بالآخر[3]، وتتكون من:

أ- إستراتيجية النمو المتوازن: يكون فيها تحقيق التوازن في الاستثمارات بين مختلف القطاعات، لتكون متوازنة من خلال:[4]

- توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية لضمان التوازن في النمو الاقتصادي، لأن إهمال قطاع معين على حساب الآخر يضر بعملية التنمية.

---

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2014، ص30.

[2] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية: نظريات -نماذج -استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص32-34.

– توزيع الاستثمارات بين مختلف الأنشطة الاقتصادية المندرجة ضمن نفس القطاع، لأن تنويع مصادر الإنتاج والدخل تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وتقليل المخاطر، كما تسمح بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار التي من خلالها يتسع حجم الأسواق.

ومن أهم المبررات التي تدعو لإتباع استراتيجية النمو المتوازن، هي إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، بحيث تكون فيما بينها سوق واسع كبير، كون ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية[1].

ب– استراتيجية النمو غير المتوازن: حيث يرى هرشمان؛ أنه عند بدء مشروعات جديدة، فإنها تجني وفورات اقتصادية خارجية ولدتها مشروعات سابقة، وبدورها هذه المشروعات الجديدة توفر وفورات خارجية يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا، كما انه لا يوجد بلدا ناميا يمتلك رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى التي تسمح له بالاستثمار المتزامن والشامل في جميع القطاعات الاقتصادية.

كما ان محدودية المواد الاستثمارية تقود إلى الاختيار على أساس المشاريع التي تؤدي إلى تحقيق مساهمة أكبر في عملية التنمية مقارنة مع تكاليفها[2]، وفي هذا الإطار قسم هيرشمان الاختيارات إلى قسمين:[3]

– **اختيارات بديلة:** هي من تقرر اختيار مشروع على حساب مشروع آخر على أساس حجم المساهمة في عملية التنمية.

– **اختيارات التأجيل:** وهي من تقرر ترتيب المشاريع، فحسب هيرشمان تعتبر هذه الاختيارات هي الأهم، وحجته هي أن نبدأ بالأولويات على أساس ما يسمى بقوة التأثير التنموي الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر، فمثلا إذا تم الاستثمار في صناعة الحديد، فإنه سينشط العديد من القطاعات التي قبله أو التي بعده.

5– استراتيجية الظروف المناسبة: استراتيجية التنمية لا تخضع لنظرية ثابتة أو استراتيجية ثابتة، وإنما بانتقاء الوقت الملائم للانطلاق في تجسيد عملية التنويع، حيث ترتبط بجميع الظروف المحيطة بالتنمية وحجم الموارد

[1] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطور الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2014، ص ص123-124.

[2] مدحت القرشي، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص172.

الاستثمارية المتاحة لها، وحالة القطاعات الرئيسية، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية[1]، وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي[2].

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي من خلال سياسة تنمية الصادرات.

تعمل سياسة تنمية الصادرات من خلال عدة آليات وبرامج على ترقية الصادرات لأجل إحداث تنويع اقتصادي في اقتصاد البلد، من خلال توسيع سلة المنتجات الموجهة للتصدير وتنويعها، ولا يحدث هذا إلا بزيادة الإنتاج.

أولا– آليات وسياسات تنمية الصادرات: بعد تعثر جهود التنمية في الدول النامية، أصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات، كونه أساس عملية التنمية بحيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزه الاساسية لتجاوز الأحادية في التصدير وخلق تنويع وتركز اقتصادي، من خلال طرح جملة من الآليات تصب جلها في تحفيز المؤسسات على اختراق الأسواق الدولية، لذلك سنتطرق أولا إلى آليات تنمية الصادرات.

1– آليات تنمية الصادرات: إن سياسة تنمية الصادرات تعمل على ترقية الصادرات من خلال مجموعة من الآليات، والأدوات لتحفيز الاستثمار على الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الضريبية، والإعفاءات الجمركية، والاعفاءات الضريبية المباشرة، وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية مع منح ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطية اللازمة لصناعات التصدير مع تخفيض ائتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم دعم مباشر للصناعات الموجهة نحو التصدير[3]، حيث يوضح الشكل الموالي مختلف الآليات المعتمدة لتنمية الصادرات.

---

[1] مريم زغاشو، محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي: اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد أ، العدد 48، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2017، ص79.

[2] لحسن جديدن واسماعيل مرابط، **استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي: دراسة مقارنة الإمارات – الجزائر 1990–2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، جامعة بشار، الجزائر، 2016، ص288.

[3] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

الشكل رقم (2-7): مخطط بياني يوضح الآليات المعتمدة لتنمية الصادرات.

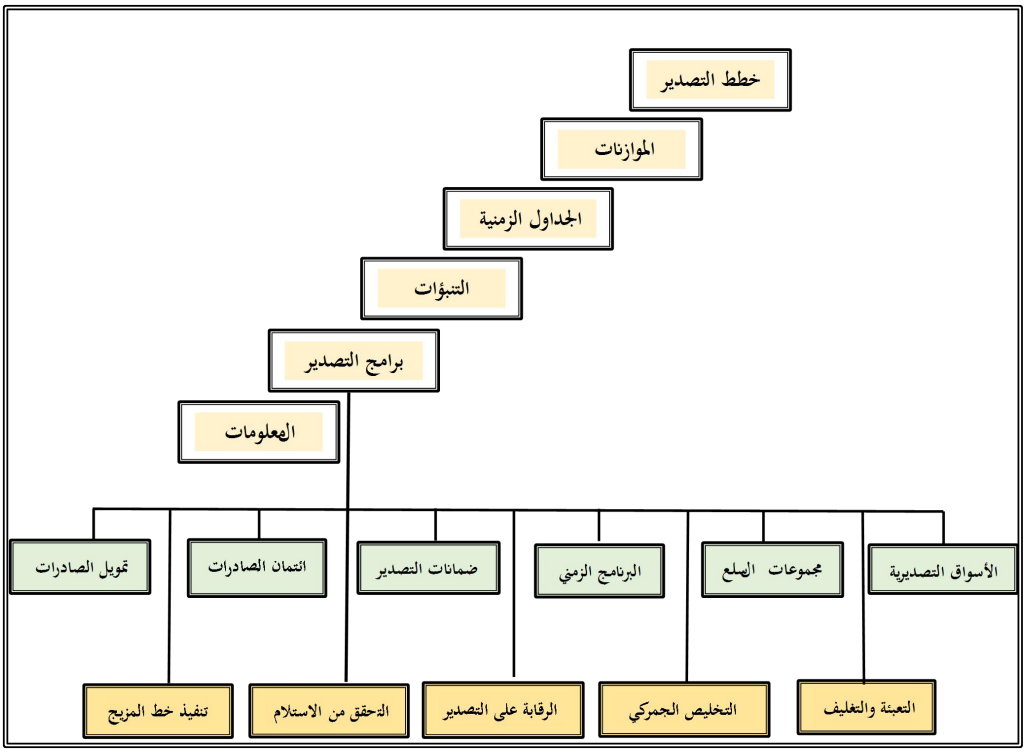

المصدر: فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص140.

يوضح الشكل أعلاه؛ أن آليات تنمية الصادرات تعمل بشكل متكامل ضمن حلقات مترابطة ومتزامنة، تبدأ من المصدر وصولا إلى المستهلك النهائي، وذلك عبر صياغة خطط تصديرية تستند الى بيانات دقيقة، وتوقعات مستقبلية لأسواق التصدير في إطار محور زمني محدد يتوافق مع الإمكانيات المالية المتاحة تحدد من خلاله مناطق التصدير المستهدفة، توفير السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين في الوقت المحدد، بالإضافة إلى ذلك الاستفادة من الخدمات المصرفية (ضمانات التصدير، ائتمان الصادرات، تمويل الصادرات)، مع تتبع مسار التصدير منذ مرحلة التعبئة والتغليف إلى الإجراءات الجمركية، النقل والشحن وصولا إلى المستلم، كل هذا يتم وفق مزيج تسويقي دولي.

2- سياسات تنمية الصادرات: إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تقتصر فقط على منح الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية، والتجارية، والتشغيلية، الى جانب منظومة إدارية فعالة تضمن تشخيص العقبات التي تواجه المصدرين وإيجاد

الحلول الفورية لها[1]، وذلك في إطار السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الدول، من أجل تنمية وتعزيز مجال التصدير تبعا لأهداف مسطرة ضمن جدول زمني متسلسل، وذلك بالاعتماد على برامج متكاملة بين القطاعات الاقتصادية من حيث تحديد الامكانيات والقدرات، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والإجراءات التنفيذية التي تتطلبها عملية تنمية الصادرات وتتمثل في:[2]

أ- تحليل موقف الصادرات: يتم من خلال جمع ودراسة كل الإمكانيات والقدرات الإنتاجية والتصديرية الموجودة سواء على مستوى كل قطاع اقتصادي منفردا، أو على المستوى الجزئي "المؤسسة"، بالإضافة إلى ذلك وجود مكامن اقتصادية لم يستثمر فيها بعد مثل: موارد طبيعية أو منتجات ذات تقنية عالية تمتاز بميزة تنافسية، زيادة على ذلك تحليل واقع البنية التحتية، وما يتطلب من انجاز كمنافذ التصدير، والنقل الدولي، وسلاسل التوزيع الدولية، بالإضافة إلى القيام بدراسة استطلاعية عن الأسواق الخارجية المستهدفة بالتسويق "حجم الطلب الداخلي، القدرة الشرائية، المنافسين، سعر صرف العملة المحلية، الرسوم الجمركية والضريبية، ... الخ".

ب- تحديد الأولويات السلعية: وذلك من خلال إنشاء بنك معلومات عن السلع والخدمات التي تتمتع بميزة تنافسية بالإضافة إلى إمكانية تصديريها، بعد ذلك تأتي مرحلة تصنيف وانتقاء عدد من السلع غير التقليدية الموجهة للتصدير؛ وذلك استنادا على نتائج دراسة وتحليل الأبعاد المتعلقة بالتكلفة وبالعائد من العملة الصعبة، ومدة استغراق عملية التصدير.

ت- تحديد الأولويات الجغرافية: من خلال إعداد استراتيجية تسويقية لوضع ترتيبات للأولويات الجغرافية من مسافة، أذواق المستهلكين، اللغة، حجم السوق، العائد، خدمات ما بعد البيع...الخ، بالموازاة مع ما يتوافق معها من أولويات سلعية.

ث- السياسات التوجيهية: العمل على تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية، يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية، وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وهذا في ظل سياسات توجيهية عبر الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، حيث تتجلى أهمية هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية.

---

[1] مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، مجلة جسر التنمية، السنة الخامسة، العدد 50، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص05.

[2] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة، مصر، 1993، ص ص323-325. (بتصرف)

وقبل الشروع في تنفيذ هذه السياسات وجب القيام باختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات، أو ما يعرف بسياسة انتقاء الرابحين؛ حيث تتميز هذه القطاعات بمرونات الدخل العالية، عدم التأثر بالمنافسة الدولية، القيمة المضافة العالية، والمكون العالي في نسبة التعلم، وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك الاقتصادي مع بقية القطاعات الاقتصادية[1]، حيث يوضح الشكل التالي الخطوات الأساسية لبناء القدرات الداعمة لتنمية الصادرات.

الشكل رقم (2-8): مخطط توضيحي لبناء القدرات الداعمة للصادرات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

يتبين من الشكل السابق أن استراتيجيات تنمية الصادرات تعتمد على تعزيز القدرات الداعمة التي تسهم في تحسين أداء القطاعات المنتجة، والذي يتم من خلال صناع السياسات الاقتصادية، مؤسسات دعم وتأهيل التجارة الخارجية، المشاريع والبرامج، فصناع السياسات الاقتصادية موكل لهم إنشاء إطار عمل مؤسسي وصولا إلى الدمج بين مصالح الأعمال، بالإضافة إلى دورها في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات، أما مؤسسات الدعم وتأهيل التجارة الخارجية فدورها يكمن في إسناد صناع السياسات الاقتصادية من خلال تقديم الاستشارات وإنشاء وتحسين الشبكات بالإضافة إلى تعزيز التنافسية للمصدرين، وأيضا في مرافقة المشاريع والبرامج من خلال تطوير الاستراتيجيات، وتأهيل المؤسسات المصدرة للوصول إلى استدامة النشاط التصديري.

ج- فعالية قطاع النقل: ينبغي على شبكة النقل بكافة فروعها تقديم خدماتها بأسعار تنافسية وبمستويات جودة عالية للتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم الرواج للصادرات، وذلك من خلال إزالة المعوقات التي تقف

[1] مصطفى بابكر، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

في سبيل الارتقاء بها[1]، ليس هذا فقط بل للنقل دور وأهمية كبيرة في العملية الاقتصادية، حيث تؤثر تكاليف النقل كثيرا في عملية بناء المشروع الاقتصادي، وأيضا في سلسلة عمليات الإنتاج وتسويقه باستمرار، وعناصر الكلفة الأساسية من وسائل النقل، صنف الطريق، والمسافة المقطوعة، فكلما زادت سرعة وسائل النقل؛ أدى ذلك إلى تقليل وقت الرحلة المقطوعة سواء لنقل البضائع أم لنقل الركاب، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز الإنتاجية مع مرور الزمن، وبالتالي إلى تعزيز الاقتصاديات وتحقيق تنويع اقتصادي وإنشاء وتطوير مشاريع النقل المختلفة في البلاد، حيث يفترض أن يسبق عملية التنمية لكون النقل محفزا لها؛ كما تعد التنمية ذاتها محفزه لتطوير مشاريع النقل، وبذلك فإن كل من مشاريع النقل، والعملية التنموية تعد ذات علاقة متبادلة تؤثر كل واحدة منها في الأخرى[2].

ح- تخفيض قيمة العملة: تستخدم سياسة تخفيض قيمة العملة في إطار سياسة مالية ظرفية أي خارج قواعد الطلب والعرض في الأسواق المالية العالمية، حيث يتم تحديد سعر الصرف للعملة محلية انطلاقا من قرار ذو بعد سياسي بالرغم من أنه صادر من البنك المركزي للبلد المعني، ويستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفير مجموعة من الشروط أهمها:[3]

* تحلي الطلب العالمي على منتجات البلد بقدر كافي من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

* ضرورة تحلي العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على الصادرات نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.

* ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء من أجل المضاربة أو عمليات تخزين مما يدفع بالأسعار في اتجاه الصعود، ويلغي بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة نتيجة خفض قيمة العملة، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة في الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية[4].

---

[1] ثناء أبا زيد، وآخرون، **دور وكالات الترويج (EPAS) في تنمية الصادرات الوطنية تحليل تجربة الوكالة الوطنية لترويج الصادرات الماليزية- وإمكانية الاستفادة منها في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 02، جامعة تشرين، سوريا، 2011، ص197.

[2] مجيد ملوك السامرئي، **الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص36.

[3] سليمان دحو، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[4] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

* عدم قيام الدول المنافسة الأخرى التي تصدر نفس السلع بإجراءات مماثلة قصد المحافظة على أسواقها الخارجية لتخفيض عملاتها أو أسعار سلعها المصدرة إلينا في نفس الوقت، مما يؤدي إلى إزالة الأثر المترتب على تخفيض قيمة العملة.

* استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

* الاستجابة لشروط "مارشال-ليرنز"، والتي تقتضي أن تكون مجموع مرونات السعر المتعلقة بالطلب الداخلي على الواردات وبالطلب الخارجي على الصادرات المحلية أكبر من الواحد، حيث أن "en+én>1"؛ أي مجموعة مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح[1].

خ- السياسات الجمركية: رغم أن السياسات الجمركية في الأصل تعد من بين الأدوات الحمائية، إلا أن دعم الأنشطة التصديرية وتيسيرها يستلزم تكييفها بما يتماشى مع الأساليب والأنظمة الجمركية التالية:[2]

* **نظام الدروباك "Drawback"**: يقصد بهذا النظام؛ آلية استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة على مدخلات الإنتاج المستخدمة في تصنيع السلع الموجهة للتصدير، وذلك بعد تنفيذ عملية التصدير.

* **نظام السماح المؤقت**: هو الاعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.

* **نظام الإيداع**: ويعني به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

* **المناطق الحرة**: ان إنشاء المناطق الحرة يهدف إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها للعديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات، ويتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تستلزم توفر متطلبات الاستثمار من البنى التحتية الملائمة، والمؤسسات الفعالة، والتنظيم الإداري الجيد، كما انه لتصميم السياسات والأدوات التحفيزية الضرورية لذلك يجب مراعاة الجوانب التالية:[3]

- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية للمناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية والأسواق المحلية.

- عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود وجاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة.

---

[1] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] مصطفى بابكر، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص06.

– تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

– تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الإطارات الإدارية والفنية.

د– بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري: يتميز التصدير بأنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر، إبتدءا من مرحلة الانتاج ونهايتا بتقديمها إلى السوق العالمي مرورا بمراحل؛ التجهيز، والتعبئة، والتغليف، والنقل وما يصحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية بما يضمن وصولها المستهلك النهائي في تلك السواق[1]، حيث يبين الشكل الموالي نموذج الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات.

الشكل رقم (2–9): نموذج الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات.

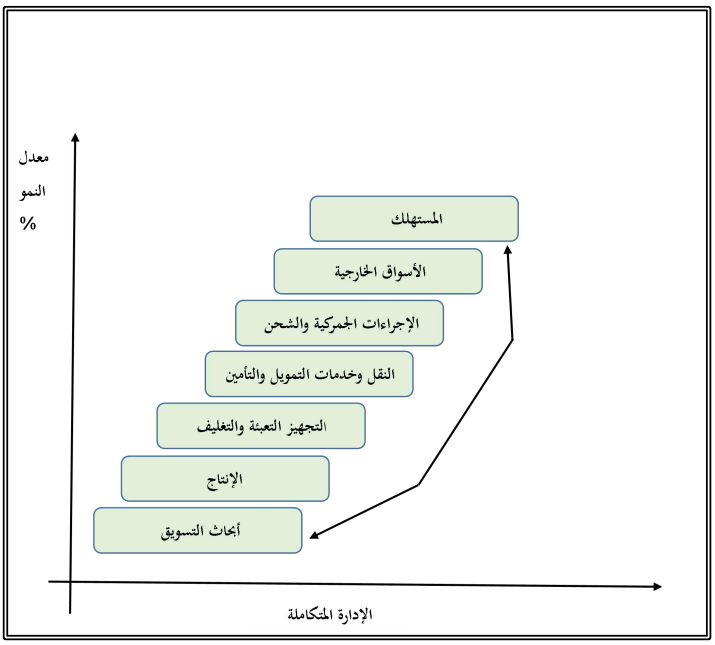

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجيد رضوان، مطر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

يظهر الشكل أعلاه؛ أن الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات، ترتكز على مبدأ استدامة الاستراتيجية بالتوازي مع تحقيق معدلات نمو إيجابية، وهذا انطلاقا من بحوث تسويقية عن المستهلك في الأسواق الخارجية المستهدفة تتم في إطار سياسة المزيج التسويقي الدولي، بدءا من مراحل الإنتاج مرورا بالتعبئة والتغليف، ثم تكاليف النقل والشحن، إضافة الى التأمين والضمان.

[1] عبد المجيد رضوان، مطر أحمد، **سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات**، وزارة التجارة الامارتية، العدد 01، 2009، ص04.

خلاصة الفصل:

تحدثنا من خلال هذا الفصل؛ عن الجوانب الملمّة بالتنويع الاقتصادي، مبرراته، أنماطه، ودوره في دفع عجلة النمو والتنمية للبلد، كونه أصبح لزاما على الاقتصاديات الريعية التي تعتمد في صادراتها على النفط بدرجة أولى، لتجنب تذبذبات أسعاره المنخفضة تارة، والمرتفعة تارة أخرى، وأيضا من أجل مجابهة المخاطر الاقتصادية والسياسية المتولدة عن تلك الصدمات النفطية الناتجة من اعتمادها على مورد واحد.

حيث كان الفكر الاقتصادي السائد في القرن الماضي، يشير إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تصنع فيها من الموارد الطبيعية الأكثر وفرة، ومنه تحقيق الرفاهية والازدهار، لكنه مع ظهور المرض الهولندي في هولندا في فترة تزامنت مع اكتشافها لحقل غاز جديد، وفي أوج ازدهار أسعار المحروقات لم يحدث نمو اقتصادي، مما قدم منظورًا سلبيًا بخصوص الموارد الطبيعية، والذي أدى إلى إعادة النظر في هذا الفكر الاقتصادي لتجنب هذا المرض "اللعنة"، من خلال تكييف السياسة الاقتصادية للبلد ضمن رؤية تهدف إلى التنويع الاقتصادي باعتباره أهم أداة في إدارة الاقتصاد الحديث، وتتبع مسار استراتيجيات التنويع الاقتصادي بالتركيز على استراتيجية تنمية الصادرات للوصول إلى نمو اقتصادي متنوع ومستدام، وتحقيق تنمية اقتصادية.

استنادا الى ما تم طرحه سابقا؛ عنون الفصل الموالي بـ "انعكاس السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهد مطلع الالفية الثالثة تحسنا كبيرا في أسعار المحروقات؛ ما دفع بالحكومة الجزائرية الى البحث عن سبل لتنويع اقتصادها، لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مضمون السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة للزيادة من كفاءة الاقتصاد، ومعرفة تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات، وأيضا معرفة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، ومع سعي الجزائر لتنويع اقتصادها سنتعرض لواقع الصادرات الجزائرية، ومعرفة درجة تميزها وتركزها كونها مرآة عاكسة لحالة التجارة الخارجية في البلد، وإذا ما كانت تلك الصادرات تملك ميزة نسبية عن طريق دراسة عدة مؤشرات، ثم نقوم بتحليل واقع التنويع الاقتصادي من خلال عدة منهجيات وتقنيات حديثة بتبيان فضاء المنتج، ومؤشر التعقيد لتبيان مكانة الجزائر منهما بالتطرق للسلع الأكثر والأقل تعقيدًا، ومعرفة المنتجات الجديدة التي دخلت سلّة الصادرات الجزائرية، ليأتي دور مؤشر التنويع الاقتصادي ليبين ترتيب الجزائر بين الدول، وفعالية السياسة المنتهجة لتحقيق التنويع بالبلد، بقياس مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لنتمكن من تقييم المناخ الاستثماري الجزائري الذي يطغى عليه طابع الصعوبة، ثم في الأخير حساب مؤشر التنويع الاقتصادي المركب لتبيان واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مما خلص إلى معرفة نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري؛ وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مضمون السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000م –2021م.

المبحث الثاني: معاينة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

المبحث الأول: مضمون السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

شهدت الجزائر مطلع سنة 2000م تسجيل فوائض مالية استثنائية، ما دفع بالحكومة آنذاك الى تطبيق سياسة اقتصادية تتضمن عدة إصلاحات لتدارك الاختلالات الاقتصادية الحاصلة، وغالبا ما تكون تلك السياسة ذات توجّه كنزي، بحيث تقوم بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج ودعم النمو وتقليص البطالة[1]، وقد عُنِونت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي يتم التركيز فيها على النفقات العامة باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية، لتحقيق أهداف معينة أهمها استقرار النشاط الاقتصادي، دعم النمو، التوزيع العادل للموارد، والحصول على طلب كافي على المستوى الوطني[2]، وهنا ننوّه لما قد ينتج جراء زيادة الطلب، بإجبار الحكومة للّجوء إلى الاستيراد لتلبية حاجيات الطلب المتزايد، لذا كان ولابد لهذه السياسات أن تقوم بتشجيع المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

المطلب الأول: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

ساهم الارتفاع الحاد لأسعار النفط الخام سنة 2000م في توفير الحيز المالي اللازم لتبني توجه اقتصادي استراتيجي جديد؛ حيث تجسد ذلك في إطلاق سلسلة متتالية من البرامج التنموية غطت الفترة الممتدة من سنة 2000م الى 2024 م.

أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001م–2004م": تمت المصادقة على هذا البرنامج في أبريل سنة2001م بميزانية أولية بلغت 525 مليار دج (7 مليار$)؛ لترتفع بعدها التكلفة الإجمالية إلى حوالي 1216 مليار دج (16 مليار$)، وذلك بعد إدراج عدة مشاريع تكميلية، حيث استهدف هذا البرنامج عدة محاور استراتيجية تمثلت في: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتطوير رأس المال البشري، وتوسيع العمالة، كما تم في هذا الإطار استحداث 850 ألف منصب شغل، حيث سعت الحكومة من خلاله إلى معالجة أزمة السكن الحادة التي باتت تؤرق كاهل الدولة في ظل النمو السكاني المتسارع وحركة التمدن، كما شملت الأهداف أيضا إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتفعيل الأنشطة الإنتاجية في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى النهوض بقطاع الزراعة

[1] Européen Commissionne, **Algérie: Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat: Document de Stratégie2007-2013 & Programme Indicatif National 2007-2010**, l'Union européenne, 2014, p14.

[2] بن عيسى منير، سمية موري، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر– مقاربة تحليلية 1990–2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2022، ص679.

والري[1]، كما ساهمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م في إحداث ديناميكية داخل السوق النفطي، ما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، وقد انعكست هذه التطورات إيجابياً على الأداء التصديري للقطاع الهيدروكربوني الجزائري، مما عزز من إيرادات الدولة النفطية بشكل كبير، ومكنها من تحقيق فوائض مالية إضافية؛ حيث تم تلخيص الاعتمادات المالية الخاصة بهذا البرنامج ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–1): توزيع الغلاف المالي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001م–2004م.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**100**

Source : CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et social de l'année 2001**, 19éme-20éme Sessions plénières, Algérie, 2001, p185.

- متوفر على الموقع: https://www.cnese.dz، تاريخ الاطلاع يوم 2023/09/08 على الساعة 23:35.

يتضح من خلال الجدول أعلاه؛ أنه تم تبني هذا البرنامج كاستجابة للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، والتي اتسمت بتدهور البنى التحتية القاعدية، وقد استهدف تحقيق التنمية المحلية والبشرية مع إيلاء الأهمية القصوى لقطاع الأشغال الكبرى والبنى التحتية الذي استحوذ على نسبة 40,1% من إجمالي الاعتمادات المالية، ليأتي بعدها قطاع التنمية المحلية والبشرية في المرتبة الثانية بنسبة 38,8%، حيث سعى هذا التوجه إلى معالجة التدهور الذي طال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين جراء الأزمتين الاقتصادية والأمنية الحادتين اللتين شهدتهما الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

[1] Le MOC (le Moniteur du Commerce International), **l'Algérie construire l'avenir**, N°1706, paris, 2005, p07.

ثانيا– البرنامج التكميلي لدعم النمو"2005م – 2009م": جاء هذا البرنامج كمسار تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، والذي عرف ببرنامج الخماسي الأول، حيث سعى الى ترسيخ ما تحقق من مكاسب قبلية خصوصا مع استمرار تحسن الوضع المالي للبلاد، كما بلغت الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 4202,7 مليار دج (55 مليار$)، وهدف البرنامج الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛ ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من خلال تطوير القطاعات الحيوية بما في ذلك الصحة والتعليم والأمن، وفي هذا السياق؛ تم تحقيق عدة نتائج ملموسة تمثلت في: تشييد مليون وحدة سكنية، وإنشاء 1280 محطة لتزويد المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى العمل على توسيع شبكتي الكهرباء والغاز الطبيعي لتغطية المناطق الريفية والنائية، بالإضافة إلى اطلاق مشاريع لتحلية مياه البحر[1]، واستحداث برامج خاصة بتنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب بتنمية البنية التحتية، كالأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، تطوير شبكات النقل والطروقات، الفلاحة والتنمية الريفية، الري واصدار قوانين ونصوص جديدة خاصة بالاستثمار من أجل تسهيله وطنيا كان أو أجنبيا، وتشجيع الانفتاح العالمي وترقية الشراكة لتفعيل المشاريع، والتي من أهمها الطريق السيار شرق–غرب، والخوصصة من أجل ترقية التنافسية وخلق وفرة مالية، ومناصب عمل والعمل على محاربة الغش؛ حيث تم تقسيم المخصصات المالية الخاصة بهذا البرنامج ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م–2009م.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8

[1] محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 –2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، ملحق رقم01، إصدار خاص، جامعة بني سويف، مصر، 2019، ص45.

تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: صلاح محمد، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور: دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010–2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، رقم 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص271.

بين الجدول السابق أن المخطط التكميلي لدعم النمو انتهج نفس المسار الذي رسخه البرنامج السابق، حيث ركز على:

1– تحسين المستوى المعيشي للأفراد: من خلال "برامج سكنية بلغت مليون وحدة سكنية، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، وتشيد مراكز ثقافية ورياضية، وغيرها"، حيث استحوذ هذا المبدأ على اكبر حصة من الاعتمادات بمبلغ 1908,5 مليار دج.

2– دعم التنمية الاقتصادية: وذلك بتطوير المنشآت الأساسية لاسيما قطاع النقل، والاشغال العمومية من أجل النهوض بالبنية التحتية نظرا للتراجع الذي شهدته خلال فترات سابقة، لما لها من أهمية في دعم وتحفيز الاستثمار الى جانب الاهتمام بتنمية الصناعة والصيد البحري، الفلاحة والزراعة، بالإضافة الى الاهتمام بتطوير التكنولوجيا والاتصال، والسياحة، كما شمل البرنامج تحديث الخدمات العمومية وعصرنتها خصوصا في مجالات: "المالية، التجارة، الداخلية، وغيرها".

ثالثا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010م–2014م": يُعتبر هذا المخطط التنموي؛ امتداداً للأهداف الاستراتيجية المسطرة ضمن البرامج التي سبقته، حيث رُصدت له مخصصات مالية بقيمة 21,214 مليار دج (286 مليار$)[1]، كما تضمن المخطط استكمال المشاريع الكبرى ذات البعد الاستراتيجي التي كانت في مراحل التنفيذ، وذلك من خلال تنظيمه في ثلاثة برامج فرعية مُفصّلة في الجدول الموالي:

[1] Communique du Conseil des ministres**, Algérie- Développent Programme: Programme de développent quinquennal 2010-2014**, Algérie, 2010, p p 1-20.

الجدول رقم (3–3): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010م–2014م.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
برنامج تحسين الظروف المعيشية للأفراد	9903	45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.06
المجموع	**21803**	**100**

Source: CNES**, Op.cit**, p p1-20.

يبين الجدول أعلاه تخصيص نسبة 45,42% من الغلاف المالي الاجمالي لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وقد تجسد تنفيذ هذا البرنامج من خلال تطبيق استراتيجية تنموية شاملة ومتعددة الأبعاد، شملت تنفيذ برامج إسكانية طموحة أسفرت عن إنجاز مليوني وحدة سكنية، بالإضافة إلى توسيع شبكة "المياه، والغاز الطبيعي، والكهرباء"، لتشمل المناطق الريفية والنائية بما يضمن تغطية 220 ألف وحدة سكنية إضافية، كما تم أيضا إنشاء 5 آلاف مؤسسة تعليمية وجامعية، وتعزيز منظومة التكوين المهني والتقني، وعلى صعيد البنية التحتية استهدف البرنامج استكمال المشاريع الاستراتيجية الكبرى في قطاعات السكك الحديدية والطرق السيارة والموانئ والمطارات؛ فضلاً عن تجهيز 14 مدينة بخطوط ترمواي حديثة، كما تم تخصيص نسبة 38,52% لحماية البيئة وتحسين تسيير النفايات بنسبة 38,52%[1].

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 16,06% من المبلغ الإجمالي موجه لدعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، الصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عصرنة وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما شمل البرنامج انشاء مناطق صناعية جديدة لتعزيز النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، من خلال استحداث مناصب شغل مؤقتة.

رابعا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي الجديد "2015م–2019م": يُعتبر هذا المخطط التنموي؛ امتداداً آخرا للبرامج السابقة، حيث تم خلاله إنشاء صندوق متخصص لإدارة وتسيير عمليات الاستثمار العمومي

[1] Communique du Conseil des ministres**, Op.Cit,** p p 1-20.

المدرجة ضمن بنوده والمسجل تحت الحساب رقم "143- 302"، كما رُصدت لهذا المخطط مخصصات مالية بقيمة 5973,8 مليار دج، هدفت الى المحافظة على المكاسب الاجتماعية المحققة في المراحل السابقة مع السعي إلى تعزيز الظروف المعيشية للمواطنين وتحسينها بشكل مستمر من "السكن، الصحة، التربية، التزويد بالماء والكهرباء والغاز" وغيرها، ودعم الطبقات العاملة المحرومة، والاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإعطاء الأولوية للفلاحة والزراعة، وأيضا مواصلة تشجيع الاستثمار وتسهيله والعمل على التقليل من البطالة باستحداث مناصب شغل جديدة، وأيضا ترقية تكوين الإطارات وتشجيعها؛ وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى تسعة قطاعات رئيسية وضحت تفاصيلها ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (3–4): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015م–2019م.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
الصناعة	9.9	0.2
الري	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	2295.5	38.4
التربية والتكوين	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	184	3.1
دعم الحصول على سكن	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	1860	29.5
عمليات برأس المال	703.6	11.8
المجموع	**5973.8**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على:

– القانون رقم 14-10؛ المؤرخ في 30 ديسمبر2014، المتضمن لقانون المالية لسنة 2015.

– القانون رقم 15-18؛ المؤرخ في 30ديسمبر2015، المتضمن لقانون المالية لسنة 2016.

أظهرت المخصصات المالية الواردة في الجدول السابق؛ استحواذ المنشآت القاعدية الاقتصادية على النصيب الأكبر من الاعتمادات المخصصة بنسبة 38,4%، وذلك بهدف استكمال المشاريع المبرمجة ضمن الخطط السابقة، حيث حصلّت مخططات التنمية البلدية على المرتبة الثانية بحصة قدرها 29,5%، بينما حصلت العمليات الرأسمالية نسبة 11,8%؛ والتي استخدمت لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الأعباء المالية، أما قطاع الفلاحة والري فقد حظي بتخصيص مالي قدره 6,8%، في حين رُصد لقطاع التربية والتكوين ما نسبته 5,1% من إجمالي المخصصات؛ وأخيراً تم تخصيص 0,8% لدعم القاعدة الاقتصادية بالتجهيزات الفلاحية والتجارية، إضافة الى البنية التحتية الأساسية، والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، اما الحصة المتبقية فقد وزعت على باقي القطاعات للعمل على ترسيخ الديمقراطية وترقية قنوات الحوار والاتصال.

وبناء على ما سبق؛ تم رصد تراجع في قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج مقارنة بسابقيه، حيث شهدت خلال هذه الفترة تذبذبا في أسعار البترول عالميا بسبب الأوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم "أزمة الديون السيادية في أوروبا"، وهو ما دفع بالجزائر لمضاعفة جهودها لتنويع اقتصادها، واتخاذ تدابير للتقليل من الانفاق خاصة نفقات التجهيز بسبب انخفاض الإيرادات من أجل مواجهة تلك الأزمة المالية، في إطار ما عرف بسياسة التقشف الهادفة لترشيد النفقات العمومية، وقد تمخضت هذه العملية عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهيكلية، والتي تمثل أبرزها في إقفال جميع صناديق التخصيص الخاصة مع نهاية عام 2016م، ودمجها ضمن صندوق موحد بقيمة إجمالية قدرها 300 مليار دج، حيث تم لاحقاً تحويله إلى حساب خاص ومستحدث يحمل الرقم المرجعي "145-302" تحت مسمى "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، إضافة إلى المخصصات الممنوحة سنويا في إطار قانون المالية لتمويل برامج الاستثمار واتباع سياسة تنموية جديدة تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية، والتي اعتبرت بمثابة المرحلة الأولى لهذا البرنامج، حيث أطلق عليها اسم "مرحلة الإقلاع الاقتصادي"[1].

[1] سمية موري، سمير بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص680.

خامسا– مخطط الإنعاش الاقتصادي "2020م– 2024م": عملت الجزائر بعد سنة 2019م؛ على تبني برنامج تنموي جديد أطلقت عليه اسم "الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" بهدف الخروج من التبعية المفرطة للنفط وتنويع اقتصادها، وتكييفه مع المتغيرات الراهنة مع المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، والقدرة الشرائية للمواطنين، ومن أهم ما تضمنته خطته، ترشيد النفقات، رقمنة كل القطاعات، عدم التمييز بين القطاع العام والخاص، محاربة الفساد وتضخيم الفواتير والتهرب الضريبي، إضافة إلى إعادة الاعتبار لقطاع المناجم[1].

حيث ارتكز هذا المخطط؛ إلى المحاور أساسية التالية:

1– الدعائم: والتي تعمل على التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الاثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، المقاولات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولنجاح ذلك وجب دعمها من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمار، رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جيدة، وشفافية أكبر في العمل الحكومي[2].

2– مصادر التمويل: إن التمويل هو الهاجس الأكبر لنجاح أي مخطط أو برنامج تنموي، ونظرا لما يحتمه المنطق الاقتصادي على الحكومات من أجل القدرة على التحكم في نوعية ومنابع تمويلها؛ سواء من حيث المرونة أو الاستمرارية والديمومة في عملية التمويل، لذلك عمدت الحكومة الى تكريس خمسة مصادر تمويلية لهذه الخطة، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع الهيكلية، وهي: "الميزانية، التمويل النقدي، الأسواق المالية، الشراكات العمومية والخاصة، استحداث بنوك التنمية"[3].

3– جائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري: أدت الازمة الصحية التي شهدها العالم؛ الى تدهور الميزان التجاري الجزائري خلال النصف الثاني من عام 2020م بنسبة 84%، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019م بالرغم من تراجع الواردات بنسبة 18,25%، حيث تولد عن تلك الجائحة أزمة نفطية جديدة انهارت فيها اسعار النفط الخام إلى ما دون 25 $ للبرميل الواحد، مما أثّر سلباً على الإيرادات النفطية الجزائرية، كما أدت إجراءات الاحتواء الصحي المفروضة لمواجهة الجائحة إلى شلل في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، مما تسبب في حالة ركود اقتصادي حادة، وللتعامل مع تلك الأوضاع؛ اضطرت الحكومة الجزائرية إلى تعبئة مخصصات

---

[1] عطية خمخام، الجودي محمد علي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر) 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02 ، جامعة الشلف، الجزائر، 2020 ، ص 365.

[2] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

[3] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

مالية طارئة بقيمة 65,5 مليار دج؛ في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية 1800 مليار دج[1].

4– المرتكزات: اتخذت الحكومة الجزائرية؛ جملة من الإجراءات والتدابير لإنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على قطاعات رئيسية كقاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا يبدأ من إعادة النظر لسياستها القطاعية في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي بعد الركود الاقتصادي الناتج عن تبعات جائحة كورونا، والتي كان متوقعا منها تحقيق معدل نمو بنسبة 4% في الناتج الداخلي الخام[2].

أ– تنويع مصادر الطاقة: ان الاعتماد المفرط على مصادر تمويلية طاقوية؛ جعل الجزائر في عرضة دائمة لتقلبات أسعار تلك المصادر، لهذا تم التوجه لاستراتيجية جديدة تتمثل في دعم الطاقات البديلة والمتجددة، مما سيمكنها من تعزيز قدرات المخزون الاستراتيجي للمحروقات، بالإضافة إلى زيادة في الحصة التصديرية من المحروقات، وذلك من خلال الاستفادة من الجزء الذي كان موجها أساسا لتلبية الطلب المحلي، كما يعد مجال الطاقة الشمسية في الجزائر الأهم في العالم من حيث حيز فترة التشميس، والذي يتراوح بين 2500 و3600 ساعة في السنة، وسعياً لضمان نجاح هذه الاستراتيجية؛ تقرر تبني مجموعة من التدابير الأولية، تمثّل أبرزها في إنشاء مدرسة وطنية مخصصة للطاقات المتجددة في عام 2020م، لتكون بمثابة حاضنة لإعداد الموارد البشرية المؤهلة لدعم هذا القطاع الاستراتيجي الناشئ، كما أوكلت لها مهمة ثانية تمثلت في ضمان توليد 40% من إجمالي الطاقة الكهربائية المحصل عليها من مصادر متجددة، وذلك لتقليل الاعتماد على استيراد الألواح الشمسية والتقنيات ذات الصلة من الخارج[3].

ب– قطاع المحروقات: التشجيع على استكشاف الاحتياطات غير المستغلة من الموارد الطبيعية، وتثمين الحقول سواءً على اليابسة أو في البحر، كما تقرر وقف جميع عمليات الاستيراد المتعلقة بالوقود والمنتجات البترولية المكررة قبل انتهاء الربع الأول من عام 2021م مع الحفاظ على استيرادها؛ اذا اقتضى ذلك تنفيذ برامج وصل شبكات الطاقة الكهربائية بالمشاريع الفلاحية والزراعية، وذلك بهدف رفع مستوى الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة؛ وبالتوازي مع هذه الإجراءات، تم الشروع في عملية مراجعة شاملة ومعمقة

[1] عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 362.

[2] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[3] عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **مرجع سبق ذكره**، ص364.

لأداء مؤسسة سوناطراك الوطنية للمحروقات، قصد تقييم ممتلكاتها وخفض عدد تمثيلياتها بالخارج، وخفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة[1].

ت– قطاع الصناعة: نظرًا لنسبة مساهمة هذا القطاع المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، تقرر إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع من خلال إعادة تنظيمه حسب الإمكانيات والأولويات، وهذا في نطاق سياسة ترشيد الواردات فيما يتعلق بمدخلات عملية الإنتاج، وتحفيز الصناعات الصناعية من خلال تبني مجموعة من القوانين والمراسيم تبدأ بإعداد دفاتر شروط جديدة تتعلق بإنتاج قطاع الغيار وقطع صناعة السيارات، وتشجع على استيراد السيارات الكهربائية، كما تم العمل على تحرير مؤسسات الصناعات الكهرو منزلية التي بلغت نسبة ادماجها 70% [2].

أما فيما يخص ملف استيراد السيارات الجديدة؛ فيقتضي ذلك إقامة شبكة لخدمة ما بعد البيع، والتي يجب أن يتولى تسييرها مهنيون من نفس القطاع، كما تم تكليف وزارة الخارجية ووزارة الصناعة على القيام بعمليات استكشافية لدى الشركاء الأوروبيين لاقتناء وحدات إنتاج مستعملة، بشرط الالتزام بمتطلبات التشغيل واستخدام المدخلات الإنتاجية المحلية، على ألا يتجاوز عمر هذه المدخلات خمس سنوات من تاريخ التشغيل، كما تم إيلاء الأولوية القصوى لقطاع الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة في إطار هذه الاستراتيجية، الى جانب الموافقة على العرض المقدم من إيطاليا بالدخول في مفاوضات معها لتوقيع اتفاقية تتضمن مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة، وإعفاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي من الرسم على القيمة المضافة، ومن الحقوق الجمركية عند القيام باستيراد السلع الموجهة لإنتاج وتركيب المركبات، والتي تم تحديدها ضمن المرسوم التنفيذي رقم 200–21 المعدل والمتمم[3].

ث– المواد المنجمية والتعدين: نظرا للأداء الضعيف الذي قدمه قطاع المناجم، عملت الحكومة على جعله من أولوياتها لخلق ديناميكية في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال وضع شروط لتثمين المورد الاقتصادي المنجمي الذي تتوفر عليه، عن طريق برامج استكشاف ودراسات للقدرات المنجمية في كل مناطق البلاد، وإعداد خارطة للمناجم الاستراتيجية، وبطاقية جيولوجية لكافة الحقول القابلة للاستغلال، وقد بادرت في إطار خطتها إلى تعزيز

[1] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

[2] عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **مرجع سبق ذكره**، ص364.

[3] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص140-141.

إمكانات التعدين في الجزائر من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين الذي يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخدمات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك، الرصاص النحاس، وعناصر البلاتين؛ إضافة الى المعادن النادرة والمعادن الصناعية كالفوسفات، والباريت، حيث تمت مراجعة قانون التعدين 05-14 لجعله أكثر مرونة في التعامل مع احتياجات المستثمرين.

كما تم إنشاء وكالة للرقابة التنظيمية على القطاع المنجمي لضمان التسيير الأفضل للنشاطات المنجمية، والإعداد الفوري لخارطة جيولوجية تحوي كافة الحقول القابلة للاستغلال في مجال المعادن النادرة، وتثمين قدرات الفوسفات المدمج وانتاج مختلف أنواع الأسمدة من أجل تلبية حاجيات السوق المحلي ودعم الصادرات، كما تضمن أيضا تكثيف الإنتاج الوطني للحديد والذهب، الرصاص والزنك، الرخام والحجارة الزخرفية، واستغلال منجم غار جبيلات ومشري عبد العزيز بتندوف، واستغلال منجم الزنك والرصاص ببجاية، وبعث مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بولاية تبسة، كما عملت الوكالة على صياغة تراخيص تسخر مناجم الذهب في جانت وتمنراست للاستغلال من طرف الشباب، وتشجيع الصناعة الحرفية للذهب في منطقة الهقار واليزي[1].

ج- الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية: تزخر الجزائر بقاعدة صناعية صيدلانية لا يستهان بها من حيث الاستثمارات العمومية في مجمع صيدال، أو من خلال الاستثمارات في القطاع الخاص، أو بالشراكة مع طرف اجنبي، ورغم ذلك يشهد حجم الواردات زيادة بسبب زيادة الطلب المحلي، إضافة إلى الأزمة الصحية العالمية التي حثت على تحقيق أمن صحي بالاعتماد على التصنيع المحلي، حيث قامت الدولة بوضع ترتيبات على مستوى القطاع تمثلت في وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلاني والشبه صيدلاني تحت إشراف وزارة الصناعة التي عملت بدورها على تسريع وتيرة الاشغال في وحدات الإنتاج المستحدثة، والبالغ عددها 40 وحدة إنتاجية.[2]

ح- القطاع المالي والبنكي: قررت الحكومة اعتماد برنامج لإصلاح المنظومة المالية في الجزائر، حيث تمثّل هذا التوجه في إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تشمل البنوك، وصناديق الاستثمار المخصصة لتمويل قطاعات السكن والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والناشئة، وذلك اعتباراً من سنة 2020م؛ حيث تم اتخاذ هذا القرار الاستراتيجي كاستجابة لمحدودية أداء المنظومة المصرفية العمومية التي توجّه ما يقارب نسبة 90% من محافظها

[1] عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 365.

[2] عطية خمخام، محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 367.

التمويلية نحو البنية التحتية الأساسية، إضافة إلى حث المؤسسات البنكية والتأمينية على تنويع مصادر التمويل من خلال تنشيط سوق القرض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سوق السندات وتطوير البورصة، ومنح أهمية بالغة للرقمنة، قطاعات الضرائب، مسح الأراضي والجمارك، مع مواصلة عملية الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة، مع استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية، وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية، واستعادة احتياطات الذهب الوطنية من الأموال المجمدة منذ سنين على مستوى الجمارك، والمحجوزة في الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الاحتياطات الوطنية، مع تعزيز الإجراءات قصد الحد من تضخيم الفواتير، والغاء الزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية[1].

خ– قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية: يعد القطاع الفلاحي احد القطاعات الاستراتيجية التي يعول عليها بعد قطاع المحروقات؛ حيث حققت ولاية الوادي انتاجا زراعيا بلغت قيمته 10 مليار$ من أصل 25 مليار$ كتكلفة اجمالية للإنتاج فلاحي على المستوى الوطني، ما جعلها نموذجا ناجحا يقتدى به، وفي إطار تشجيع القدرات الكامنة ضمن هذا القطاع؛ عمدت الحكومة الجزائرية الى تبني جملة من التدابير تعمل على تنمية الزراعة الصحراوية كمكمّل ضروري لزيادة الإنتاج، وتعزيز الصناعة الغذائية الزراعية، وتنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب من بنجر السكر، الذرى، وفول الصويا، كما تم إنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية "ODAS"* بولاية المنيعة[2]، والحث على استهلاك الإنتاج الوطني، بدلا من المستورد مثل السكر والذرى، والعمل على تحديد مناطق مخصصة للمنتجات الريفية لاسيما في الهضاب العليا، مثل الثمار الجافة وزيت أرجان بهدف تثمين هذه الموارد وتطوير سلاسل انتاجها، وفي السياق ذاته تم إقرار رسم جمركي بقيمة 10دج على كل كيلوغرام من الأسماك المستوردة، ما شجع على تنمية قطاع تربية المائيات محليا، إضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة على عمليات استيراد بذور الصوجة المخصصة لإنتاج زيت الصوجة المكرر

[1] عطية خمخام، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

* **ODAS:** Office de Développement de l'Agriculture industrielle en terres Sahariennes.
– للتعرف على مهامه أكثر يمكن زيارة الموقع الرسمي المتوفر على الموقع: https://odas.madr.gov.dz.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، والمتوفر على الموقع:
https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil/، تاريخ الاطلاع يوم 2024/10/16 على الساعة 16:25.

العادي، مع إلزام مستوردي السكر الخام، وزيت الصويا الخام على إقامة مشاريع تعنى بإنتاج هذه المواد الأولية محلياً خلال مدة زمنية لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ نفاذ قانون المالية لعام 2021م[1].

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

قامت الحكومة الجزائرية ببذل جهود كبيرة ضمن البرامج التنموية المتبعة، للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال استهداف التنويع الاقتصادي، وإحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بالاستناد الى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتبيان تداعياتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

أولا– تطور أهم أدوات السياسات الاقتصادية: نظرا لكون الجزائر بلد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات في إيراداته بالدرجة الأولى، سنقوم بتتبع مسار تطور الإيرادات العمومية بما فيها من الجباية البترولية والعادية، بالإضافة إلى تطور النفقات العمومية بما فيها نفقات التسيير والتجهيز، فضلا عن سعر برميل البترول لمعرفة تداعيات تقلبات أسعار المحروقات على كل من الإيرادات والنفقات، وكذا الناتج المحلي الاجمالي إضافة إلى تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف الفعلي.

1– تطور النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000م–2021م: ان طبيعة البلد الريعية؛ جعلت للاقتصاد الجزائري رهينا لتقلبات أسعار تلك المواد الأولية في السوق العالمي، لذلك سنقوم من خلال الملحق رقم (3–1) بالتطرق لمسار تطور الإيرادات العامة، النفقات العامة، والناتج المحلي الاجمالي لمعرفة انعكاس تغيرات تلك الأسعار على ذلك.

[1] عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **مرجع سبق ذكره**، ص367.

الشكل رقم (3–1): تطور كل من النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000م–2021م.

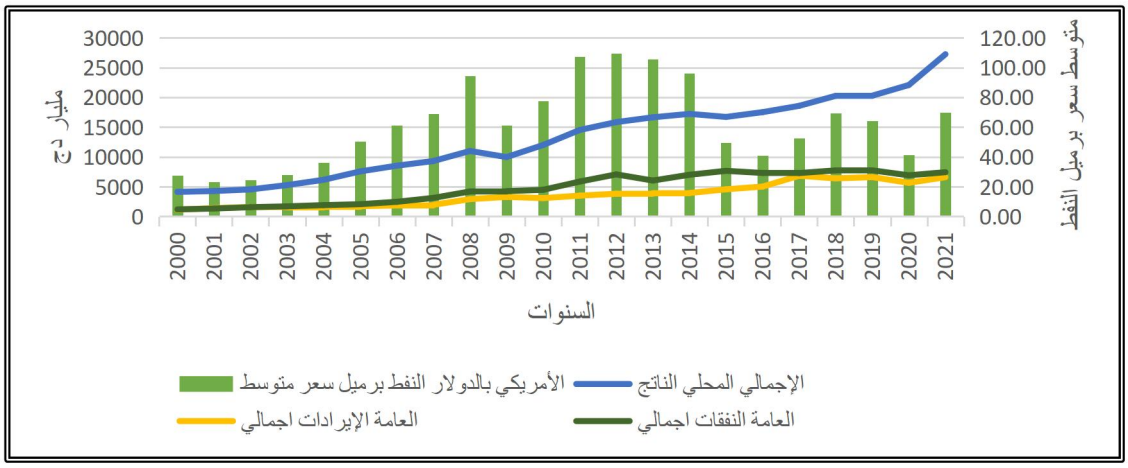

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق رقم 3–1).

يتبين لنا جليا من تحليل مسار النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بأسعار النفط من خلال الملحق (3–1) والشكل البياني أعلاه أن الإيرادات البترولية تشكل عصب الموارد المالية للدولة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من عام 2000م إلى 2009م؛ حيث شكلت الإيرادات ما يزيد عن 70% من إجمالي المداخيل الحكومية ضمن معظم السنوات، ما أثر سلبا على الخزينة العمومية بعدم قدرتها على سد نفقاتها بحصيلة إيراداتها غير نفطية، وهو ما شكل تحد كبير للدولة الجزائرية في الفترة القادمة لتطوير قدراتها غير المستغلة.

كما أبرز الشكل البياني أعلاه تسجيل زيادة ملحوظة في حجم هذه النفقات خلال الفترة الممتدة من 2000م إلى 2012م، حيث ارتفعت قيمتها من 4466,94 مليار دج إلى 7058,1 مليار دج، ما يعادل زيادة تقارب 58%، وذلك نتيجة لتبني الحكومة لسياسات مالية توسعية خلال هذه المرحلة؛ في المقابل شهدت النفقات العمومية تقلصاً في حجمها ابتداءً من عام 2013م بسبب تجميد نظام رفع الأجور، وتعليق تنفيذ الأنظمة التعويضية، حيث يعكس هذا التراجع عن التأثر الكبير للنفقات العمومية بتقلبات أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بسياسات التوسع والانكماش المطبقة من جانب الحكومة، كما اشارت هذه الفترة أيضا الى تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز حتى عام 2014م، ما يدل على أن الجزائر استخدمت مواردها المالية في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي بدلاً من توجيهها نحو الاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي.

لكن بعد حدوث هبوط حاد في أسعار النفط سنة 2015م؛ شهدت النفقات العمومية تراجعا في مستواها، ما خلص إلى نقص الإيرادات العمومية، وأدى بالدولة إلى اتخاذ عدة تدابير لترشيد نفقاتها، والبحث عن تطوير إيراداتها خارج قطاع المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما اتسمت أسعار النفط خلال هذه الفترة بعدم الاستقرار، بحيث كانت متذبذبة بين تحسن مؤقت تارة واستقرار نسبي تارة أخرى، كما شهدت النفقات العمومية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة تراوحت بين 27,6% سنة 2000م و94,45% سنة 2008م، وذلك نتيجة حدوث مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية تمثل أبرزها في: "أحداث 11 سبتمبر 2001م، وغزو العراق عام 2003م"؛ أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية بشكل كبير؛ وقد شجعت هذه الإيرادات المرتفعة على تبني تجربة تنموية جديدة من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتسديد الديون الخارجية، والتي خلصت بارتفاع حجم النفقات العمومية من 1178,122 مليار دج سنة 2000م إلى 4191,051 مليار دج في عام 2008م، حيث أسهم اعتماد سياسات مالية توسعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفضل تعزيز قطاع البناء والأشغال العمومية إضافة الى قطاع الخدمات؛ غير أنها عاودت الانخفاض سنة 2009م نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة القروض العقارية؛ لكن مع ارتفاع أسعار برميل النفط الى نحو 108$ سنة 2011م بفعل تبعات الثورة الليبية، أدى ذلك إلى انتعاش الإيرادات النفطية مجدداً ما رافقه حدوث ارتفاع في النفقات العمومية بهدف دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شرعت فيها البلد منذ مطلع الالفية، كما كان أيضا لنفقات التسيير الحصة الأكبر من نفقات التجهيز، وهي محاولة لشراء السلم الاجتماعي على حساب النمو والاستثمار مما ساهم في زيادة متباطئة بسبب تباطؤ قطاع البناء والاشغال العمومية رغم التوسع الذي شهده القطاع الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، ما جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي ضئيلا؛ لكن مع تداعيات الأزمة العالمية الاخيرة التي ساهمت في تراجع قيمة الإيرادات العمومية، عملت الحكومة الجزائرية على تقليص حجم النفقات العمومية الى حوالي 40,76% بحلول سنة 2016م، وذلك باتباع سياسة تقشفية أدت الى تجميد العديد من المشاريع كبرى، ما أدى الى البحث عن إيرادات جديدة خارج قطاع المحروقات من أجل تعبئتها كون هذا لا يتحقق إلا بتحقيق التنويع الاقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة، ما دفع الحكومة الى تبني جملة من القرارات والإصلاحات الجديدة لدعم الصناعات والمؤسسات الناشئة، وبحلول سنة 2018م عادت أسعار النفط للانتعاش مجددا، الا انها سرعان ما انخفضت مرة

أخرى سنة 2020م، وذلك نتيجة لحدوث ازمة صحية عالمية أدت الى تراجع سعر برميل النفط الخام الى حوالي41,5$، غير انه عاد للارتفاع مجددا سنة 2021م ب 69,9$ للبرميل، ما أدى الى ارتفاع الإيرادات العامة بجباية عادية أكبر من الجباية البترولية، ومع اجمالي نفقات أكبر من الايرادات قدر بـ 7428.7 مليار دينار جزائري، إضافة الى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 27249,4 مليار دج بعدما سجل قيمتي "20284,2 دج، و22079,3دج" خلال سنتي 2019م و2020م، ما يدل على أن الجهود المبذولة في إطار "تشجيع الصادرات غير النفطية، والاهتمام بالمنتوج المحلي، وحصر الواردات، وضبط فواتير الاستيراد" بدأ يعطي ثماره نوعا ما.

2– تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية: تعد الكتلة النقدية في الجزائر من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد الجزائري، ويتم حسابها من خلال جمع العملات المعدنية والأوراق النقدية والودائع النقدية لدى البنوك التجارية، حيث يتم تحديد سعر صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية بطريقة مرنة على أساس قوى العرض والطلب، وفقا للقواعد الدولية المعمول بها مع الزامية تدخل السلطة النقدية من حين لأخر لحماية العملة من تدهور قيمتها والمحافظة على استقرارها[1]، ويعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو مفتاح السعر النسبي للاقتصاد الكلي، حيث يلعب دوراً هاماً في توزيع واسع النطاق لموارد الإنتاج والسلوك الإنفاقي في الاقتصاد، كما يعد أهم مؤشر لقياس القدرة على التنافسية، وأيضا هو المحدد لكفاءات قطاع الصادرات والمؤثر فيها حيث عبرنا عنه بالمتوسط المعياري السنوي لمؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

الجدول رقم (3–5): تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م. (الكتلة النقدية: مليار دج –سعر الصرف الفعلي الحقيقي: السنة الأساس 2010=100)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3644.3	4070.4	4933.7	5994.6
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	119.33	123.28	114.3	103.02	103.45	101.67	101.24	99.87
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5

[1] رائد مكاحلية، كمال شريط، طه بن الحبيب، **اختبار العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر باستخدام منهجية Toda & Yamamoto للفترة 2000–2021**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص273.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي	102.23	100.26	100	99.12	103.91	101.8	102.93	96.57
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الكتلة النقدية	13816.3	14974.6	16636.7	16506.6	17659.6	20053.5		
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	95.59	97.81	93.52	95.45	91.22	86.8		

المصدر: معطيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، المتوفرة على الموقع: https://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 13 نوفمبر 2024 على الساعة 10:15.

من خلال الجدول السابق؛ تبين ان:

أ– الكتلة النقدية: شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م الى سنة 2021م، قدرت بـ 18031 مليار دج، حيث يعود ذلك إلى زيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وزيادة الصادرات وزيادة النفقات العمومية في البنية التحية والاجتماعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، ما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري، كما لاحظنا أيضا تراجع حجم الكتلة النقدية خلال سنتي 2006م و2007م نتيجة اتباع السلطة النقدية لسياسة توسعية عملت من خلالها على ضخ مقدار من السيولة داخل الاقتصاد الجزائري، وذلك بهدف إيجاد بديل نقدي من أجل الوصول إلى مستوى مقبول من النمو، وهو ما تزامن مع تطبيق برامج "الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي"[1]، كما تم تسجيل تراجع ملحوظ في حجم الكتلة النقدية خلال الفترة التي تلت للأزمة المالية العالمية لعام 2008م، غير انها عادت للتحسن تدريجياً بالتزامن مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعد ذلك تم تسجيل انخفاض اخر سنة 2015م أدى الى تراجع حجم الكتلة النقدية نتيجة حدوث ازمة اقتصادية عالمية خلال سنة 2014م ليظل أداؤها بعد ذلك متذبذبا؛ ويسجل انخفاضا سنة 2020م نتيجة إجراءات الغلق الدولي التي سببتها الأزمة الصحية العالمية.

ب– سعر الصرف الفعلي الحقيقي: شهد ارتفاعًا خلال الفترة "2000م–2001م" قبل أن ينخفض في عام 2002م بسبب تداعيات أحداث 11 سبتمبر لسنة 2001م، ما أدى الى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي "من 75,26 دج في عام 2000م إلى 79,68 دينارًا في عام 2002م"، حيث استمر ذلك التراجع حتى عام 2003م، لكن بعد ذلك شهدت أسعار النفط تحسنًا طفيفًا في عام 2004م بنسبة

[1] أمينة حنيفي، نصيرة بكريتي، **تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2023**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14 العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024، ص177.

12,70% مما انعكس إيجابيًا على سعر الصرف، إذ ارتفعت قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار إلى 72,65 دج (77,39 دج سنة 2003م)؛ حيث تبعه تغير طفيف في مؤشر سعر الصرف من 103,02% إلى حوالي 103,45%، ليتم بعد ذلك في سنة 2008م خفض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات العالمية الرئيسية بقرار من البنك المركزي كإجراء وقائي لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية، ورغم ذلك تحسن سعر الصرف خلال نفس السنة مدعوما بارتفاع الدينار الجزائري مقابل الدولار، إضافة الى التحركات القوية في أسواق الصرف الدولي تمثلت في ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار في ظل التقلبات الحادة التي عرفتها الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف الدولية، وغياب اليقين بشأن آفاق التضخم عالميا، مما ساهم في تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي[1].

كما شهد سعر الصرف تغيرات كثيرة خلال الفترة "2014م 2019م"، حدثت نتيجة تأثره بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتفاقم العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، مما أدى إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي في إطار الجهود المبذولة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية آنذاك، والتي سمحت بخفض قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 19,81% بين عامي 2014م و2015م، حيث ساهمت تلك التعديلات في التخفيف من حدوث ضغوط تضخمية، خاصة بعد توفر السيولة النقدية الناتجة عن سياسة التمويل غير التقليدي التي اتخذت عام 2020م، والتي جرت بالتزامن مع تفشي جائحة كورونا، حيث زاد انخفاض سعر الصرف استجابة لهذه التحديات[2]؛ كما يعبر عن الارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بواسطة الارتفاع في الأسعار في البلد المعني نسبياً للبلدان المنافسين، مما يؤدي لفقدان القدرة على التنافسية عن طريق التأثير في هيكل التجارة الخارجية (زيادة الواردات وانخفاض الصادرات)، بينما يعبر الانخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن حدوث تراجع في السعر النسبي للإنتاج المحلي، مما سيحسن من القدرة على التنافسية بزيادة الصادرات[3].

---

[1] رائد مكاحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص273.

[2] عبد الرزاق مدوري، حسن تشوكتش كبير، **كيف يؤثر نظام سعر الصرف الحالي على التضخم في الجزائر؟ مقاربة غير خطية للفترة (2001، 2021)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14 العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024، ص37.

[3] ناصر ديرارني، **نمذجة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 04، جامعة البليدة، الجزائر، 2010، ص176.

ثانيا– تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: أدى توسع المالي الذي شهدته الجزائر منذ عام 2000م، الى التفكير في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على إطلاق برامج تنموية رصدت لها مبالغ ضخمة من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الجزائري والنهوض به.

وسنقدم فيما يلي تداعيات تلك السياسة الاقتصادية على عدة مؤشرات اقتصادية كلية، متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات بالحساب الجاري نسبة إلى اجمالي الناتج المحلي*، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–2): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

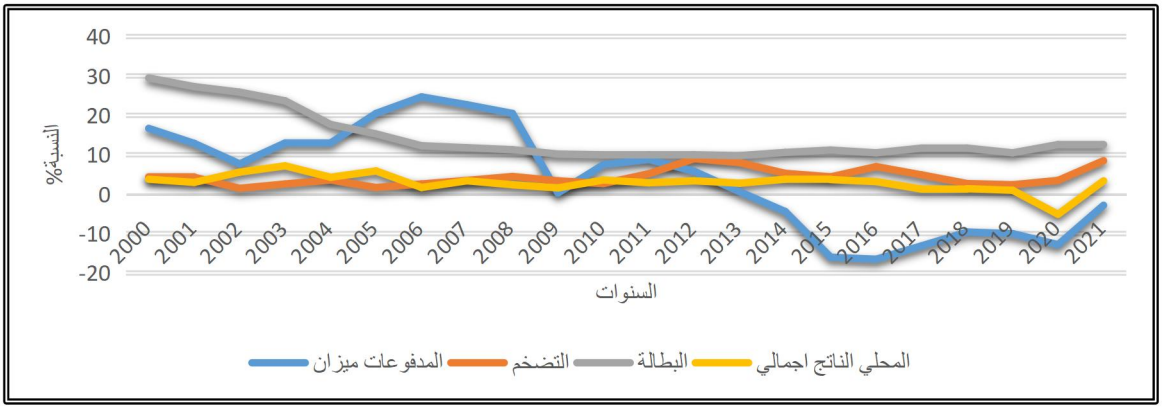

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق 3–3).

1– نمو إجمالي الناتج المحلي: من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح مسار النمو في الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن هذا النمو اتسم بالتذبذب خلال الفترة المدروسة، حيث شهدت تلك المعدلات نموا إيجابيا خلال الفترة الممتدة من "2001م إلى 2004م" التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التنموي الأول، إلا أن ذلك النمو سجل تراجعا أواخر عام 2004م واستمر حتى عام 2009م نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط، ما تسبب في انخفاض أسعارها، حيث انعكس ذلك سلبا على الجزائر نظرًا لاعتمادها الكبير على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، أما خلال فترة "2010م – 2014م" اتسم الناتج بتذبذب في معدلاته متأثراً ايضا بأسعار النفط ليعود لينخفض مرة اخرى خلال فترة "2015م – 2019م" من 3,7% إلى –5,1% بسبب

* **ميزان المدفوعات بالحساب الجاري نسبة إلى اجمالي الناتج المحلي:** وهو الرصيد الحالي للحساب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعطي مؤشرًا عن مستوى التنافسية الدولية للبلد، وعادةً ما تكون البلدان التي تحقق فائضًا قويًا في الحساب الجاري لديها اقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات، مع تقييمات عالية للادخار ولكن الطلب المحلي ضعيف، ومن ناحية أخرى تسجل البلدان التي تعاني من عجز في الحساب الجاري واردات قوية، ومعدلات ادخار منخفضة ومعدلات استهلاك شخصية مرتفعة.

تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة لسنة 2014م، والتي أدت الى حدوث تراجع حاد في أسعار المحروقات، ما فرض على الجزائر تبني سياسة تقشفية اقرها الوزير الأول آنذاك سنة 2015م، حيث أدت تلك السياسة الى تقلص الناتج؛ واستمر الوضع على حاله حتى نهاية سنة 2020م كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا وما صاحبها من اجراءات غلق مست مختلف القطاعات الاقتصادية، ما أثر سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع بداية سنة 2021م عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتحسن تدريجيا، وذلك بعد استئناف حركة التبادل التجاري حول العالم، وعودة الطلب الدولي على الطاقة.

2– البطالة: بعد إطلاق عدة مشاريع تنموية شملت قطاع الفلاحة، والصناعة، والنقل، وغيرها من القطاعات؛ شهدت الفترة الممتدة من"2000م–2012م" تراجع معدلات البطالة من 29,5% إلى 10%، كون تلك المشاريع تحتاج الى يد عاملة لتنفيذها، غير ان انخفاض أسعار النفط عام 2014م أدى الى فرض تطبيق سياسات تقشفية استمرت حتى عام 2021م، ما أثر سلبا على معدلات البطالة حيث سجلت ارتفاعا بلغ 12,7%، وذلك كنتيجة لتجميد مسابقات التوظيف في القطاع العام خلال تلك الفترة.

3– التضخم: أظهر هذا المؤشر معدلات معتدلة خلال الفترة الممتدة من عام 2000م إلى 2010م تراوحت بين 2,7% و4,4%، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسجيل عائدات مرتفعة ساهمت في استقرار الأسعار بشكل نسبي، بعد ذلك شهد التضخم تصاعدًا في معدله من 5,2% إلى 8% خلال فترة "2011م –2013م" نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الذي ارتبط بتنفيذ عدة برامج تنموية، بالإضافة إلى حدوث توسع في الكتلة النقدية، اما خلال عامي"2014م و2015م" سجل التضخم انخفاضا تراوح بين 5,3% و4,4% كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، ما ترتب عنه حدوث تراجع في الإيرادات العمومية، وفاقم من حدة العجز المالي، الامر الذي أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية، كما استمرت تلك المعدلات في التراجع حتى سنة 2019م بسبب لجوء الحكومة الجزائرية إلى طبع النقود لضخ السيولة الت تحقق توازنا في الاقتصاد؛ غير أن معدلات التضخم عادت للارتفاع مجددا خلال عامي "2020م و2021م" نتيجة تداعيات الجائحة التي اثرت سلبا على اداء النشاط الاقتصادي، ما بين ان التضخم مرتبط بتقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمية، إضافة الى حتمية المنطق الكنزي الذي يقول أن تدعيم الطلب بزيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، والذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر الذي نشأ بسبب إصدارات جديدة

للكتلة النقدية بسبب ضخامة البرامج، وأيضا ارتفاع الأسعار العالمية للمواد المستوردة بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية التي ساهمت في استيراد التضخم.

4– ميزان المدفوعات: تُعتبر عائدات المحروقات العنصر الرئيسي في تكوين إيرادات الدولة الجزائرية، ما أدى الى تسجيل ارتفاع متصاعد في ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2003م حتى عام 2008م بنسبة بلغت 20,5%، بعد ذلك تسببت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م في انخفاض الطلب العالمي على المحروقات، مما أدى الى تراجع العوائد النفطية في الجزائر، والتي تشكل أكثر من 95% من إجمالي صادرات البلاد، ما انعكس سلبا على ميزان الدفوعات؛ بالإضافة إلى ذلك ساهمت زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية في تأزم ذلك الوضع لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلى عن تلبية الطلب الداخلي، مما أدى أيضا إلى ارتفاع نسبة الواردات، بعدها شهد ميزان المدفوعات تحسنا تدريجيا حتى عام 2014م ليسجل مرة اخرى انخفاضًا استمر حتى عام 2021م نتيجة للأزمة العالمية الاخيرة التي شهدها الاقتصاد الدولي، إضافة الى تداعيات الجائحة التي ساهمت في تراجع الطلب العالمي على الطاقة، ولمواجهة ذلك عمدت الدولة الجزائرية الى ترشيد وتسقيف الانفاق من اجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية، حيث تم اللجوء إلى رفع الضرائب على عدة قطاعات منها:" العقارات، الوقود، التبغ، الأجهزة الكهربائية المنزلية"؛ إلى جانب ذلك تم منع استيراد 851 منتجًا شمل 400 منتج صناعي مثل: "الرخام الجاهز، الأجهزة الكهربائية المحمولة، مواد صنابير المياه، والجرانيت الجاهز". كما شملت القائمة أيضا منع 451 منتجًا زراعيًا وغذائيًا من الاستيراد كالمصبرات، وعصير الفواكه، والشوكولاتة، وبعض أنواع المكسرات[1]، وفي هذا السياق جمدت عمليات التوظيف في القطاع العام والزيادات في الأجور طوال السنوات الثلاث التي تلت سنة 2015م.

ومما سبق؛ يمكننا تقيم توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر على انها استطاعت تحقيق عدة مكاسب وطنية هامة في عدة مجالات خلال الفترة 2000م–2021م، نوجزها فيما يلي:

[1] وزير التجارة محمد بن مرادي، **تعليق الواردات**، نشاطات الوزير، وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2018 والمتوفر على الموقع: https://www.commerce.gov.dz/، تاريخ الاطلاع يوم 2024/10/13، على الساعة 14:19.

الجدول رقم (3–6): الإنجازات الوطنية خلال الفترة 2000م–2021م.

القطاع	الإنجاز
التعليم العالي	54 مؤسسة جامعية –9 مراكز جامعية –46 مدرسة عليا –19 مركزًا بحثيًا – 442 وحدة سكنية جامعية
التكوين والتعليم المهنيين	1200 مؤسسة شملت (مراكز التكوين المهني –معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني –معاهد التعليم المهني) – 9 مؤسسات عمومية ذات طابع إداري للتخصصات الهندسية والدعم
الصحة	238 مؤسسة عمومية استشفائية –9 مؤسسات استشفائية –1 مؤسسة استشفائية جامعية – 15 مركزًا استشفائيًا جامعيًا – 273 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية – 95 مؤسسة استشفائية متخصصة – 1747 عيادة متعددة التخصصات – 6329 قاعة علاج – 202 مركز لتصفية الدم – 434 من عيادات التوليد الجوارية – 13مركزا لمكافحة السرطان.
منشآت الري	80 سدّا قيد الاستغلال –11 محطة تحلية مياه البحر
السكن	558807 من السكنات المتنوعة شملت (العمومي الايجاري، الترقوي المدعم، البيع بالإيجار) –37840 سكن ريفي – 17670 سكن ترقوي عمومي –1699 تجزئة اجتماعية
الثقافة	45 دور ثقافة –187مكتبة –18مسرح جهوي – 83 قاعة سينما – 34 مركز ثقافي.
الشباب والرياضة	121 ملعب –3493 ملعب جواري –658 مركب رياضي جواري –935 دور شباب – 230 بيوت شباب – 283 قاعة متعددة النشاطات – 320 بين مسابح واحواض سباحة.
التجارة	1518 سوق جملة للخضر والفواكه –أسواق للبيع بالتجزئة –46 مسمكة وأسواق السمك المجمد – 273 سوق للماشية – 645 سوق أسبوعي – 358 مذبح.
الطاقة	ربط أكثر من تسعة ملايين وحدة سكنية بخدمات الغاز والكهرباء
الطرقات والنقل	طريق سيار بلغ طوله 1132 كم –128781 كلم بين طريق وطني وولائي وبلدي –تدعيم شبكة السكك الحديدية بـ 11192 كم –4000 كم بين شبكتي الترامواي والمترو –500 محطة لنقل المسافرين.
منشآت الموانئ والمطارات	40 ميناء مختلط –35 مطار دولي، وطني، وجهوي.
السياحة	785 منشأة متنوعة تشمل: فنادق –إقامات سياحية –نزلًا عائلية –محطات استراحة.
التضامن	162 مركزًا مخصصًا للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية –70 مدرسة للأطفال الصم والبكم والمكفوفين –8 مراكز موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية –11 مركز حماية متخصص –53 مؤسسة رعاية للأطفال المعوقين
الفلاحة والصيد البحري	1270 وحدة استثمارية زراعية –5 مراكز للصيد البحري القاري –162 موقعًا مخصصًا لرسو القوارب –6 أسواق جملة لبيع الأسماك –42 ميناءً مخصصًا للصيد البحري.
الشؤون الدينية	20408 مسجد –2493 مدرسة قرآنية –47 مركز ثقافي إسلامي.

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والرئيسية**، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، 2021، ص ص86–92. (بتصرف)

إلا أن هذه المؤشرات بقيت هشة لارتباطها الوثيق بأسعار المحروقات وتقلباتها في السوق العالمي، فبالنظر الى النمو الاقتصادي الذي شهد تحسنا في بعض الفترات؛ إلا أنه يبقى ضعيفاً، وذلك نتيجة المساهمة الضئيلة

للقطاع الصناعي فيه كونه المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاديات الحديثة المعاصرة، ومصدرًا للتطور التقني والتكنولوجي من خلال نشر الابتكار والإبداع، كما أنها فشلت في ضبط معدلات التضخم بسبب التضخم الناتج عن أسعار الواردات في المواد الغذائية، وهو تضخم مستورد؛ زد إلى ذلك التضخم الناتج من الانفاق العمومي بسبب دعم المواد الأساسية، وزيادة الكتلة النقدية لاستكمال تنفيذ البرامج التنموية، لكن بالنسبة للبطالة فقد رافق هذه المرحلة زيادة في مستوى التشغيل بسبب تشجيع الاستهلاك لتلبية الطلب المتزايد من خلال زيادة حجم الإنتاج الذي استدعى زيادة توظيف العمال، والتي حققت نجاحا إلى حد ما في امتصاص البطالة، ضف إلى ذلك خلق مناصب شغل من خلال عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية ومشاريع الجزائر البيضاء.

أما ميزان المدفوعات الجزائري فهو متوقف على العمليات الجارية التي بدورها تعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، والتي تعد متغيرات خارجية لعدم التحكم فيها محليا، مما يجعل ميزان المدفوعات الجزائري غير مستقر رغم تحقيقه لعدة فوائض، لكن زيادة الواردات دلت على أن تلبية الطلب المحلي كان من القطاع الخارجي، مما يبين ضعف الإنتاج المحلي من جهة، وعدم قدرته على استيعاب الطلب الداخلي الكبير بسبب الاهتمام بجانب الطلب واهمال جانب العرض.

ومع تعرض الجزائر لصدمة مالية حادة سنة 2014م؛ أصبح ميزان مدفوعاتها غير قادر على الرجوع الى وضع التوازن، ما دفع بالسلطات إلى إيقاف تنفيذ برامج تعزيز النمو خلال النصف الثاني من سنة 2015م، واتباع مجموعة من التدابير الاستعجالية التي شملت ترشيد النفقات من خلال "زيادة الضرائب والرسوم، والحد من الواردات" بهدف احتواء الأزمة، كما تم اللجوء إلى أساليب التمويل غير التقليدية* كجزء من الاستراتيجية المالية المتبعة الذي يشكل تحدّ خطر لا يمكن الاستمرار عليه لعدم وجود اقتصاد حقيقي، والذي أثر سلبا بارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة، وانهيار القدرة الشرائية للمواطن، مما مس بالاستقرار الاقتصادي والمالي للجزائر.

لكن بقاء الجزائر معتمدة على الريع النفطي يضع مستقبل البلاد على المحك، رغم الإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها، لذلك وجب العمل بجدية من أجل خلق اقتصاد متين ومنوع، خالق

* **التمويل غير التقليدي**: تقنية نقدية مبنية على الاقتراض من البنك المركزي الذي يجوز دائما على أصول تمكنه من إدارة السيولة في البنوك الأولية، حيث مول بنك الجزائر الميزانية في الشق الخاص بالإنفاق العام بعد عجز السياسة النقدية عن تعويض السياسة الجبائية، سواءً بخفض العملة أو شراء ادخار العائلات والشركات بفوائد عالية.

لقيمة مضافة خارج قطاع المحروقات، والقيام بإصلاح اقتصادي هيكلي كاستغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البلاد من شمس، ورياح، ومياه، وغيرها، إضافة الى مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومنح تسهيلات، والتخلص من العراقيل البيروقراطية والإدارية، كما رأينا سابقا ان الجزائر بيئة استثمارية صعبة الاهتمام بالصناعات المحلية، وأنه بقدر زيادة المؤسسات تزداد معها التنافسية والجودة، وعلى الدولة أن تحصر دورها في توفير مناخ مناسب وجذاب لنمو المؤسسات وليس بناءها، مع العمل على تطوير القطاع الفلاحي، والنهوض بالقطاع السياحي لجلب العملة الصعبة، وأيضا تطبيق مبدأ الصرامة في تحصيل الضرائب، والتصدي للتهرب الضريبي مع فرض ضريبة الثروة على الأغنياء، وتأطير الأسواق والحد من الموازية منها بإدماجها في النشاط الرسمي، ومراجعة المنظومة المصرفية وعصرنتها بتطبيق الرقمنة في كل القطاعات، والربط بينها تقنيا، وأيضا الاهتمام بالصناعات الميكانيكية، والصناعات الصيدلانية، والصناعات التحويلية والتكنولوجية وغيرها، والذي من شأنه تدعيم إيرادات الدولة وخلق قيمة مضافة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م

لأجل دراسة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ يتطلب ذلك تتبع مسار مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتمد على قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والاشغال العمومية، وقطاع الخدمات.

كما تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية ضمن عملية النمو[1]، لذلك تم التعامل مع إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، واستعمال هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي.

انطلاقا من البيانات الواردة في الملحق رقم (3–2)؛ قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي الذي يوضح ذلك.

[1] احمد ضيف واحمد عزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

الشكل رقم (3–3): تطور نسبة القيمة المضافة للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000م–2021م.

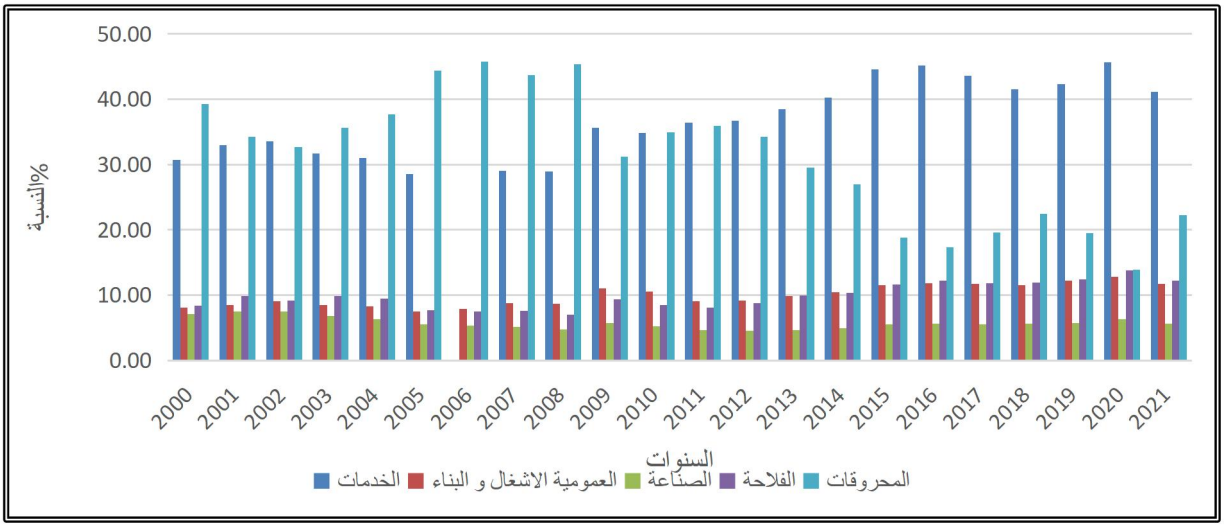

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق 3–2).

وفقاً للبيانات المستخرجة من الملحق رقم (3–2) والشكل البياني المصاحب؛ أظهرت المؤشرات الإحصائية خلال الفترة الممتدة من 2000م الى 2021م هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31,14%، بينما سجل قطاع الخدمات الذي يضم "النقل، الاتصالات، والسياحة" نسبة مساهمة بلغت 36,37%.

وفي المرتبة اللاحقة؛ يأتي كل من القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية، اللذان أظهرا مستويات مساهمة متجانسة نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ كما سجل القطاع الصناعي أدنى مساهمة له قدرت بنسبة 5,7%، ما دل على ضعف أداءه ضمن البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، حيث يظهر ذلك أن الاقتصاد الجزائري كان ولازال يعتمد بدرجة كبيرة جدا على قطاع المحروقات في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي بالرغم من كل الجهود المبذولة لأجل الخروج من التبعية النفطية "المرض الهولندي".

كما أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع المحروقات رافقها ارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح؛ فخلال هذه الفترة المدروسة شهدت أسعار النفط تذبذبا واضحا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، كما انعكس الانهيار الحاد في أسعار النفط لعام 2008م سلبا على اداء الاقتصاد الجزائري نظراً لاعتماده الواسع على عائدات المحروقات، إلا أن الأسواق النفطية سجلت مساراً تصاعدياً مستمراً امتد من عام 2009م

حتى عام 2014م، كما ادت الجائحة عام 2019م الى شل أسواق الطاقة العالمية، ما انعكس سلباً على أداء الاقتصادات النفطية.

ومع انخفاض الطلب على النفط عام 2014م؛ الذي صاحبه تدهور في مستويات الأسعار الى حوالي 42 $ بحلول سنة 2016م، اذى ذلك الى تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لكن في المرحلة اللاحقة بدأت تلك أسعار تتعافى تدريجيا اعتباراً من عام 2017م، نتيجة لتحسن اوضاع السوق النفطية العالمية، غير أن هذا المسار التصاعدي واجه انتكاسة جديدة عام 2020م، ما دفع الى انخفاض تلك الأسعار بنسبة 13,9% جراء تطبيق سياسات احترازية لتفادي وقوع ازمة صحة عالمية أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري.

أما نسبة مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة فبقيت مستقرة نوعا ما؛ إلا أنها ضعيفة، مما يدل على ضعف هذين القطاعين، كما اتضح ايضا من خلال البيانات السابقة أن مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز نسبة 5,7% ما جعلها ضئيلة جدا، لكنها اظهرت تحسنا تدريجيا في أداء القطاع، خاصة في ظل تبني الجزائر لمجموعة من الإصلاحات التي هدفت الى تحفيز الاستثمار الصناعي عن طرق توسيع دور القطاع الخاص، حيث ساهم ذلك في تسجيل مداخيل قدرت ب 1456 مليار دج؛ متأتية من حوالي 2000 مشروع صناعي حتى عام 2017م، كما سجل القطاع الفلاحي ايضا نموًا تدريجيًا استمر من 8,4% "سنة 2000م" إلى 12,2% سنة "2021م"، وذلك في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يتطلب تعزيز التنمية من خلال توجيه العائدات النفطية لاستصلاح أراضٍ جديدة ملائمة، وتطوير الممارسات الزراعية عبر تبني تقنيات حديثة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة.

كما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نموًا تدريجيًا بمساهمة قدرت من 8,12% "عام 2000م" إلى 11,7% "عام 2021م" نتيجة البرامج السكنية الضخمة والمشاريع التنموية المختلفة، أما قطاع الخدمات فقد سجل هو أيضا نمواً تدريجياً بلغ نسبة 41,1% "سنة 2021م"، بعد ما بلغت نسبته سنة 2000م ما يقارب 30,7%، ويرجع ذلك الى رشادة السياسة الجزائرية في تطوير وعصرنة القطاعات الإدارية والتعليمية، بالإضافة الى قطاع الخدمات من خلال توفير بنى تحتية شملت تحديث الموانئ، وإنشاء السدود والطرقات، لكن مع حلول الأزمة

العالمية الأخيرة لسنة 2014م عمدت الجزائر الى اتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت جل القطاعات في تنفيذ مشاريعها.

مما سبق يتضح الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري لاعتماده على قطاع المحروقات مما خلق حالة من الترابط العميق بين الصدمات النفطية وإيرادات النفط.

المبحث الثاني: معاينة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

عان الاقتصاد الجزائري على مدار السنوات الماضية من تبعات نقمة الموارد الطبيعية لغياب تنويع في المصادر المالية، حيث أدى ذلك إلى تميز الصادرات بالتركز الشديد؛ ما رهن الاقتصاد بالتقلبات الحاصلة ضمن سوق الطاقة العالمية، لذلك شرعت الدولة الجزائرية في تكريس مسار تنموي يهدف الى تحقيق تنويع اقتصادي من خلال العمل على إعادة هيكلة جميع القطاعات الاقتصادية للوصول الى توسيع قاعدتها الإنتاجية وتحقيق تنوع في صادراتها، حيث حاولنا من خلال هذا المبحث تقديم معاينة تبين أداء الصادرات الجزائرية ضمن تلك الفترة التنموية.

المطلب الأول: تحليل درجة تميز الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

باعتبار ان صورة النمو الاقتصادي للبلد تعكسها مساهمة الصادرات؛ قمنا من خلال هذا المطلب بتحليل نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة ونسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في اجمالي الصادرات في الجزائر، وكذلك تطور حجم الواردات خلال تلك الفترة.

أولا– نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة بالجزائر خلال الفترة 2000 م–2021م: لأجل تحديد درجة تميز الصادرات الجزائرية عملنا على تتبع نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة من نسبة السلع المصدرة باختيار مجموعة من البلدان متمثلة في: الجزائر، دول الجوار "المغرب وتونس"، عينة من الدول الصاعدة منها الصين، الهند، البرازيل وجنوب افريقيا، إضافة إلى الإمارات والسعودية باعتبارهما بلدين يعملان في المجال النفطي.

الشكل رقم (3–4): مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة للفترة 2000م–2021م لعينة من الدول.

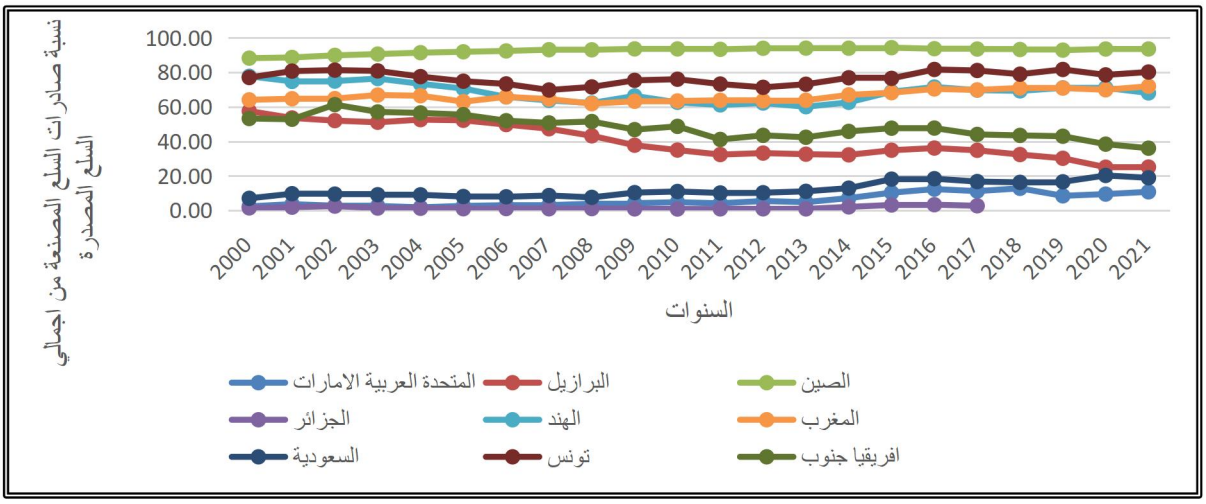

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق 3–4).

يتبين من خلال الشكل المدرج أعلاه؛ أن نسبة الصادرات من المنتجات المصنعة إلى إجمالي الصادرات السلعية للجزائر سجلت مستويات منخفضة تراوحت بين 0,8% و3,3%، ما عكس ضعفاً في الأداء التصديري للقطاع الصناعي، حيث عند القيام إجراء مقارنة معيارية مع الاقتصادات الإقليمية المجاورة؛ نجد أن دول الجوار حققت نسباً تتراوح بين 60% و82% من إجمالي صادرات المنتجات المصنعة، مما اكد تمتع البلدين بدرجة عالية من التنويع الاقتصادي والتطور الصناعي، وذلك رغم افتقارهما النسبي للموارد الهيدروكربونية مقارنة بالجزائر، ما يُبرز أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية المستدامة، مما لم يمنعها من النهوض باقتصادها، وأيضا كانت نسبة الجزائر جد ضعيفة مقارنة مع عينة من الدول الصاعدة، وهي دول تملك اقتصاد جد متنوع، وتعتبر جد ضعيفة كونها بلد من أعضاء المنظمة الدولية المصدرة للنفط، أما بالنسبة السعودية فقد شهدت صادراتها من المنتجات غير النفطية تطوراً ملحوظا تراوح بين نسبتي 6,99% و20,25%، كما لوحظ أيضا تسجيلها لقفزة نوعية بدء من عام 2015م قدرت بحوالي 18,11% بعد سنة واحدة فقط من العمل على ترقية صادراتها، حيث تم تسجيل نسبة 12,9% خلال عام 2014م، ويرجع هذا التحسن في الأداء إلى تبني المملكة استراتيجية "رؤية السعودية 2030" التي استهدفت ضمنها تقليص درجة الاعتماد على عائدات النفط كمصدر

رئيسي للإيرادات، وتُمثل هذه الرؤية نموذجاً للتحول الاقتصادي الهيكلي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تركز على بناء قطاعات اقتصادية متنوعة وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات غير النفطية في الأسواق العالمية.

أما الإمارات؛ فقد سجلت هي الأخرى تطورا تدريجيا في نسبة صادراتها من المنتجات غير النفطية تراوح بين 2,31% و12,79% خصوصا بعد سنة 2015م، إذ بلغت 10,29% مقارنة بـ 4,76% سنة 2013م، حيث يرجع ذلك الى تطبيقها لخطة تنموية ضمن "رؤية 2030م"، كما تجدر الاشارة الى ان كلا من الإمارات، والسعودية، الى جانب الجزائر؛ تدخل ضمن عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط، ونشير هنا بأن السلع المصنعة تضم: منتجات الصناعات القاعدية، المنتجات الكيميائية، وسائل النقل، وغيرها.

ثانيا– نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في اجمالي الصادرات بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م:

تلعب الجزائر دورا محوريا في تأمين الإمدادات الطاقية لاسيما نحو الأسواق الأوروبية، ونظرا لما تكتسيه الصادرات من أهمية في قيادة النمو الاقتصادي باعتبارها أهم رافد للعملة الصعبة المتأتية من الخارج كونها كفيلة بخلق فرص للعمل بكل القطاعات بطريقة مباشرة أو غير المباشرة.

حيث عملت الجزائر خلال فترة "1995م–1998م على تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية؛ التي عملت من خلالها على اعادة هيكلة المجمعات الصناعية الكبرى، وخصخصة المؤسسات العمومية ذات الجدوى الاستثمارية المحدودة، لكن مع الارتفاع المحسوس في أسعار المحروقات سنة 2000م تحسنت الظروف الاقتصادية الخارجية للجزائر بزيادة عائدات الصادرات النفطية، الأمر الذي أثر على مسار السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك المرحلة، وساهم في دفع عجلة الاستثمارات بشكل كبير، ما أدى إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات إلى الخارج.

الجدول رقم (3–7): نسبة مساهمة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م. (الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات النفطية	97,2	96,61	96,1	97,26	97,56	98,0	97,83	97,78	97,55	97,64	97,32
الصادرات غير النفطية	2,78	3,39	3,9	2,74	2,44	1,98	2,17	2,22	2,45	2,36	2,68
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات النفطية	97,1	97,2	96,7	95,4	94,1	94	94,5	94,6	94,1	91,3	88,6
الصادرات غير النفطية	2,9	2,82	3,28	4,59	5,85	6	5,49	5,39	5,86	8,71	11,4

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات"2000-2010"، المتوفرة على الموقع www.ons.dz، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/28، على الساعة 22:00.

- معطيات بنك الجزائر"2010 -2021"، المتوفرة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/28، على الساعة 21:55.

الشكل رقم (3–5): تطور نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في اجمالي الصادرات بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

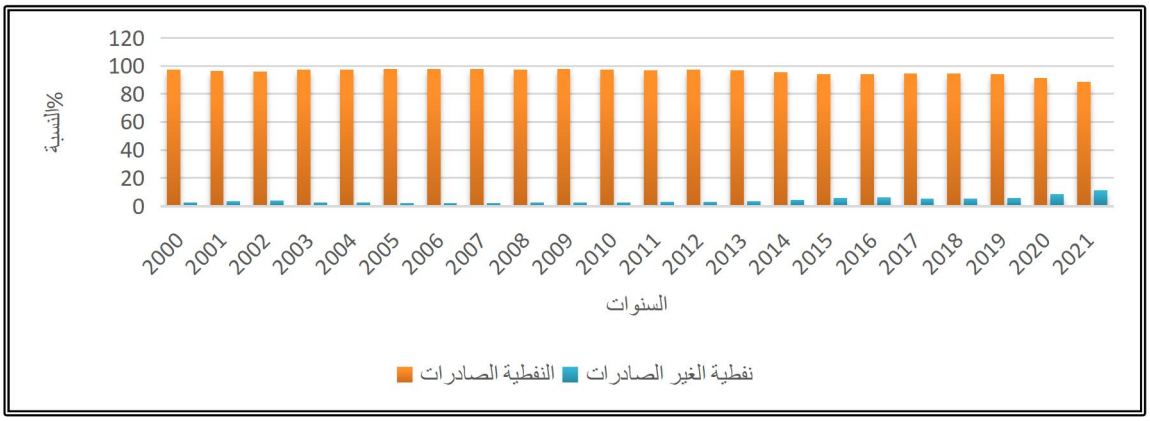

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق 3-6).

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين؛ أن صادرات الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث تجاوزت نسبة صادرات النفط الخام 94% خلال الفترة "2000م –2019م"، كما شهدت أسعار النفط انتعاشًا ملحوظًا بين 67,07 دولارًا و111,65$ على مدار 14 سنة "2000م–2014م"، ما أدى إلى تدفق موارد مالية ضخمة؛ لكن مع بداية الازمة المالية الأخيرة شهدت صادرات النفط تراجعًا طفيفًا ما بين "2014م –2021م" نتيجة تدهور أسعار المحروقات، كما تم تسجيل تراجع طفيف في صادرات النفط بمعدل 2.71% خلال سنة 2020م" 91,29%"، ما رافقه حدوث تحسن بسيط في أداء صادرات السلع غير النفطية من مواد غذائية، ومنتجات نصف مصنعة، وتجهيزات فلاحية، وغيرها، وما رافقه ايضا من جهود لدعم الاستثمار الخاص الذي تجاوز لأول مرة 6 مليون $ منذ الاستقلال.

كما ساهمت ازمة الصحة العالمية لسنة 2019م في تسجيل انخفاض غير مسبوق على الطلب العالمي للمحروقات استمر حتى عام 2021م بمستوى أقل من العتبة قدر بنسبة 88,58%، وذلك نتيجة لسببين؛ تمثل

الأول في تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، ما انعكس سلبا على الصادرات النفطية المتمثلة في الطاقة والزيوت، اما السبب الثاني تمثل في توجه السلطات العمومية الجزائرية نحو تعزيز الصادرات غير النفطية، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2021م حوالي 1,14 مليار $ مقارنة بـ 694 مليون $ سجلت سنة 2020م، وذلك بمشاركة 832 مؤسسة في عمليات التصدير؛ حيث تمثلت أهم الصادرات في:[1]

*صادرات الإسمنت، والتي بلغت 51,54 مليون $، أي بزيادة قدرها 144,45%.

*صادرات السكر، والتي بلغت 120 مليون $، أي بزيادة قدرها 44,57%.

*صادرات التمور، إذ بلغت 46,29 مليون $، أي بزيادة قدرها 25,66%.

*صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية، حيث بلغت 283,26 مليون $، أي بزيادة قدرت بـ 5,09%.

*صادرات الزيوت والمنتجات الأخرى المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري بلغت 163 مليون $، أي بزيادة 121,34%.

*صادرات المواد الغذائية، والتي بلغت 205 مليون $، أي بزيادة تقدر بـ 38,52%.

غير أن هيكل الصادرات في الجزائر يبقى خاضعا لعوائد الصادرات من المحروقات، مما يمكننا من القول أن سياسات تنويع الصادرات خلال فترة الدراسة لم تعطِ النتائج المنتظرة.

ثالثا– تطور حجم واردات الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م: نظرًا للإجراءات التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالصادرات غير النفطية، والتي تمثلت في التركيز على دعم الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد؛ تم إجراء دراسة تهدف إلى تحليل تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000م– 2021م.

الجدول رقم (3–8): تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000م –2021م.

(الوحدة: الأسعار الجارية بالمليار $)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الواردات	11,39	12,05	14,55	16,2	21,89	24,84	25,65	33,57	49,1	49,33	50,65
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، **احصائيات وحصائل**، إحصاءات التجارة الخارجية، الجزائر، 2021، متوفر على الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/39، على الساعة 16:03.

حجم الواردات	57,38	59,61	63,77	68,26	60,62	56,1	55,6	56,33	49,97	40,61	43,26

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، المتوفرة على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/29، على الساعة 12:50.

الشكل رقم (3–6): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

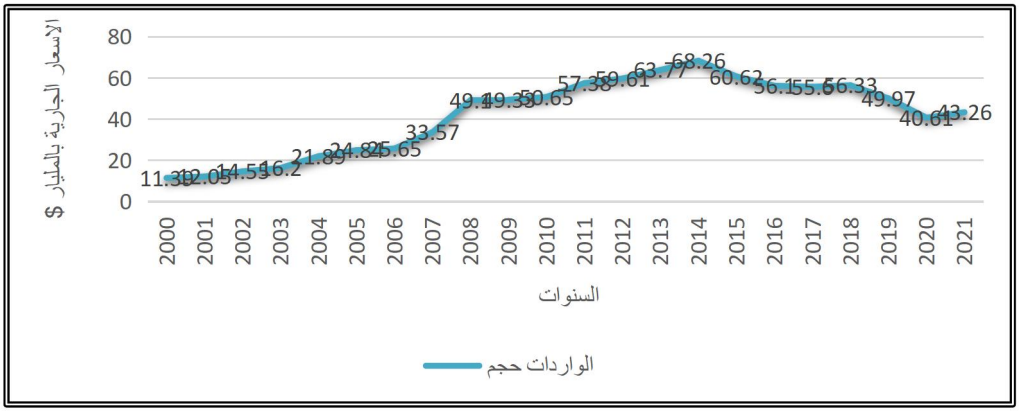

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9).

يتضح من الجدول والشكل السابقين اللذين يعكسان تطور واردات الجزائر خلال الفترة من 2000م إلى 2021م؛ أن حجم الواردات قد شهد زيادة كبيرة ومستدامة، حيث ارتفع من 11,39 مليار $ في عام 2000م إلى 68,26 مليار دولار في عام 2014م، وبعد ذلك لوحظ تراجع طفيف في حجم الواردات بدءًا من عام 2015م، حيث انخفض إلى 60,62 مليار $، واستمر هذا الاتجاه التنازلي حتى عام 2021م ليصل قيمة 43,26 مليار$، حيث يمكن ارجاع ذلك التزايد الكبير في قيمة الواردات الى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، وآثار سعر الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع نصف المصنعة والسلع الغذائية، كما شهدت سنتا 2009م و2010م استقرارًا نسبيًا في قيمة الواردات، ويعزى ذلك إلى الإجراءات المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لعام 2009م الذي نص على ترشيد وتقليل الواردات من السلع الغذائية والتجهيزات الصناعية، كما شهدت أسعار النفط انتعاشًا ملحوظًا ما بين 2000م و2014م، ما أدى إلى تدفق موارد مالية ضخمة إلى الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 67,07 دولارًا، وارتفع إلى 111,65 دولارًا خلال عام 2011م متأثرًا بالأزمة المالية العالمية في 2008م التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في الفترة بين 2014م و2021م، كما شهدت صادرات النفط تراجعًا طفيفًا بسبب تدهور أسعار النفط مع

ملاحظة تحسن طفيف في آخر عامين من تلك الفترة، في محاولة من السلطات لكبح حجم الواردات في السنوات التالية؛ لكن هذه الإجراءات لم تحقق الهدف المرجو، إذ أن الواردات الجزائرية تتكون في الأساس من السلع الاستهلاكية غير الغذائية، والمنتجات الغذائية والمنتجات الوسيطة والتجهيزات، والتي تعتبر فئات يصعب تقليصها، كما ترجع الزيادات الملحوظة في الواردات خلال سنوات معينة مثل: 2004م، 2008م، 2012م، و2014م إلى الطلب الداخلي المدعوم بإيرادات النفط التي تفوق العرض المحلي، وهو ما يُعرف بظاهرة "المرض الهولندي"، غير أنه مع تفشي الأزمة المالية العالمية في عام 2014م وانخفاض أسعار المحروقات؛ اتبعت الجزائر سياسات تقشفية بهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية للبلاد، وفيما بعد؛ وبداية من عام 2019م شرعت الحكومة الجديدة في تنفيذ استراتيجية صناعية جديدة تركز على دعم الصناعات الناشئة مع إيلاء أولوية لتطوير مجال التركيب الصناعي، وتعزيز القطاع الزراعي، وتحسين جودة ونوعية المنتوج المحلي مع تعزيز قدرته التنافسية، والعمل على جرد الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة لرفع طاقات التصدير، وتعويض النقص الحاصل من عائدات المحروقات، وذلك للعمل على بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد حقيقي ومنتج يتم فيه تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، وتعزيز قدرات التصدير، وتحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية، وتعزيز الرقابة وحماية المنتوجات التي يلبي فيها المنتج المحلي الطلب، وإحلال المنتج الوطني المتنوع محل الواردات واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد، وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية "خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة المستوردين" من أجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني، وقدرات الإنتاج؛ وهي سياسة تعمد إلى تحديد الاحتياج الوطني من المواد الأولية، والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، كما ترافق الوكالة الوطنية للمصدرين الجزائريين، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية المستثمر في مسعاه لتصدير منتجاته في ظل التحفيزات الجبائية والمالية الممنوحة فيما يتعلق بتعويض تكاليف النقل والمشاركة في المعارض الدولية وغيرها، والتي يتم الولوج اليها من خلال منصة رقمية مخصصة أطلقت بتاريخ أكتوبر عام 2021م، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتنظيم التجارة الخارجية وترقيتها، كما لوحظ أيضا أن الانخفاض المسجل في قيمة الواردات والصادرات خلال عام 2020م، يعود بشكل رئيسي إلى ما فرضته جائحة كورونا من قيود شلت حركة التعاملات والتبادلات الدولية.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

يحظى الانفتاح التجاري باهتمام متزايد من مختلف دول العالم، وذلك في إطار حملة واسعة تقودها المؤسسات الاقتصادية الدولية بشكل خاص تهدف الى تعزيز تحرير التجارة وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي، من منطلق ما أصبحت الدراسات التطبيقية الاقتصادية تؤكد عليه، والذي دفع بالدول إلى إدراك مكاسبه، وأنه عليها أخذ نصيبها من الإنتاج العالمي والتدفقات المالية الناتجة منه، وهو ما جعله أولوية اقتصادية، كما أن عملية الانفتاح التجاري ترتبط بأهداف عملية التنمية الاقتصادية سواءً من حيث النمو أو عدالة توزيع الدخل أو التشغيل، وعليه فإن التجارة الخارجية جزء متكامل من السياسة الاقتصادية للبلد.

أولا–تعريف الانفتاح التجاري: يقصد به تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسة حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قسيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية؛ فيكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا لعدة إجراءات فيما يتعلق بسياسة الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين[1].

ومن أجل معرفة درجة الانفتاح التجاري في الجزائر؛ سوف نعمد إلى تحليل نسبة اجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحليل القيود الجمركية للتجارة الخارجية، والتركز السلعي للصادرات الجزائرية، حيث تشكل هذه المؤشرات الأدوات الأساسية لقياس درجة الانفتاح التجاري، ومن أبرز الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع نجد نموذج "ساشا وورنر" عام 1995م الذي سعا الباحثان من خلاله إلى تقديم تفسير أكثر واقعية لقياس وتقييم سياسات الانفتاح التجاري، حيث استند البحث إلى تحليل عينة متكونة من 120 دولة "نامية ومتقدمة".

ويُذكر أن الباحثان توصلا إلى أن الحكم على دولة ما بتبني سياسة الانفتاح التجاري؛ يستند إلى توفر خمسة معايير رئيسية، إذ في حال عدم تحقق هذه المعايير، لا تُصنف الدولة كدولة منفتحة على التجارة الخارجية، بل تُوصف بأنها دولة منغلقة اقتصاديًا، وتوصلا أيضا إلى أن تصنيف دولة ما على أنها تتبع سياسة الانفتاح

[1] محمد عدة، **علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995–2019)**، مجلة المالية والاسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص412.

التجاري يعتمد على توفر خمسة معايير رئيسية، وإذا لم تتحقق هذه المعايير؛ تُعتبر الدولة منغلقة اقتصاديًا وليست منفتحة على التجارة الخارجية. حيث:[1]

*الحواجز الجمركية تغطي أكثر أو يساوي من 40%؛

*قطاع التصدير يكون محتكرا من قبل الدولة، خاصة الصادرات الرئيسية منها؛

*يفرض وجود سوق سوداء تفوق حصتها 20%، وتميز حصتها في الاقتصاد من خلال الانحرافات بين سعر الصرف على مستوى السوق الموازي وبين سعر الصرف الرسمي؛

*يجب ان تسود الاشتراكية النظام السياسي المتبع بالبلد؛

ثانيا– حالة التجارة الخارجية الجزائرية: إن تقييم درجة الانفتاح التجاري في البلد وفق نموذج "ساشا وورنر" يؤخذ عليه أنه مرتبط بتغيرات اقتصادية أخرى، وليس بالضرورة أن تعبر عن مدى حرية التجارة الخارجية، مما يدل على أن قياس الانفتاح التجاري يواجه عدة صعوبات، فلا يوجد معيار واحد تلقى إجماعا من قبل الاقتصادين والمنظمات الدولية، وذلك لاختلاف مفهوم الانفتاح في حد ذاته؛ ضف إلى ذلك عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير على كل التدفقات نظرا لاختلاف طبيعتها، لكن هذه الصعوبات لا تعني بالضرورة عدم الاعتماد على هذه المؤشرات لتحليل أداء التجارة الخارجية، فهي تبقى من الأدوات المهمة لهذا الغرض[2]، وعليه سوف نحاول الاعتماد على هذه المؤشرات لمعرفة حالة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، القيود الجمركية للتجارة الخارجية، التركيز السلعي للصادرات الجزائرية كما يلي:

1– نسبة تطور اجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو يبين مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وأنه كلما نمت الصادرات، والواردات، والناتج المحلي الإجمالي في تناسق وتوافق دلّ ذلك على ضعف تأثر ذلك الاقتصاد بالمتغيرات الخارجية، لكن إذا كان متذبذبا بين انخفاض وارتفاع شديد دل ذلك على حساسية الاقتصاد لتلك الدولة من المتغيرات الخارجية، ويحسب ذلك وفق العلاقة التالية: "[(الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الاجمالي]".

---

[1] Bertrand Blancheton, **Ouverture commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambiguïtés des Débats**, Première Journée du développement du GRES « Le concept de développement en débat », Université de Bordeaux, France, 2004, p03.

[2] رضا بوشنافة، **الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر: دراسة قياسية تحليلية (1990–2021)**، مجلة الابداع، المجلد 13، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص219–220.

الجدول رقم (3-9): نسبة تطور اجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000م-2021م. (الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة%	63	59	61	62	66	71	71	72	77	71	70
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة%	67	65	64	62	60	56	55	58	52	45	53

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والمتوفر على الموقع:

https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS، تاريخ الاطلاع يوم: 2024/05/29، على الساعة 19:36.

اتضح من خلال الجدول أعلاه؛ أن درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تراوحت بين نسبة 45% و77% خلال فترة الدراسة، حيث يعود ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة من النفط نتيجة ارتفاع أسعار أسعارها، بالإضافة إلى تنفيذ الحكومة لخطة تنموية شاملة استهدفت مختلف القطاعات الاقتصادية، كما سجل الانفتاح التجاري عام 2020م انخفاضا بنسبة 45% نتيجة تداعيات الازمة الصحية على الاقتصاد العالمي، ما ساهم في تراجع حجم المبادلات التجارية الدولية؛ حيث أدى ذلك إلى تدهور أسعار المحروقات بشكل حاد.

ورغم أنها نسب تدل على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، غير أنها كانت مرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات، ما جعلها تابعة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار، كما ان تحسن الظروف الخارجية من كميات وأسعار يؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة الانفتاح التجاري لتصل أقصاها، كما حدث سابقا خلال سنة 2008م "77%".

2– مؤشر القيود الجمركية للتجارة الخارجية: تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر معدل التعريفة الجمركية المطبق على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة* كنسبة مئوية، بحيث أن انخفاضه يدل على حدوث زيادة في درجة الانفتاح التجاري؛ والذي تم تدوينه ضمن الجدول الموالي في حدود البيانات المتاحة.

الجدول رقم(3–10): معدل التعريفة الجمركية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001م–2021م.

(الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التعريفة الجمركية	13.5	12.9	10.6	9.2	9.4	8.7	8.6	8.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر التعريفة الجمركية	8.3	8.6	8.3	9.8	10	10	10.2	9.9

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، المتوفرة على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.TAX.TCOM.WM.AR.ZS، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/29، على الساعة 20:10.

يتبين من الجدول أعلاه؛ تسجيل انخفاض تدريجي في قيمة مؤشر التعريفة الجمركية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى 2014م بنسبة تراوحت بين 13,5% و8,3%، والذي حدث نتيجة الاستمرار في تقليص الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، حيث تم تحديد سقف أقصى لها بنسبة 30% بدءاً من عام 2002م؛ بالإضافة إلى انخراط الجزائر ضمن اتفاقيات للتجارة الحرة، والتي شملت المنظمة العربية للتجارة الحرة والشراكة الأورو متوسطية، أما خلال الفترة الممتدة من 2014م إلى 2021م سجل معدل التعريفة الجمركية ارتفاعاً طفيفاً نتيجة تداعيات الأزمة العالمية لعام 2014م التي ساهمت في توسيع قائمة المواد المستوردة الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت "من 998 منتج إلى 2600 منتج" عام 2019م بهدف وضع حد للتجاوزات المرتبطة بنشاط الاستيراد؛ لا سيما تلك التي تتعلق بتهريب العملة الصعبة عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد، حيث تم في

* **التعريفة المطبقة للوسط المرجح:** هي متوسط معدلات التعريفة الجمركية المرجحة بنصيب المنتجات المستوردة الخاصة بكل بلد شريك، حيث يتم تصنيف البيانات باستخدام النظام التجاري المنسق على مستويات تتراوح بين ستة إلى ثمانية أرقام، وقد تمت مضاهاة بيانات بنود التعريفة بنظم التنقيح الثالث للتصنيف الموحد للتجارة الدولية لتحديد مجموعات السلع وأوزان الواردات، والذي يتم إلى أقصى حد ممكن بتحويل معدلات معينة إلى مكافئها من ضرائب القيمة النسبية، حيث تم إدراجها في حساب تعريفات الوسط المرجح، وقد تم حساب أوزان الواردات باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية ومعدلات التعريفة الجمركية المطبقة فعليا على مستويات من ستة إلى ثمانية أرقام للمنتج، تمثل متوسط المنتج في كل مجموعة من السلع.

هذا السياق تطبيق رسوم جمركية تتراوح بين 100%، و150%، و200% على كافة المنتجات المستوردة التي يمكن انتاجها محليا؛ الا انه في حالة تسجيل عجز سيتم تخفيض الرسم الوقائي ما بين "30% و50%"[1]، كما سجلت الرسوم الجمركية خلال فترة الدراسة ارتفاعا طفيفا؛ ما يبين أن الجزائر واصلت الحفاظ على توجهها نحو الانفتاح التجاري.

3– تحليل مؤشر التركز السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م: حيث يتم ذلك من خلال تحليل التركيبة السلعية للصادرات وفقا لمؤشر هرشمان، كما تطرقنا له سابقا في الفصل النظري الخاص بالتنويع الاقتصادي لمعرفة مدى تركيز الصادرات لدولة ما على سلعة ما أو عدد قليل من السلع، ومنه فهو مؤشر يبين قدرة المنتجات الوطنية على التواجد بالأسواق الخارجية والمنافسة فيها، كما يدل أيضا على مستوى تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.

الجدول رقم (3–11): مؤشر التركز السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

(الوحدة: قيمة المؤشر محصورة بين 0 و1)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة المؤشر	0.515	0.502	0.520	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.580	0.554	0.523
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة المؤشر	0.538	0.540	0.541	0.485	0.485	0.489	0.480	0.483	0.480	0.446	0.490

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على بيانات موقع **Unctad**، والمتوفرة على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/29، على الساعة 22:02

تبين من خلال الجدول السابق؛ أن معدل مؤشر التركز السلعي في الجزائر تراوح بين 0,48 و0,6، ما يشير الى وجود تركز سلعي متوسط يقترب من قيمة الواحد، ما يعكس ضعفا واضحا في تنوع الاقتصاد الجزائري، كما لاحظنا أيضا خلال الفترة "2007م –2021م" استمرار الانخفاض التدريجي في قيمة المؤشر كنتيجة لتراجع أسعار المحروقات في السوق العالمي وما نتج عنه من انخفاض في الجباية البترولية، لأن المؤشرات المعتمدة في قياسه

[1] رضا بوشنافة، **مرجع سبق ذكره**، ص221.

حساسة لأسعار النفط، ويجدر التنويه هنا الى ان تحسن قيمة المؤشر وتخلله لتلك الانخفاضات الضئيلة في بعض السنوات، لا يعني بالضرورة توسعا فعليا في الصادرات غير النفطية، بل يعد هذا التنوع ظاهريا "مزيف".

ولمعرفة معنى التنوع المزيف؛ قام الاقتصادي "روس"* سنة 2019م بتسجيل التغيرات الحاصلة في التركيبة السلعية للصادرات الخاصة بكل بلد جنبا إلى جنب، مع التغيرات الحاصلة في دخل الفرد من النفط لكل بلد، حيث اعتمد دراسته على عينة من الدول خلال الفترة الممتدة "1962م–2010م" توصل من خلالها الى النتائج التالية:[1]

– قلة البيانات الاقتصادية أو تضليلها في البلدان المصدرة للنفط؛ يصعب معرفة مستوى تنويعها الحقيقي.

– تنويع الصادرات يقاس بطرق مرتبطة بتقلب أسعار الصادرات؛ هذه التقلبات تؤدي إلى حدوث تقلبات في تركيز الصادرات حتى لو لم يحدث ذلك في سلة صادراتها، بمعنى أخر عندما ترتفع أسعار المحروقات في السوق العالمي ستشهد البلدان المنتجة للنفط زيادة في تركيز صادراتهم.

– تنويع الصادرات في البلدان المنتجة للنفط كان بطيء مقارنة بنظيرتها غير منتجة للنفط.

في الفاتح من فبراير سنة 2007م؛ شهد العالم بداية أزمة مالية عالمية نتجت بسبب عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري، كما شهدت البورصات ايضا تدهورًا في أوت من نفس السنة، حيث أعلنت بعد ذلك عدة مصارف أخرى عن انخفاض كبير في أسعار اسهمها، واستمر الوضع حتى سنة 2008م، ما انعكس سلبا على مؤشر التركيز السلعي في الجزائر، وتسجيله لقيم تراوحت بين "0,602 و0,52" خلال فترة "2008م – 2010م"، لكن مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات مجددا، شهد المؤشر تزايدا استمر حتى عام 2013م.

ليعود بعدها مؤشر التركز السلعي الى الانخفاض عام 2014م بسبب الأزمة النفطية العالمية، واستمر الوضع على حاله حتى نهاية سنة 2020م نتيجة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، ما أدى الى

---

* **ميشال روس Michael L Ross**: (1961م–)؛ أستاذ في قسم العلوم السياسية، ومعهد البيئة والاستدامة بجامعة كاليفورنيا، إضافة الى مركز التنمية العالمية، ينشر على نطاق واسع حول سياسات تغير المناخ، الوقود الاحفوري، وكل ما يخص الموارد الطبيعية، من أشهر كتبه "لعنة النفط: كيف تشكل الثروة البترولية تطور الأمم".

[1] Michael L Ross, **What Do We Know About Export Diversification in Oil-Producing Countries?, The Extractive Industries and Society**, Faculty of Business Economics and Law, University of Surrey, volume 06, N°03, Guildford, UK, 2019, p p792-806.

تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية للطاقة، وتسبب في انخفاض الطلب العالمي عليها؛ غير انه في عام 2021م شهد المؤشر تحسنا مرة اخرى بانخفاضه الى ما يقارب 0,490 نتيجة عودة عمليات التبادل التجاري الى وضعها الطبيعي.

ومما سبق؛ نستخلص أن الجزائر سجلت تركزا سلعيا عاليا، مما يدل على ان اقتصادها يعاني قلة تنوع، وان الانخفاض الحاصل في قيمة المؤشر كان متعلقا بانخفاض أسعار المحروقات، وليس بالضرورة اتساعا في سلة صادرات البلد؛ كون هذا التركيز يتنافى مع أهداف الانفتاح التجاري.

المطلب الثالث: تحليل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000م–2021م.

أصبح الواقع الاقتصادي الحديث يشرح من خلال التركيبة السلعية للصادرات، من أجل وضع خطط واستراتيجيات ترمي إلى استغلال الفرص التي تمنحها الميزة التنافسية للسلع والخدمات وفق متطلبات السوق الدولية، لذلك قمنا من خلال هذا المطلب إلى التطرق إلى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية، ومعرفة مستوى تنافسيتها وفق مؤشر الميزة النسبية.

أولا–السلع الجزائرية الأكثر تصديرا خلال الفترة 2000م–2021م: نظرًا لأهمية التركيبة السلعية للصادرات في التعبير عن التنوع الاقتصادي في البلد بما يمكن من تطوير سلة المنتجات وجعلها أكثر تنوعًا وذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق الدولية، تم التطرق الى اهم السلع المصدرة من الجزائر ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–12): السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

(الوحدة: ألف دولار)

السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر لعام 2001			السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر لعام 2006		
الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة	الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة
27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	18692304	27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	53549474
28	منتجات كيماوية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أترية نادرة.	77703	72	حديد صب (زهر) وحديد وصلب (فولاذ)	262942
29	منتجات كيماوية عضوية	66158	28	منتجات كيماوية عضوية، منتجات كيماوية غير عضوية؛ مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أترية نادرة	186316
72	حديد صب (زهر) وحديد وصلب (فولاذ)	53163	74	نحاس ومصنوعاته	105755
31	أسمدة	45245	29	منتجات كيماوية عضوية	97487
87	عربات سيارة، جرارات، دراجات وعربات أرضية أخر، أجزاؤها	35187	79	زنك (توتياء) ومصنوعاته	84388

41	جلود خام (صلال) غير الجلود بفراء، وجلود مدبوغة	24976	39	لدائن ومصنوعاتها	50636
25	ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار، جص، كلس وإسمنت	2086	25	ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار؛ جص، كلس وإسمنت	45105
84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاؤها	17238	76	المنيوم ومصنوعاته	27300
74	نحاس ومصنوعاته	12623	40	مطاط ومصنوعاته	20061
السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر لعام 2011			السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر لعام 2016		
الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة	الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة
27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها؛ مواد قارية؛ شموع معدنية	72212502	27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	28585809
28	منتجات كيماوية عضوية، منتجات كيماوية غير عضوية؛ مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أترية نادرة	412482	31	أسمدة	447564
17	سكر ومصنوعات سكرية	267777	28	منتجات كيماوية عضوية، منتجات كيماوية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أترية نادرة...	347657
25	ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار؛ جص، كلس وإسمنت	140656	17	سكر ومصنوعات سكرية	233923
72	حديد صب (زهر) وحديد وصلب (فولاذ)	58725	29	منتجات كيماوية عضوية	79844
29	منتجات كيماوية عضوية	45444	25	ملح؛ كبريت، أتربة وأحجار، جص، كلس وإسمنت	72490
79	زنك (توتياء) ومصنوعاته	36224	08	فواكه وثمار صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	37807
41	جلود خام (صلال) غير الجلود بفراء، وجلود مدبوغة	32015	85	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة.	29399
22	مشروبات وسوائل كحولية وخل	28085	84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية، أجزاؤها	22189
70	زجاج ومصنوعاته	27143	70	زجاج ومصنوعاته	16796
السلع العشر الأولى من صادرات الجزائر لعام 2021					
الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة	الرمز	توصيف المنتج للمجموعة	القيمة المصدرة
27	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية	34096836	17	سكر ومصنوعات سكرية	283148
31	أسمدة	1377494	08	فواكه وثمار صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	145167
28	منتجات كيماوية عضوية، منتجات كيماوية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أترية نادرة...	940126	84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية، أجزاؤها	77757
72	حديد صب (زهر) وحديد وصلب (فولاذ)	906069	29	منتجات كيماوية عضوية	59920
25	ملح؛ كبريت، أتربة وأحجار، جص، كلس وإسمنت	403596	03	أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من اللافقاريات المائية	41337

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على قاعدة البيانات **Trademap**، المتوفرة على الموقع:

https://www.trademap.org/Index.aspx، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/02، على الساعة 00:45.

بين الجدول أعلاه؛ تطور القيم المصدرة لأهم عشر سلع جزائرية خلال فترة "2001م –2021م"، ما وضح عدم تتمكن الجزائر من فتح خطوط تصدير جديدة، حيث من خلال تتبع رموز المجموعات السلعية "27، 28، 29، 31" تجلت هيمنة المحروقات ومشتقاتها بشكل شبه كامل على سلة صادرات الجزائرية؛ وعلى الرغم من ذلك تم ظهور بعض السلع الأخرى ضمن القائمة من خلال: المجموعة 17 التي تضم السكر والمصنوعات السكرية، والمجموعة 08 التي تشمل الفواكه والثمار الصالحة للأكل، بما في ذلك قشور الحمضيات، وقشور البطيخ والشمام، بالإضافة إلى المجموعة 70 المتشكلة في الزجاج ومصنوعاته، إلا أن قيمتها المصدرة كانت ضئيلة جدا مقارنة بالمجموعات السلعية للمحروقات، كما تم انضمام سلع جديدة لهذا السباق في عام 2021م من خلال المجموعة 03 التي تضم: "أسماك، قشريات، رخويات"، وغيرها من اللافقاريات المائية، حيث يرجع ذلك إلى مبادرات القطاع الخاص.

كما نلاحظ أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة كانت قليلة التنوع تستحوذ عليها المحروقات ومشتقاتها، حيث استمر هذا الوضع حتى سنة 2016م التي توجت بانضمام الفواكه، والثمار، وقشور الحمضيات، وقشور البطيخ، والشمام في المرتبة السابعة "7"، لكن بمساهمة ضئيلة قدرت ب 37807 ألف $، محافظة على نفس المرتبة حتى سنة 2021م، لكن بمساهمة بلغت قيمتها 145167 ألف $، ما يبين تزايد الكميات المصدرة منها.

ثانيا– مستوى تنافسية الصادرات الجزائرية حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة" Apparent Revealed Advantage": تعتبر الميزة النسبية لأي بلد هي العامل الأساسي الذي يحدد قيام التبادل التجاري وفقا لما يراه العديد من الاقتصادين، فمصطلح الميزة النسبية يرتكز على وجود فروقات بين التكاليف النسبية في مجموعة من البلدان، حيث كل بلد من مصلحته التخصص في إنتاج وتصدير مجموعة من السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية أكثر من غيره، والتي عادة ما يصعب قياسها مباشرة، ولذلك نجد الكثير من الدراسات التطبيقية تستعمل مؤشر "الميزة النسبية الظاهرة" لأجل قياس ذلك[1].

[1] Iheb Frija, **La Compétitivité de L'industrie d'Habillement Tunisienne**, Atouts et Limites, cahiers de lab R2, document de travail N°200, Laboratoire de recherche sur L'industrie et l'innovation, ULCO, Université du Littoral côte d'opale, France, 2008, p09.

كما يعد الاقتصادي "بلاصا"* أول من استخدم مصطلح الميزة النسبية الظاهرة سنة 1965م، من خلال اشارته الى أن المبادلات الدولية للسلع تعكس في جوهرها الفروقات في تكاليف الإنتاج بين الدول، وتكشف في نفس الوقت عن الميزات النسبية لكل بلد، وكلما كانت تجارة البلد معتبرة من سلعة ما، كلما كانت ميزته النسبية في إنتاج تلك السلعة مهمة، وان الطريقة الأكثر استعمالا في الدراسات التطبيقية تعتمد على مقارنة هيكل الصادرات لكل بلد مع منطقة مرجعية، حيث ترتكز على حساب حصة الصادرات من السلعة "j" بالنسبة لمجموعة صادرات بلد ما مقسومة على نسبة الصادرات الكلية للمنطقة المرجعية لتلك السلعة نسبة لمجموع الصادرات[1]، حيث يتم التعبير عنه من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$ACR = \frac{X_{ij} / \sum_i X_{ij}}{\sum_j X_{ij} / \sum_i \sum_j X_{ij}}$$

وتمثل X_{ij}: صادرات البلد **j** من السلعة **i**.

حيث؛

- إذا كان $ACR > 1$؛ يدل ذلك على ان البلد يملك ميزة نسبية في إنتاج تلك السلعة.
- إذا كان $ACR < 1$؛ فان البلد لا يملك ميزة نسبية في إنتاج تلك السلعة.

لأجل تحليلنا اخترنا حساب الميزة النسبية الظاهرة للجزائر بالنسبة للعالم كمنطقة مرجعية، حيث تمت الاستعانة بمصفوفة صادرات السلع التي تحتوي على 971 سلعة. والمتوفرة على موقع كنيساد؛ حيث تم حساب مؤشر ACR للجزائر خلال السنوات "1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2021".

* **بلاصا بيلا Balassa Bela**: (1928م–1991م)؛ وهو اقتصادي مجري نال درجة الدكتوراه من جامعة النمسا سنة 1958م، كما شغل منصب مستشار لدى البنك الدولي، وينسب اليه اكتشاف العلاقات بين تعادلات القوة الشرائية الدولية وفجوات الإنتاجية الدولية "المزايا النسبية"؛ ومن أبرز اصداراته: الدول الصناعية الحديثة في الاقتصاد العالمي سنة 1981م، ونجاحات جنوب شرق آسيا في التجارة العالمية سنة 1989م.

[1] Balalssa Bela, **Revealed Comparative Advantage Revisited: An Analysis of Relative Export shares of the industrial countries 1953-1971**, the Manchester school, Vol 45, N°04, the Johns Hopkins University, UK, 1977, p332.

الجدول رقم (3–13): الميزة النسبية الظاهرة في الجزائر خلال الفترة 2000م –2021م.

رمز المجموعة	المنتجات	2000	2005	2010	2015	2021
057	**الفواكه غير الزيتية الطازجة أو الجافة**	0.2	0.1	0.1	0.2	0.7
061	**سكريات، دبس السكر وعسل**	0.0	0.0	1.6	2.2	3.7
244	**الفلين الطبيعي الخام والنفايات (بما في ذلك الالواح والأوراق)**	10.9	0.2	0.8	4.7	3.1
272	**أسمدة خامة (ماعدا التي تتضمنها المجموعة 56)**	**4.0**	**2.4**	**3.4**	**11.9**	**16.2**
333	**زيوت البترول الخامة، مواد معدنية قارية**	**7.3**	**7.5**	**5.6**	**7.1**	**6.5**
334	**زيوت البترول الخامة 70**	**5.5**	**2.1**	**3.2**	**4.7**	**3.9**
335	**مواد من بقايا البترول**	**5.8**	**2.0**	**3.9**	**6.2**	**6.7**
342	**البروبان والبوتان المميع**	**36.1**	**24.1**	**28.4**	**27.3**	**21.4**
343	**الغاز الطبيعي والغاز المميع**	**29.2**	**20.6**	**19.0**	**23.1**	**29.9**
344	**غاز البترول وغيره من الهيدروكربونات الغازية**	0.0	0.0	0.0	0.0	4.9
522	**منتجات كيماوية غير عضوية**	0.8	0.5	0.01	4.7	2.7
562	**أسمدة أخرى غير المجموعة 772**	0.4	0.5	0.0	3.5	1.9
633	**صناعة الفلين**	1.7	1.7	0.5	0.9	0.9
686	**الزنك**	1.1	1.2	1.3	0.4	0.2

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على قاعدة البيانات Unctad، **مرجع سبق ذكره،** تاريخ الاطلاع يوم 2024/06/07، على الساعة 01:02.

من خلال الجدول أعلاه؛ يتبين لنا امتلاك الجزائر لميزة نسبية في إنتاج سلع المواد الأولية، ما يفرض عليها التخصص في إنتاج المواد الطبيعية؛ كما تبين أيضًا عدم امتلاك الجزائر لميزة نسبية واضحة في معظم السلع الصناعية، حيث تم تسجيل 14 ميزة ظاهرة فقط من بين 971 سلعة، بينما حافظت 6 منها على ميزتها بشكل مستمر ($ACR>1$) طوال فترة الدراسة، وضمت في مجملها سلعا تتعلق بالمحروقات ومشتقاتها، مثل: الأسمدة الخام، زيوت البترول الخامة والمعادن القارية، زيوت البترول الخامة، مواد من بقايا البترول، البروبان والبوتان المميع، الغاز الطبيعي والغاز المميع، كما تم إحصاء بعض المنتجات الاخرى التي فقدت ميزتها النسبية الظاهرة مثل الفلين خلال سنوات "2010، 2015، 2021"، والزنك خلال "2015 و2021م"؛ مما يبرز محدودية القدرة التنافسية للصناعات الجزائرية.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

تم العمل في هذا المبحث؛ على تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال منهجين حديثين يتيحهما موقع الأطلس الاقتصادي تحت إشراف "جامعة هارفرد" من خلال تحليل فضاء المنتج الجزائري، ومؤشر التعقيد الاقتصادي، حيث طور هذه المنهجية باحثون في "جامعة هارفرد" كمدخل لأسباب تفاوت النمو الاقتصادي والازدهار بين الدول بدراسة التنويع الاقتصادي، ومعرفة القدرات الصناعية والمعرفية للدول من خلال النظر إلى مزيج المنتجات التي يصدرها البلد، بحيث يشير الموقع أن التعقيد الاقتصادي يرتبط إيجابيا بمعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية، كما يرتبط بمعدلات التوظيف وعدالة الدخل، بحيث كلما زاد مستوى التعقيد الاقتصادي زاد التنوع في سلة المنتجات الذي يقيس عدد المنتجات التي تصدرها الدولة بتنافسية عالية، أو تكون هذه المنتجات تتمتع بميزة نسبية عن منتجات أخرى، وأيضا من خلال النماذج التنموية الحديثة الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي لمعرفة مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري لإجراء الدراسة التطبيقية في الفصل الموالي.

المطلب الأول: مكانة الجزائر من حيث المنهجيات الحديثة للتنويع الاقتصادي.

إن تطور البلد ونموه الاقتصادي المستقبلي مرتبط بمعرفة ترتيبه بالنسبة للبلدان الأخرى، وبمعرفة فضاء المنتج من خلال الهيكل الإنتاجي ونمط التخصص الذي يتحدد من خلال الخصائص الأساسية له، لذلك من المثير للاهتمام دراسة ترتيب الجزائر بالنسبة للبلدان الأخرى بمعرفة مكانتها من فضاء المنتج ومن حيث التعقيد؛ كون النمو الاقتصادي يكون مدفوعا بمنتجات جديدة.

أولا– فضاء المنتج ومكانة الجزائر منه: يمثل فضاء المنتج تصورا للترابط بين المنتجات من خلال المعارف الفنية المطلوبة لإنتاجها، بحيث ترتبط تلك السلع بقربها من بعضها البعض استنادًا إلى احتمال التصدير المشترك لكلا المنتجين، حيث أن استخدام بيانات التصدير الحقيقية يساعد في تصوير فضاء المنتجات، وصولا لفهم كيفية تنويع الصادرات والإنتاج، فالبلدان تنتقل من السلع التي تكون قادرة على تصنيعها إلى السلع القريبة منها أو المرتبطة بها لأجل تحقيق تنويع اقتصادي ناجح ومستدام، والذي يجب ان يكون مرسوما بخطة تخلق مصادر دخل تجعله مستقلا عن الدعم الحكومي، كما يمكننا القول أن فضاء المنتج لا يوضح لنا إلى أين نتجه لكنه يساعدنا في تحديد وجهتنا ورسم الطرق لتنويع اقتصادنا.

1– التصور النظري لفضاء المنتج: تستخدم هذه الفكرة لقياس القرب بين جميع أزواج المنتجات في مجموعة البيانات الخاصة بموقع اطلس الاقتصادي، ومجموعة كل المناطق القريبة التي تكون عبارة عن شبكة تربط بين أزواج من المنتجات التي من المحتمل بشكل كبير أن يتم تصديرها بشكل مشترك من قبل العديد من البلدان؛ هذه الشبكة هي ما نسميه فضاء المنتج، والتي تستخدم لدراسة الإنتاج في هيكل البلدان، حيث يهتم بهيكل فضاء المنتج لأنه يؤثر على مدى سهولة قيام البلدان بزيادة تعقيدها، كما تشير مساحة المنتج المرتبطة بإحكام إلى أن المنتجات المجاورة تختلف في القليل من قدراتها المطلوبة، وستجد البلدان أنه من الأسهل إضافة منتجات إلى سلتها من خلال مراكمة القدرات القليلة المفقودة، كما يمكنهم تكرار هذه العملية عدة مرات من خلال القيام بإضافة المزيد من المنتجات والإمكانات إلى سلتهم، وعلى العكس من ذلك؛ فإن مساحة المنتج المترابطة بشكل متقطع تخبرنا أن المنتج المجاور لديه القواسم المشتركة أقل، ما يعني أنهم يستخدمون قدرات مختلفة، وأن إضافة منتج مجاور سوف يتطلب الاستحواذ المتزامن على العديد من القدرات المفقودة، مما يعني ضمنياً مشكلة أكثر صعوبة، ويجعل نمو التعقيد أكثر صعوبة، ومرة أخرى قد تساعد الاستعارة في توضيح هذه الأفكار تخيل أن مساحة المنتج عبارة عن غابة، وكل منتج فيها يعبر عن شجرة،؛ الأشجار التي تتطلب قدرات مماثلة تكون قريبة من بعضها البعض، بينما تتطلب الأشجار البعيدة قدرات مختلفة جدًا، فإذا كانت البلدان عبارة عن مجموعة من الشركات التي تصنع منتجات مختلفة، فيمكننا أن ننظر إلى الشركات وكأنها قرود تعيش على الأشجار، وهذا يعني أنها تستغل منتجات معينة لأنها تمتلك القدرات اللازمة حيث تختلف البلدان في عدد وموقع القرود الموجودة في هذه الغابة المشتركة وإن عملية التطوير التي تنطوي بشكل أساسي على زيادة تنوع المنتجات وتعقيدها تشبه عملية القرود التي تسكن الغابة، وتريد السيطرة على المزيد من الاشجار، حيث يتم الانتقال بشكل خاص إلى المنتجات الأكثر تعقيدًا أو الأشجار المثمرة، كما تفضل القرود القيام بقفزات قصيرة نحو الأشجار القريبة؛ ما يقلل من حجم المشكلة التي قد تترتب على الاضطرار إلى تجميع العديد من القدرات المفقودة في وقت واحد[1].

علاوة على ذلك؛ إذا كانت الأشجار مكتظة معًا، فسيكون من السهل نسبيًا على القرود الانتقال من شجرة إلى أخرى، وتغطية مساحة كبيرة في عدة قفزات، ولكن إذا كانت الأشجار متباعدة، فقد تظل القرود

[1] Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo and al ,**The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity** , Cambridge MA, Harvard University, Centre for International Development ,Harvard Kennedy school and Marco Connections, Massachusetts Institule of Technology ,The MIT Press, London, England, 2013, p p52-53.

عالقة في أشجارها الحالية لأن الأشجار المحتملة التالية بعيدة جدًا عن حل المشكلة، حيث إذا كانت مساحة المنتج غير متجانسة قد تكون هناك بعض التصحيحات من المنتجات ذات الصلة العالية، حيث من السهل إضافة القدرات والتوسع في منتجات جديدة، وتصحيحات أخرى من المنتجات غير المترابطة التي تجعل عملية تراكم القدرات والتنويع أكثر صعوبة؛ وهنا نطرح السؤال التالي: ما هو شكل مساحة المنتج الذي نعيش فيه؟ هل هو عالم تكون فيه الغابة كثيفة أم متناثرة؟

وسيتم الاجابة على السؤال المطروح من خلال الشكل رقم (3–7) الذي يقدم تصورًا لمساحة المنتج التي تم إنشاؤها باستخدام بيانات التجارة الدولية، بحيث تمثل العقد هنا المنتجات، كما يتناسب حجم كل عقدة مع حجم التجارة العالمية في تلك السلعة، حيث تربط الروابط بين المنتجات التي تملك احتمالية عالية للتصدير المشترك[1].

الشكل رقم (3–7): التصور العام لمساحة فضاء المنتج.

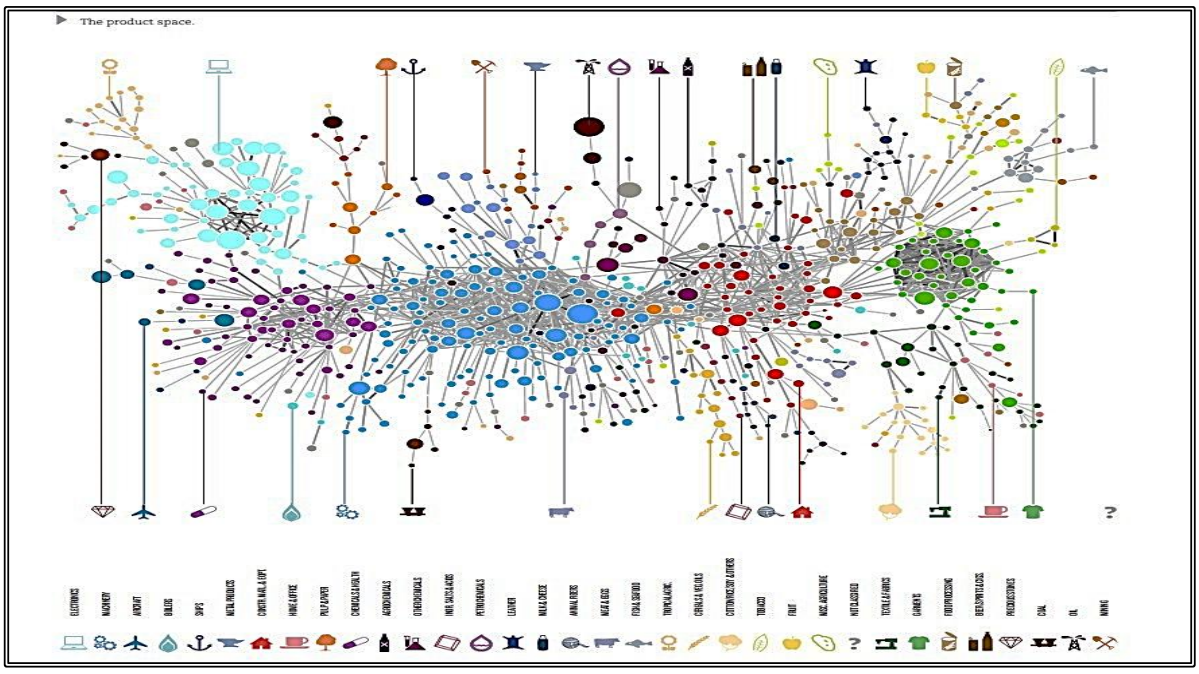

Source: Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo and al, **Op.cit**, p52.

[1] Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo; and al, **Op.cit**, p53.

*والمتوفر على الموقع:

https://growthlab.hks.harvard.edu/publications/atlas-economic-complexity-mapping-paths-prosperity

واعتمادًا على الإطار التحليلي لفضاء المنتج فإن "هيدالقو"* و"هوسمان"** يرون بأن الهيكل الإنتاجي الحالي لبلد ما يؤثر على هيكله المستقبلي، حيث شرحا الاطار العام وراء تحليل فضاء المنتج من خلال أحجية "الدجاجة والبيضة"، فإذا لم يكن هناك طلب على منتجات ما، فلن يكون هناك حافز للبلدان على تجميع القدرات الإنتاجية لهذا المنتج، ومنه من المستحيل تطوير صناعات جديدة، وأن البلدان تميل إلى الانتقال من المنتجات التي تنتجها حاليا إلى المنتجات المقاربة؛ والتي تعني المنتجات التي تكون القدرات الإنتاجية لها مماثلة للقدرات الإنتاجية الموجودة في الهيكل الإنتاجي الحالي للبلد[1]، ومنه فإن التحول من إنتاج السترات إلى إنتاج الأقمصة أسهل من التحول من إنتاج السترات إلى إنتاج المدفئات مثلا، فإذا كان الهيكل الإنتاجي لبلد ما يمثله عدد معين من المنتجات داخل الفضاء المنتج نفسه؛ فإن قدرته على احداث تنويع بمنتجات جديدة يكون سهلا كون العديد من السلع المتقاربة تتطلب قدرات إنتاجية متماثلة لتلك التي سبق لها امتلاكها، ويدعى ذلك "بالتحول الهيكلي اعتمادا على المسار الأصلي"[2].

فمثلا البلد الذي ينتج البرتقال سيكون بمقدوره إنتاج اليوسفي أو الليمون أيضا، وذلك لتوفر البنية التحتية المناسبة والمناخ المناسب، وكذا نظام التخزين والنقل لكلا المنتجين لتصديرهما طازجين، فيكون من السهل لهذا البلد البدء في إنشاء صناعة جديدة في ظل وجود صناعة أخرى شبيهة لها، لكن هذا لا ينطبق على بلد ينتج النفط الخام بأجهزة خاصة، وأنابيب، وحفارات، وطرق نقل مختلفة، وغير ملائمة لإنتاج البرتقال؛ حيث يصعب تعديلها لزراعة اليوسفي.

---

* **هيدالقو سيزار A. Hidalgo Cesar**: (1979م-)؛ ولد بتشيلسي، وهو مؤسس مشارك في شركة مختصة في حلول التحول الرقمي للحكومات والشركات الكبرى، من أهم كتبه "لماذا تنمو المعلومات؟"، كما شارك في تأليف أطلس للتعقيد الاقتصادي.

** **هوسمان ريكاردو Hausmann Ricardo**: (1956م-)؛ ولد بفنزويلا، وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد سنة 1981 بجامعة كورنيل، كما اشتغل أستاذا بجامعة هارفارد، ومديرا لمركز التنمية الدولية، حيث شارك في تقديم العديد من المفاهيم المستخدمة في الاقتصاد منها: تشخيص النمو، مساحة المنتج، التعقيد الاقتصادي، كما شارك في تأليف أطلس للتعقيد الاقتصادي.

[1] Hausmann Ricardo , Pritchett L ,Rodrik D, **Growth Accelerations**, Journal of Economic Growth, Vol 10, N°04, , Cambridge, UK, 2005, p320.

[2] Hidalgo and al, **The Product Space Conditions The Development of Nations**, Science, American Association for The Advancement of Science, Vol 317, N°5837, New York , USA, 2007, p p482-487.

تبين من خلال الأشكال؛ "(3-8) (3-9) (3-10)" انه يمكننا تحليل فضاء المنتج الخاص بسنة 2021م لكل من: الجزائر، والمغرب وتونس، حيث تم اختيار هذين البلدين، نظرا لكونهما يتقاسمان نفس الموقع الجغرافي بمساحة أقل مقارنة الجزائر، إضافة الى كونهما لا يمتلكان النفط ولا يصدرانه لكي نقارن تنوع فضاء المنتج بين بلد يمتلك ثروات طبيعية هائلة كالنفط والغاز، وبلد يفتقر لهذه الموارد، والتي سوف توضح لنا مختلف الروابط الموجودة بين المنتجات في البلدان الثلاث، بحيث كل دائرة أو نقطة في الأشكال الآتية تمثل منتجا ما، وحجمها يعكس حجم المنتج في التجارة العالمية، كما أن اللون يعني تصدير البلد لذلك المنتج، حيث "الرمادي" يعني عدم تصدير البلد لذلك المنتج، وتم التعبير عن التقارب بين المنتجات من خلال تلك الخطوط الرفيعة التي تربط الدوائر ببعضها البعض.

2– فضاء المنتج لسنة 2021م: لمعرفة مكانة الجزائر من خلال فضاء المنتج، سيتم التطرق أيضا إلى فضاء المنتج لدول الجوار من خلال الاشكال الموالية.

الشكل رقم (3–8): فضاء المنتج الجزائري لسنة 2021.

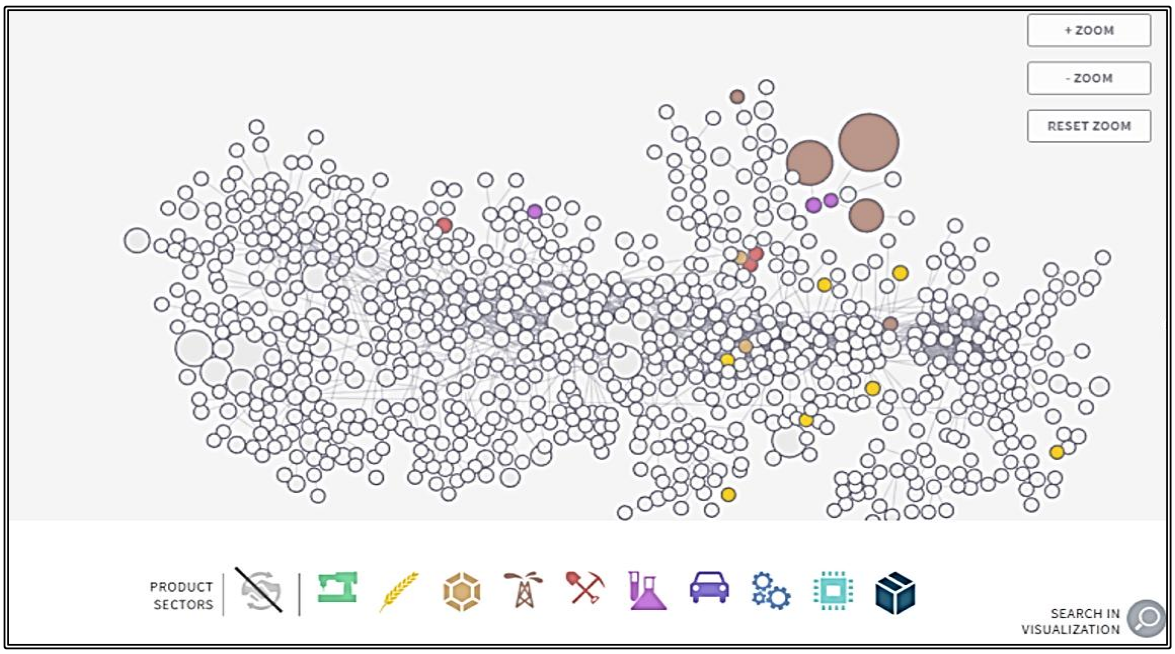

المصدر: الأطلس الاقتصادي، **Growth Lab**، المتوفر على الموقع: https://atlas.cid.harvard.edu/، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 23:19.

من خلال الشكل أعلاه، يتبين ضعف الاقتصاد الجزائري كون أغلب المنتجات المصدرة تقع في المحيط، مما يدل على أنها مواد أولية، فالعقد البنية الكبيرة تمثل كل من النفط الخام، زيوت، مشتقات بترولية، وغازات البترول على التوالي حسب الحجم، وتعتبر منتجات أقل تعقيدًا اقتصاديا عكس المنتجات الواقعة قرب المركز، مما يقابله عدد قليل من الدوائر الملونة في مركز فضاء المنتج، فمثلا هناك دوائر صغيرة صفراء تمثل قصب السكر والسكروز، النسيج، الأعشاب البحرية والمنتجات النباتية الصالحة للأكل، واللون البرتقالي يعبر عن المنتجات شبه المصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبائكي، والزجاج، أما البنفسجية فهي تمثل المنتجات الكيماوية كالهيدروجين والامونيا وغيرها؛ وعلى العموم يمكننا القول بأن الجزائر تنتج منتجات لها روابط قليلة مع المنتجات الأخرى، ما يعكس صعوبة التحول الهيكلي ضمن الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (3–9): فضاء المنتج التونسي لسنة 2021م.

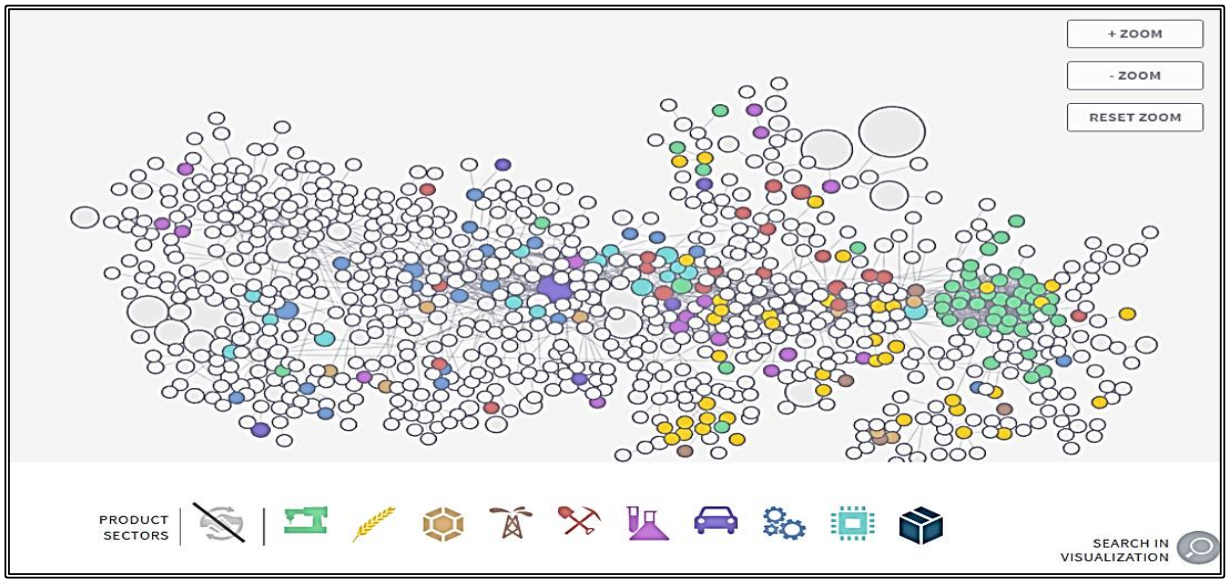

المصدر: الأطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 23:33.

استنادا إلى الشكل المبين أعلاه؛ اتضح أن الجارة التونسية تملك هيكلا إنتاجيا متنوعا "دوائر كثيرة ملونة متوزعة على مساحة كبيرة"، حيث تتنوع هذه المنتجات ما بين منتجات زراعية وفلاحية موزعة باللون الأصفر، وهي دوائر كثيرة وقريبة من المركز، ودوائر باللون البنفسجي تمثل معدات خاصة بالرياضة، ومنتجات المركبات كمحركات السيارات وهي الدائرة الأكبر حجما في فضاء المنتج لتونس، بمعنى لها أكبر نسبة مساهمة في التجارة العالمية وغيرها، كما توجد دوائر كثيرة باللون الأخضر متمثلة في صناعة الأحذية، صناعة النسيج بصفة عامة،

العباءات والمعاطف وسترات التزلج، ملابس السباحة والملابس النسائية بأنواعها المحبوكة أو المصنوعة بالتعقيف*، وأيضا المنتجات البلاستكية وعدة منتجات أخرى تنتجها تونس وتصدرها، ومنه نستخلص أن تونس هي بلد سلة منتجاته متنوعة، وتقع بالقرب من مركز فضاء المنتج، ما يمكنها من زيادة إنتاج سلع أخرى وتصديرها.

الشكل رقم (3-10): فضاء المنتج المغربي لسنة 2021م.

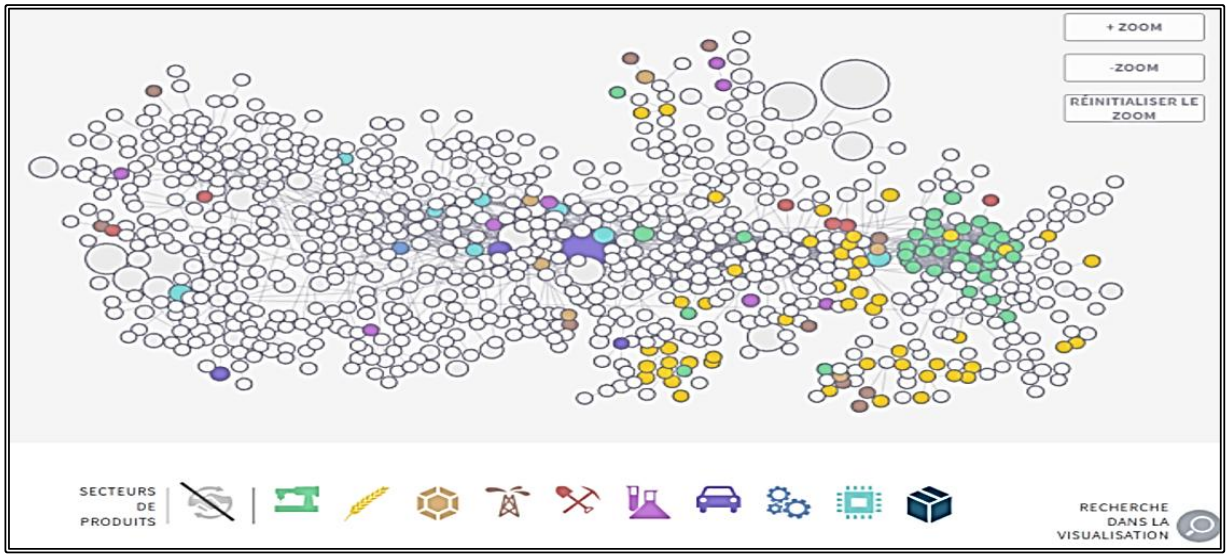

المصدر: الأطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 23:54.

بالنظر الى الشكل المبين أعلاه، يتضح أن المغرب يملك منتجات قليلة تقع في أطراف فضاء المنتج، ومنتجات كثيرة تقع في المركز، متمثلة في اللون الأصفر الذي يمثل المنتجات الزراعية والفلاحية خاصة الأجبان، وعدة دوائر باللون الأخضر تمثل النسيج من ملابس نسائية ورجالية وغيرها، وعدة منتجات كيميائية مثل المطاط ومنتجات أخرى مثل الفوسفور، كما نلاحظ الدائرة الكبيرة باللون البنفسجي في مركز فضاء المنتج تتمثل في تصدير المركبات؛ ومنه يمكن القول أن الجارة المغربية تملك سلعا متنوعة ستمكنها مستقبلا من زيادة تنويع منتجاتها.

من خلال تحليل فضاء المنتج لكل من الجزائر، وتونس، والمغرب؛ تبين أن الجزائر بعيدة جدا عن جيرانها من حيث تنوع المنتجات، ومن حيث التخصص في إنتاج منتجات قادرة على التحول الهيكلي في عملية الإنتاج.

* **التعقيف**؛ هي عملية حياكة باليد، تتم باستخدام إبرة خاصة تسمى "إبرة التعقيف" أو "الكروشيه"، وتكون كبيرة من حيث الحجم المتعارف عليه في ابر الخياط.

ثانيا– مكانة الجزائر من حيث التعقيد الاقتصادي: في محاولة منا لمعرفة هل هناك تنوع اقتصادي بالجزائر والذي سيتم من خلال منهجية التعقيد الاقتصادي المتوفرة على موقع أطلس للتعقيد الاقتصادي تحت إشراف جامعة "هارفرد"، حيث سنعاين مؤشر التعقيد الاقتصادي لمعرفة ديناميكية وهيكلة الصادرات الجزائرية وآفاقها.

1– التعقيد الاقتصادي: تتضمن عملية التنمية الاقتصادية تراكم المعرفة الإنتاجية، أو القدرات التي تسمح لبلد ما بإنتاج مجموعة متنوعة من السلع المعقدة بشكل متزايد، وتوصف هذه القدرات الإنتاجية بأنها شبكات غير قابلة للتداول من المعرفة الجماعية مثل الشبكات اللوجستية، الشبكات المالية، شبكات التوريد، شبكات المعرفة، وتقيم فكرة حصول الدول على القدرات الإنتاجية من خلال مؤشر التعقيد الاقتصادي، وهو أداة ابتكرها وطورها كل من " Ricardo Hausmann, César A Hidalgo, Sebastián Bustos, Michele Coscia Alexander Simoes, Muhammed A Yıldırım" في اطلس التعقيد الاقتصادي[1]، كما استخدموا بنية شبكية ثنائية من التجارة، بحيث ترتبط البلدان بالمنتجات التي تنتجها لقياس مدى تعقيد اقتصاد البلد، حيث يعتمد مقياس التعقيد الاقتصادي لبلد ما على عنصرين هما[2]:

– تنوع هيكل الصادرات.

– انتشار المنتجات التي تصدرها.

وباستخدام العديد من الطرق الحسابية "طريقة الحساب التكراري وطريقة الانعكاسات"؛ أدى ذلك إلى إنشاء مؤشرات كمية تقيس التعقيد الحاصل. تمثلت في:

– مؤشر التعقيد الاقتصادي "**ECI**" كمقياس للقدرات الإنتاجية الخاصة بكل بلد.

– مؤشر تعقيد المنتجات "**PCI**" كمقياس للقدرات الإنتاجية المطلوبة لإنتاج كل منتج.

2– مكانة الجزائر وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي: في خطوة أولية؛ سيتم تقديم تصور عام لأبرز ملامح الاقتصاد الجزائري.

[1] Hausmann R, Cesar A Hidalgo, and al, **Op.cit**, p p22-23.
[2] **Ibid**, p24.

الشكل رقم (3–11): ملامح الاقتصاد الجزائري حتى سنة 2021م.

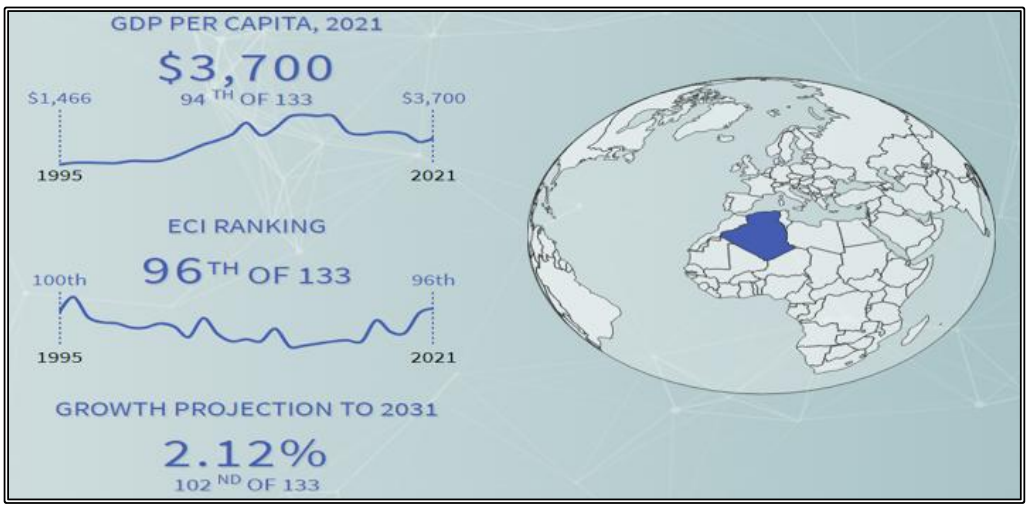

المصدر: الأطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/06/01، على الساعة 13:52.

من خلال المعلومات التي يتضمنها الشكل أعلاه؛ تم تصنيف الجزائر ضمن الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، حيث احتلت المرتبة 94 من بين 133 دولة شملتها الدراسة عام 2021م، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,700$ (ما يعادل 12,170 $ بالقوة الشرائية لعام 2021م)، بتعداد سكاني قدر بحوالي 44,2 مليون نسمة؛ ورغم ذلك سجل متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلًا سلبيًا بنحو –1,5% خلال الخمس سنوات الأخيرة "2016م حتى 2021م"، وهو أدنى بكثير من المتوسطات الإقليمية، كما نالت الجزائر المرتبة 96 عالميًا وفق تصنيف مؤشر التعقيد الاقتصادي "ECI"، ما عكس تخطيها ل 36 مركزًا، مقارنةً بموقعها في المرتبة 141 خلال عام 2000م[1].

وتعتبر الجزائر أقل تعقيدا مما كان متوقعا بالنسبة لمستوى دخلها، ونتيجة لذلك من المتوقع أن ينمو اقتصادها ببطء، حيث تنبأت توقعات النمو لعام 2031م الصادرة عن مختبر النمو تسجيل نمو سنوي بنسبة 2,12% خلال العشر سنوات المقبلة، كما تم توفير البيانات الاولية لملامح الاقتصاد الجزائري من قبل " UN COPTRADE HS"*، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي المقدمة من "قاعدة بيانات الأمم

[1] الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم2024/06/01، على الساعة 13:52.

* The Raw Trade Data on Goods are Derived from Countries' Reporting to the United Nations Statistical Division (COMTRADE).

المتحدة لتجارة السلع الأساسية"*، حيث يتم توفير التغطية لمجموعة محدودة من البلدان اعتمادا على عدد السكان، وإجمالي حجم التجارة، حيث في الشكل الموالي سنقدم مؤشر التعقيد الاقتصادي الخاص بالجزائر ومكانتها منه بين مجموعة من دول العالم.

الشكل رقم (3–12): مؤشر التعقيد الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000م –2021م.

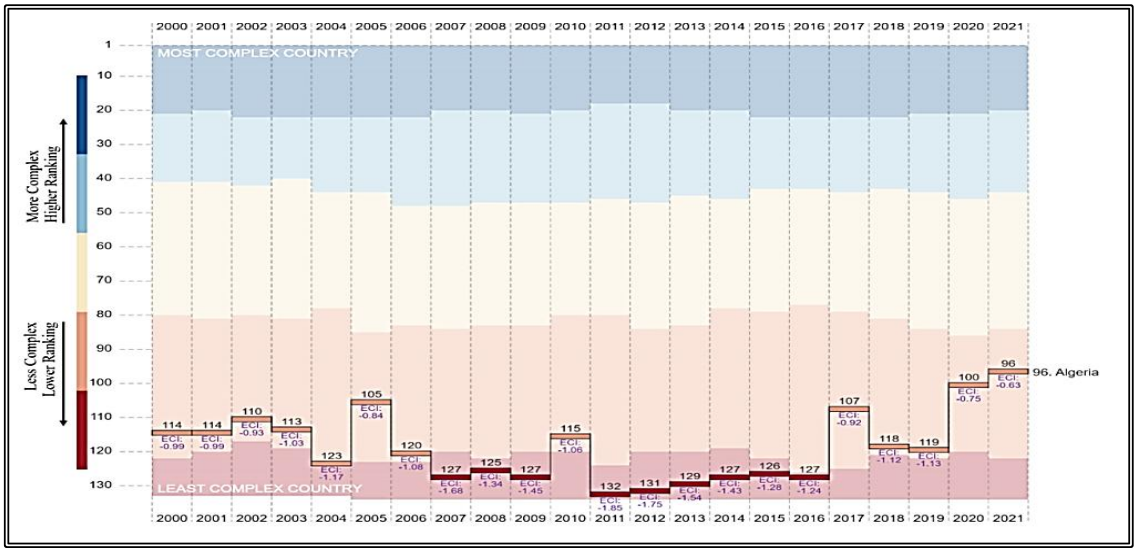

المصدر: الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 08:27.

يوضح الشكل أعلاه تسجيل تحسن ملحوظ في قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال سنة 2021م، حيث يعود ذلك الى مساهمات القطاع الخاص وزيادة تنوع سلة السلع المصدرة الجزائرية؛ لكن بالرغم من ذلك يعتبر التعقيد طفيفا، إذ أن الجزائر لم تتخط نصف الترتيب

ويرتبط التعقيد الاقتصادي كما تم قياسه في الأطلس الاقتصادي ارتباطا وثيقا بمستوى تطور البلد ونموه الاقتصادي المستقبلي[1]، لذلك فمن المثير للاهتمام دراسة ترتيب الجزائر بالمقارنة مع عينة من الدول ذات الدخل المنخفض، والمتوسط، والمرتفع.

* The Trade Data on Services are from the International Monetary Fund (IMF) Direction of Trade Statistics database, via the World Development Indicators.

[1] Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo, and all, **Op.cit**, p29.

الشكل رقم (3–13): ترتيب الجزائر حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لسنة 2021م.

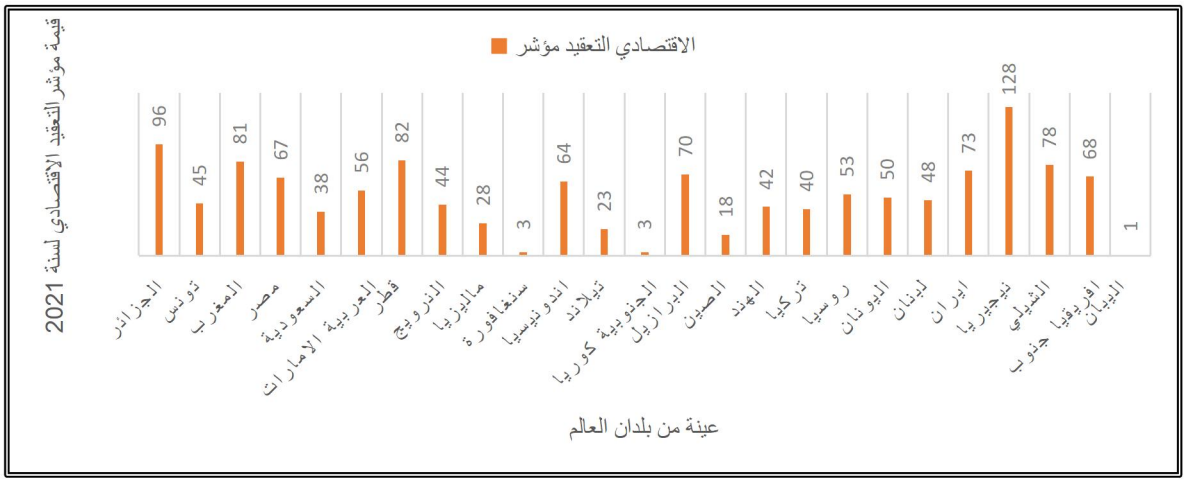

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل، وبيانات الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 09:45.

يبدو من الشكل أعلاه تأخر الجزائر بشكل واضح مقارنة بجيرانها الإقليميين، حيث حازت تونس على المرتبة 45، وتمركز المغرب في المرتبة 81، كما تخلفت الجزائر أيضا عن بعض البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط مثل: المملكة السعودية التي حلت بالمرتبة 38، والإمارات في المرتبة 56، وإيران في المرتبة 73، وقطر في المرتبة 82؛ وبالمثل أيضا تخلفت الجزائر عن مصر التي حازت على المرتبة 67، والتي تعد بلدًا غير متخصص في إنتاج وتصدير النفط، بالمقابل جاءت نيجيريا بالمركز 128 عالميًا في مرتبة أدنى من الجزائر، حيث تتخصص بشكل كبير في إنتاج وتصدير النفط، كما عكس هذا الترتيب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، وهو ما جعل الجزائر تمتلك قدرات ضعيفة لإنتاج منتجات مصنعة معقدة.

ونستنتج من خلال ما سبق؛ أن البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية وليس الجزائر فقط، لم تكن ضمن المراتب الأولى أو من الأوائل، حيث يعزي هذا التأخر الى اعتمادها الكبير على مواردها الطبيعية كمصدر رئيسي لإيراداتها في ظل غياب مصادر دخل متنوعة.

3– الأكثر والأقل خمس منتجات تعقيدا في العالم: يرتبط مستوى التنويع الاقتصادي لدولة ما بدرجة تعقيد المنتجات التي تصدرها، حيث يقاس ذلك من خلال مؤشر تعقيد المنتج "PCI"* الذي يصنف "تنوع وتطور المعرفة الإنتاجية المطلوبة لإنتاج منتج ما؛ مستندا على كمية السلع الوسيطية الداخلة في عملية إنتاج سلعة معينة، ومدى ترابطها ببعضها البعض لإنتاج منتجات ذات تعقيد عالي لا يمكن إنتاجها إلا في عدد محدود من البلدان كالإلكترونيات، والآلات، والمواد الكيميائية، كونها تتطلب مجموعة من المعرفة في التصنيع، حيث يشمل ذلك التنسيق بين مجموعة من الأفراد ذوي المهارات العالية، ومنتجات ذات تعقيد منخفض يمكن انتاجها في جميع البلدان كالمواد الخام، والمنتجات الزراعية البسيطة، فيتم تصنيف البلدان بناءً على مدى تنوع وتعقيد سلة صادراتها.

حيث يعرض الجدول أدناه؛ قائمة تتكون من المنتجات الخمسة الأكثر والاقل تعقيدًا، من بين 1221 منتجًا.

الجدول رقم (3–14): الأعلى والأدنى خمس منتجات تعقيدا لعام 2021م.

المنتجات الخمسة الأولى الأعلى تعقيدا لعام 2021م		المنتجات الخمسة الأولى الأدنى تعقيدا لعام 2021م	
الرتبة	اسم المنتج	الرتبة	اسم المنتج
1	أجهزة ومعدات مختبرات التصوير الفوتوغرافي (بما في ذلك المختبرات السينمائية)، مناظير النيغاتوس، شاشات العرض أجزائها وملحقاته.	1217	ورنيش، اللثة الطبيعية والراتنجات وراتنجات اللثة والأوليوريسين (مثل المسكنات).
2	لوحات فوتوغرافية وأفلام، مكشوفة ومطورة، بخلاف الأفلام السينمائية.	1218	منتجات تحتوي على 47٪ أو أكثر بوزن المنغنيز.
3	المعادن الثمينة الغروية، المركبات غير العضوية أو العضوية للمعادن الثمينة، سواء كانت محددة كيميائيا أم لا، ملغم المعادن الثمينة.	1219	حبوب كاكاو، كاملة أو غير مقلوبة، نيئة أو محمصة.
4	المجاهر بخلاف المجاهر الضوئية، جهاز الحيود أجزائها وملحقاتها.	1220	خامات الكوبالت والمركزات.
5	عنصر كيميائي مخدر، رقائق مركبة للإلكترونيات.	1221	خامات القصدير والمركزات.

* لمعرفة طريقة حساب PCI، يمكن النظر إلى المقال التالي:

- Alessandro Greco, Pasquale Manco, Mario Brandon Russo & Salvatore Gerbino, **Complexity-driven product design: part 1-methodological framework and geometrical complexity index**, International Journal on Interactive Design and Manufacturing (IJIDeM), Vol 18, Springer, France, 2023.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على معطيات الأطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 10:19.

حيث يتضح لنا جليا من الجدول أعلاه؛ أن المنتجات الالكترونية الدقيقة والمنتجات الكيمائية هي التي لها مؤشرات تعقيد عالية، والتي غالبا ما تتخصص فيها الدول المتطورة مثل: اليابان التي تمركزت في المرتبة الأولى، وكوريا الجنوبية بالمرتبة الثالثة.

غير ان المنتجات الخمسة الأدنى تعقيدا؛ تمثلت أساسا في خامات الموارد الطبيعية، مثل: الكوبالت والمركزات، خامات القصدير والمركزات، الكاكاو، وغالبا ما تتخصص في إنتاج هذه السلع بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر ونيجيريا "المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الكاكاو"، واللتان احتلتا المراتب الأخيرة ضمن مؤشر التعقيد الاقتصادي، ما يدل على ضعف تنوع الإنتاج في هذه الدول نتيجة اعتمادها المفرط على الموارد الطبيعية.

ثالثا– التنويع الاقتصادي الجزائري نحو منتجات جديدة: يحدث النمو الاقتصادي في بلد ما؛ لكونه مدفوعا بمنتجات جديدة تتسم بزيادة تدريجية في مستوى التعقيد، حيث تبرز الأشكال الموالية بنية الصادرات الجزائرية بسنتي "2000م و2021م".

الشكل رقم (3–14): سلة منتجات الصادرات الجزائرية الخاصة بسنة 2000م.

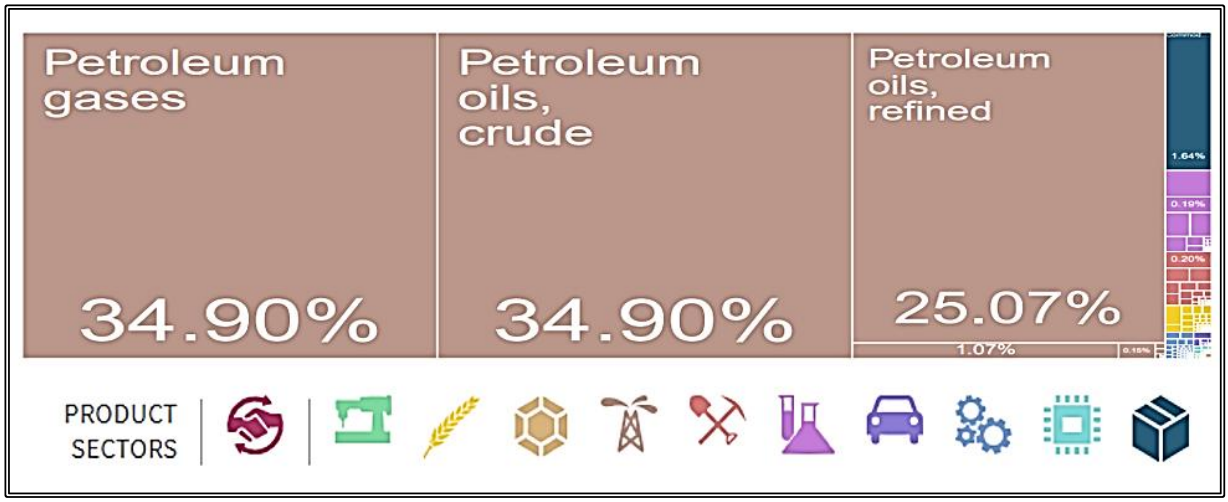

المصدر: الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 11:03.

الشكل رقم (3–15): سلة منتجات الصادرات الجزائرية الخاصة بسنة 2021م.

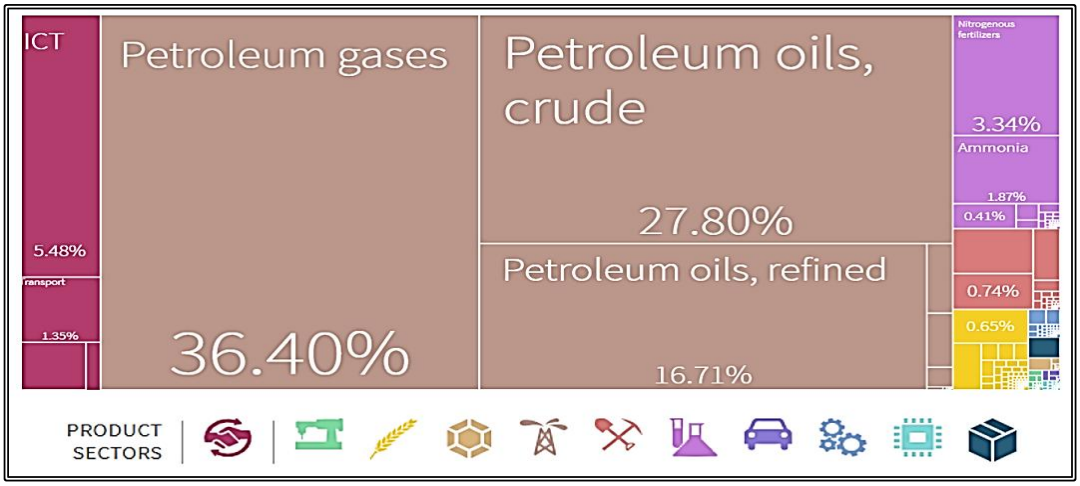

المصدر: الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 11:03.

يتبين من خلال الشكلين أعلاه؛ عدم تسجيل تغيرات جوهرية في بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م الى 2021م، حيث بقيت السلة على حالها وبسيطرة من المواد الأولية؛ ومع ذلك لوحظ حدوث تراجع في حصة بعض الصادرات الرئيسية، اذ انخفضت نسبة زيوت البترول الخام من 34,90% إلى 27,8%، وزيوت البترول المكررة من 25,07% إلى 16,71%، ما يفسر دخول منتجات جديدة ضمن سلة الصادرات الجزائرية، في المقابل سجلت صادرات الغازات البترولية زيادة في نسبتها من 34,90% إلى ما يقارب 36,40% نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه، حيث كان يستعمل لتشغيل أجهزة التدفئة، أو في صناعة معدات الطب، والشاحنات، وغيرها، كما زاد استخدامه مؤخرا في بخاخات الأيروسول، وكغاز للثلاجات وغيرها كبديل لغاز الكلور، والفلور، وكربون cfc التي تسبب الاحتباس الحراري، وتلحق الضرر بطبقة الاوزون.

الشكل رقم (3–16): المنتجات الجديدة في سلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م.

المصدر: الاطلس الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/03، على الساعة 11:03.

أشار الشكل المبين أعلاه الى تراجع نسبة زيوت البترول الخام، وزيوت البترول المكررة، غير أن سلة الصادرات الجزائرية ظلت على حالها حتى عام 2006م، حيث تم تسجيل انضمام خمس منتجات جديدة؛ ضمن سلة صادرات الجزائر خلال الفترة "2006م – 2021م"، كما يلي:

– تسجيل زيادة في صادرات السكر والسكروز بنسبة بلغت 33,45% كمنتج إضافي؛ وبنسبة مساهمة في اجمالي الصادرات قدرت ب 0,07%.

– تسجيل زيادة في صادرات القضبان الحديدية بنسبة بلغت 37,90% كمنتج إضافي؛ وبنسبة مساهمة في الصادرات قدرت ب 0,07%.

– تسجيل زيادة في صادرات الاسمنت بنسبة قدرها 23,71% كمنتج إضافي؛ وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت 0,46%.

– تسجيل زيادة في صادرات الزجاج المصقول بنسبة قدرها 03,78% كمنتج إضافي؛ وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت 0,07%.

– تم تسجيل زيادة في صادرات الألياف الصناعية الأساسية المعالجة بنسبة 0,09%؛ كإضافة جديدة بمساهمة قدرت ب 0,02% في إجمالي الصادرات.

حيث تعود هذه النتائج الى انتهاج الجزائر لسياسة تنموية عملت من خلالها على النهوض بالقطاعات الإنتاجية لا سيما قطاع الصناعة، غير ان تلك النسب تبقى ضئيلة كون ان المنتجات المصدرة خارج المحروقات لم تساهم سوى بمعدل 2% في نسبة الصادرات الجزائرية خلال خمسة عشر سنة، بما يعادل زيادة 4$ في دخل الفرد خلال عام 2021م، وكما اظهر تحليل فضاء المنتج بالجزائر يسابقا؛ فان هذه المنتجات تفتقر الى وجود روابط قوية تجمعها مع منتجات أخرى، وانه رغم زيادة تلك المنتجات الجديدة الا انها تعتبر نسبة ضئيلة ضمن الهيكل العام للصادرات.

رابعا– مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م: ان نجاح مسار التنويع الاقتصادي؛ يرتكز أساسا على الرفع من مستوى تنويع الصادرات التي تعد من الأولويات الرئيسية لعملية النمو والتنمية، حيث عند التطرق إلى أنماط التنويع الاقتصادي؛ نجد أن التنويع يحدث ويعتمد على توسيع سلة الصادرات للبلد، ومنه

فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة، وأيضا وجهات التصدير يعد أفضل من التركيز على عدد قليل منها، لذلك فإن التركيز على تنويع الصادرات هو الأفضل لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، مما يمكننا القول أن؛ "تنويع المنتجات يؤدي إلى تنويع الصادرات".

حيث الصيغة الرياضية لمؤشر هرفندال –هرشمان، والمذكورة سابقا في الفصل الثاني*هي:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

الجدول رقم (3–15): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م–2021م. (الوحدة: قيمة المؤشر بين "0و1")

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
$H.H.I$	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,80	0,80	0,76	0,79	0,78
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
$H.H.I$	0,72	0,72	0,73	0,74	0,78	0,81	0,79	0,80	0,80	0,82	0,81

Source: Unctad, **Commerce et Développement, Statistique**, Commerce et Marchandises, Indice de Diversification, Données Annuel.

– المتوفر على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html، تاريخ الاطلاع يوم 2024/05/29، على الساعة 00:05.

* أنظر **الفصل الثاني**؛ الخاص بالإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (3–17): تطور قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000م – 2021م.

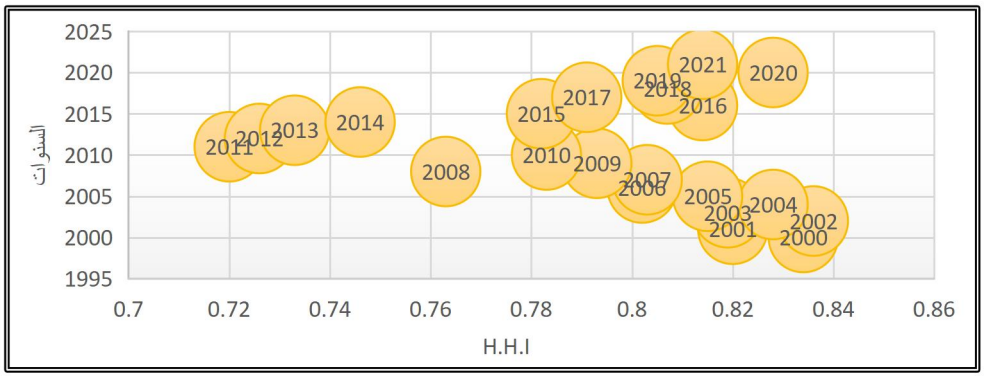

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الجدول 3–14).

تبين من خلال الجدول والشكل السابقين؛ تسجيل مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية لقيم تراوحت بين 0,720 و0,836 خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م الى 2021م، وهي قيم قريبة من الواحد، ما يعكس ضعف التنوع في الصادرات الجزائرية نتيجة تأثرها بأسعار المحروقات؛ حيث يعني ذلك إصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية، كما ان الهيكل السلعي للصادرات لايزال يحتفظ بنفس الخصائص.

المطلب الثاني: النماذج التنموية الحديثة الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي

على مدى قسم كبير من تاريخ البشرية، كان أغلب الأفراد يفتقرون إلى الحرية الاقتصادية والفرص، الأمر الذي حكم عليهم بالفقر والحرمان، لكن اليوم فنحن نعيش في أكثر العصور ازدهارا في التاريخ، وأن الفقر والحرمان بات ينحسر في مختلف أنحاء العالم، حيث يرجع ذلك إلى حد كبير لتحسن مستوى الحرية الاقتصادية من خلال قياس مبادئ الحرية الاقتصادية التي غذت هذا التقدم الهائل من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، وهو دليل تنشره مؤسسة التراث التي تعتبر مؤسسة بحثية رقم واحد في واشنطن.

أولا– الحرية الاقتصادية: وبما أن الحرية الاقتصادية هي الحق الأساسي لكل إنسان في للتحكم في عمله وممتلكاته ضمن مجتمع حر اقتصاديًا، بحيث يكون الأفراد فيه أحرارًا في العمل، والإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار بأي طريقة يريدونها، حيث في المجتمعات الحرة اقتصاديًا تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية، وتمتنع عن الإكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز الحد اللازم لحماية الحرية نفسها.

كما اعتمدت المؤسسة؛ على اثني عشر عاملاً كمي ونوعي مقسما ضمن أربع فئات رئيسية في عملية قياس مؤشر الحرية الاقتصادية، كما يلي:[1]

- سيادة القانون وتتضمن: (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية).
- حجم الحكومة وتتضمن: (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية).
- الكفاءة التنظيمية وتتضمن: (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية).
- الأسواق المفتوحة وتتضمن: (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

حيث يتم حساب كل من الحريات الاقتصادية المشار اليها باستخدام مقياس يتراوح من 0 إلى 100، مع منح وزن متساوٍ لكل منها للحصول على النتيجة الإجمالية للدولة، كما يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية أن كل عنصر له نفس القدر من الأهمية في تحقيق الفوائد الإيجابية للحرية الاقتصادية، وقد تجد البلدان التي تفكر في إجراء إصلاحات اقتصادية فرصا كبيرة لتحسين أدائها الاقتصادي، في تلك العوامل التي تسجل فيها أدنى مستوياتها.

كما تجلب الحرية الاقتصادية المزيد من الرخاء، وتطلق العنان لاختيار الفرص، حيث يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بينها وبين مجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، كما ترتبط مُثُل الحرية الاقتصادية بقوة بمجتمعات أكثر صحة، وبيئات أنظف، وزيادة نصيب الفرد من الثروة، والتنمية البشرية، والديمقراطية، والقضاء على الفقر.

1– مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر أنشأته مؤسسة التراث وصحيفة والستريت جورنال بشكل سنوي، هدفها قياس درجة الحرية الاقتصادية لدول العالم، والتي تمثل مفتاح ازدهار الانسان، حيث يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب رئيسية من جوانب البيئة الاقتصادية تمثل موضع عمل الحكومات على مستوى العالم، وذلك وفق إجراءات تم اطلاقها خلال سنة 2021م ضمن جهود تنظيم التجارة الخارجية[2]، كما يتم احتساب درجة الحرية الاقتصادية ضمن مقياس يتراوح بين الدرجة 0 و100، وفق الجدول التالي.

[1] Index of Economic Freedom, **About the index**, Heritage organization, USA, 2023, p01.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني**، الكويت، 2020، ص ص30-31.

الجدول رقم (3–16): تصنيف مستوى الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية.

قيمة المؤشر	التصنيف
80–100	حرية كاملة (اقتصاد حر)
70–79.9	حرية شبه كاملة (اقتصاد حر جزئيا)
60–69.9	حرية معتدلة (اقتصاد معتدل)
50–59.9	حرية ضعيفة (اقتصاد غير حر جزئيا)
0–49.9	حرية معدومة (اقتصاد مغلق)

المصدر: هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية–دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980م–2014م**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص117.

أما البيانات المدونة في الجدول الموالي؛ فهي تمثل قيم مؤشر الحرية الاقتصادية الخاص بالجزائر.

الجدول رقم (3–17): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

(الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الحرية الاقتصادية	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الحرية الاقتصادية	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على **Heritage organization**، المتوفرة على الموقع:

https://www.heritage.org/index/، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/04، على الساعة 15:23.

ولمعرفة مكانة الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية، لابد من معرفة التصنيف العالمي الذي تحتله الجزائر، والذي تم وفقا للتقارير الصادرة عن مؤسسة ارث، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر العالمي منذ سنة 2000م إلى غاية سنة 2021م وفق عدة تقارير مختلفة.

الجدول رقم (3–18): الترتيب العالمي للجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال 2000م–2021م.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرتبة	96	93	68	92	84	118	102	102	102	107	105
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الرتبة	172	140	145	146	157	154	172	172	171	169	157

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد Heritage organization، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/04، على الساعة 18:26.

كما يتيح الشكل الموالي تتبع ديناميكية الأداء الاقتصادي الجزائري بما يضمن الالتزام بمبادئ الحرية الاقتصادية.

الشكل رقم (3–18): مسار التغير في ترتيب الجزائر عالميا وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000م–2021م.

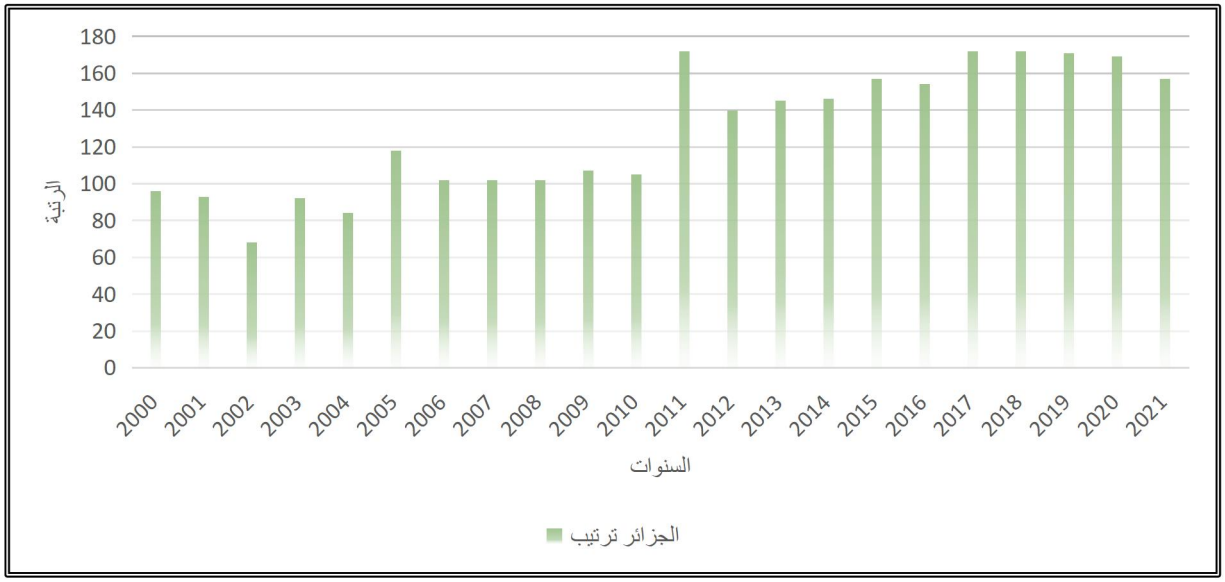

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الجدول 3–17).

يتضح من خلال الجدولين السابقين والشكل أعلاه؛ أن تصنيف الجزائر وفقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الممتدة من 2000م إلى 2021م تركز بشكل رئيسي ضمن فئة الحرية الضعيفة (50–59,9%)، وقد شمل ذلك سنوات 2000م، 2001م، وفترة "2003م حتى 2012م"، بالإضافة إلى سنتي "2014م،

و2016م"، أما باقي السنوات فقد شهدت الجزائر فيها تدهورا إلى فئة الحرية المنعدمة، كما يعد عام 2002م استثناءً، حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية حينها معدل 61%، مما صنف الجزائر ضمن فئة الاقتصاد المعتدل، وبترتيب أفضل مقارنة بالسنوات الأخرى" المرتبة 68"، ويتبين مما سبق أن الجزائر لم تقم بالإصلاحات اللازمة لتحسين درجة حريتها لاقتصادية، كما ساهمت التداعيات الأمنية التي عاشتها الجزائر قبل بداية سنة 2000م، في إعاقة الجهود المبذولة لتحسين الأداء الاقتصادي، حيث زاد الوضع حدة بعد انخفاض أسعار المحروقات عام 2014م؛ ما دفع بالحكومة إلى تبني سياسة تقشفية أدت الى فرض قيود على الاستيراد ابتداء من النصف الثاني لعام 2015م؛ وفي ظل هذه الظروف شهدت مستويات الحرية الاقتصادية تراجعًا تدريجيًا ومتذبذبًا استمر لسنة 2021م نتيجة حدوث ازمة صحية عالمية، تبعتها إجراءات صارمة تم من خلالها تعليق الأنشطة التجارية للحد من انتشار الوباء، مما أثر سلبا على عمليات التبادل التجاري، حيث أشار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة 2020م؛ الى ان الجزائر تتميز ببيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص، وان النموذج الاقتصادي المتبع يعيق نمو هذا القطاع، اذ لا تتجاوز مساهمته حوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي، كونه لا يتماشى جنبا إلى جنب مع القطاع العام، زد الى ذلك غياب سياسات فعالة من أجل النهوض بالاقتصاد وخلق اقتصاد أكثر تنوعا[1].

وبناء على ما سبق؛ تم تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية، ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–19): المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية الجزائرية لعام 2021م.

(الوحدة: النسبة المئوية)

المؤشر الفرعي	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية العمل	العمالة الحرة	التحرر النقدي	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
الدليل	34	41.6	32.7	67.2	55.4	49.1	63.5	51.3	84.3	57.4	30	30
الحرية	منعدمة	منعدمة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	كاملة	ضعيفة	منعدمة	منعدمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Heritage organization، **مرجع سبق ذكره،** تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/04، على الساعة 16:33.

[1] Doing Business, **Comparing Business Regulation in 190 Economies 2020**, The World Bank, USA, 2020, p p 44 -55.

من خلال الجدول السابق يتبين؛ أن اغلبية المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية، تندرج ضمن فئتي الحرية المنعدمة والضعيفة، حيث تمثلت في: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الصحة المالية، حرية الاستثمار والحرية المالية، الانفاق الحكومي، العمالة الحرة، وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها:[1]

– يشكل الفساد بأنواعه عائقا أمام الاستثمار؛ كما يساهم في رفع حجم العقبات الإدارية

– المادة 49–51 من قانون الاستثمار التي تحد من حرية المستثمر الأجنبي؛ بأن لا يتجاوز نسبة 49% من رأس مال أي مشروع في الجزائر

– القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار تؤثر بشكل كبير على حقوق الملكية الخاصة من حيث، نقل الملكية، التسجيل، وغيرها.

– السيطرة الشبه كلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للدولة على النظام المصرفي الجزائري، وهي أساس انعدام الحرية المالية في ظل غياب المنافسة بينه وبين المصارف الخاصة والأجنبية

– خلال الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى 2014م شهدت الجزائر طفرة نفطية استثنائية؛ ما ترتب عنها تبني الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية تمثلت في التوسع المعتبر في حجم الإنفاق العام، مما أدى إلى تعزيز دور الدولة كفاعل اقتصادي رئيسي ضمن مختلف القطاعات والمجالات الاستثمارية.

– ازمة الصحة العالمية وما تبعها من إجراءات؛ حدت من الحرية التجارية وعمليات التبادل الدولي.

مما سبق؛ نستنتج أن الجزائر لا توفر مناخا ملائما للاستثمار، وذلك لضعف مستوى الحرية الاقتصادية التي تعد أساسا لنجاح الاستثمار في أي دولة، حيث قدر متوسطها بحوالي 49.7% سنة 2021م؛ ما وضعها ضمن فئة الدول غير الحرة اقتصاديا وفق الرتبة 157 عالميا من بين 184دولة.

كما أشار محررو المؤشر إلى افتقار المنطقة للفرص الاقتصادية، حيث يمثل ذلك مشكلة خطيرة، خاصة إذا تجاوز متوسط معدل البطالة نسبة 25%.

[1] حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2018 ودوره في تقييم المناخ الاستثماري باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP حالة الجزائر وعدد من دول العالم**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019، ص ص 252–253.

2– مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020م: تصدر الهيئات والمؤسسات الدولية عدة تقارير دورية تضم مجموعة من المؤشرات التي من شأنها تقييم مناخ الاستثمار، بحيث يعتبر مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من بين اهم تلك المؤشرات.

أ– **تعريف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال**: يعبر لنا هذا المؤشر؛ على درجة انفتاح مناخ الأعمال ضمن المعايير العشر التالية: "بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار"، وهي معتمدة من قبل البنك الدولي في ترتيب مناخ الأعمال المناسب.

حيث تُرتب الاقتصادات الوطنية ضمن مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" استناداً إلى الدرجات الإجمالية المحققة من 1 إلى 190، وتمثل المراتب المتقدمة بيئة أعمال مُيسرة؛ فيما تشير المراتب المتأخرة القريبة من الرتبة 190 إلى وجود تعقيدات، وصعوبات تُثبط من فعالية ممارسة الأنشطة التجارية[1].

الشكل رقم (3–19): مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020م.

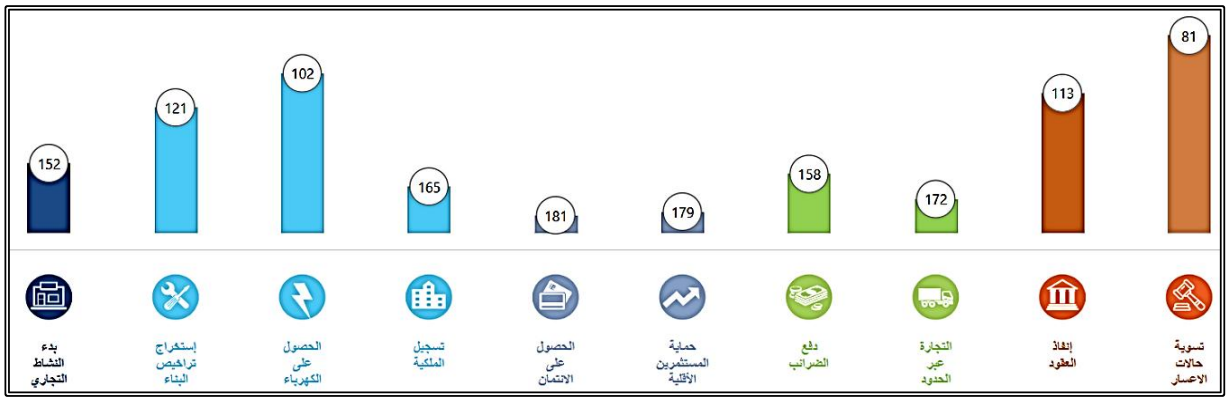

Source: Ranking on Doing Business Topics- Algeria, **Op.cit**, 2020.

– والمتوفر على الموقع: https://archive.doingbusiness.org/ar/data، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/04، على الساعة 21:31.

من خلال الشكل أعلاه؛ ووفقاً لتقرير البنك الدولي لريادة الأعمال سنة 2020م، صنفت الجزائر ضمن الرتبة 157 عالميا، وذلك لحصولها على مراتب متأخرة في جل المعايير الفرعية العشرة الخاصة بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ما يتطلب تحليلاً شاملاً لفهم التحديات التي تعيق تطور بيئة الأعمال، حيث:

[1] Doing Business, **Op.cit**, p p2-3.

يشير تصنيف **بدء النشاط التجاري** بالمرتبة 152؛ الى وجود تحديات جوهرية في مجال إنشاء المشاريع الاستثمارية تحد من سهولة ممارسة الأنشطة التجارية، حيث يتطلب تسجيل الشركات والمؤسسات في الجزائر الى نحو اثني عشر إجراءً إدارياً، كما تستلزم المدة الزمنية اللازمة لاستكمال هذه الإجراءات حوالي 18 يوماً.

اما **استخراج تراخيص البناء**؛ جاء ضمن المرتبة 122 من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة فيما يتعلق بمؤشر مراقبة جودة البناء (Building Control Quality Index)، ما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في عملية استخراج تراخيص البناء بالجزائر، والتي تتطلب إنجاز 19 إجراءً إدارياً، بينما تستغرق المدة الزمنية اللازمة للحصول على ذلك حوالي 131 يوماً.

وجاءت الجزائر بالمرتبة 102 ضمن **إجراءات تسهيل الحصول على الكهرباء**؛ حيث يستلزم ذلك مدة 84 يوم، وكلفة ب 976دج بدء من توصيل الكهرباء لمبنى أعمال منشأ حديثا مرورا على موثوقية التوريد والشفافية، الى نشر تعريفة الكهرباء على الموقع الالكتروني للمرفق وهيئة تنظيم الطاقة.

ويعتمد **تسجيل الملكية**؛ على الإجراءات والوقت والتكلفة بين شركتين محليتين، إضافة إلى جودة مؤشر إدارة الأراضي الذي يقيم موثوقية البنية التحتية، والشفافية للمعلومات، والتغطية الجغرافية؛ إضافة الى تسوية النزاعات على الأراضي، والمساواة في الحصول على حقوق الملكية، ولانعدام ذلك جاءت الجزائر ضمن أواخر المراكز برتبة 165.

كما يتكون **الحصول على الائتمان**؛ من الممارسات التنظيمية الموجودة ضمن قوانين الضمانات العينية، والإفلاس المعمول بها، وعمق المعلومات الائتمانية، والتغطية والنطاق؛ وأيضا إمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية المتاحة من خلال مزودي خدمة إعداد التقارير الائتمانية كمكاتب الائتمان، وسجلات الائتمان، وترتيبها من الأسوأ إلى الأفضل؛ حيث صنفت الجزائر بالمرتبة 181، ما يعكس ضعف الائتمان جراء سوء الممارسات التنظيمية.

اما ملف **حماية المستثمرين الأقلية**؛ فيحوي أفضل الممارسات التنظيمية من الأسوأ للأفضل، ومدى الإفصاح على متطلبات الموافقة والإفصاح للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، إضافة إلى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عند تحميلهم المسؤولية عن ضرر ناجم من المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والعقوبات المتاحة، ضف إلى ذلك دعاوي المساهمين ومدى احتمالية وصول المدعين إلى معلومات الشركات الداخلية، ومدى الملكية والرقابة

على القواعد التي تحكم هيكل الشركات، وشفافية الشركات لمستوى المعلومات التي يجب عليها مشاركتها مع أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذين، حيث صنفت الجزائر بالمرتبة 179؛ ما يعكس ان الكشف عن الصفقات ومعاملات بين الأطراف المعنية كان ضعيفا.

وأيضا نجد ما يلي:

دفع الضرائب؛ والتي تقاس بالمدفوعات، والوقت، وإجمالي الضريبة، ومعدل مساهمة الشركة بالامتثال لقوانين الضرائب في الاقتصاد، حيث تعكس مدفوعات الضرائب إجمالي عدد الضرائب والاشتراكات المدفوع، طريقة الدفع وتكرار الدفع، كما تشمل الضرائب المحتجزة من قبل الشركة كضريبة القيمة المضافة، وضرائب العمل التي يتحملها الموظف، وضريبة المبيعات، وغيرها؛ أما وقت الامتثال للضرائب فهو الوقت المستغرق لإعداد ثلاث أنواع رئيسية من الضرائب، والاشتراكات مع كيفية دفعها، والمتمثلة في ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات، وضرائب العمل؛ ووفقا لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 158 بسبب صعوبة عملية تحصيل الضرائب، نتيجة التهرب الضريبي للمواطنين من دفع مستحقاتهم، إضافة الى تهاون القطاع في ممارسة الرقابة الضريبة جراء تفشي مظاهر الفساد من رشوة وبيروقراطية.

كما تشمل **التجارة عبر الحدود**؛ الوقت والتكلفة للامتثال الوثائقي، والامتثال لحدود التصدير والاستيراد، وبسبب طول الوقت، وكبر تكلفة التصدير والاستيراد اللذان يعتبران عائقا كبيرا أمام النمو والازدهار الاقتصادي؛ حيث سجلت الجزائر بالمرتبة 172.

وتعتمد **عمليات انفاذ العقود**؛ على الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية، ما ترتب عنه تصنيف الجزائر ضمن المركز 113، حيث يتطلب ذلك كلفة العالية، ووقتا طويلا للحصول على القرار النهائي، ما عرقل من عمليات الاستثمار في القطاع الخاص.

أخيرا؛ شملت **عمليات تسوية حالات الإعسار** معدل استرداد الإجراءات التي تضم كيانات محلية، إضافة إلى قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظي؛ ويُلاحظ من خلال الشكل السابق تصنيف الجزائر ضمن المرتبة 81؛ حيث يُرجع ذلك بشكل أساسي إلى أوجه القصور في نظام تأهيل الشركات المؤهلة للعمل في القطاع، وتصفية الباقي باسترداد الدائنين لمستحقاتهم القائمة اتجاه الشركات المعلن إفلاسها، ما يبين ضعف الإطار القانوني للإعسار في تقييم ملائمة وسلامة إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

سوف نحاول فيما يلي؛ تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر من خلال التطرق الى التدفقات الواردة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب– التدفقات الواردة للجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000م–2021م: أكدت التطورات الاقتصادية الحديثة على سرعة الانفتاح التجاري والمالي، ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز الاساسية للنمو الاقتصادي التي تلعب دورا مهما في عملية التنمية من خلال استغلال الموارد الاولية واليد العاملة ،كما يساهم أيضا في نقل التكنولوجيا المتطورة، وتقليص فاتورة الاستيراد، مما سيرفع من كفاءة مختلف النشاطات الاقتصادية.

الجدول رقم (3–20): تطور معدل التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من اجمالي الناتج المحلي) إلى الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.52	1.87	1.74	0.87	0.97	1.08	1.50	1.184	1.463	1.83	1.30
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.178	0.661	0.74	0.63	0.29-	0.91	0.65	0.75	0.72	0.70	0.47

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، **مرجع سبق ذكره،** تاريخ الاطلاع يوم 13 /2024/11، على الساعة 10:27.

وضح الجدول السابق؛ تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لارتفاع ملحوظ بقيمة بلغت 1,113 مليار دج بمعدل نمو من 0,52% إلى 1,87% خلال العام المذكور، وذلك لتحسن الأوضاع الأمنية بالإضافة الى بداية تطبيق برنامج تنموية، كما يرجع هذا التطور الإيجابي إلى صدور قانون تطوير الاستثمار الذي تضمن حزمة شاملة من الحوافز والامتيازات المخصصة للمستثمرين الأجانب، وقد تجسدت هذه السياسة من خلال منح تراخيص استثمارية استراتيجية شملت أبرزها منح الترخيص لشركة أوراسكوم المصرية للاتصالات،

وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات الهندية، بالإضافة إلى "شركة Elaps" المتخصصة في إنتاج الهليوم، كما شهدت هذه المرحلة توقيع عقود مهمة بين شركة سوناطراك وبعض الشركات النفطية الأجنبية[1].

وعلى خلاف كل التوقعات التي تلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008م؛ بلغت التدفقات الأجنبية المباشرة ذروتها عام 2009م ب 27 مليار $، حيث يُفسر هذا الأداء الاستثنائي بالزيادة الكبيرة في التدفقات الاستثمارية الموجهة لقطاع المحروقات خاصة من شركتي "توتال" و"بارتاكس" الفرنسيتين المتخصصتين في التنقيب عن الغاز[2]، إضافة إلى استثمارات "شركة هنكل الألمانية" في صناعة المنظفات؛ غير أن هذا المسار التصاعدي لم يستمر طويلاً،

حيث شهدت التدفقات انخفاضاً تدريجياً اعتباراً من عام 2012م إلى ملياري دولار، واستمر ذلك حتى عام 2014م ب 1,502 مليار $ جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أدى الى انخفاض التدفقات الاستثمارية العالمية بنسبة 18,2%[3].

كما مثّل عام 2015م؛ نقطة تحول سلبية في مسار التدفقات الأجنبية للجزائر، حيث تم تسجيل أدنى معدل لها بنسبة -0,29%، وخسائر قدرت بنحو 534 مليار $، ويعود ذلك أساسا إلى تداعيات الأزمة النفطية التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من عام 2014م، ما أثر بشكل خاص على الاستثمارات الموجهة نحو قطاع المحروقات، والتي تعتبر المحرك الرئيسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كون الاستثمار المحصل في باقي القطاعات لا يتجاوز نسبة 1%[4].

بعد ذلك؛ شهدت التدفقات الوافدة سنة 2016م ارتفاعا في معدلها الى نحو 0,91 نتيجة تحسن أسعار النفط، وعودة الاستثمارات في قطاع المحروقات، كما بقيت تلك التدفقات مستقرة نوعا ما حتى عام 2020م بمعدلات تراوحت بين"0,65 و0,70" لتتراجع بعد ذلك تلك المعدلات الى حوالي 0,47 % سنة 2021م

---

[1] ميلود بوعبيد، امحمد بن البار، **أثر الاستثمار الاجنبي على العمالة في القطاع السياحي في الدول المغاربية: الجزائر–تونس–المغرب**، المجلة الجزائرية للأمن السياسي، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2021، ص1038.

[2] محمد بن مريم، **دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 1987–2016**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 01، العدد 20، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص59،

[3] نعيمة زروقي، روشو عبد القادر، **حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الاستقرار النقدي في الجزائر 1990–2021**، مجلة المدبر، المجلد 10، رقم 02، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القليعة، الجزائر، 2023، ص44.

[4] ميلود بوعبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص1038.

بسبب تداعيات أزمة الصحة العالمية على حركة النقل والتبادل الدولي، ما انعكس سلبا على التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

الا ان معدل تدفق الاستثمارات خلال تلك الفترة الماضية كان ضعيفا جدا بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة في مجال الاستثمار الأجنبي، ما جعل المستثمر الاجنبي يتخطى الوجهة الجزائرية نتيجة تعقيد الإجراءات الإدارية.

3– تقييم وضعية المناخ الاستثماري في جزائر خلال الفترة 2000م–2021م:

من اجل توضيح الطبيعة البيئية للمناخ الاستثماري في الجزائر؛ تم الاستناد في هذه الدراسة الى مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يمثل حرية الأعمال في حق الفرد في إنشاء مؤسسته دون تدخل لا مبرر من قبل الدولة كونه يعرقل الأداء الحر للأعمال (رفع تكايف الإنتاج، تثبيط الربحية)، ما يقلل من فرص النجاح في السوق لاسيما للجدد منه[2]، بحيث يعتبر المناخ الاستثماري بالجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات ، وذلك بانعدام الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات ذات الارتباط بأداء الأعمال والأنشطة الاستثمارية، والتي ظهرت في تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية وما رأيناه من خلال تحليل التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

انطلاقا مما سبق؛ يمكن القول أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال ضعيفا، وذلك لمحدودية مساهمة القطاعات الصناعية غير النفطية في الناتج المحلي، واصطدام القطاع الخاص والمقاولات الناشئة بمصاعب كثيرة عرقلت مرحلة النمو، مما جعل البلد في ترتيب متدني؛ فإنشاء مؤسسة جديدة في الجزائر يصطدم بحواجز تنظيمية وإدارية مكلفة من حيث الوقت والتكلفة من رشوة، وبيروقراطية، وعدم استقرار في القوانين والتشريعات، إضافة الى ثقل السياسة الضريبية في الجزائر، واحتكار الدولة للمجالات الحيوية وممارستها التضيق على نشاطات الافراد والقطاع الخاص، وأيضا الاستثمار الأجنبي.

---

[1] نعيمة زروقي، روشو عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **مرجع سبق ذكره**، ص250.

المطلب الثالث: مؤشر التنويع الاقتصادي المركب ومكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري.

إن التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع لا يقتصر على إحداث تغيرات في بنية الدخل والنفط فقط؛ بل يتعداه إلى إحداث تغيرات في هيكل الميزان التجاري، وتوزيع الاستثمارات من خلال تكوين رأس المال الثابت، وكذلك تغيير بنية الإيرادات العامة والعمالة، وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاث مكونات رئيسية ينصب عليها مستوى التنويع الاقتصادي، وهي: تنويع الصادرات، وتنويع العائدات المالية للدولة، وأيضا تنويع القاعدة الإنتاجية والسلعية والخدمية، وانطلاقا من هذا المنظور تم تقديم دراسة تحليلية لمؤشر التنويع الاقتصادي المركب المكون من المؤشرات التالية: مؤشر التنويع في الناتج المحلي الاجمالي والذي يبين مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية فيه، مؤشر تكوين رأس المال الثابت، مؤشر الايرادات العامة، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر تنويع الواردات، وأخيرا مؤشر تنويع العمالة[1]؛ حيث تم حسابه بعد قياس المتوسط الحسابي السنوي الخاص بالمؤشرات الستة المذكورة سابقا خلال الفترة "2000م –2021م" نظراً لأن التنويع الاقتصادي لم يُدرج ضمن الأهداف الاستراتيجية للمخططات التنموية، إلا مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة "2000م".

أولا– مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م: من اجل الوصول الى القيم الخاصة بمؤشر التنويع الاقتصادي وفقاً لنموذج هرفندال–هرشمان، سنلجأ أولا الى احتساب المؤشرات الستة المكونة له.

1– تحليل تطور مكونات مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م:

سيتم تحديد قيم مؤشر التنويع الاقتصادي المركب؛ انطلاقا من تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي لهرفندال–هرشمان عبر ستة ابعاد رئيسية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الايرادات، العمالة، واخيرا تكوين رأس المال الثابت.

[1] Kourtel nadjet, Kheddache fares, Mohammad Saad Alfiky, **A Standard Study on the Impact of Economic Diversification on the Economic Growth Rate in Algeria Using The ARDL Model for the Period 1990-2021, Journal Of North African Economies**, Vol 20, N°35, University of Chlef, Chlef, Algeria, 2024, p37.

الشكل رقم (3–20): تطور مكونات مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

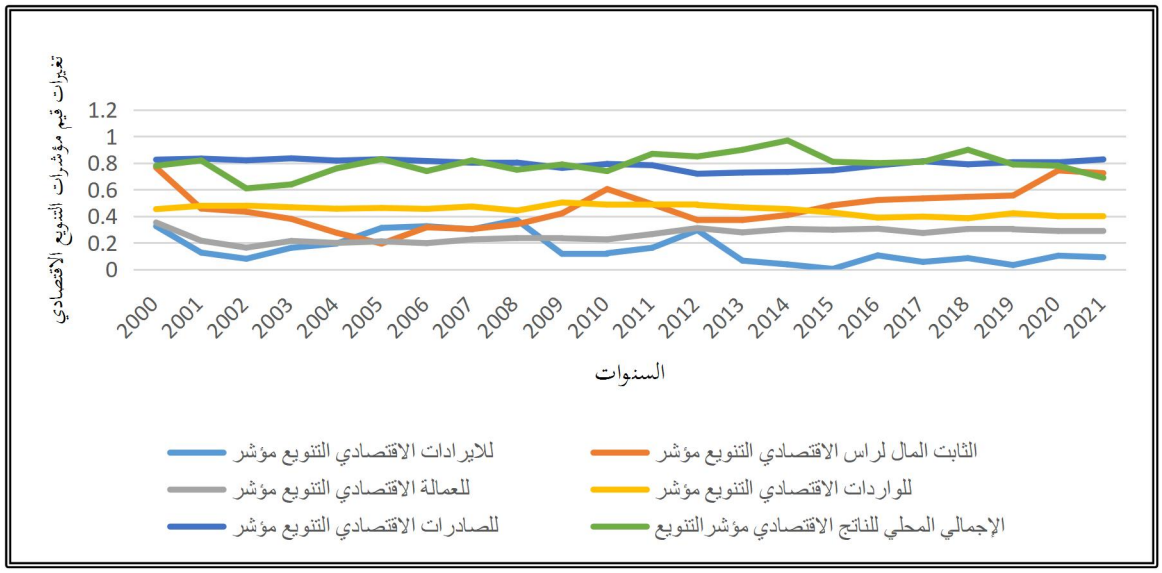

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (انظر الملحق 3–5).

ومن خلال الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

أ– تنويع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي: يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج ضمن خمسة قطاعات كما هو مبين في الملحق رقم (3–2)، وقياس التنوع الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري حسب مؤشر هرفندال–هرشمان؛ حيث اظهر المؤشر قيما تأرجحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، كما انحصرت ضمن المجال"0,61 و0,97"، وتزامن ذلك مع التقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية جراء الازمات العالمية الواقعة خلال سنة: "2008م، 2014م، 2021م"، ما يشير إلى اداء ضعيف من طرف هذا المتغير، كون أن مستوى التنويع في القاعدة الإنتاجية للجزائر يتأثر بحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر هو الاخر بأسعار النفط في ظل عدم تنوع الصادرات خارج المحروقات، وضعف مردودية القطاع الفلاحي كما رأينا سابقا.

ب– تنويع مؤشر الصادرات: يتطلب تحقيق تنويع في الصادرات؛ إحداث تغيير في بنيتها الصادرات، وعدم الاكتفاء بتكييف النشاطات الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية فقط، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر تتراوح بين "0,72 و0,836"، ما يشير إلى أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية تفتقر إلى التنويع

المطلوب، كما أن اقتراب قيمة المؤشر من الوحدة الواحدة؛ يؤكد استمرار الاعتماد الجوهري على إنتاج وتصدير المحروقات بنسب مرتفعة، مما يعكس هيمنة القطاع النفطي على البنية التصديرية للاقتصاد الجزائري.

ت– تنويع مؤشر الإيرادات: تعد الإيرادات العامة المصدر الأساسي للإنفاق الحكومي، وتلعب دورا هاما في تنويع القاعدة الإنتاجية، لذلك فإن زيادة التنويع الاقتصادي تتطلب تنويعا وزيادة في نسبة الإيرادات غير النفطية، وأنه من خلال بيانات الملحق رقم (3-5) والشكل أعلاه؛ يشير مؤشر هيرفندال –هرشمان الى انخفاض في قيمته تراوحت بين "0.00482 و0.37208"، ما يدل على حدوث تنويع جيد ضمن هذا المتغير؛ غير ان ذلك تزامن مع حدوث أزمات اقتصادية عالمية أثرت بشكل مباشر على أسعار النفط، حيث تبين أن معظم الإيرادات العامة متأتية من الجباية البترولية، كما ان تسجيل مؤشر الايرادات لتنوع الجيد ما هو الا ارتفاع في أسعار النفط.

ث– تنويع مؤشر الواردات: يمثل هذا المؤشر؛ احد الابعاد المهمة للتنويع الاقتصادي، اذ يعكس تطور بنية الواردات مدى تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج، وذلك بالنظر الى أسعار الواردات، حيث قدر عدد السلع التي استوردتها الجزائر سنة 2000م بـ 230 سلعة، ليرتفع بعد ذلك الى 238 سلعة خلال سنة 2021م[1]، حيث من خلال الشكل أعلاه تبين أن قيم المؤشر تراوحت بين "0,386 و0,504"، مما يشير الى وجود تنوع نوعا ما في الواردات؛ غير انه يبقى حساسا لتقلبات الكميات والأسعار الحاصلة ضمن سوق الطاقة العالمي.

وبالنظر ايضا الى سلة واردات الجزائر على مدار 22 سنة تم تسجيل 08 سلع جديدة فقط، ما يدل على قلة التنوع، وضعف الانفتاح التجاري.

ج– تنويع مؤشر العمالة: يشير توظيف العمالة؛ الى أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي لأي بلد، وواحد من أهم أهداف سياسة التنويع الاقتصادي الذي يعمل على إعادة هيكلة القوى العاملة باتجاه القطاعات غير النفطية، لتستوعب المزيد منها، حيث من خلال الشكل أعلاه يتبين أن؛ مؤشر تنويع العمالة لهرفندال – هرشمان يتراوح بين "0,16447 و0,35351"، وهي قيم قريبة من الصفر، ما يدل على وجود تنوع في توزيع

[1] Unctad, Commerce et Développement, Statistique, Commerce et Marchandises, **Indice de Diversification et de concentration des exportations et des importations par produit**, Données Annuel.

* متوفر على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices، تاريخ الاطلاع يوم 2025/02/05، على الساعة 15:05.

اليد العاملة على معظم القطاعات الاقتصادية، وبالتالي هناك تنوع في التوظيف؛ الا ان هذا التنوع يعد متأتيا من قطاعات غير إنتاجية كالتجارة، والخدمات الإدارية التي تستوعب ازيد من 58% من إجمالي القوى العاملة[1]، بينما لا يتجاوز التشغيل ضمن القطاع الصناعي نسبة 15%.

ح– تنويع مؤشر تكوين رأس المال الثابت: يعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة في تبيان تركز الاستثمارات في قطاع معين، أم توزعها على جميع القطاعات الاقتصادية بصورة عادلة ومتكافئة، ومن خلال الشكل أعلاه تبين أن قيم مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت تراوحت بين "0,76669 و0,72482"، وهي قيم تقترب من الوحدة الواحد، مما يدل على قلة التنويع في هذا المتغير.

مما سبق؛ يتضح لنا جليا أن مؤشرات التنويع الاقتصادي الستة تملك اتجاها ثابتا، حيث أن قيم كل من مؤشر: تنويع الصادرات، وتنويع الناتج المحلي الإجمالي، تقترب من الواحد، مما يدل على عدم تنوعها، بينما منحنى مؤشر تنويع الواردات، ومنحنى مؤشر تنويع تكوين رأس المال الثابت كانا متوسطا التنويع، مما يعنى وجود تنويع متوسط لكنه مزيف، أما منحنيات مؤشر تنويع الايرادات والعمالة كانت قريبة من الصفر، مما يدل على وجود تنويع اقتصادي لكنه مزيف أيضا.

2– مؤشر التنويع الاقتصادي المركب بالجزائر خلال الفترة 2000م–2021م: لأجل قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ يستوجب ذلك قياس مؤشر مركب من ستة مؤشرات قمنا بقياسها مسبقا، وهي التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، التنويع في الصادرات، التنويع في الواردات، التنويع في الإيرادات، التنويع في العمالة، التنويع في تكوين رأس المال الثابت.

ولقياس المؤشر المركب نقوم بحساب المتوسط الحسابي السنوي لهذه المؤشرات الستة لهرفندال–هيرشمان، مما يجعله مقياسا مرضيا للتنويع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي، ولشموله لستة أبعاد متداخلة؛ حيث البعد الأول هو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي الإجمالي، اما الثاني؛ فيتضمن تركيبة الصادرات، بحيث تشكل الصادرات النفطية أساس ذلك، ويتمثل البعد الثالث في بنية الواردات، حيث أن حدوث أي تغير جوهري في بنية الإنتاج يؤدي إلى تغيرات موازية في بنية الواردات، كما تشكل البعد الرابع من بنية الإيرادات العامة، وكيفية توزيعها بين إيرادات نفطية وغير نفطية، ومثل البعد الخامس بنية التشغيل وتوزيعه

[1] عبد الحميد بن نية، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

على النشاطات الإنتاجية المختلفة، اما البعد السادس فقد مثل بنية تكوين رأس المال الثابت وتوزيعها بين الاستثمارات الخاصة والعامة، حيث تم توضيح ذلك؛ ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم (3–21): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي المركب للجزائر خلال الفترة 2000م –2021م.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر التنويع الاقتصادي المركب	0.58	0.49	0.43	0.45	0.45	0.47	0.48	0.49	0.49	0.47	0.50
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
مؤشر التنويع الاقتصادي المركب	0.51	0.51	0.47	0.49	0.46	0.48	0.48	0.50	0.48	0.52	0.50

المصدر: من إعداد الباحثة؛ اعتمادا على معطيات الملحق رقم (3–5).

تشير البيانات الواردة في الجدول المذكور اعلاه؛ إلى أن المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي أظهر استقراراً نسبياً، حيث تراوحت قيمه بين "0,43 و0,58"، كما أشار ذلك الى حدوت مستوى متوسط من التنويع الاقتصادي، وأن الفترات التي شهدت ارتفاعا في درجة التنويع الاقتصادي تزامنت مع تلك التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية؛ في حين أن انخفاض درجة التنويع ترافقت بشكل ملحوظ مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعله مزيفا.

والشكل الموالي؛ يوضح ترتيب متوسطات مؤشرات التنويع الاقتصادي الستة، وموضع المؤشر المركب ضمنها.

الشكل رقم (3–21): ترتيب متوسط مؤشر التنويع الاقتصادي المركب في الجزائر خلال الفترة 2000م–2021م.

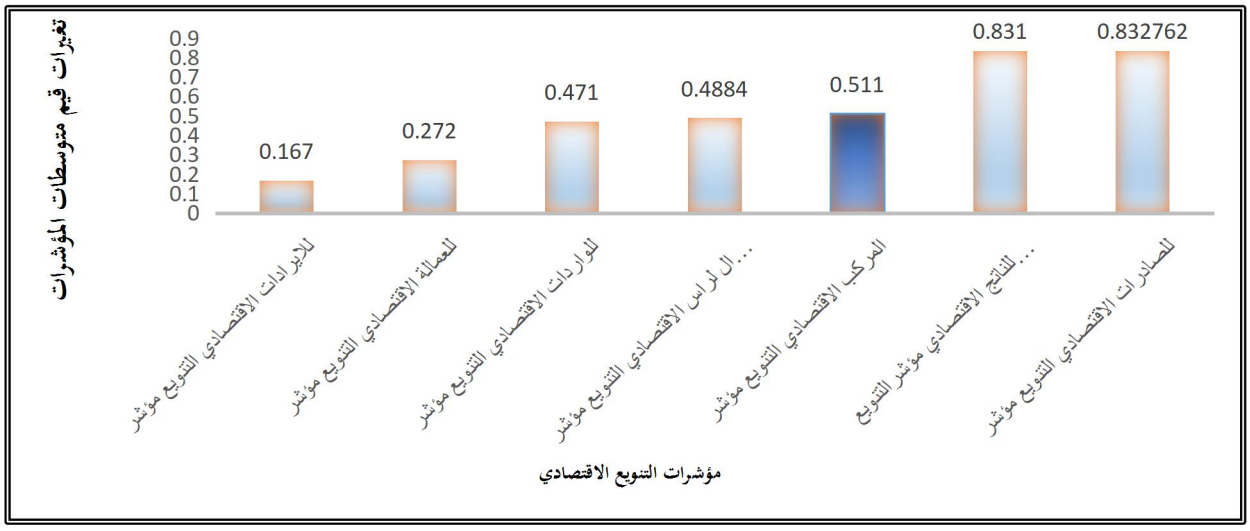

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل (أنظر الملحق رقم 3–5).

من خلال الشكل أعلاه؛ تبين أن المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، والمتمثل في الوسط الحسابي للمتغيرات الستة يقع بين مؤشر التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0,831، ومؤشر التنويع الاقتصادي لتكوين رأس المال الثابت بقيمة 0,4884، حيث قدر ب 0,511؛ مما اشار الى وجود تنويع اقتصادي متوسط، غير انه يعد مزيفا كونه بقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي.

من خلال تحليل تجربة التنويع الاقتصادي بالجزائر ضمن إطار السياسة الاقتصادية المتبعة، وانطلاقا من مسارها؛ تبين أن الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات، والتي هي الأخرى ترتبط بتقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمي، وأنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية والمساعي؛ إلا أن التنويع الاقتصادي بها كان ضعيفا، وبناء عليه سيختتم هذا الفصل بالتطرق إلى نقاط الضعف التي أدت الى هشاشة الاقتصاد الوطني.

ثانيا– مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000م–2021م: إن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية الناضبة أدى الى بقاء البلاد في تبعية مزمنة لإيراداتها؛ مما زاد من هشاشة بنيتها الاقتصادية بسبب تعرضها الدائم الى تقلبات خارجية.

وفيما يلي سنقدم مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري من خلال ما شهدناه سابقا:

أ– الدعم المستمر: الدعم المستمر من قبل الدولة لجميع طبقات المجتمع، مما جعله غير عادل؛ فمثلا استهلاك الفرد الغني من منتجات الوقود المدعمة ليس كاستهلاك فرد فقير لا يملك سيارة، أو دراجة نارية، او حافلة، ضف الى ذلك المواد الاستهلاكية المدعة كالسكر، إذ يختلف نمط استهلاك الفرد العادي عن نمط استهلاك صاحب المصنع، والذي يستعمل هذه المادة المدعمة بكمية كبيرة لإنتاج منتجات أخرى كالبسكويت، والعصائر، وإلى ما ذلك، مما يشجع على الاستهلاك المفرط، وهو ما يدفعنا للتفكير في اتخاذ نظام أكثر عدالة يتم من خلاله صب التحويلات النقدية مباشرة الى ذويها.

ب– الاعتماد المفرط على المحروقات: شكلت عوائد الموارد الطبيعية المصدر الأساسي لتمويل البرامج التنموية، والانفاق الاستثماري الحكومي لفترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في فترات ارتفاع أسعار المحروقات؛ إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى عدم الوصول إلى نمو مستدام بسبب الاعتماد على عوائد المحروقات لتمويل البرامج الاستثمارية، وغياب استراتيجية لبناء اقتصاد متنوع.

ت– مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في غياب الوعي الادخاري؛ إضافة إلى تحويل الفوائض المالية للخارج لغياب المناخ الاستثماري المناسب، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري.

ث– نضوب الموارد الأساسية: يحدث ذلك بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، مما يجعل من عملية استمرار الاعتماد عليها استنزافا لعمرها الافتراضي.

ج– تراجع مستوى النشاط الاقتصادي: يحدث بسبب تراجع القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تراجع أسعار المحروقات، مما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

ح– مناخ استثماري غير ملائم: وذلك بسبب انعدام الحرية الاقتصادية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال قياسنا لمؤشر الحرية، والمؤشرات الفرعية التابعة له.

خ– ضعف تنوع الصادرات الجزائرية: وذلك بسبب عدم تنويع الهيكل الإنتاجي المحلي، والمتمثل بالدرجة الأولى في الصناعة من أجل بلوغ قاعدة اقتصادية عريضة.

د- عدم استغلال مصادر الطاقة غير قابلة للنضوب: تزخر الجزائر بعدة مصادر طاقوية غير قابلة للنضوب، وغير مستغلة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والمياه.

خلاصة الفصل:

هدفت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة "2000م-2021م"، الى تدارك هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم، بحيث رسمت رؤية تهدف إلى خلق تنويع في الاقتصاد، والعمل على الخروج من التبعية للمحروقات، لتجنب الصدمات الخارجية الناتجة من تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبناءً على تحليل عدة مؤشرات اقتصادية كمؤشر الانفتاح التجاري، التنويع الاقتصادي، وسهولة ممارسة الأعمال، حيث تبين من خلالها أن تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر لا يزال بعيد المنال؛ فبالرغم من الأغلفة المالية التي رصدتها الدولة لتجسيد هذه السياسة الاقتصادية، وتنشيط القطاعات ذات القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي كالفلاحة والصناعة؛ إلا أنها لم تتخلص من التبعية للمحروقات، مما أدّى إلى خلق تنويع اقتصادي بطيء ومزيف.

مما ممكننا القول؛ ان تغيرات أسعار النفط سواءً إيجابًا أو سلبًا تؤثر في السياسة الاقتصادية للجزائر عبر الإيرادات النفطية، والتي تتأثر هي الأخرى بأسعار النفط، كما ترتبط النفقات العمومية طرديا أيضا بأسعار النفط مرورًا بالإيرادات العمومية، وإن عدم استقرار أسعار النفط يؤدي إلى عدم استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ومن خلال ما سبق؛ سنتطرق في الفصل الموالي إلى الدراسة التطبيقية لمعرفة، وتحديد السياسة الاقتصادية المثلى التي ترمي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الرابع

تمهيد:

أثارت أزمة سنة 1986م تحولات كبيرة في مسار السياسة الاقتصادية الجزائرية، ما ترتب عنه تبني الحكومة لبرامج تنموية ضخمة استهدفت تحفيز النمو اقتصادي وتعزيز كفاءته، مما قادنا إلى البحث عن أثر هذه السياسة في تحقيق التنويع الاقتصادي نظرا لما تملكه الجزائر من مزايا ومقومات، فكما رأينا في الفصل السابق أن الجزائر بلد ريعي يعاني من العلة الهولندية، وتتميز صادراته بالضعف وقلة التنوع رغم الحجم الكبير للنفقات، لذا ارتأينا أن نقوم بتقدير القيم المثلى لأدوات السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق مستوى افضل من التنويع الاقتصادي في لجزائر، حيث تم التعبير عنه بمؤشر هيرشمان -هيرفندال المركب.

سنعمل على قياس أثر مختلف أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل معا خلال الفترة الممتدة بين 1990م و2021م اعتمادا على اختبار الحدود للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ مع اجراء اختبارات التشخيص للتأكد من مدى صلاحية النموذج وكفاءته، وذلك ضمن إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL؛ بعدها سيتم تقدير القيم المثلى للمتغيرات ذات التأثير طويل الاجل على مؤشر التنويع الاقتصادي، والتي ستحقق أفضل قيمة له باستخدام منهجية U-Shape، وفي مرحلة أخيرة سيتم تحسين تلك المقادير ضمن منهجيتي الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري TAR، والخوارزمية الجينية GA؛ وعليه تم تقسيم هذه الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م.

المبحث الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

في هذا المبحث قمنا بتقديم الإطار المفاهيمي لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL/Autorégressive Distributed Lag"، التي تتناول خصوصية التصرف في حساب الديناميكية الزمنية من خلال التعامل مع التأخيرات الزمنية في التعديل والقدرة على التوقع، وما إلى ذلك من خلال تفسير متغير متسلسل زمنيا، وتحسين التوقعات وفعالية السياسة من القرارات والإجراءات على عكس النموذج البسيط غير الديناميكي الذي لا يستعيد فيه التفسير الفوري (تأثير فوري أو غير مكتمل خلال الوقت) جزءً من اختلاف المتغير المراد شرحه في عائلة النماذج الديناميكية[1]، حيث يكتسب هذا النموذج رواجا في الدراسات الاقتصادية الأخيرة نظرا لكونه أداة فعالة في تحليل علاقات التكامل المشترك، وقد تم تطوير هذه النماذج من قبل كل من "Pesaran (1997م)"، و"Shiramd and sun (1998م)"؛ إضافة الى Pesaran and all (2001م)"، حيث تميزت هذه المنهجيات عن باقي نماذج القياس الاقتصادي بكون المتغيرات الاقتصادية فيها:[2]

- كلها مستقرة عند المستوى؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول؛

المطلب الأول: نموذج ARDL في صورته العامة.

عند بناء النماذج الاقتصادية لا يمكن اغفال تأثير عامل الزمن؛ إذ غالبا ما يلاحظ وجود فاصل زمني بين حركة المتغيرات التابعة واستجابة المتغيرات المستقلة، وإدخال هذه المتغيرات في تحليل الانحدار يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، حيث ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني لتلك المتغيرات كون نماذج السلاسل الزمنية تتميز بوجود فترة زمنية تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي، والتأثير النهائي للتغير في المتغيرات المستقلة، ولا سيما إذا كان في فترة طويلة.

[1] Jonas Kibala Kuma, **Modélisation ARDL, Test de Cointégration aux Bornes et Approche de Toda-Yamamoto : Eléments de Théorie et Pratiques sur Logiciels Congo-Kinshasa**, Hal Ed, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Département des Sciences Economiques Université de Kinshasa, Congo, 2018, p06.

[2] Pesaran M H, Shin Y, Smith R j, **Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relation Shops**, Journal of Applied Econometrics, Vol 16, N°03, Cambridge, UK, 2001, p289.

حيث استندت الدراسة القياسية إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL باعتباره أداة أساسية لقياس التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وتتميز هذه المنهجية باستنادها على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، حيث تم تطويره كما أشرنا سابقا ليكون بديلا عن اختبار التكامل المشترك التقليدي المعتمد على فحص "جوهانسن"، ونماذج تصحيح الخطأ "ECM" مع إمكانية تقدير العلاقات في الاجل القصير بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل I(0) و I(1)، كما يعود اعتماد هذه المقاربة إلى قابلية تطبيقها ضمن سلاسل زمنية صغيرة كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والطويل في أن واحد، كما تمكن هذه المقاربة ايضا المتغيرات من أخذ درجات تأخير مثلى مختلفة[1].

تعد نماذج الانحدار الديناميكية في دراسات تحليل السلاسل الزمنية من المناهج التي تتضمن كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة؛ كونها تمثل متغيرات توضيحية كونها تمثل دمجا بين نماذج الانحدار الذاتي "Autoregressive Models (AR(p))"، ونماذج المتباطئات الموزعة "Distributed lag Models (DL(q))" لتشكل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Distributed lag Models ARDL Autoregressive (p,q))، حيث تكون الصيغة العامة للنموذج ARDL (p, q1,q2, …., qk في شكلها الأساسي على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = C + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X1_{t-1} + \beta_2 X2_{t-1} + \cdots + \beta_k Xk_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X2_{t-i} + \cdots \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta Xk_{t-i} + \varepsilon_{t \ldots (1)}$$

حيث:

Δ: يعبر عن الفرق من الدرجة الأولى؛

c: تعبر عن الحد الثابت؛

p: تعبر عن فترات الإبطاء المتعلقة بالمتغير التابع Y؛

[1] Nikolaos Dritsakis, **Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach**, Review of Economics & Finance, Vol 05, N°01, Department of Applied Informatics, University of Economics and Social Sciences, Greece, 2011, p12.

$q_1,q_2...q_3$: تعبر عن فترات الإبطاء المتعلقة بالمتغيرات المستقلة $(X_1,X_2,...X_k)$ على التوالي؛

$\beta_0,\beta_1,...\beta_k$: تعبر عن معلمات العلاقة طويلة الاجل؛

$\alpha_0,\alpha_1,...\alpha_k$: تعبر عن معلمات العلاقة قصيرة الاجل؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

خلافا لتقنيات التكامل المشترك الأخرى الحساسة لحجم العينة؛ تتميز منهجية ARDL بقوة نسبية في التعامل مع السلاسل الزمنية ذات الحجم الصغيرة، حيث تعطي نتائجا أفضل في الدراسات التي تتراوح مشاهداتها ما بين 30 إلى80، كما يتم ضمنها تقدير معاملات الاجل طويل الى جانب نموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات الاجل القصير ومعامل سرعة التعديل، اما بخصوص تحديد فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلومات الإحصائية، وأشهرها معياري "AIC" و"SC"؛ إضافة الى ذلك يمكن لهذه المنهجية تقدير العلاقات القصيرة والطويلة في أن واحد ضمن إطار المعادلة الواحدة، مما يسهل من عملية التقدير والتفسير، كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات الأجل القصير والطويل في أن واحد، ويشترط ألا تكون هناك متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية I(2) أو رتبة أعلى.

المطلب الثاني: اختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض منهجية اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ؛ وذلك بعد التأكد من ان جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند الفرق الثاني؛ اذ تستند افتراضات اختبار الحدود الى ضرورة أن تكون المتغيرات مستقرة إما عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1)، لذلك تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية وأساسية قبل تطبيق المنهجية؛ حيث يتم ذلك من خلال الاستناد الى اختبارات جذر الوحدة التي من ابرزها اختبار" ADF"، واختبار"PP"، بالإضافة الى "اختبار KPSS" الذي حظي بانتشار واسع في الادبيات الاقتصادية المعاصرة.

وعليه؛ تمت دراسة استقراريه السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع "Dickey-FullerAugmented" لأجل التخلص من الارتباط الذاتي بين لأخطاء، بينما يستخدم اختبار فليب بيرون "test Philip Perron" للتأكد من نتائج اختبار ديكي فولر الموسع خاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا، وللتحقق من صحة نتائج الاختبارين السابقين تم إضافة اختبار كوياتكوفسكي–فيليبس–شميتشين "KPSS"

كفحص تكميلي، حيث بعد ضمان استقرارية متغيرات الدراسة اجري اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة تجمع بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل ضمن النموذج المدروس.

أولا– اختبار الحدود للتكامل المشترك في نموذج ARDL: يستخدم اختبار الحدود" The Bounds Testing Approach" للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث يتم ذلك من خلال حساب احصائية F-Statistic واختبار فرضية العدم "$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$" التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج؛ ما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة؛ في المقابل تنص الفرضية البديلة H_1 على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة؛ ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

بعد ذلك؛ تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F-Statistic بقيمتين حرجتين، إحداهما دنيا I(0) والأخرى عليا I(1) تستخرجان من الجداول التي وضعها "Pesaran" و"Shin and Smith" سنة 2001م؛ حيث نفرق بين ثلاث حالات كالاتي:[1]

الحالة الأولى: يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ إذا كانت قيمة F-Statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، حيث يشير ذلك الى وجود تكامل مشترك، ما يعني ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثانية: لا يمكن رفض فرضية العدم؛ إذا كانت قيمة F-Statistic المحسوبة أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، حيث يشير ذلك الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثالثة: لا يمكن تحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ إذا كانت قيمة F-Statistic محصورة بين الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة.

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك؛ تم استخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS" لتقدير معاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير.

[1] Kelly Wong, **Peasaran et al, Bound Test and ARDL Cointegration Test**, Research gate, Université Putra, MALAYSIA, 2018, p03.

ثانيا– تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعد ان يكشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات، إذا توفر فيه شرطين أساسين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ويكتب نموذج تصحيح الخطأ وفق الصيغة لرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} y_i \Delta_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} - \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية الذي يمثل البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة في الأجل الطويل، والمتخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحدة، كما يدل أيضا على معامل سرعة التعديلφ (معامل حد تصحيح الخطأ) الذي يجب أن يكون سالب الإشارة ومعنوي احصائيا، حيث ان أي اختلال ينجم بين المتغيرات التابعة والمفسرة في الأجل القصير يعود إلى وضع التوازن على المدى الطويل[1].

في حين تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، حيث تظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي في المدى القصير.

المطلب الثالث: اختبارات التشخيص للتحقق من مصداقية نموذج ARDL.

تم في هذه المرحلة فحص البواقي لنموذج ARDL المقدر من اجل تقييم جودته، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الفحوصات التشخيصية.

أولا– اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي بين البواقي "LM Breush-Godfrey": يستعمل هذا الاختبار للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة (P) التي تفوق الواحد، كما يرصد ايضا المتغيرات المتأخرة زمنيا، حيث يتم تقدير ذلك استنادا الى طريقة "MCO" وفق النموذج التالي:[2]

$$\varepsilon_t = \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \cdots \alpha_k x_{kt} + \alpha_0 + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots \rho_p \varepsilon_{t-p} + v_t$$

[1] Eugene Iheanacho, **The Impact of Financial Development on Economic Growth in Nigeria**: **An ARDL Analysis Economies**, MDPI, Open Access Journal, Vol 04, N°04, University Uturu, Nigeria, 2016, P05.

[2] Régis Bourbonnais, **Econométrie**, édition Dunod, 5ème Ed, Paris, France, p124.

ويتم في هذا السياق؛ اختبار فرضية العدم "$H_0: \rho_1 = \rho_2 = ... \rho_p = 0$" للتحقق من وجود مشكل ارتباط بين الأخطاء من الدرجة (P) يفوق الواحد، وعليه من أجل تأكيد فرضية H_0 يمكن اتباع منهجيتين لذلك:

– الأولى بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات ρ_i؛

– والثانية بالاعتماد على إحصائية LM التي تتبع توزيع x^2 بـ p درجة حرية، حيث إذا كانت قيمة $LM = n \times R^2$ أكبر من $x^2(p)$ نقوم برفض فرضية استقلالية الأخطاء.

ثانيا–اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعد ثبات التباين "ARCH": يتم اللجوء الى هذا الفحص للتحقق من ثبات حد الخطأ العشوائي "Homoscedasticity" ضمن فرضية العدم H_0 انطلاقا من تقدير النموذج الموالي:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

حيث تتم الاستعانة باختبار فيشر (F) أو مضاعف لاغرانج لقبول أو رفض فرضية العدم.

ثالثا–اختبار جاك – بيرا "JB": يختبر هذا الفحص ما إذا كانت سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي، حيث يتم حساب إحصائية (JB) التي تتبع توزيع $x_{1-\alpha}^2$ وفق العلاقة التالية: [1]

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \rightarrow x_{1-\alpha}^2$$

رابعا–اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsy-Test):

يتم من خلال هذا الفحص تقدير النموذج التالي:

$$dlogU_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} dlogY_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث من خلاله يتم حساب مجموع مربعات البواقي $SCR_0 = \sum \hat{\varepsilon}_t^2$؛ وتقدير النموذج الموالي:

[1] Régis Bourbonais, **Op.cit**, p230.

$$\hat{\varepsilon}_t = \sum_{i=1}^{k} \gamma_i \, . \, dlogU_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \sigma_i \, . \, dlogY_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \theta_j \, . \, dlog\hat{U}_t^j + \mu_t$$

وذلك؛ بحساب $SCR_1 = \sum \hat{\mu}_t^2$؛ حيث احصائية الاختبار تمثل: $\text{RESET} = \frac{[\text{SCR}_0 - \text{SCR}_1]/(\text{h}-1)}{\text{SCR}_1/(\text{n}-\text{p}-\text{h})}$، وتتبع توزيع فيشر بـ (h-1, n-p-h) درجة حرية، فإذا كانت القيمة الاحصائية المحسوبة اصغر من إحصائية فيشر الجدولية نقوم بقبول فرضية العدم لملائمة الشكل الدالي.[1]

خامسا– اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: يعتبر هذا الفحص من الخطوات الأساسية التي تؤكد سلامة البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية قد تؤثر على دقة النتائج المتوصل اليها، وللتحقق من ذلك يتم الاعتماد على فحصين مهمين– الأول يدعى "اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM"، والثاني يسمى "المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM Sum of Squares"، وذلك للكشف عن أمرين مهمين؛ وهما حدوث تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية، إضافة الى التحقق من مدى استقرار وانسجام المعلمات في الاجلين القصير والطويل معا، حيث تفسر نتائج الاختبارين ضمن اشكال بيانية معبر عنها بمنحنيات؛ وفي حال عدم تجاوزها للحدود الحرجة عند المستوى 5%، فإن ذلك يدل على استقرار جميع المعلمات المقدرة وعدم وجود تغيرات هيكلية، والعكس صحيح.[2]

[1] Arture Charpentier, **Cours de Séries Temporelles « Théorie et Application »,** Dauphine, Vol 01, Université de Paris, Paris, France, 2005, p26.

[2] عبد الحق بدروني، **مرجع سبق ذكره**، ص193.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م.

هدفت الدراسة القياسية إلى رصد أثر متغيرات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر وصولا للحكم على مدى تحقق فرضية الدراسة المبنية على نتائج البحوث الواردة في الجانب النظري، وبالاعتماد على ما جاءت به النظريات والدراسات السابقة؛ تمت الاستعانة ببعض تلك المتغيرات في بحثنا هذا.

المطلب الأول: تقديم نموذج ARDL بين مؤشر التنويع الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1990م-2021م.

لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة، سيتم تقدير نموذج ARDL لقياس أثرها على مؤشر التنويع الاقتصادي؛ حيث قمنا بإدخال نصفي للوغاريتم الطبيعي على القيم الكبيرة من أجل الحصول على قيم متجانسة.

أولا- النموذج القياسي: من اجل دارسة أثر أدوات السياسة الاقتصادية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وذلك بعد الاستعانة بعدة تقديرات لنماذج مختلفة باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1990م-2021م، كما تشترط هذه المنهجية عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية I(2)، كما تستخدم أيضا في حالة صغر حجم العينة عكس أغلب اختبارات التكامل التقليدية التي تشترط أن يكون حجم العينة كبيرا لتكون النتائج أكثر دقة، حيث أخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = f(Xi)$$

ويمثل Y المتغير التابع؛ *بينما* Xi تدل على المتغيرات المستقلة، حيث تم تحديد هذه المتغيرات وفقا لما يلي:

1- المتغيرات المستقلة: من خلال تقرير الأمم المتحدة لسنة 2007م، تبين أن التنويع الاقتصادي يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها جهود التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، ويعود ذلك إلى أن النمو الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية يرجع معظمه إلى تراكم عوامل الإنتاج، لكنه عند نقطة معينة يصبح تراكم تلك العوامل ملزما في ظل ظروف ديموغرافية ومادية معينة، مما يجعل مصادر أخرى للنمو بالغة الأهمية؛ وعليه فإن المساهمة الإيجابية للتنويع في عوامل الانتاج تعتبر أمرا أساسيا في أي مجهود يهدف إلى تحقيق نمو أعلى، وبذلك

تستدعي الحاجة هنا الى نموذج جديد للتنويع الاقتصادي من أجل تمكين البلدان الإفريقية من زيادة حصتها في التجارة العالمية، وهو ما لم يتحقق من تحرير التجارة العالمية في ظل الهياكل الاقتصادية القائمة، وعليه فإن البلدان الإفريقية لن تتمكن من تعظيم استفادتها من الانفتاح التجاري، مما أدى الى استمرار فشلها التاريخي في تأمين الفوائد من إصلاحات التجارة العالمية، وفي هذا السياق يعد نموذج للتنويع الاقتصادي الجديد أداة محورية لتعزيز قدرة الدول الافريقية على الاستفادة من جهود تحرير تجارة سواء على المستويات الثنائية والإقليمية، أو المتعددة الأطراف، حيث حددت سياسات التنويع الاقتصادي التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا، والموصى بها[1] من طرف اللجنة الإفريقية التابعة للأمم المتحدة بستة 06 فئات رئيسية على النحو التالي[2]:

أ– سياسات الاقتصاد الكلي: وتشمل السياسات العمومية من السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، والسياسة الصناعية؛

ب– متغيرات الاقتصاد الكلي: تتمثل في التضخم، سعر الصرف، والتوازنات الخارجية؛

ت– العوامل المادية: تتمثل في رأس المال الثابت؛

ث– العوامل البشرية: تتمثل في رأس المال البشري؛

ج– الوصول إلى الأسواق الخارجية: تتمثل في درجة الانفتاح التجاري؛

ح– المتغيرات المؤسسية: والتي تمثلت في البيئة الاستثمارية، الحوكمة، والوضع الأمني للبلد.

تم تحديد متغيرات الدراسة استنادا إلى ما تم عرضه في الجزء النظري من هذه الدراسة، إضافة إلى الأبحاث والدراسات التجريبية التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي، كدراسة Mubeen Naima وAhmad Nawaz[3] سنة 2016م التي حاولت البحث عن محددات تنويع الصادرات في باكستان خلال الفترة 1980م–2016م، وذلك بالاعتماد على مؤشر "جيني– هيرشمان"، كما تم استخدام نموذج ARDL لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة؛ حيث خلصت النتائج إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر،

---

[1] The United Nation, **Economic Report on Africa 2007: Accelerating Africa's Development through Diversification**, Economic Commission for Africa, African Union, Addis Ababa, Ethiopia, 2007, p157.

[2] Economic Report on Africa 2007, **Op.cit**, p p157-163. (بتصرف)

[3] Mubeen N, Ahmad N, **Towards Measurement and Determinants of Export Diversification: An Empirical Analysis of Pakistan**, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS), Vol 10, N°03, University of Pakistan, Pakistan,2016, p p588-605.

والدخل العالمي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، تعد متغيرات تلعب دورا مهما في تعزيز تنويع الصادرات في الاقتصاد الباكستاني، كما اقترحت الدراسة ضرورة استكشاف أسواق جديدة لصادرات باكستان مع التأكيد على أهمية زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والدخل العالمي، بالإضافة الى تخفيض قيمة العملة.

* ودراسة حميد بن نية سنة 2020م التي اشارت إلى متغير معدل الصادرات غير النفطية كمتغير تابع، ومتغير: الإيرادات الحكومية، الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية، سعر الفائدة الحقيقي، رأس المال الثابت، الانفتاح التجاري، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة متمثلة في أدوات السياسات الاقتصادية التي ستؤثر على التنويع الاقتصادي،حيث تم التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى أن كل من السياسة المالية، والنقدية، وسياسة الاستثمار لها أثر إيجابي على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال أداة العرض النقدي، وأداة الإيرادات الحكومية، إضافة الى أداة رأس المال الثابت التي تعتبر أساسا لتنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات؛ بالمقابل تبين ضعف مساهمة أسعار الفائدة، وسعر الصرف، والانفتاح التجاري على تنويع الصادرات.

* زد إلى ذلك؛ دراسة عبد الحق بدروني سنة 2022م التي تناولت قياس أثر الإنفاق العام على مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980م-2019م، بالاعتماد على نموذج ARDL لتقدير العلاقات التوازنية بين مختلف متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لنفقات التسيير والتجهيز على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

فنظرا لتواجد الجزائر ضمن قارة إفريقيا؛ يعد نموذج التنويع الاقتصادي الجديد المقدم من طرف الأمم المتحدة من خلال اللجنة الإفريقية، والمذكور سابقا مواتيا لتطبيقه على الجزائر.

وبما أن دراستنا تعنى بالسياسة الاقتصادية فإننا سنركز على مختلف الأدوات للسياسات الاقتصادية المكونة للسياسة الاقتصادية كمتغيرات مستقلة، والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول من سياسة مالية متمثلة في الإيرادات العمومية والنفقات العمومية، أما بالنسبة للسياسة النقدية فتم الاعتماد على الكتلة النقدية، ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كما تم الاعتماد في السياسة التجارية على مؤشر الانفتاح التجاري؛ وأخيرا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للتعبير عن سياسة الاستثمار.

أما بالنسبة للمتغير التابع؛ تم استعمال المؤشر المركب الخاص بكل من: الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، الصادرات، الواردات، العمالة، ورأس المال الثابت كما رأينا في الفصل الثالث، حيث يعكس هذا المؤشر المتوسط المرجح لهذه المتغيرات الستة، وذلك ضمن صيغة مؤشر *HHI* المذكور في الفصل الثاني.

وعليه؛ ستكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الأتية:

$$HHI = f(SPENDING, REVENUE, REER, MMASS, TO, FDI)$$

حيث يمثل ؛HHI مؤشر التنويع الاقتصادي المركب بالجزائر في صيغة متغير تابع.

كما تمت الإشارة للمتغيرات المستقلة بالرموز التالية:

$SPENDING$: متغيرة الإيرادات العمومية؛

$REVENUE$: متغيرة النفقات العمومية؛

$REER$: متغيرة سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

$MMAS$: متغيرة الكتلة النقدية؛

TO: متغيرة الانفتاح التجاري؛

FDI: متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر؛

حيث تمت الإشارة الى التنويع الاقتصادي من خلال المؤشر المركب لهيرشمان–هرنفدال بمفهومه الواسع، والمحسوب وفق الصيغة الرياضية المذكورة في الفصل الثاني من البحث؛ وذلك بالاعتماد على ستة قطاعات اقتصادية مكونة من: تنويع الناتج المحلي الإجمالي– تنويع العمالة –تنويع الإيرادات –تنويع تراكم رأس المال –تنويع الصادرات وتنويع الواردات، ثم تم تقديره اعتمادا على الوسط الحسابي لمعاملات التنويع البسيطة للمتغيرات الستة السابقة، وهو معيار تتراوح قيمته بين 1 و0، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على حدوث تنويع اقتصادي في البلد.

2– دراسة وصفية احصائية لمتغيرات الدراسة: فيما يلي سنقدم دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4–1): عرض وصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م–2021م.

نوع المتغير	المتغير	المتغير الممثل	الوحدة	الرمز
المتغير التابع	التنويع الاقتصادي	مؤشر التنويع الاقتصادي المركب	قيمة محصورة بين 0 و1	***HHI***
المتغيرات المستقلة	النفقات العمومية	النفقات العمومية	مليار دج	***SPENDING***
	الإيرادات العمومية	الإيرادات العمومية	مليار دج	***RENENUE***
	سعر الصرف	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	معدل	***REER***
	الكتلة النقدية	الكتلة النقدية	مليار دج	***MMASS***
	الانفتاح التجاري	نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الإجمالي المحلي	نسبة مئوية	***TO***
	الاستثمار الاجنبي	التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي	نسبة مئوية	***FDI***

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على ما ورد سابقا.

الجدول رقم (4–2): ملخص الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م–2021م.

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	*Minimum*	*Maximum*
HHI	0,47807403	0,06736672	0,15363	0,58431333
SPENDING	3503,16241	2872,41082	136,5	7741,345
REVENUES	2633,7655	2130,24658	152,5	6826,9
REER	114,063125	25,9995566	86,8	220,96
MMASS	6891,63188	6207,39699	343	20053,5
TO	51,5	7,30443966	38	61
FDI	0,76408064	0,57238052	-0,2868323	1,87349238

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–1).

دلت النتائج المدروسة؛ على أن:

* قيمة متوسط مؤشر التنويع الاقتصادي جاءت محصورة بين 0.584 سنة 2000م، و0.1536 سنة 1995م بمقدار بلغ 0.478، حيث ساوى الانحراف المعياري 0.067، وهو ما يدل عن وجود درجة تشتت في قيم المؤشر حول متوسطه.

* قيمة متوسط النفقات العمومية جاءت محصورة بين 7741.345 مليار دج سنة 2019م، و136.5 مليار دج سنة 1990م بمقدار بلغ 3503.16 مليار دج؛ حيث قدر الانحراف المعياري ب 2872,41082 مليار دج، ما يدل عن وجود تشتت في قيم النفقات العمومية حول متوسطها.

* قيمة متوسط الإيرادات العمومية جاءت محصورة بين 6826,9 مليار دج سنة 2017م، و152,5مليار دج سنة 1990م بمقدار بلغ 2633,7655 مليار دج، حيث ساوى الانحراف المعياري مبلغ 2130,2465 مليار دج، مما يدل عن وجود درجة تشتت في قيم الإيرادات العمومية حول متوسطها.

* قيمة متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي جاءت محصورة بين 220,96 سنة 1990م، و86,8 سنة 2021م بمقدار بلغ معدل 114,0631%، حيث قدر الانحراف المعياري بنسبة 25,99؛ ما يعبر عن وجود درجة تشتت في قيم سعر الصرف الفعلي الحقيقي حول متوسطها.

* قيمة متوسط الكتلة النقدية جاءت محصورة بين 20053,5 مليار دج سنة 2021م، و343مليار دج سنة 1990م بمقدار بلغ مبلغ 6891,63 مليار دج، حيث قدر الانحراف المعياري قيمة 6207,3969 مليار دج، وهو ما يعبر عن وجود تشتت في قيم الكتلة النقدية حول متوسطها.

* قيمة متوسط الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م جاءت محصورة بين معدل 61 سنة 2008م، و38 سنة 1990م بمقدار بلغ معدل 51,5، حيث ساوى الانحراف المعياري قيمة 7,3044، مما يدل عن وجود درجة تشتت في قيم الانفتاح التجاري حول متوسطه.

* قيمة متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م جاءت محصورة بين قيمة 1,87349238 سنة 2001م، و0,2868- سنة 2015م بمقدار بلغ نسبة 0,7640، حيث ساوى الانحراف المعياري قيمة 0,5723، مما يدل عن وجود درجة تشتت في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر حول متوسطه.

3– مصفوفة الارتباط: وهي تبين نوع العلاقة بين المتغيرات المدروسة من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (4–3): مصفوفة الارتباط بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومتغيرات السياسة الاقتصادية.

	HHI	FDI	TO	REVENUES	SPENDING	MMASS	REER
HHI	1,00						
FDI	0,18	1,00					
TO	0,20	0,49*	1,00				
REVENUES	0,18	0,11	0,69*	1,00			
SPENDING	0,17	0,09	0,76*	0,96*	1,00		
MMASS	0,18	0,06	0,70*	0,98*	0,97*	1,00	
REER	-0,06	-0,40*	-0,78*	-0,66*	-0,67*	-0,65*	1,00

*معنوي عند مستوى 5%.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–2).

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عن:

* وجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية بين مؤشر التنويع الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، وأيضا الكتلة النقدية، حيث بلغت قيمة مؤشر بيرسون 0.18، 0.20، 0.18 و0.17 على التوالي عند مستوى معنوية 5%؛ وتشير هذه القيم الى ان الزيادة في المتغيرات المستقلة المذكورة تقترن بارتفاع طفيف في مؤشر التنويع الاقتصادي.

* وجود علاقة عكسية ضعيفة وغير معنوية بين مؤشر التنويع الاقتصادي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث بلغت قيمة مؤشر بيرسون –0.06 عند مستوى معنوية 5%؛ حيث تشير هذه القيم الى أن الزيادة في الكتلة النقدية صاحبها انخفاض طفيف في مؤشر التنويع الاقتصادي.

كما يتضح أيضا من الجدول السابق أنه:

* توجد علاقة طردية متوسطة المعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر الانفتاح التجاري عند مستوى معنوية 5%؛ حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0.49، وتشير هذه القيمة الى انه كلما زاد الانفتاح التجاري زاد معه الاستثمار الأجنبي المباشر.

* توجد علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية بين الاستثمار الأجنبي والإيرادات العمومية، النفقات العمومية، والكتلة النقدية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0.09، و0.11، و0.06 على التوالي؛ بمعنى أنه كلما زادت قيمة احدى هذه المتغيرات سيتبعها زيادة في قيمة المتغير الآخر.

* توجد علاقة عكسية متوسطة المعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%؛ حيث بلغت قيمة معامل بيرسون –0.40، مما يعنى أنه كلما زادت قيمة احدى هذين المتغيرين تبعها نقصان في قيمة المتغير الآخر.

* كما يتضح أيضا؛ أنه توجد علاقة طردية وقوية معنوية بين مؤشر الانفتاح التجاري، الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، والكتلة النقدية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0.69، و0.76 و0.70 على التوالي، بمعنى أنه كلما زاد الانفتاح التجاري سيزداد معه كل من الإيرادات العمومية، النفقات العمومية والكتلة النقدية.

* بينما توجد علاقة عكسية وقوية معنوية بين مؤشر الانفتاح التجاري، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون –0.78، مما يعني أن الزيادة في أي متغير منهما سيتبعها نقصان في الآخر.

* كما يتضح أيضا؛ أنه توجد علاقة طردية قوية جدا ومعنوية بين الإيرادات العمومية، والنفقات العمومية، والكتلة النقدية، عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0.96 و0.98 على التوالي، بمعنى أنه كلما زادت قيمة الإيرادات العمومية زادت معها قيمة النفقات العمومية، والكتلة النقدية.

* توجد علاقة عكسية وقوية معنوية بين الإيرادات العمومية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون –0.66، مما يعنى أن الزيادة في أي متغير منهما سيتبعها نقصان في الآخر.

* كما يتضح أيضا من خلال الجدول؛ أنه توجد علاقة طردية قوية جدا ومعنوية بين النفقات العمومية، والكتلة النقدية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0.97، مما يعني أنه كلما زادت النفقات العمومية زادت معها الكتلة النقدية.

* بينما توجد علاقة عكسية قوية ومعنوية بين النفقات العمومية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون –0.67، مما يعني أن الزيادة في أي متغير منهما سيتبعها نقصان في الآخر.

* ويتضح أخيرا وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية بين الكتلة النقدية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون -0.65؛ ما يعني انه كلما زادت قيمة الكتلة النقدية تبعها انخفاض في معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والعكس صحيح.

حيث تظهرت الأشكال الموالية تطور السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (4–1): تطور المتغير التابع خلال الفترة 1990م–2021م.

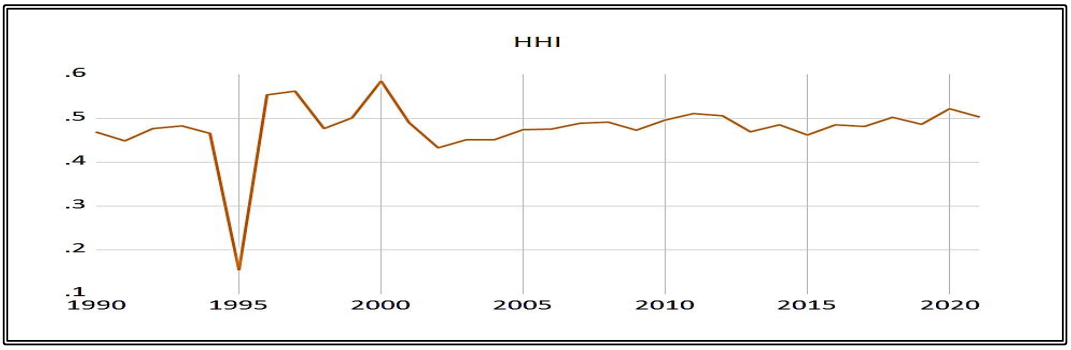

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

تبين من خلال تطور مؤشر التنويع الاقتصادي أعلاه؛ أن السلسلة الزمنية الخاصة به قد أظهرت عدم استقرار في شكلها الطبيعي، مما يدل على وجود الثابت والاتجاه العام.

الشكل رقم(4–2): تطور المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1990م–2021م.

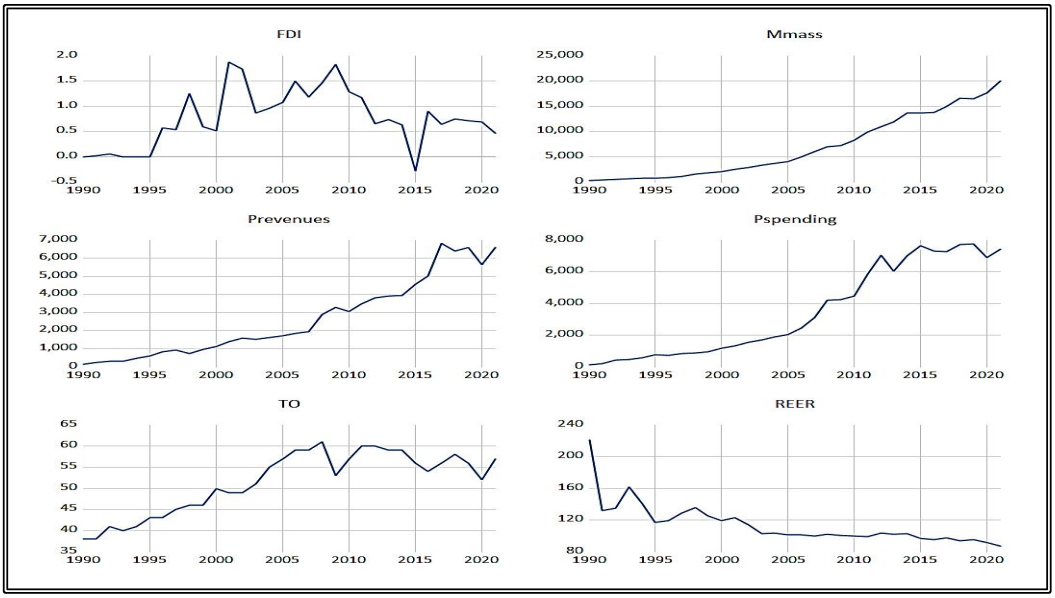

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

تبين من خلال الأشكال البيانية الموضحة أعلاه؛ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستقلة، والمتمثلة في كل من: الكتلة النقدية، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري غير مستقرة في شكلها الطبيعي؛ ما يعنى وجود الثابت والاتجاه العام.

المطلب الثاني: تقدير معلمات نموذج ARDL وتقديم نتائج اختبار التكامل المشترك خلال الفترة 1990م–2021م.

حاولنا في هذا المطلب تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي المركب باستخدام منهجية ARDL، وذلك بمراعاة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التي تتطلب وجود مدى زمني لتحقيق تأثيراتها الكاملة على التنويع الاقتصادي، وبناء على ذلك تم اعتماد منظور طويل الأجل؛ حيث مثل *HHI* المتغير التابع؛ بينما دلت متغيرة: الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر عن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج.

أولا– دراسة الاستقراريه للسلاسل الزمنية محل الدراسة: لأجل استخدام منهجية ARDL وجب التأكد أولا من عدم تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة عند الفرق الثاني I(2)؛ وعليه تم التحقق من استقرارها بالاعتماد على عدة اختبارات، حيث يمكن الحصول على نتائجها مباشرة وفي نفس الوقت بالنسبة لكل المتغيرات من خلال الاعتماد على برنامج Eviews13، وعليه تشير النتائج المدونة في الملاحق رقم (4–3) الى (4–9) أن اختبارات جذر الوحدة تدل على أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة؛ حيث تم ذلك بالاستناد الى ثلاثة فحوص مهمة تمثلت في: اختبار"ديكي–فولر الموسع ADF"، واختبار"فيليبس–بيرون PP"، إضافة الى اختبار" KPSS".

الجدول رقم(4–4): نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال الفترة 1990م–2021م.

المتغير	الاستقرارية	اختبار ADF			اختبار PP			اختبار KPSS قيم LM		القرار
		بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	
HHI	المستوى	0.79	0.06	0.00	0.64	0.000	0.000	0.1999	0.1259	I(0)
	الفرق الاول	0.00	0.00	0.000	0.00	0.000	0.000	0.0502	0.0500	
FDI	المستوى	0.14	0.07	0.27	0.19	0.09	0.35	0.317728	0.240439	I(1)

	0.0556	0.240977	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الاول	
I(1)	0.212	0.735	0.78	0.35	0.95	0.70	0.38	0.91	المستوى	TO
	0.080	0.282	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الاول	
I(1)	0.245	1.087	0.56	0.99	0,99	0.46	1	0.99	المستوى	REVENUE
	0.038	0.191	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الاول	
I(1)	0.132	0.6002	0.62	0.93	0.96	0.18	0.42	0.23	المستوى	SPENDING
	0.152	0.177	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الاول	
I(1)	0.294	1.111	0.96	1	1	0.8	0.99	1	المستوى	MMASS
	0.665	0.897	0.00	0.07	0.18	0.02	0.07	0.30	الفرق الاول	
I(0)	0.1964	0.697	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.02	المستوى	REER
	0.122	0.334	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الاول	

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

بين الجدول السابق أن جميع المتغيرات المدروسة لها على الأقل اختبارين من أصل ثلاثة أشارت إلى أنها مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1)، كما أكد اختبار "فيليبس–بيرو" في جميع الحالات استقرارية المتغيرات عند المستوى أو الفرق الأول كحد أقصى؛ وبناء على هذه النتائج يعد نموذج ARDLالخيار المناسب لهذه الدراسة لتميزه بمرونة في التعامل مع المتغيرات التي تمتلك درجات تكامل مختلفة، ما جعله مناسبًا لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، حيث يعبر عنه رياضيًا وفق المعادلة التالية:

$$HHI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_1 \text{"HHI"}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_1 \text{REVENUE}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_2 \text{SPENDING}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_3 \text{MMASS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_4 \text{REER}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_5 FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_6 \text{TO}_{t-i} + \varepsilon_i$$

ولإحداث تجانس بين قيم بيانات الدراسة وتسهيل عملية التحليل؛ تم دمج اللوغاريتم الطبيعي نصفيا، ما سمح بقياس التغيرات بالنسب المئوية بدلاً من القيم المطلقة.

ثانيا– تحديد النموذج: عند اختيار النموذج الإحصائي الأنسب؛ تعد طبيعة البيانات وحجم العينة من العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار، ونظرًا لكون بيانات هذه الدراسة مصنفة ضمن سلاسل زمنية ذات حجم صغير نسبيا، فيعد نموذج "الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" الأنسب للتطبيق عليها، وذلك

لقدرته على التعامل مع هذا النوع من العينات، ومع ذلك لا يمكن تطبيقه في حال وجود أي متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2)؛ إذ يعد هذا من القيود الاساسية لتطبيقه[1].

بناء على ما سبق؛ يمكن إعادة كتابة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$HHI_t = \alpha + \sum_{i=0}^{q} \beta_1 \text{REVENUE}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \text{SPENDING}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_3 \text{MMASS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_4 \text{REER}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_5 FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_6 \text{TO}_{t-i} + \varepsilon_i$$

في هذه المرحلة؛ وجب تحديد الطول الزمني الأمثل للإبطاء بالاستناد الى معيار أكايك "Akaike"، وذلك قبل الشروع في عملية التقدير.

ثالثا– اختبار التكامل المشترك "Bounds test": هو فحص يقوم على اختبار الحدود لأجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث يجب المرور عبره لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛ مما يتطلب تقدير النموذج القياسي المناسب لذلك.

1– تقدير النموذج القياسي: من أجل تقدير النموذج القياسي بدقة وفعالية لابد لنا من اختيار درجات التأخير المثلى المناسبة لكل متغيرة، وذلك وفقا لمعايير المعلومات المذكورة سابقا بالاعتماد على خاصية الاختيار الأوتوماتيكي ضمن برنامج Eviews13، ليتم بعدها تحديد العدد الأقصى للتأخيرات المحتملة مع مراعاة الحفاظ على أكبر قدر من المعلومات[2] حيث أفضى هذا الاجراء الى الحصول على درجات التأخير المثلى للمتغيرات المدروسة.

[1] Pesaran M, H Shin Y, Smith R J, **Op.cit**, P P289-326.

[2] Badi Baltaji, **Econometrics**, Springer Heidelberg Dordrecht, Berlin, Germany, 2011, p133.

الشكل رقم(4–3): تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج ARDL.

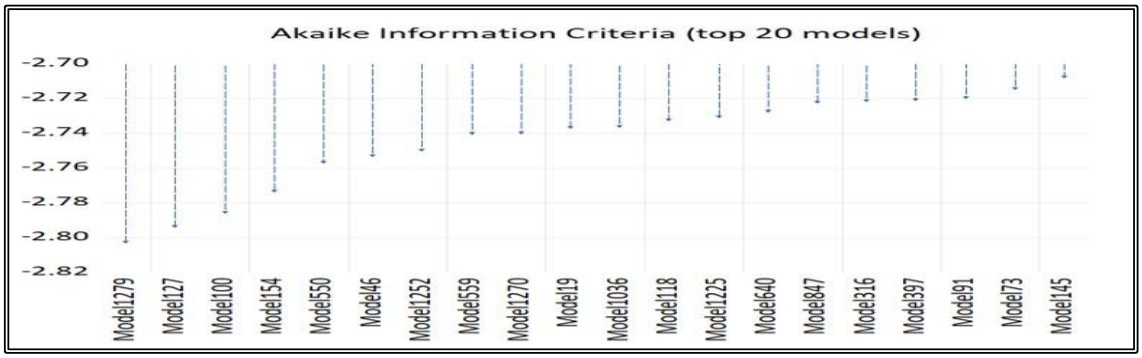

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–10).

بناءً على النتائج المدونة ضمن الشكل السابق؛ أشار معيار "أكايك" لأفضل نموذج يمكن اعتماده خلال الدراسة، وهو: ARDL (1,0,2,0,1,2,2)؛ حيث تم اختياره على أساس تحقيقه لأعلى قيمة في معيار معامل التحديد المصحح، وأقل قيمة محققة بالنسبة لباقي قيم المعايير، ما جعله النموذج الملائم من بين 20 نموذجا تم تقييمه؛ ليتم بعدها تطبيق اختبار التكامل المشترك للكشف عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وذلك من خلال مقارنة قيمة فيشر"F" المحسوبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطأة بفترة واحدة بالقيمة الحرجة الجدولية المقابلة لها، حيث تم ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: عدم وجود علاقة طويلة الأجل

H_1: وجود علاقة طويلة الأجل

حيث:

– فرضية العدم؛ تنص على عدم وجود تكامل مشترك، أي انه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

– الفرضية البديلة؛ تنص على وجود تكامل مشترك، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كما يتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للقيمة الحرجة الجدولية لإحصائية فيشر.

وللتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار الحدود لكي تساعد نتائجه في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين متغيرات الدراسة، حيث دونت نتائج الاختبار ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–5): نتائج اختبار التكامل المشترك.

النموذج	قيمة فيشر المحسوبة F_{cal}	مستوى المعنوية	قيمة فيشر الجدولية F_{tab}		القرار
			الحد الأدنى	الحد الاعلى	
HHI	10.24	1%	3.97	5.69	رفض فرضية العدم H_0
		5%	2.79	4.14	
		10%	2.33	3.15	

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (انظر الملحق رقم 4 –11).

بين الجدول أعلاه؛ أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تفوق القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، وهو ما يشير الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تفيد بوجود تكامل مشترك؛ إضافة الى ذلك أظهر اختبار التكامل المشترك أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة والبالغة 10.24 فاقت الحدود العليا لإحصائية فيشر "الجدولية"، والتي قدرت ب 5.69 و4.14 و3.15 عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب، وبناء على هذه النتائج تم رفض فرضية العدم، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

2– تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير: يتم تقدير معلمات النموذج بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل على مؤشر التنويع الاقتصادي *HHI* باستخدام نموذج ARDL للتمكن من معرفة تأثير التقلبات الحاصلة ضمن المتغيرات المستقلة، والتي تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي، الامر الذي سيساعد في فهم العلاقة على المدى القصير والطويل.

أ– العلاقة قصيرة الأجل"Short-run Relationship": نظرا لكون منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تحتاج الى استخدام القيم متأخرة زمنيا كمتغيرات تفسيرية ضمن نموذج ARDL الأمثل، وذلك وفقا لعدد التأخيرات المحصل عليها سابقا؛ وبناء على ذلك تم تقدير معلمات الأجل القصير وتلخيصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4–6): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

النموذج			
علاقة الأجل القصير			
المتغير	المعلمة Coef	إحصائية T	الاحتمال P
$D(SPENDIG)$	0.1797-	2,7180-	0,0126
$D(SPENDIG(-1))$	0.2140-	3,3992-	0,0026
$D(REER)$	0.0108	8.9067	0,0000
$D(FDI)$	0.0353-	2.0320-	0,0544
$D(FDI(-1))$	0.0987-	5,2359-	0,0000
$D(TO)$	0.0022-	0,5828-	0,5659
$D(TO(-1))$	0.0022-	3.0075-	0.0065
$COINTEQ*$	1.4932-	10,9632-	0,0000
DW	**2.494200**		
$R-Squared$	**0.865555**		

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–12).

يبين الجدول السابق قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد الدالة على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 86.55% من التقلبات الحاصلة في معدل التنويع الاقتصادي، ما يعد دليلا على قوة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات المستقلة، وهو ما اكدته القيمة الإحصائية لـ Durbin–watson المعدلة "DW" والبالغة قيمتها 2.494، والتي بذلك تقع ضمن الحدود المقبولة احصائيا؛ ما يشير الى ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، بالإضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ليست زائفة، إذ بلغت قيمة اختبار"F" لصلاحية النموذج 20.233 متجاوزة بذلك القيمة الحرجة الجدولية، مما يعني عدم وجود متغير مستقل معدوم على الأقل، وهو ما أكدته القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر ب 0.000%.

– معامل الارجاع "COINTEQ*": تبين من خلال نتائج التقدير أن قيمة احتمال معامل الارجاع بلغت 0.000%، وهي أقل من القيمة الحرجة المحصل عليها ضمن الاختبار المطبق عند مستوى المعنوية 5%، ما يعني أن هذا المعامل معنوي إحصائيا، كما ان الإشارة السالبة للمعلمة تؤكد توافقه مع النظرية الاقتصادية القياسية كونها تعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يعرف بـ "Speed of Adjustement".

حيث ان حدوث أي تقلبات في مقدار المتغير التابع، كان سببها انحراف قيم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل، ما يعني أن تصحيح الانحراف بمقدار 1.4932 يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وبما ان القيمة المطلقة لهذا المعامل أكبر من قيمة الواحد فذلك يعني سرعة تصحيح الصدمات في المدى القصير.

بناء على ما سبق؛ يتم تفسير نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير كما يلي:

* أظهرت **النفقات العمومية** ($SPENDING$ & $SPENDING(-1)$) في الفترة الحالية معاملا سالبا معنوي احصائيا مقداره -0.179 عند مستوى الدلالة 5%، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين متغير النفقات العمومية ومتغير التنويع الاقتصادي، حيث ان حدوث زيادة في قيمة النفقات العموميۃ يؤدي الى تقلص قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى القصير، بينما يشير التأثير المتأخر إلى قيمة -0.214، وهي معنوية احصائيا ومبطئة بفترة واحدة، كما ان الإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين متغير التنويع الاقتصادي والنفقات العمومية المبطأة بفترة واحدة في المدى القصير، وهو ما يدل على أن تأثير النفقات العمومية لا ينعكس فورًا.

كما ان فترة الدراسة تخللتها عدة أزمات اقتصادية وسياسية أثرت على مستوى النفقات كون هذه الأخيرة متعلقة بتقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمي، الامر الذي دفع بالدولة إلى اتخاذ عدة تدابير لترشيد نفقاتها، والبحث عن تطوير إيراداتها خارج هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال النهوض بالنشاط الاقتصادي عبر برامج لدعم النمو الاقتصادي، والتنمية الزراعية، والتنمية في الولايات الجنوبية، ومناطق الهضاب، وأيضا بسبب توقف الدولة عن زيادات الأجور ودفع الأنظمة التعويضية، إضافة إلى سياسات التوسع والانكماش المطبقة من جانب الحكومة، مما أدى إلى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي.

تلك الأزمات التي شجعت على الشروع في تبني تجربة تنموية جديدة من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي واتباع سياسة مالية توسعية، مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ان تحسن قيمة المؤشر حدثت بفضل زيادة نمو قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات، وليس بزيادة مساهمة القطاع الإنتاجي.

* أظهر **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**($REER$) في الفترة الحالية معاملا مقداره 0.0108 وهو معنوي وذو دلالة احصائية عند المستوى 5%، مما يعني وجود علاقة طردية بين متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومتغير مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث أن ارتفاع حجم هذا المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة قيمة

المؤشر بمقدار 0.0108 %؛ ويفسر ذلك بان تحسن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لم يحفز قطاع الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية نتيجة تقلص الطلب الخارجي على المنتجات المحلية كونها أصبحت أغلى ثمنا بالنسبة للمستهلكين الخارجين، وان ارتفاع الأسعار نسبياً في البلد المعني مقارنة بالبلدان المنافسة سيدفع بالقطاع الإنتاجي إلى الانكماش، وبالتالي كلما قل حجم الصادرات قل معه إمكانية حدوث التنويع الاقتصادي في البلد، وهو الامر الذي يؤدي الى فقدان القدرة التنافسية والتأثير سلبا على هيكل التجارة الخارجية ما يعنى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات؛ في المقابل يدل انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي على خفض السعر النسبي للإنتاج المحلي، وهو ما أدى الى تحسن القدرة التنافسية نتيجة زيادة الصادرات وخفض الواردات.

* ظهر **الاستثمار الأجنبي المباشر**($\mathbf{FDI}$ & $\mathbf{FDI(-1)}$) في الفترة الحالية بمعامل معنوي وذو دلالة احصائية قدر ب -0.0353 عند المستوى 5%، حيث تبين هذه النتيجة وجود علاقة عكسية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير مؤشر التنويع الاقتصادي، ما يعني أن الزيادة في حجم هذا المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة يدني من قيمة مؤشر التنويع ب 0.0353 وهي قيمة ضعيفة المعنوية على المدى القصير، حيث يرجع السبب في ذلك الى محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر كون معظمها خلال فترة الدراسة تمركز في قطاع الموارد الأولية، حيث تمثلت تلك الاستثمارات في خوصصت مركب الحجار لفائدة شركة "اسبات الهندية Espat" وشركة " Elaps" لإنتاج الهليوم، كما تم توقيع عدد من العقود تجمع بين شركة سوناطراك وشركات اجنبية بارزة في مجال المحروقات كالشركتين الفرنسيتين "توتال Total"، وشركة "بارتاكس Partex" المتخصصتين في التنقيب عن الغاز، حيث تميزت الفترة الممتدة من 1990م الى 2021م بوقوع عدة أزمات نفطية وأمنية أثرت سلبا على سوق النفط، مما ساهم في تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي ككل كون الاستثمار في باقي القطاعات يمثل ما نسبته 1% ويتسم بحالة عدم اليقين، ما جعل المستثمر الأجنبي يعزف عن الاستثمار في الجزائر بسبب غياب استراتيجية واضحة في هذا المجال، إضافة الى تعقيد الإجراءات الادارية كإلزام المستثمرين بقاعدة 49/51؛ إضافة الى تداعيات أزمة الصحة العالمية على الجزائر، وما فرضته من إجراءات الغلق الدولي، مما انعكس سلبا على التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة، كما أن للتأثير المتأخر قيمة معنوية احصائيا ومبطأة بفترة واحدة قدرت ب -0.0987 حيث الإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية

بين متغير مؤشر التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر المبطئ بفترة واحدة، ما يدل على أن تأثيره لا ينعكس فورًا.

* **الانفتاح التجاري ((TO & TO(– 1)** في الفترة الحالية أظهر معاملا مقداره –0.0022 سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى الدلالة 5%، مما يعني أن هناك علاقة عكسية تجمع بين المتغيرين؛ وعليه فإن حدوث زيادة في حجم المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة ستدني من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.0022 على المدى القصير، وهي قيمة ضعيفة جدا؛ كما أن التأثير المتأخر يشير إلى قيمة مقدارها –0.0107 ذات دلالة احصائية ومعنوية، حيث ان الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين متغير الانفتاح التجاري المبطئ بفترة واحدة، ومتغير مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، ما يعني أن تأثير الانفتاح التجاري لا ينعكس فورًا.

رغم أن القيم تشير إلى تحسن مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر بسبب زيادة درجة الانفتاح التجاري، غير أنها كانت غير مستقرة ومرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات الحادثة في أسعار المحروقات، وما طرأ عليها من تطورات في حجم الطلب العالمي كونها تابعة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار، لكن عند تحسن الظروف الخارجية من كميات وأسعار سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الانفتاح التجاري، والعكس صحيح، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة باتباع خطة تنموية شملت عدة برامج وعدة قطاعات للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية اقتصادية، وهي دلالة على حدوث تنويع اقتصادي مزيف ليس له علاقة بزيادة الإنتاج وتنويع المنتجات المصدرة.

كما تشير النتائج أيضا إلى أن الزيادة في النفقات العمومية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، ساهمت في خفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي على المدى القصير، في المقابل عند حدوث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي الحقيقي فقد يزيد ذلك من قيمة المؤشر، وعلاوة على ما سبق يظهر معامل التصحيح سرعة استجابة التعديلات نحو وضع التوازن.

ب– العلاقة طويلة الأجل "Long-run Relationship": سمح تحليل العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي ومتغيرات السياسة الاقتصادية، باستخراج النتائج المدونة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4–7): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل.

النموذج			
علاقة الأجل الطويل			
المتغير	المعلمة coef	إحصائية T	الاحتمال P
$REVENUE$	0,2500	0.0790	0,0043
$SPENDIG(-1)$	0,2768-	0.0894	0,0051
$MMASS$	6.08^{E}-06	4.96^{E}-06	0,1837
$REER$	0.0049	50.0013	0.0013
$FDI(-1)$	0.0291	0.0258	0,2714
$TO(-1)$	0.0126	0.0053	0.0260
C	-0.5144	0.4066	0.2185

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–12).

تشير النتائج السابقة؛ إلى:

* ظهور **الإيرادات العمومية** $(REVENUE)$؛ بتأثير معنوي وإيجابي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الزمن الحالي، حيث أن ارتفاع حجم الإيرادات العمومية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر التنويع ب 0.2500 غير انها لم تحدث تنويع اقتصادي بالبلد، كون تلك الزيادة ارتبطت بارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمي، مما ساهم في حدوث زيادة في الإيرادات البترولية الجزائرية، ومنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري الذي يحدده قطاع المحروقات وقطاع الخدمات بدرجة كبيرة مقارنة بباقي القطاعات، حيث يشمل قطاع الخدمات: النقل والاتصالات، والسياحة، يليه قطاع الفلاحة وقطاع البناء والاشغال العمومية، وأخيرا قطاع الصناعة، الا أنه لا يعتبر ارتفاعا في الجباية غير البترولية، مما يدل على عدم حوث تنوع في الصادرات، وهو ما يعكس غياب التنوع في الإنتاج، مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة جدا على قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من كل الجهود المبذولة في إطار رسم السياسة الاقتصادية التي تم تناولها سابقا عبر برامج النمو.

* ظهور **النفقات العمومية المتأخرة** $(SPENDING(-1))$؛ بتأثير معنوي وسلبي على مؤشر التنويع الاقتصادي مع مرور الوقت؛ ما يعني ان زيادة حجم النفقات العمومية بوحدة واحدة يؤدي إلى خفض قيمة مؤشر التنويع بمقدار 0.2768، وبذلك فهي تحدث تنوعا اقتصاديا بالبلد، غير ان تخلل فترة الدراسة لعدة أزمات

اقتصادية وسياسية أثر على أداء النفقات العمومية كون هذه الأخيرة متعلقة بتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، الامر الذي دفع بالدولة إلى اتخاذ عدة تدابير لترشيدها، والعمل على تطوير إيراداتها خارج قطاع المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال النهوض بالنشاط الاقتصادي ببرامج لدعم النمو الاقتصادي، والتنمية الزراعية، والتنمية في الولايات الجنوبية، ومناطق الهضاب، كما تم تجميد زيادات الأجور وتعليق دفع الأنظمة التعويضية.

ونتيجة لتلك الازمات تم الشروع في تبني تجربة تنموية جديدة تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة الى انتهاج سياسة مالية توسعية ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ان التحسن الحاصل في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي يرجع الى حدوث زيادة في نمو قطاع البناء والاشغال العمومية، وقطاع الخدمات، وليس ناجما عن توسع في القطاع الإنتاجي للبلد.

* ظهور **الكتلة النقدية** $(\boldsymbol{MMASS})$؛ بتأثير معنوي في الزمن الحالي، ما يدل على أن التغيرات الحاصلة في حجم الكتلة النقدية لا تؤثر بشكل مباشر على قيم مؤشر التنويع الاقتصادي.

* أظهر **متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي المتأخر بفترة واحدة** $(\boldsymbol{REER}(-\mathbf{1}))$؛ أثرا إيجابيا ومعنويا على مؤشر التنويع الاقتصادي، وذلك عند مستوى 5%، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، حيث ان زيادة حجم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي ب 0.0049، وهو ما يدل على عدم حدوث تنويع الاقتصادي، كما أن تحسن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لن يحفز الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، ما أدى الى نقصان الطلب الخارجي عليها كونها أغلى ثمنا بالنسبة للمستهلكين الخارجين، حيث أن الارتفاع النسبي في أسعار البلد مقارنة بالبلدان المنافسين، سيدفع بالقطاع الإنتاجي إلى الانكماش، وبالتالي كلما قل حجم الصادرات انخفضت معه إمكانية حدوث التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهو الامر الذي سيضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي ويؤثر سلبا على هيكل التجارة الخارجية، بمعنى زيادة نسبة الواردات وانخفاض نسبة الصادرات، بينما يعني انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي حدوث تخفيض في السعر النسبي للإنتاج المحلي، مما سيحسن القدرة التنافسية ويرفع من نسبة الصادرات.

* لم يظهر **الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تأخير واحدة** $(\boldsymbol{FDI}(-\mathbf{1}))$؛ تأثيرًا معنويًا على المؤشر التنويع الاقتصادي، ما يعني أن تدفقات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر لم تسهم بشكل فعال في إعادة هيكلة

الاقتصاد على المدى الطويل، كما شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة عدة أزمات اقتصادية وسياسية أدت إلى تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الوافدة، والتي كانت أغلبها في مجال المحروقات كون الأسعار النفط تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما شهدت تلك التدفقات نموا طفيفا في بعض المرات بسبب نسبة الاستثمار في باقي القطاعات التي تمثل 1%، إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة في مجال الاستثمار الأجنبي جعلت المستثمرين الأجنبين يعزفون عن التوجه نحو السوق الجزائرية كون المناخ الاستثماري في الجزائر يعد غير ملائم لاستقطاب، وجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لانعدام الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات المتصلة بأداء الأعمال والأنشطة الاستثمارية، والتي ظهرت في تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية وما رأيناه سابقا من خلال تحليل التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، الامر الذي جعل هذا الأخير دون تأثير على مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل، بسبب ضعف مساهمة القطاعات الصناعية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، واصطدام القطاع الخاص والمقاولات الناشئة بمصاعب كثيرة عرقلت مرحلة النمو؛ فإنشاء مؤسسة جديدة في الجزائر يصطدم بحواجز تنظيمية وإدارية مكلفة من حيث الوقت والتكلفة من رشوة، وبيروقراطية، إضافة الى عدم استقرار القوانين والتشريعات، وثقل السياسة الضريبية في الجزائر، إضافة إلى احتكار الدولة للمجالات الحيوية والتضيق على نشاطات الأفراد والقطاع الخاص، وأيضا الاستثمار الأجنبي المباشر.

* أظهر **الانفتاح التجاري المتأخر بدرجة تأخير واحدة** $(TO(-1))$؛ تأثيرا إيجابيا ومعنويا على مؤشر التنويع الاقتصادي بمرور الوقت عند مستوى الدلالة 5%، ما يعني أن ارتفاع حجم الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة قيمة المتغير التابع بنسبة 0.0126، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين متغير الانفتاح التجاري ومؤشر التنويع الاقتصادي، مما يبرز حدوث ارتفاع في درجة الانفتاح التجاري؛ غير أن تلك زيادة تبقى مرتبطة بالدرجة الأولى بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات كونها تابعة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار، وانه عند تحسن الظروف الخارجية من كميات وأسعار سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الانفتاح التجاري وحدوث ارتفاع في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، والذي يترجم بعدم حدوث تنوع في سلة الصادرات الجزائرية نتيجة عدم حدوث تنوع انتاجي.

مما سبق؛ يتضح الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات التالية: "الإيرادات العمومية، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والانفتاح التجاري" ساهمت

في زيادة التنويع الاقتصادي على المدى الطويل، في حين أن متغيرة الإنفاق الحكومي تساعد في تقليل التنويع الاقتصادي، مما يعكس أهمية السياسات الحكومية في التأثير على هيكل الاقتصاد من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتجات وتنويعها.

بناء على نتائج معادلتي الأجل الطويل والقصير المقدرة ضمن نموذج ARDL؛ تبين أن:

– معلمة تصحيح الخطأ *COINTEQ ظهرت سالبة بقيمة -1,4932، ومعنوية باحتمال prob=0,0000، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، كون هذه القيمة السالبة تعني أن انحراف مؤشر التنويع الاقتصادي ضمن المدى القصير في فترة "t-1" عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، يتم تصحيحه بما يعادل نسبة 149% من ذلك الاختلال في الفترة T؛ ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو وضع التوازن، كون مؤشر التنويع الاقتصادي يستغرق حوالي 0,67 سنة (1,49/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة تحدث في النموذج.

– قيمة معامل التحديد؛ أشارت الى أن الاضطرابات الحاصلة ضمن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 86.55% من التقلبات في حجم التنويع الاقتصادي، في حيت تعزى النسبة المتبقية والمقدرة ب 13.45% الى عوامل أخرى لم تدرج ضمن النموذج المدروس.

– إحصائية "DW" البالغة 2.4942 توحي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

– العلاقة طويلة الأجل بينت أن كلا من متغيرة الكتلة النقدية، والاستثمار الأجنبي المباشر ظهرا باحتمالية تفوق مستوى الدلالة 5%، ما يعني انعدام وجود تأثيرات مباشرة لهما ضمن النموذج المدروس في المدى الطويل.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج وتفسير نتائج الدراسة.

بعد الانتهاء من تقدير علاقتي الأجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة، سيتم في هذا المطلب الانتقال الى مرحلة تشخيص النموذج المقدر، وذلك من خلال تبين استقراره الهيكلي وتفسير نتائجه.

أولا– تشخيص النموذج وتبيان استقراره الهيكلي: لتأكيد جودة نتائج التقدير المحصل عليها سابقا، وجب المرور على الفحوصات التشخيصية لتبيان الاستقرار الهيكلي للنموذج، وذلك ما سيتم توضيحه في لخطوات التالية:

1– اختبارات صحة التشخيص: تتضمن هذه الفحوصات المرور على عدة اختبارات؛ وهي: اختبار "Jarque-Bera" لفحص تتبع البواقي توزيعا الطبيعيا، واختبار "Breusch-Godfrey" للكشف عن وجود ارتباط ذاتي

في البواقي، واختباري "Pagan–Breusch" و"ARCH" لتقييم مدى تجانس التباين، إضافة إلى اختبار "Ramsey" لتشخيص مشاكل توصيف النموذج.

الجدول رقم (4–8): ملخص اختبارات تشخيص نموذج ARDL.

نوع الاختبار	Jarque - Bera	LM (Breusch - Godfrey)	Breusch - Pagan	ARCH test	Ramesy
الاحتمالية (p–value)	0.19	0.25	0.68	0.58	0.14

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملاحق رقم: 4-13-4/14-4-15-4/16).

تضمن الجدول السابق؛ نتائج الاختبارات التالية:

أ– اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء "Jarque-Bera"؛ حيث قام هذا الفحص باختبار مشكلة تتبع البواقي للتوزيع الطبيعي وفق الفرضيات التالية: H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
H_1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

كما اشارت الإحصائية الموافقة لهذا الاختبار الى قيمة 3.23 عند مستوى المعنوية 5%؛ باحتمال بلغ 0,19 ما يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء موزعة طبيعيا ضمن النموذج المقدر، وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (4–13).

ب– اختبار مضاعف لاغرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي"LM"؛ حيث قام هذا الفحص بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي وفق الفرضيات التالية: H_0: يوجد ارتباط ذاتي في البواقي.
H_1: لا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي.

كما اشارت الإحصائية الموافقة لهذا الاختبار الى قيمة 1,5182 عند مستوى المعنوية 5% باحتمال مقداره 0,2555؛ ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي الذاتي، وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (4–14).

ت– اختبار ثبات تباين الأخطاء؛ يتكون هذا الفحص من اختبارين يقومان بالكشف عن مشكلة ثبات تباين، والأخطاء في البواقي وفق الفرضيات التالية: H_0: ثبات تباين الأخطاء في البواقي.
H_1: عدم ثبات تباين الأخطاء في البواقي.

حيث أن النتائج المتعلقة باختبار"**Breusch-Pagan**"؛ أظهرت ان القيمة الإحصائية الموافقة لهذا الفحص بلغت 0.7677، يقابلها احتمال مقداره 0,6868 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الأخطاء في البواقي؛ وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (4-15).

كما أظهرت نتائج **اختبار Heteroscedasticity "ARCH**"؛ ان الإحصائية الموافقة لهذا الفحص بلغت 0.3109 يقابلها احتمال مقداره 0,5817 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الاخطاء في البواقي للنموذج المقدر؛ وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (4-15).

ث- اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي "Ramsy test": يقوم هذا الفحص باختبار صحة الشكل الدالي وخلوه من مشاكل عدم التوصيف، وفق الفرضيات التالية:

H_0:لا يوجد مشكل توصيف النموذج.

H_1: يوجد مشكل توصيف النموذج.

كما اشارت الإحصائية الموافقة لهذا الاختبار الى قيمة 2.1952 عند مستوى المعنوية 5%؛ باحتمال مقداره 0.1419؛ ما يعني قبول فرضية العدم القائمة على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج مع خلوه من مشكلة عدم التوصيف، وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم (4-14).

2- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة: يعتبر هذا الفحص من الاختبارات البعدية التي تهدف إلى معاينة الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل؛ والذي تم بعد تقدير صيغة نموذج تصيح الخطأ ضمن منهجية ARDL، حيث يعتمد هذا الفحص على اختبارين مهمين هما:[1]

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)؛
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ).

وتمت الاستعانة ببرنامج Eviews13؛ للحصول على النتائج التالية:

[1] Brown R L, Durbin, J M Evans, **Techniques for Testing the Constancy of Regression Relations hip Over Time,** Journal of the Royal Statistical Society, Series B, Vol 37, Oxford University Press , University of Oxford , UK, 1975, P P153-154.

الشكل رقم (4–4): الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM SQ وCUSUM لنموذج ARDL المقدر.

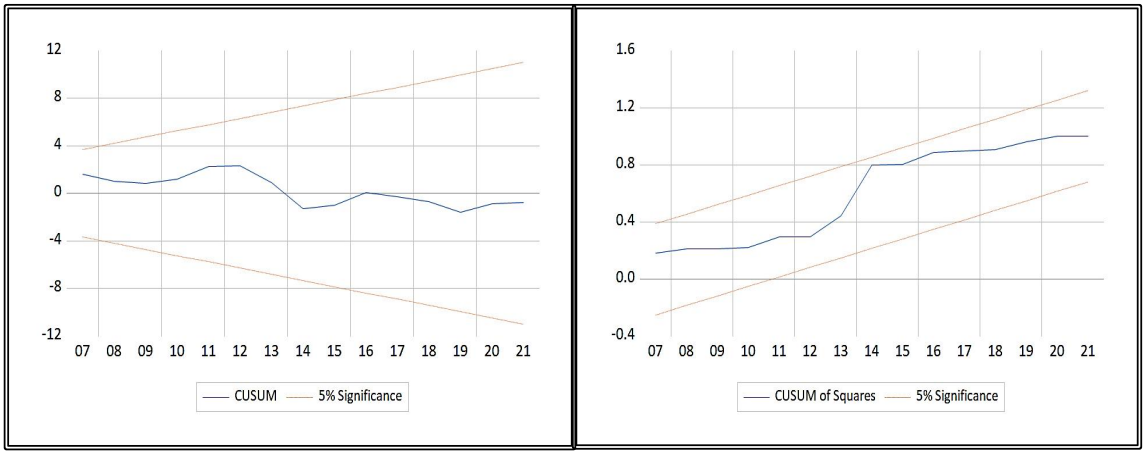

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

بناء على النتائج المبينة في الشكل السابق؛ ظهرت المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا لتواجد منحنى التباين الخاص بإحصائية الاختبارين "CUSUM"و"CUSUM SQ" ضمن الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، كما أشارت نتائج الاختبارات التشخيصية أيضا الى تمتع النموذج بخصائص احصائية جيدة كونه لا يعاني من مشكلات تتعلق بالتوصيف أو الارتباط الذاتي لبواقي الاخطاء، أو عدم تجانس التباين، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، والذي من شأنه ان يعزز دقة التقديرات وموثوقيتها.

علاوة على ذلك تؤكد نتائج الاختبارين على ان النموذج مستقر هيكليا في المدى الطويل، مما يدل على استقرار العلاقات المقدرة وعدم وجود تغيرات جوهرية في معاملات النموذج مع مرور الوقت.

تبين أيضا من خلال البيانات السابقة؛ أن اختبار استقرار المعلمات أظهر تحسنا خلال الفترة الممتدة من 2007م الى 2021م، وذلك بسبب انتهاج الحكومة الجزائرية لمجموعة من السياسات الاقتصادية كبرنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو التكميلي، وبرنامج توطيد النمو ومخطط التنمية الخماسي، والتي هدفت من خلالها الدولة إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق تنويع وانتعاش القطاع الاقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار للنهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبارين معبرا عنها بالخط المنعرج ضمن الحدود الحرجة المعبر عنها بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

3– اختبار قدرة النموذج على التنبؤ: قام هذا الفحص بتقديم تمثيل بياني لبواقي التقدير، وفق الشكل التالي.

الشكل رقم(4–5): رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج ARDL المقدر خلال الفترة 1990م–2021م.

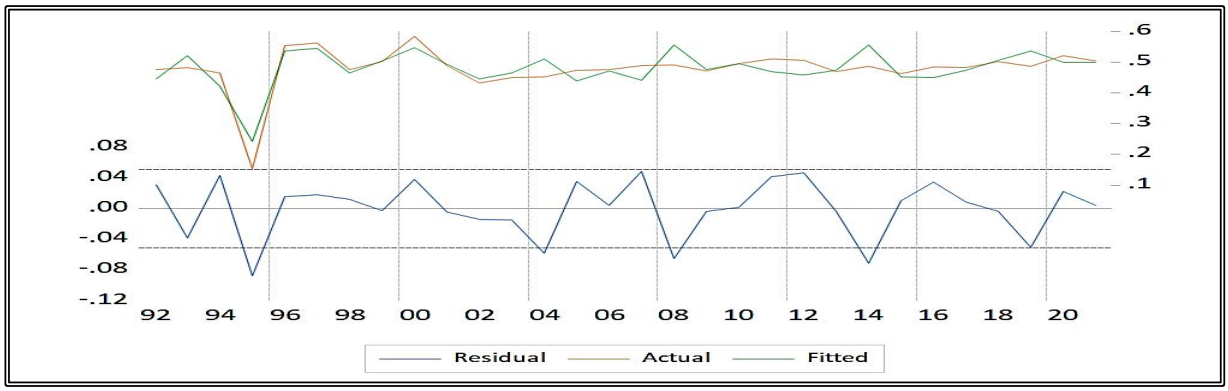

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه؛ أن هناك تتطابق شبه تام بين القيم الحقيقية والمقدرة، كما أن قيم البواقي متذبذبة داخل مجال الثقة خلال فترة الدراسة، مما يعكس فعالية في التنبؤ.

أيضا عند تحليل منحنى القيم المقدرة مقابل القيم الحقيقية، نلاحظ أن التقارب بين المنحنيين كبير مما يشير إلى دقة التنبؤ، وأن النموذج المعتمد كان مناسبا لتمثيل البيانات وتحليلها بدقة؛ بالإضافة إلى ذلك تم بقاء الأخطاء "Résiduels" ثابتة حول الصفر دون نمط واضح يبين أن الأخطاء موزعة بشكل عشوائي وبمستوى تباين ثابت، وهو ما يدعم فرضية الاستقلال والتوزيع الطبيعي للأخطاء وتجانس تباين الأخطاء، حيث بشكل عام تدل هذه النتائج على أن النموذج يقدم أداء جيدا في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

ثانيا– تحليل وتفسير النتائج: يمكن أن نستدل من خلال نموذج التقدير في الأجلين الطويل والقصير، ومن كل ما سبق على أن:

– الأثر السلبي والمعنوي للنفقات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي يدل على علاقة عكسية بينهما، وهذا قد يشير إلى أن معظم التدخلات الحكومية انصبت نحو القطاع الاستهلاكي في شكل دعم مباشر شجع على الاستهلاك المفرط واللاعقلاني، في المقابل كان حجم الانفاق الموجه للقطاع الإنتاجي محدودا نظرا لكون الاستثمارات في هذا المجال لا تعطي نتائجا ايجابية في الأجل القصير، وذلك لعدم ارتباط تلك النفقات بتنويع الاقتصاد الوطني، كما انها غير متصلة بالمنتجات المصدرة غير النفطية، حيث يرتكز الاقتصاد الجزائري خارج قطاع

النفط بشكل اساسي على قطاع البناء والاشغال العمومية، يليه القطاع الفلاحي، في حين يحتل القطاع الصناعي المرتبة الاخيرة.

كما ان مقدار النفقات العمومية في الأجل الطويل بلغ قيمة –0.2768 عند مستوى المعنوية 5%؛ ما يعني أن زيادة حجم النفقات العمومية بـ 1% سيخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.2768 %؛ وعموما تعتبر هذه العلاقة موافقة للنظرية الاقتصادية كون النفقات العمومية تلعب دورا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي من خلال تدعيم البنية التحتية، وتنمية القطاعات غير النفطية من خلال نفقات التجهيز، أما في الأجل القصير فكان لهذه المتغيرة تأثيرا سلبيا ومعنويا بقيمتها المبطأة لفترة واحدة على مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث بلغت قيمتها –0.2140؛ الامر الذي يعني أن نقص معدل النفقات العمومية بقيمتها المبطأة لفترة واحدة بنسبة 1% سيؤدي إلى نقص مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.2140%، كما كان لها ايضا نفس الأثر بقيمتها غير المبطأة، مما يعني أن زيادة معدل النفقات العمومية بنسبة 1% سيخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.1797%، وتعتبر هذه العلاقة موافقة للنظرية الاقتصادية؛ مما يعني أن نفقات التسيير المتكونة اساسا من اجور وتحويلات العمال في المؤسسات العمومية تستنزف مواردا مالية وبشرية في قطاعات اقل إنتاجية، كقطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل القطاع الصناعي، والفلاحي، وهو ما يحدث خللا في مؤشر التنويع الاقتصادي كون تلك النفقات غير مرتبطة بتنويع الاقتصاد الوطني عبر منتجات مصدرة غير نفطية، كما ان فترة الدراسة تخللتها عدة أزمات نفطية بينت أن زيادة وتراجع النفقات مرتبط بأسعار النفط، وهو ما يدل على الطبيعة الريعية للجزائر.

– يوجد أثر معنوي وإيجابي لمتغيرة الإيرادات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة 0.2500، وهو ما يعني أن زيادة معدل الإيرادات بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.2500%، وهي نتيجة غير منطقية اقتصاديا كون الإيرادات تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي من خلال توجيه جزء من الإيرادات النفطية إلى دعم الصادرات غير النفطية؛ وكما تبين سابقا، فإن سلة منتجات الصادرات الجزائرية توجت بانضمام ستة منتجات جديدة خلال فترة الدراسة تمثلت في زيادة حصة كل من السكر، السكروز، القضبان الحديدة، الاسمنت، الزجاج المصقول والالياف الأساسية المعالجة المستخدمة في النسيج، مما ساهم في زيادة حصة الصادرات غير النفطية، وبالتالي حدوث زيادة في الإيرادات.

– يوجد أثر غير معنوي وسلبي لمتغيرة الكتلة النقدية على متغير مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون الزيادة في الكتلة النقدية تسهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمار وخفض سعر الفائدة؛ الامر الذي سيرفع من معدل الإنتاج ونسبة الصادرات التي تدل بدورها على وجود تنويع اقتصادي.

– ظهر متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأثر معنوي وإيجابي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمته 0.0049 وهو ما يعني أن زيادة معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقيمه المبطأة لفترة واحدة بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.0049%، والعكس صحيح.

عموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية كون سعر الصرف يؤثر إيجابا على التنويع الاقتصادي، ويسهم في خفض قيمته؛ حيث أنه كلما حصلت زيادة في سعر الصرف يرافقها ارتفاعا في قيمة الصادرات الوطنية خارج قطاع النفط، وزيادة في الإنتاج غير النفطي، مما يدل على حدوث تنويع في الصادرات، وانخفاض في قيمة العملة المحلية يعزز من الطلب الخارجي عليها الذي بذوره يؤدي إلى زيادة الصادرات، ومنه حدوث تنويع اقتصادي، أما في الأجل القصير ظهر هناك تأثير ايجابي ومعنوي لهذه المتغيرة بقيمتها غير المبطأة على مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.0108، وهو ما يعني أن حدوث زيادة في معدل سعر الصرف بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.0108%.

– يوجد أثر غير معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على متغير مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، ما يعني أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية لا تلعب دورا واضحا في إعادة هيكلة القطاعات المنتجة على المدى الطويل، وأنها لا تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي بالجزائر كون اغلبها تعد استثمارات في مجال النفط، وهو ما لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن زيادة المشاريع الاستثمارية الاقتصادية تساهم في رفع الإنتاج، ومنه خلق سلع تنافسية جديدة تزيد من قيمة الصادرات التي بدورها تحث على وجود التنويع الاقتصادي، وبذلك فهي تؤثر بشكل غير المباشر على النموذج حتى ولو لم تكن ذات أثر معنوي.

– كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمه غير المبطأة والمبطأة لفترة واحدة على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمتهم على الترتيب -0.0353 و-0.0987 وهو

ما يعني أن زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمه غير المبطأة والمبطأة لفترة واحدة بنسبة 1% سيؤدي إلى خفض مؤشر التنويع الاقتصادي إلى مقدار 0.0353 % و0.0987 % على التوالي.

– يوجد أثر معنوي وإيجابي لمؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5% بلغت قيمتها 0.0126، وهو ما يعني أن زيادة قيمة معدل الانفتاح التجاري المبطأة لفترة واحدة بنسبة 1%، سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.0126% والعكس صحيح؛ وعموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية، مما يدل على ضرورة المزيد من الانفتاح التجاري لتسهيل عملية التبادل.

كما اظهرت القيمة غبر المبطأة لمتغير الانفتاح التجاري تأثيرا سلبيا غير معنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار –0.0022%، غير ان تأثيره السلبي بقيمه المبطأة بفترة واحدة جاء معنويا، وهو ما يشير الى ان الزيادة في قيمة معدل الانفتاح التجاري المبطئ لفترة واحدة بنسبة 1% ستؤدي إلى تراجع مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار 0.0107%، كون تطور حصة التجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار، لا سيما تلك المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات، ما يعكس ضعف تنوع الصادرات الجزائرية وعدم تمركز المنتجات الوطنية، كما رأينا ذلك سابقا عند تحليل مؤشر التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتج.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

بعد التعرف على المتغيرات المستقلة التي تؤثر بشكل جوهري على مؤشر التنويع الاقتصادي، وتتمتع بدلالة إحصائية، تم الانتقال الى مرحلة أخرى تتضمن استخراج القيم المثلى لهذه المتغيرات، لذلك وجب علينا التأكد من أن العلاقة بين هذه الاخيرة ومؤشر التنويع الاقتصادي ذات طبيعة غير خطية، ولأجل التحقق من ذلك؛ تم الاعتماد على منهجية "Armey"* لتقدير القيمة المثلى المتعلقة بالنفقات العمومية كون هذه المنهجية صُممت خصيصا لتحليل العلاقة غير الخطية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي[1].

حيث بينت عدة دراسات سابقة أن منحنى Armey صالح لمختلف أنواع الانفاق العام من تعليم، وصحة، وأنشطة اقتصادية، وغيرها[2]؛ ونظرا لكون النمو الاقتصادي يدل على وجود تنويع اقتصادي بالبلد، فإنه يمكننا استعمال هذا النموذج للبحث عن القيمة المثلى للنفقات العمومية بالاعتماد على نفس المبدأ؛ وعليه تمت الاستعانة بمقلوب منحنى Armey للكشف عن علاقة من الشكل U باستخدام الدوال التربيعية ضمن منهجية U-Shape، وكون قيم مؤشر التنويع الاقتصادي تنحصر بين الصفر والواحد سيتم توظيف الحد التربيعي للنفقات في نموذج خاص يجمعها به للتحقق من طبيعة العلاقة بينهما، كما سيتم تحديد القيم المثلى للمتغيرات الأخرى من خلال تقدير عتبة كل متغير مستقل على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتحليلها باعتماد نفس المنهج حيث أنها دالة تربيعية تكون دائمًا على شكل منحنى يسمى القطع المكافئ؛ هذا المنحنى قد يكون مفتوحًا إلى الأعلى إذا كان $a > 0$، أو مفتوحًا إلى الأسفل إذا كان $a < 0$، حيث تمثل a معامل الحد التربيعي، ويعد موضع التقاء

---

* **منحنى Armey**: يتمثل منحنى آرمي في شكل بياني يعبر عن ارتفاع حصة الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال المحور الأفقي، حيث يكون معدل النمو الاقتصادي متسارعا، كون الإنفاق الإضافي حسن من توفير السلع العامة والأساسية، والبنية التحتية والرفاهية، وأن التوسع في الإنفاق الحكومي يرفع معدل النمو الاقتصادي حتى يصل الى الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي G^* المقابل لأعظم معدل نمو اقتصادي g^*، وبعد هذه النقطة يصبح الإنفاق الحكومي مرتفعا جدا كونه يؤثر على الاستثمار وحوافز العمل من خلال ارتفاع ضريبة الدخل والمدفوعات الاجتماعية، كما يزاحم الاستثمارات الخاصة ايضا، ويوضح المنحنى أيضا أنه اذا كان الاقتصاد يشهد نموا اقتصاديا دون المستوى الأمثل g^s فقد يعزى ذلك الى حجم غير مناسب من الانفاق، أما حجم الحكومة المنخفض جدا كما هو موضح في النقطة G^L؛ يمثل حالة الدول النامية، حيث يمكن ان يكون مرتفعا جدا من خلال الوضع G^H الذي يعتبر سائدا في الدول المتقدمة؛ أنظر الملحق رقم (4-17).

[1] Makin A J, Pearce J, Ratnasiri S, **The Optimal Size of Government in Australia**, Economic Analysis and Policy, Vol 62, Elsevier, UK, 2019, p30.

– والمتوفر على الموقع: ScienceDirect.com by Elsevier.

[2] كريمة ابراهيمي، نصيرة قوريش، محمد بن مريم، **التنمية البشرية والحجم الأمثل للحكومة: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017**، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020، ص447.

القطع المكافئ مع محور y هو نقطة الرأس التي تحقق القيم القصوى أو الدنيا للدالة، كما يمكن حساب إحداثيات الرأس باستخدام الصيغة التالية:[1]

$$F(x) = ax2 + bx + c$$
$$F`(x) = 2ax + b = 0$$
$$X = -b/2a$$

المطلب الأول: قيم أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

لتحديد القيم المثلى الخاصة بالمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية ضمن معادلة الأجل الطويل؛ تم الاستناد الى منهجية مقلوب نموذج Armey.

أولا– تقدير القيمة المثلى للنفقات العمومية خلال الفترة 1990م–2021م: ضمن هذه الخطوة تم إدراج متغير جديد ضمن منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، تمثل في مربع النفقات العمومية؛ وذلك لتقدير العلاقة الطويلة الأجل، كما تم التأكد من استقرارية المتغير في درجة أقل من I(2)، حيث تم العمل على تقدير النموذج التالي:

$$HHI = \beta_0 + \beta_1 SPENDING + \beta_2 SPENDING^2$$

1– تقدير النموذج: أشار تقدير نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية في الأجل الطويل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، الى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–9): نتائج تقدير نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية خلال الفترة 1990م–2021م.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPENDING(-1)^2	0.037691	0.009502	3.966774	0.0006
SPENDING(-1)	-0.667581	0.157451	-4.239939	0.0003

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

[1] C Nazaret, **Optimisation d'une Fonction d'une Variable**, INP, Université de Bordeaux, France, 2015, p p05-12.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يمكن صياغة معادلة الأجل الطويل على النحو التالي:

$$HHI(-1) = (0.037691 \times SPENDING(-1)\text{^}2 - 0.667581 \times SPENDING(-1)$$

حيث تم تحديد حجم النفقات العمومية الأمثل الذي يخفض من مقدار مؤشر التنويع الاقتصادي استنادا الى مبدأ مقلوب منهجية آرمي، وذلك بإيجاد المشتقة الأولى ومساواتها بالصفر كالآتي:

$$\frac{\delta HHI}{\delta SPENDING} = 0$$

$$\frac{dHHI}{dSPENDING} = 2 \times 0.037691 \times SPENDING(-1) - 0.667581 = 0$$

$$SPENDING(-1) = \frac{0.667581}{2 \times 0.037691}$$

$$SPENDING(-1) = 8.86$$

وبإظهار المشتقة الأولى لإشارة موجبة؛ فهي بذلك تمثل النقطة المثلى التي تخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث وجبت العودة الى قيمتها الأصلية بأخذ الأس الطبيعي (**e**) للقيمة المثلى المحسوبة كما يلي:

$$\boldsymbol{Optimal\,SPENDING = e^{8.86} \approx 7044}$$

وعليه؛ فإن حجم النفقات العمومية الأمثل قدر بـ **7044**مليار دج.

أما لغرض تقييم دقة وصلاحية النموذج المقدر؛ تم اجراء فحوصات تشخيصية للبواقي للتأكد من جودته.

2– الاختبارات التشخيصية واستقرار نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م: تمكننا هذه الفحوصات من تشخيص النموذج المقدر؛ وذلك ضمن اختبار "Jarque–Bera" لفحص ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار"Breusch–Godfrey" للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في البواقي، واختباري "Breusch–Pagan " و" ARCH" لتقييم مدى تجانس التباين، بإضافة إلى اختبار"Ramsey" من أجل تشخيص مشاكل التوصيف.

الجدول رقم (4–10): نتائج معاينة تشخيص نموذج القيمة المثلى للنفقات العمومية.

نوع الاختبار	الاحتمالية (p–value)	الفرضية	تفسير النتيجة
Jarque-Bera	**0.78**	H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. H_1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
LM (Breusch-Godfrey)	**0.26**	H_0: يوجد ارتباط ذاتي في البواقي. H_1: لا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي.
Breusch Pagan	**0.0559**	H_0: ثبات تباين الأخطاء في البواقي. H_1: عدم ثبات تباين الأخطاء في البواقي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يدل على وجود ثبات تباين الاخطاء في البواقي.
ARCH test	**0.63**		
Ramesy	**0.15**	H_0: لا يوجد مشكل توصيف النموذج. H_1: يوجد مشكل توصيف النموذج.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، اذن لا يوجد مشكل توصيف النموذج.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملحق رقم 4–18).

كما تم تبيين نتائج استقرار هيكل النموذج المقدر ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم (4–6): الأشكال البيانية لإحصائية CUSUM SQ وCUSUM المتعلقة بقيمة النفقات العمومية المثلى.

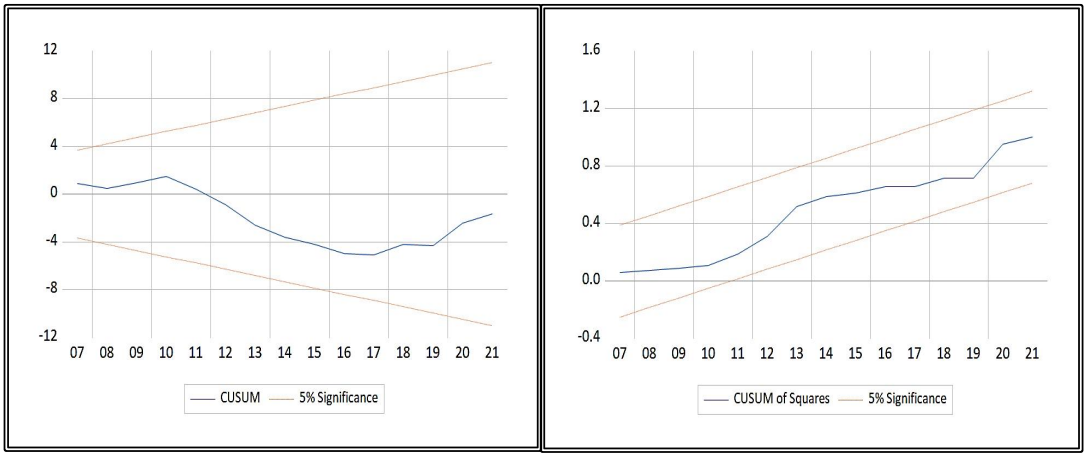

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

بين الجدول السابق والشكل أعلاه؛ أن المعاملات المقدرة تتسم بالاستقرار الهيكلي عبر فترة الدراسة على المدى الطويل، حيث يتواجد منحنى التباين لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، كما دلت نتائج المعاينة التشخيصية إلى أن النموذج يتمتع بمواصفات جيدة، حيث لا يعاني من مشكلات تتعلق بالتوصيف، الارتباط الذاتي، أو عدم تجانس التباين، وأيضا البواقي فيه تتبع التوزيع الطبيعي، مما عزز من دقة التقديرات وموثوقيتها، ما يدل على استقرار العلاقة المقدرة، وعدم وجود تغيرات جوهرية في معاملات النموذج بمرور الزمن.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج تمتع النموذج بخصائص إحصائية قوية، مما يجعله أداة موثوقة في تحليل الظواهر الاقتصادية وتفسيرها.

ثانيا– تقدير القيم المثلى لباقي المتغيرات: ان تحديد القيم المثلى للمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية؛ والمتمثلة في كل من: الإيرادات العمومية، سعر الصرف لفعلي الحقيقي والانفتاح التجاري، يتطلب البحث عن شكل غير خطي لدالة تصل إلى نقطة مثلى سواءً عظمى أو دنيا ثم تغير اتجاهها، وهذا ما يتوافق مع شكل قطع مكافئ للدوال لتربيعية، وبما أننا نبحث عن مقادير مثلى تدني من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي سنعتمد منهجية U-Shape.

1– تقدير النماذج: للوصول للقيم المثلى لكل من الإيرادات العمومية، سعر الصرف لفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري؛ تم تقدير المعلمات الخاصة بها.

أ- **الإيرادات العمومية:** تم تحديد القيمة المثلى لهذه المتغيرة بإدراج متغير مربع الإيرادات العمومية، وذلك لتقدير العلاقة الطويلة الأجل ضمن منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، حيث تبين أن الإيرادات العمومية استقرت في درجة أقل من التكامل I(2)، مما ضمن ملاءمته لتقدير النموذج التالي:

$$\boldsymbol{HHI = \beta_0 + \beta_1 REVENUE + \beta_2 REVENUE^2}$$

حيث؛ تم ارفاق نتائج التقدير ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (4–11): نتائج تقدير نموذج القيمة المثلى للإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVENUE(-1)	-0.702176	0.322312	-2.178562	0.0386
REVENUE(-1)^2	0.040770	0.018396	2.216250	0.0356

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

وعليه؛ يمكن كتابة معادلة الأجل الطويل كالتالي:

$$\boldsymbol{HHI(-1) = (-0.702176 \times REVENUE(-1) + 0.040770 \times REVENUE(-1))^2}$$

تم تحديد القيمة المثلى لحجم الإيرادات العمومية الذي يخفض من مقدار مؤشر التنويع الاقتصادي؛ استناد الى مقلوب منهجية آرمي، وذلك بـإيجاد المشتقة الأولى ومساواتها بالصفر كما يلي:

$$\frac{dHHI}{dREVENUE} = 2 \times 0.040770 \times REVENUE(-1) - 0.702176 = 0$$

$$REVENUE(-1) = \frac{0.702176}{2 \times 0.040770}$$

$$REVENUE\ (-1) = 8.61$$

وبإظهار المشتقة الأولى لإشارة موجبة؛ فهي بذلك تمثل النقطة المثلى التي تخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث وجبت العودة الى قيمتها الأصلية بأخذ الأس الطبيعي **(e)** للقيمة المثلى المحسوبة كما يلي:

$$\boldsymbol{Optimal\ REVENUE = e^{8.61} \approx 5486}$$

وعليه؛ فإن حجم الايرادات العمومية الأمثل قدر بـ **5486** مليار دج.

ب– سعر الصرف الفعلي الحقيقي: لأجل الوصول لقيمة مثلى لهذه المتغيرة؛ قمنا بإدراج مربعها ضمن منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، حيث تبين ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي استقر في درجة أقل من التكامل I(2)، مما ضمن ملاءمته لتقدير النموذج التالي:

$$\boldsymbol{HHI = \beta_0 + \beta_1 REER + \beta_2 REER^2}$$

حيث؛ تم ارفاق نتائج التقدير ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (4–12): نتائج تقدير نموذج قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER(-1)^2	0.000146	2.41E-05	6.052945	0.0000
REER(-1)	-0.032389	0.005460	-5.932163	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

وعليه؛ يمكن كتابة معادلة الأجل الطويل كالتالي:

$$\boldsymbol{HHI(-1) = (0.000146 \times REER(-1)\text{^}2 - 0.032389 \times REER(-1))}$$

تم تحديد القيمة المثلى لحجم سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يخفض من مقدار مؤشر التنويع الاقتصادي استناد الى مقلوب منهجية آرمي، وذلك بـإيجاد المشتقة الأولى ومساواتها بالصفر كما يلي:

$$\frac{dHHI}{dREER} = 2 \times 0.000146 \times REER(-1) - 0.032389 = 0$$

$$REER(-1) = \frac{0.032389}{2 \times 0.000146}$$

$$REER\,(-1) = 110$$

وبإظهار المشتقة الأولى لإشارة موجبة؛ فهي بذلك تمثل النقطة المثلى التي تخفض من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث:

$$\boldsymbol{Optimal\ REER \approx 110}$$

وعليه؛ فإن حجم سعر الصرف الفعلي الحقيقي الأمثل قدر بـ 110%.

ت– الانفتاح التجاري: تم تحديد القيمة مثلى لهذه المتغيرة بإدراج مربعها ضمن منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، حيث تبين ان الانفتاح التجاري استقر في درجة أقل من التكامل I(2)، مما ضمن ملاءمته لتقدير النموذج التالي:

$$HHI = \beta_0 + \beta_1 TO + \beta_2 TO^2$$

حيث؛ تم ارفاق نتائج التقدير ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (4–13): نتائج تقدير نموذج قيمة الانفتاح التجاري المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO(-1)^2	0.001375	0.000618	2.223276	0.0355
TO(-1)	-0.140929	0.061986	-2.273544	0.0318

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

وعليه؛ يمكن كتابة معادلة الأجل الطويل كالتالي:

$$HHI(-1) = (0.001375 \times TO(-1)^2 - 0.140929 \times TO(-1) - 0.046044 \times SPENDING(-1))$$

تم تحديد القيمة المثلى لحجم الانفتاح التجاري الذي يخفض من مقدار مؤشر التنويع الاقتصادي استناد الى مقلوب منهجية آرمي، وذلك بإيجاد المشتقة الأولى ومساواتها بالصفر كما يلي:

$$\frac{dHHI}{dTO} = 2 \times 0.001375 \times TO(-1) - 0.140929 = 0$$

$$TO(-1) = \frac{0.140929}{2 \times 0.001375}$$

$$TO\,(-1) = 51.24$$

وكون المشتقة ذات إشارة موجبة؛ فهي بذلك تمثل النقطة المثلى التي تدني من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث:

$$Optimal\,TO \approx 51.24$$

وعليه؛ فإن حجم الانفتاح التجاري الأمثل قدر بـ **51.24** %.

2– الاختبارات التشخيصية والتأكد من استقرارية النماذج: لتبيان دقة وصحة النماذج الخاصة بالمتغيرات المستقلة الثلاث لكل من: "الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي والانفتاح التجاري"، ومؤشر التنويع الاقتصادي، قمنا بإجراء فحوصات تشخيصية للبواقي، بالإضافة الى معاينة استقرارية النماذج الثلاث.

أ– الاختبارات التشخيصية: يتم تشخيص النماذج المقدرة من خلال القيام بعدة فحوصات على نماذج القيم المثلى للمتغيرات المستقلة المدروسة سابقا، حيث تتضمن كل من: اختبار "Jarque- Bera" لفحص ما إذا

كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار "Breusch-Godfrey" للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في البواقي، إضافة الى اختباري "Breusch-Pagan" و"ARCH" لتقييم مدى تجانس التباين، واختبار "Ramsey" من أجل تشخيص مشاكل توصيف النماذج.

الجدول رقم(4–14): نتائج الاختبارات التشخيصية.

نوع الاختبار	الاحتمالية(p-value)			الفرضية	تفسير النتيجة
	REVENUE	*REER*	*TO*		
Jarque-Bera	**0.99**	**0.5**	**0.084**	H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. H_1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
LM (Breusch Godfrey)	**0.98**	**0.31**	**0.38**	H_0: يوجد ارتباط ذاتي في البواقي. H_1: لا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي.
Breusch Pagan	**0.86**	**0.86**	**0.17**	H_0: ثبات تباين الأخطاء في البواقي. H_1: عدم ثبات تباين الأخطاء في البواقي.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يدل على وجود ثبات تباين الاخطاء في البواقي.
ARCH test	**0.69**	**0.66**	**0.06**		
Ramesy	**0.063**	**0.18**	**0.83**	H_0: لا يوجد مشكل توصيف النموذج. H_1: يوجد مشكل توصيف النموذج.	قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، اذن لا يوجد مشكل توصيف النموذج.

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13، (أنظر الملاحق رقم:(4-19)/ (4-20)/ (4-21)).

بينت النتائج المدونة في الجدول أعلاه؛ أن الفحوصات التشخيصية الخاصة بنماذج القيم المثلى لكل من: "الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري" تتمتع بمواصفات إحصائية جيدة، حيث

أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ولا تعاني من مشكلات تتعلق بالارتباط الذاتي، أو عدم ثبات تباين الأخطاء ومشكلات التوصيف، **مما يعزز من** دقة التقديرات وموثوقيتها.

ب– اختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج: تم الاستناد لهذا الفحص من أجل تقييم دقة وصلاحية النماذج المحصل عليها سابقا، وذلك بالتحقق من استقرارها الهيكلي من خلال القيام إجراء فحصي "CUSUM SQ" و"CUSUM".

الشكل رقم (4-7): الأشكال البيانية لإحصائية كل من CUSUM SQ وCUSUM.

يتضمن هذا الشكل؛ التمثيلات البيانية الخاصة بفحصي "CUSUM SQ" و"CUSUM" لنماذج: الإيرادات العمومية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري.

– نموذج القيمة المثلى للإيرادات العمومية.

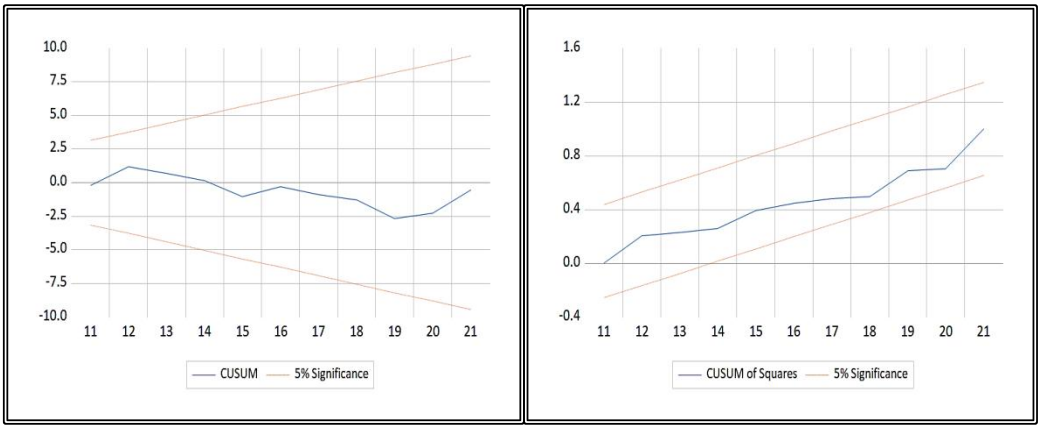

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

– نموذج القيمة المثلى لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

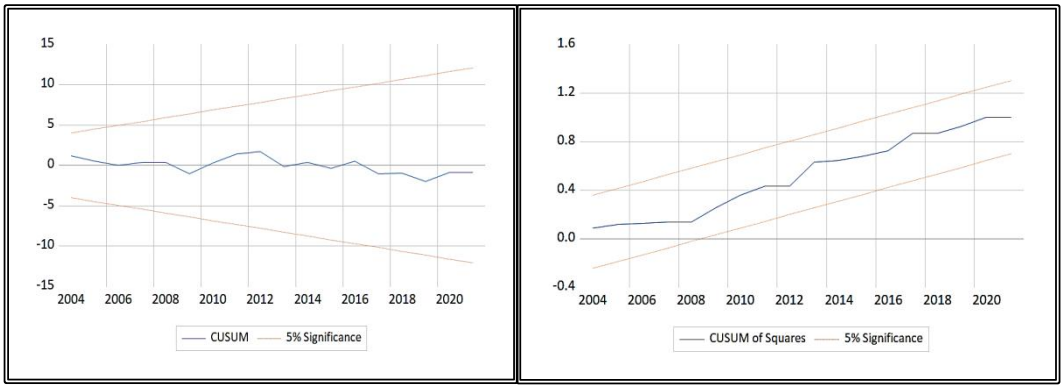

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

– نموذج القيمة المثلى للانفتاح التجاري.

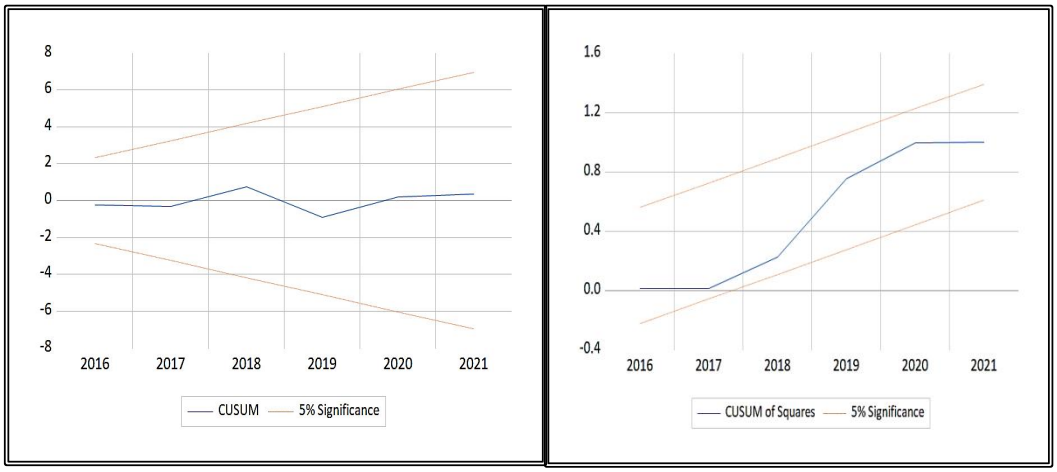

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

بينت الاشكال المرفقة أعلاه؛ أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا، وذلك لتواجد منحنيات التباين بالكامل داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وعلاوة على ذلك تؤكد النتائج استقرار النماذج على المدى الطويل، حيث يظهر ذلك بوضوح في الرسوم البيانية أعلاه كون كل المنحنيات كانت ضمن الحدود الحرجة، مما يدل على استقرار العلاقات المقدرة وعدم وجود تغيرات جوهرية في معاملات النماذج مع مرور الوقت.

وبشكل عام؛ تعكس هذه النتائج تمتع النماذج الثلاث لكل من متغيرة الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي والانفتاح التجاري بخصائص إحصائية قوية.

بناء على ما سبق؛ اسفرت نتائج تقدير النموذج عن القيم المثلى التالية:

* **لوغاريتم النفقات العمومية** ← 8.86 =النفقات العمومية$^{\wedge}e$ = $e^{\wedge 8.86}$ = **7044**مليار دينار جزائري.

* **لوغاريتم الإيرادات العمومية** ← 8.61 =الإيرادات العمومية $^{\wedge}e$= $e^{\wedge 8.61}$ =**5486** مليار دينار جزائري.

* **سعر الصرف الفعلي الحقيقي = 110**%.

* **الانفتاح التجاري = 51.24**%.

من خلال النتائج المحصل عليها؛ تبين أن القيمة المثلى للنفقات العمومية التي تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعال بلغت 7044 مليار دج، بما يعادل متوسط حجم النفقات العمومية خلال فترة الدراسة، حيث يتطلب هذا التوجه توجيه الانفاق نحو القطاعات المنتجة –خاصة القطاع الصناعي– كون قطاع المحروقات يهيمن على القيمة المضافة لتكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ ما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر، كما تميزت

الواردات الجزائرية بسلع استهلاكية غذائية وغير غذائية، ما يدل على ان الطلب الداخلي لا يزال مدعوما بالعوائد النفطية، وانه عبارة عن نفقات موجهة للاستهلاك وليس الاستثمار الصناعي، كما أن القيمة المثلى للإيرادات العمومية بلغت 5486 مليار دج، حيث قاربت ضعف متوسط الإيرادات الفعلية خلال فترة الدراسة المقدرة بمبلغ 2633.766 مليار دج، ولضمان تحقيق تنويع اقتصادي فعال ينبغي أن تكون هذه الإيرادات متأتية بشكل رئيسي من الصادرات غير النفطية، أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ فقد حدد حجمه الامثل ب 110%؛ وهي قريبة من قيمة متوسطه البالغ نسبة 114.0631%، حيث يعتبر هذا المتغير حساسا لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، وأخيرا أشارت النتائج الى أن القيمة المثلى للانفتاح التجاري قد بلغت نسبة 51.24 % وتعد قريبة أيضا من متوسطها المحسوب خلال فترة الدراسة والبالغ نسبة 51.50%، مما يعكس استقرار هذا المؤشر نسبيا.

وللتحقق من مدى اتساق الاحجام المثلى التي تم الحصول عليها؛ قمنا بتعويض تلك القيم ضمن معادلة الأجل الطويل الخاصة بالنموذج المقدر.

$$HHI(-1) = (0.250067 \times REVENUE - 0.276859 - SPENDING(-1) + 0.004928 \times REER(-1) + 0.012684 \times TO(-1) - 0.514462)$$

$$HHI(-1) = (0.250067 \times 8.61 - 0.276859 \times 8.86\,(-1) + 0.004928 \times 110(-1) + 0.012684 \times 51.24(-1) - 0.514462)$$

$$\boldsymbol{HHI \approx 0.2126}$$

وعليه؛ أشارت هذه النتيجة إلى أن الاحجام المثلى التي تم التوصل اليها سابقا ضمن منهجية ARDL، ساهمت في خفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي من 0.478 الى 0.2126؛ ما يعني تحقيق تنويع اقتصادي ملحوظ في الجزائر؛ الا انه يبقى مزيفا، اذ ان الوصول إلى مقادير مثلى في الواقع الاقتصادي الجزائري يتطلب توجيه النفقات العمومية بشكل فعال نحو قطاعات الصناعة والفلاحة لأجل تنمية مجال الصادرات غير النفطية.

المطلب الثاني: تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

لتحسين النتائج المحصل عليها سابقا؛ تم الاستناد الى منهجية إضافية تتمثل في نموذج انحدار العتبة "Threshold Regression"، حيث تعمل هذه المنهجية على فحص العتبات التي يظهر عندها تأثير تلك المتغيرات المستقلة بشكل ملموس في تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي.

أولا– انحدار العتبة "TR": تؤدي التقلبات المستمرة التي تشهدها المتغيرات الاقتصادية؛ في بعض الأحيان الى حدوث تغيرات هيكلية ينتج عنها تغيير في النظام، ولأجل معالجة هذا النوع من الحالات تم تطوير ما يعرف بمنهجية انحدار العتبة، بحيث أدرك الباحثين الاقتصاديين والقياسيين أنه بالإضافة إلى عامل الزمن هناك متغيرات أخرى تعرف بمتغيرات العتبة قد تكون سببا في حدوث تغيرات هيكلية ضمن النموذج المدروس.

كما يمكن في سياق السلاسل الزمنية اختيار كل متغير كمتغير عتبة؛ ليحدث تلك التقلبات الهيكلية. حيث تم التعبير عن ذلك من خلال النماذج التي قدمها كل من "تونغ * Tong" سنة 1978م، و"تونغ وليم "Tong & Lim سنة 1980م، ما بين أن المعاملات لا تبقى ثابتة؛ بل تتحرك تبعا لحالة متغير العتبة، بحيث يتم تحديد تلك التغيرات الهيكلية داخليا بواسطة البيانات نفسها دون الحاجة إلى إدخال متغيرات وهمية، كون أن انحدار العتبة يحوي عدة منهجيات من بينها نماذج: "TAR، STAR، SETAR، MCAR"، والتي تستخدم في تحليل السلاسل الزمنية، حيث تختلف في استعمالها حسب استجابتها لتجاوز العتبة، وبما أننا بصدد البحث عن منهجية يتم من خلالها دراسة أثر المتغيرات المستقلة داخل عدة مجالات؛ يعد نموذج "TAR" الأنسب لذلك.

1– الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري"TAR": تتميز النماذج الخطية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الزمنية بنوع من القصور في عملية التقدير؛ لأنها تفترض أن التأثيرات الحاصلة تكون ثابتة في الدراسة القياسية، أي أنها نماذج لا تأخذ مشكلة الديناميكية بعين الاعتبار، إلا أن الواقع الاقتصادي شيء آخر؛ بحيث نجد أن المتغيرات الاقتصادية تشهد تقلبات تنعكس في ظهور سيرورة لا خطية، وهو الامر الذي دفع إلى ظهور نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري التي تمكن من التقاط تغيرات الأنظمة ضمن السلاسل الزمنية ونمذجتها، حيث يعود الفضل في تطوير هذه المنهجيات وتوسيعها إلى الباحثين تونغ سنة 1983م،

* **هاويل تونغ** Howell Tong: (1944م–)؛ ولد تونغ في مدينة هونغ كونغ، وهو باحث إحصائي قدم العديد من الاسهامات في مجال تحليل السلاسل الزمنية غير الخطية، والإحصاءات الخالية من الاحتمالات، وغيرها من المجالات، كما يعتبر رائدا في نماذج السلاسل الزمنية العتبية.

و"هانسن *Hansen"خلال سنوات 1996م ،1999م ،2000م[1].

أ– تعريف منهجية "TAR": تم تحسين النظرية الإحصائية للتقدير والاستدلال في مجال العتبة من طرف الباحث هانسن، حيث قام بتطوير طريقة لبناء مجالات للثقة من خلال ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري "Threshold Autoregressive"[2] للكشف عن تأثيرات متغيرات السلسة الزمنية ضمن عدة مجالات، كما يتيح هذا نموذج أيضا وجود أنظمة تتحكم في قيم متغير العتبة، حيث يعرف هذا النموذج باسم نماذج الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري، ويشار اليها أيضا بنماذج تبديل الأنظمة، لكونها تضم أنظمة تختلف من عملية إلى أخرى وفقًا لقيمة متغير العتبة، حيث انه بمجرد تجاوز السلسلة الزمنية لتلك القيمة تأخذ العملية شكلا اخر، ويُشار إلى نماذج TARعادةً بـ TAR (k,p)، حيث p يمثل ترتيب الانحدار الذاتي في كل نظام، لكن نظرًا لاختلاف إعداد رتب الانحدار الذاتي في كل نظام؛ تم ترميزه بـ TAR(k) ؛[3]بمعنى آخر يجب اتخاذ قرار واضح بشأن القيمة الأدنى المناسبة (أي ما هو الحجم الذي يجب أن تكون عليه أداة السياسة الاقتصادية لتُصنف على أنها مثلى) لتقسيم العينة، لذلك عندما تكون هذه القيمة غير معروفة وجب استخدام طريقة ما لاختيارها، والتي تمثلها منهجية انحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري على النحو التالي:[4]

$$\begin{cases} Y_t = \varphi_1 x_{it} + \varepsilon_t & , Z_t > c, \\ Y_t = \varphi_2 x_{it} + \varepsilon_t & , Z_t \leq c, \end{cases}$$

وعليه؛ يمثل Y_t المتغير التابع، في حين تشير x_{it} الى المتغيرات المفسرة، أما Z_t فيطلق عليه اسم متغير العتبة، وهو المتغير الذي يقوم بتجزئة السلسة المدروسة إلى فئات يُمكن أن نُسميهما "أنظمة"، كما يُمثل ε_t خطأ الانحدار، حيث:

$$\{Y_t, x_{it}, Z_t\}, t = 1, \dots, n$$

---

* **لارس بيتر هانسن Lars Peter Hansen**: (1952م–)، هو اقتصادي واحصائي أمريكي بارز حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2013م بسبب تطبيق نظريته الرياضية للعزم "Generalized Method of Moments" على مدى آفاق الاستثمارات البديلة؛ كما يبحث في الآثار المترتبة على التسعير المترتّب على عدم اليقين في المدى الطويل.

[1] على هواري، محمد طير، **نمذجة عتبة التضخم بالجزائر–مقاربة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1999–2021**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2023، ص 152.

[2] Bruce E Hansen, **Sample Splitting and Threshold Estimation**, Economitrica, The Econometric Society, Vol 68, N°3, New York University, Department of Economics, USA, 2000, p576.

[3] Jacob Jaras, Azadeh M Gishani, **Threshold Detection in Autoregressive Non-linear Models**, Department of Statitics, Lund University, Sweden, 2010, p05.

[4] Bruce E Hansen, **Op.cit**, p576.

ب– تقدير معلمات أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر وفق نموذج TAR خلال الفترة 1990م–2021م: من أجل الوصول الى تنويع اقتصادي فعال؛ تم في هذه الخطوة تحديد أفضل الفترات التي تقدم فيها السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة أداء جيدا، وذلك من خلال تنفيذ منهجية الانحدار الذاتي للعتبة ذو الانتقال الفوري لتحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حيث؛ قدمت نتائج التقدير ملخصة ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم (4–15): نتائج تقدير المعلمات ضمن نموذج TAR

المتغيرات	النظام الاول	النظام الثاني	النظام الثالث	النظام الرابع
REER	103.4499>	**119.3299><103.4499**	119.3299<	/
المعامل	0.0023-	**0.0175-**	0.0006-	/
الاحتمال	0.3422	**0.0000**	0.1643	/
REVENUE	6.6127>	7.0254><6.6127	**8.6377><7.0254**	8.6377<
المعامل	-0.3230	0.030-	**-0.3239**	-0.3487
الاحتمال	0.0887	0.8600	**0.0307**	0.0766
SPENDING	6.6327>	7.1861><6.6327	8.8932><7.1861	**8.8932<**
المعامل	0.1328-	0.1548-	0.1681-	**0.1746-**
الاحتمال	0.0478	0.0268	0.0181	**0.0153**
TO	43>	**49><43**	56><49	56<
المعامل	0.0479	**-0.1015**	0.011	0.0193
الاحتمال	0.1408	**0.0215**	0.2324	0.0704

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13، (انظر الملحق 4–22).

ان الهدف الرئيسي من تطبيق منهجية TAR؛ هو ايجاد مجالات عتبية تمكننا من تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، لذلك تم التركيز على اختيار النطاقات التي تكون فيها المعاملات ذات إشارة سالبة وبأكبر نسبة ممكنة، كون ذلك سوف يدني من قيمة المؤشر إلى أقل مستوى ممكن، مما سيعكس تنويعا اقتصاديا أفضل.

ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن:

– سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ أظهر أثر سلبي وغير معنوي في النظام الأول والثالث، بينما في النظام الثاني كانت قيمته المثلى محصورة بين 103.449 و119.33، بأثر سلبي ومعنوي عند المستوى 5%، حيث توافق ذلك مع الفترة 2006م – 2010م التي شهدت نوعا من الثبات في معدل سعر الصرف نتيجة قيام البنك

المركزي بخفض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية في العالم بهدف حماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، ما أدى الى تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل ال $، بالإضافة الى التحركات القوية في أسواق الصرف العالمية، وارتفاع قيمة اليورو مقابل $ في ظل التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية والنقدية الدولية، وحالة عدم اليقين بشأن تطورات التضخم عالميا؛ الامر الذي أدى إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يعني أنه في هذا النظام تم حدوث تغير جوهري في هيكل العلاقة انعكس من وضع من غير معنوي إلى معنوي، مما يدل على أنه عند ارتفاع معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي " انخفاض قيمة العملة"، سيؤدي ذلك إلى تدني قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.017%.

– **الإيرادات العمومية؛** أظهرت أثرا سلبيا غير معنوي في النظام الأول والثاني والرابع، بينما في النظام الثالث جاءت قيمتها المثلى محصورة بين 7.0254 و8.6377 بأثر سلبي، وذا دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5% حسب نتائج التقدير، ما يعني أنه في هذا النظام كان هناك تغير جوهري في هيكل العلاقة انعكس من وضع غير معنوي إلى معنوي، مما يعنى أن حدوث زيادة في قيمة الإيرادات العمومية يتبعها انخفاض في مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.323%، كما تزامن هذا التحسن مع الفترة 2000م -2016م التي تميزت بنمو حجم الإيرادات العمومية بسبب زيادة مساهمة الإيرادات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، غير انها تقلصت سنة 2016م إلى نحو 40.76% نتيجة حدوث هبوط حاد في أسعار النفط بعد أزمة 2014م.

– **النفقات العمومية؛** أظهرت أثرا سلبيا معنويا على مستوى جميع الأنظمة، حيث تزامن النظام الأول مع الفترة 1990م-1995م التي اسفرت عن قيم أقل من 6.6327، غير ان النظام الثاني غطى الفترة 1996م-2000م بقيم تراوحت بين 6.6327 و7.1861، حيث اتسمت هاتين الفترتين الزمنيتين بارتفاع حجم النفقات العمومية بسبب اتباع الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية، وتعزى هذه الزيادة الى التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة السائدة آنذاك " العشرية السوداء"، والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية؛ إضافة إلى زيادة حجم النفقات العسكرية، في حين تزامن النظام الثالث مع الفترة 2001م-2015م، حيث انحصرت القيم فيه ما بين 7.1861 و8.8932 عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن ارتفاع النفقات العمومية أدى إلى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.168% بسبب حدوث زيادة في الإيرادات العمومية نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ الامر الذي شجع الجزائر على الشروع في تبني تجربة تنموية جديدة من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتسديد الديون الخارجية، مما أدى إلى

زيادة النفقات العمومية واتباع سياسة مالية توسعية، ما يعكس جهود السلطات للنهوض بالنشاط الاقتصادي من خلال اعداد برامج لدعم النمو الاقتصادي، والاهتمام بالتنمية الزراعية والتنمية في الولايات الجنوبية ومناطق الهضاب، حيث شهدت هذه الفترة زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب مساهمة قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات، ما ساهم في تحسن قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، لكنه يبقى تنوعا مزيفا كونه لم يحدث بسبب توسع رقعة مشاركة النشاطات الاقتصادية المنتجة، بل وقع نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما يجعله خاضعا لعوامل خارجية غير مستقرة، بينما النظام الرابع هو الذي ظهرت فيه القيم المثلى أكبر من 8.8932 بأثر سلبي معنوي، وبأكبر نسبة مخفضة لمقدار مؤشر التنويع الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% حسب نتائج التقدير، حيث انه في هذا النظام تم حدوث تغير جوهري في هيكل العلاقة، والذي تغير إلى قيمة أفضل من سابقيها، مما يعنى أن الزيادة في حجم النفقات العمومية قللت من قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.1746%، وهو ما تزامن مع الفترة 2016م-2021م التي اقرت فيها الحكومة الجزائرية جملة من القرارات الهادفة الى دعم الصناعات الوطنية، وتشجيع المؤسسات الناشئة، وتعزيز الابتكار والمقاولاتية وغيرها، حيث شهدت نموا في حجم الإيرادات العامة بجباية عادية أكبر من الجباية البترولية، مما يدل على أن تشجيع الصادرات غير النفطية والاهتمام بالمنتوج المحلي، وحصر الواردات وضبط فواتير الاستيراد بدأ يعطي ثماره نوعا ما.

- الانفتاح التجاري؛ متغير اظهر أثرا إيجابيا وغير معنوي في النظام الأول، والثالث، والرابع؛ بينما في النظام الثاني؛ أشار الى قيم بين 43% و49% بأثر سلبي ومعنوي عند المستوى 5%، حيث يعني ذلك حدوث تغير جوهري في هيكل العلاقة كون انتقال تأثير الانفتاح التجاري من وضع غير معنوي إلى معنوي، ما أسفر الى حدوث ارتفاع في حجم هذا المتغير ادى إلى خفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.101%، وهو ما تزامن مع الفترة 1995م-1999م التي شهدت مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

فبعد ما خلفته أزمة 1986م من توترات اقتصادية وسياسية، شرعت الجزائر في تنفيذ عملية إصلاحات هيكلية كبرى بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث تم ذلك من خلال العمل التدريجي على عملية تحرير التجارة الخارجية وصولا الى مرحلة التحرير التام سنة 1994م.

ومع تولي "مقداد سيفي" رئاسة الحكومة تلك الفترة؛ أكد التزامه بتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على الاسواق الخارجي، وفتح الحدود في وجه السلع الأجنبية؛ فأصبح استيراد البضائع مسموحا دون أي قيود

إدارية ابتداء من الفاتح جانفي 1995م، كما تم في ظل المفاوضات التي جرت مع المؤسسات الدولية خفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى حوالي 40% سنة 1998م[1]، بالإضافة الى إزالة كل الضوابط المفروضة على سعر الصرف المتعلق بتجارة السلع، وإلغاء القيود النهائية على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية المتبقية بما في ذلك السفر لأغراض سياحية، حيث سعت الحكومة آنذاك إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير تماشيا مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإنشاء بنوك للرأس المال الأجنبي مع تحرير أسعار منتجات القطاع العام، إضافة إلى تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة[2]، في محاولة للفصل بين التجارة والسيادة التي كانت تمارسها الدولة، وذلك بالتنازل على السلطة الإدارية والاقتصادية لصالح الشركات ذوات رؤوس الأموال، ما يعني خوصصة المؤسسات العمومية بمنح إعفاءات ضريبية على النشاط المهني والقيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات، كما تم إنشاء صندوق خاص بترقية الصادرات سنة 1996م يعمل على تقديم الدعم المالي للمصدرين، وفي ذات السياق تم انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بهدف تنشيط وترقية، ودعم الشركات والتكوين، والتعليم والتأهيل، حيث تم أيضا في نفس السنة إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بهدف تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير، وتأمين المعارض وتغطية الديون.

من خلال ما سبق؛ نستنتج أن النظام الثاني كشف عن وجود علاقة سلبية معنوية لكل من متغير الانفتاح التجاري، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على مؤشر التنويع الاقتصادي الجزائري، حيث تزامنا مع الفترتين: "1995م–1999م"، "2006م–2010م"؛ في حين ان النظام الثالث أشار الى وجود علاقة سلبية ومعنوية لمتغير الإيرادات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة "2000م–2016م"، بينما وضح النظام الرابع وجود علاقة سلبية ومعنوية بين متغير النفقات العمومية ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة "2016م–2021م".

بما أن الهدف المرجو من هذه المنهجية؛ هو اختيار مجالات للعتبة تتضمن خفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي لتكون قريبة من الصفر، فإن الامر يستلزم وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكي يتحقق هذا التحسين، حيث كانت مجالات العتبة كما يلي:

---

[1] حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص 114–115.

[2] محمد عدة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990–2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023، ص ص139–146. (بتصرف)

- معدل سعر الصرف الحقيقي $REER$ من 103.4499 إلى 119.3299.
- الإيرادات العمومية $REVENUE$ من 7.0254 إلى 8.6377
- الإنفاق العمومية $SPENDIG$ أكبر من 8.8932
- الانفتاح التجاري TO من 43 إلى 49.

في الخطوة الموالية؛ تم الاستناد الى برنامج "بايثون Python3"* للاستعانة بخوارزميات التحسين.

ثانيا– تحسين قيم متغيرات السياسة الاقتصادية للحصول على أفضل قيمة لمؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: إن الهدف المراد الوصول إليه الان؛ هو تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، ما يعني الوصول إلى أحسن قيمة ممكنة تكون أقل من تلك المتحصل إليها سابقا ضمن منهجية U-shape، ولأجل ذلك تم الاعتماد على معادلة الأجل الطويل المستخلصة سابقا مع مراعاة المتغيرات التي أثبتت معنويتها إحصائيًا كون متغيرة الكتلة النقدية ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر لم يظهرا دلالة إحصائية معنوية عند مستوى الدلالة 5%، لذلك تم استبعادهما من عملية التحسين؛ وبناء عليه أصبحت المعادلة المعتمدة في التحسين كالتالي:

$$HHI = (0.250067 \times REVENUE - 0.276859 \times SPENDING + 0.004928 \times REER + 0.012684 \times TO - 0.514462)$$

وعليه تصبح دالة الهدف كما يلي:

$$\boldsymbol{Min\ HHI = (0.250067 \times REVENUE - 0.276859 \times SPENDING + 0.004928 \times REER + 0.012684 \times TO - 0.514462)}$$

ولضمان الحصول على نتائج واقعية تتماشى مع السياق الاقتصادي المدروس، تم تحديد القيود التالية بناء على ما تم التوصل اليه آنفا، كما يلي:

1– وجب تحديد قيم كل من: سعر الصرف الفعلي الحقيقي $REER$، الإيرادات العمومية $REVENUE$، والنفقات العمومية $SPENDING$، والانفتاح التجاري TO، بالاستناد الى مجالات العتبة المناسبة لكل متغير، حيث تم توظيف تلك العتبات كقيود في عملية التحسين؛ كما يلي:

* **برنامج بايثون Python**: هو تطبيق يحتوي على شيفرة (كود) مكتوبة بلغة البرمجة، حيث تُستخدم تلك اللغة لتنفيذ مجموعة من الأوامر أو المهام تلقائيًا عند تشغيل البرنامج، وتُنفذ باستخدام مفسر"Python Interpreter" لتحقيق عدة أغراض كتحليل البيانات، وتحسين المشكلات المالية والاقتصادية المعقدة "Optimization"، كما يعد من البرامج الحديثة المستخدمة حاليا؛ بآخر اصدار سنة 2020م.

$$\left.\begin{array}{r} 119.329 \geq REER \geq 103.449 \\ 8.6377 \geq REVENUE \geq 7.0254 \\ 8.8932 \leq SPENDIG \\ 49 \geq TO \geq 43 \end{array}\right\}$$

2– تم فرض قيد يتضمن عدم تجاوز العجز المالي لقيمة 3254.143 مليار دج، وهي القيمة القصوى الممكنة للفارق بين حجم لإيرادات العمومية وحجم النفقات العمومية؛ والمسجلة خلال الفترة 1990م –2021م. حيث تمت صياغة هذا القيد على الشكل التالي:

$$3254.143 \text{ مليار دج} \geq e^{SPENDING} - e^{REVENUE}$$

3– بالإضافة إلى ذلك؛ تم فرض قيد متضمن لقيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بأقل أو يساوي من المقدار المتحصل عليها سابقا، بحيث يجب ان تكون هذه قيمة موجبة وأكبر من الصفر كون القيمة الدالة على المؤشر تكون دائما محصورة بين 0 و1؛ وعليه فان هذا القيد تم التعبير عنه كما يلي:

$$0.2126 \geq HHI \geq 0$$

4– يشترط في الأخير ان تكون المتغيرات المستخدمة في النموذج ذات قيم موجبة على النحو التالي:

$$0 \leq (REER, REVENUE, SPENDING, TO, \ e^{SPENDING} - e^{REVENUE}, HHI)$$

بعد تطبيق واختبار عدة منهجيات؛ تم اعتماد خوارزمية التحسين الجيني"GA"، وذلك لتفوقها على باقي الخوارزميات في تقديم نتائج أكثر دقة وفعالية كونها تقوم بالتعامل مع المشاكل المعقدة من خلال توليد عدد كبير من التوليفات المحتملة "مزيج" بين المتغيرات، ومن ثم تقوم باختيار التوليفة المثلى التي تحقق أفضل نتيجة من حيث التحسين.

بمعنى آخر تسعى الخوارزمية الجينية الى إيجاد الحل الأمثل "القيمة الأدنى والأفضل لمؤشر التنويع الاقتصادي"، وعلى أثر ذلك تم إيجاد القيم المثلى للمتغيرات المستقلة الأربعة بمراعاة مجموعة من القيود منطقية، والتي تم استخلاصها استنادا الى ما تم التوصل إليه آنفا خلال دراستنا.

ثالثا– خوارزمية التحسين الجيني "Genitic Algorithm": في السنوات الأخيرة تم الاستناد الى الاستدلال في حل المشكلات المعقدة الى هذا النوع من الخوارزميات للوصول الى حل واحد مرشح؛ يتم تحسينه من بين عدة حلول ممكنة، كما استخدمت أيضا ضمن نظرية الألعاب، والتفاضلات، والعثور على المعلمات المثلى للانحدار

غير الخطي، وغيرها من المشاكل التي تنشأ ضمن الحياة الواقعية، إذ تمثل مجموعة من الخطوات أو التعليمات المرتبة، والمنتهية لتنفيذ عملية حسابية أو منطقية[1].

1– تعريف الخوارزمية الجينية: هي برمجية مستوحاة من علم الوراثة والتطور الطبيعي؛ تستخدم لإيجاد حلول تقريبية "قريبة جدًا من المثالية" لمشاكل معقدة، حيث تُولد "مجموعة حلول" يبدأ حلها باستخدام مجتمع عشوائي يشكل دالة هدف، كما ان كل حل يتم التوصل اليه تخصص له دالة صلاحية "Fitness Function" ترتبط مباشرة بدالة الهدف؛ حيث بعدها يعدل هذا المجتمع ويتولد منه جيل جديد "Offspring" من خلال الانتقاء والتقاطع، والطفرة بصورة متكررة على متغيرات المجتمع المدروس حتى يتحسن الحل تدريجيًا، مما يسهل التقارب نحو الحل الأمثل لحين تحقق شرط التوقف، حيث ينتج عنه حل للمشكلة المدروسة عشوائيا، ثم يتم بعدها فحص الحلول ومقارنتها مع المعايير أو القيود التي وضعها مصمم الخوارزمية، فيتم اهمال الحلول الأقل كفاءة بينما يحفظ بأفضل حل عملا بالقاعدة البيولوجية القائلة "البقاء للأصلح"[2].

حيث تم تنفيذ هذه المنهجية؛ ضمن دراستنا بالاعتماد على وظيفة:" base, creator, tools algorithms"، والمتاحة على مكتبة deap في برنامج Python3 لحل مسائل التحسين المقيدة، كما تطبق هذه المنهجية أيضا للتنبؤ بأسعار الأوراق المالية، مما يمكن المتداولين من تحسين قواعد التداول من خلال تحديد أفضل القيم المستخدمة لكل ورقة مالية معنية، وفي اختيار الأسهم وتحديد الصفقات في نظرية الألعاب، وفي مشاكل النقل، وغيرها من المشاكل الاقتصادية، بحيث تستخدم البرمجية مفهوم الانتخاب الطبيعي لتحديد أفضل حل للمشكلة[3].

2– الخصائص الرئيسية لتطبيق منهجية الخوارزمية الجينية لتحديد القيم المثلى في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م: لتحديد القيم المثلى لكل من المتغيرات المستقلة المتكونة من: الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري، بهدف تحسين أداء مؤشر التنويع الاقتصادي؛ حيث

[1] Thomas Vallée, Murat Yildizoglu, **Présentation des Algorithmes Génétiques et de Leurs Applications en Economie**, Revue d'Economie Politique, Soumis par HAL Science Ouverte, 00125103, Vol 01, Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche, France, 2023, p01.

[2] Lerman I, Ngouenet F, **Algorithmes Génétiques Séquentiels et Parallèles pour une Représentation Affine des Proximités**, Rapport de Recherche de l'INRIA Rennes - Projet REPCO, N° 2570, INRIA, Université de Beaulieu, France, 1995, p07.

[3] Thomas Vallée, Murat Yildizoglu, **Op.cit**, p01.

تم تفعيل سلسلة من الخطوات والأوامر الموجودة على خوارزمية التحسين، وذلك ضمن برنامج Python3 كما هو موضح في الملحق رقم (4–23)، والتي سنقوم بشرحها في الفقرات التالية:

أ– تثبيت مكتبة deap: وهي أول خطوة لبداية تطبيق خوارزمية GA.

```
import numpy as np
from deap import base, creator, tools, algorithms
```

تتكون مكتبة deap المستعملة من base الذي يعتبر الصندوق الأساسي الذي تسجل فيه الوظائف الضرورية للعملية المراد تطبيقها، بحيث يحتوي على أدوات لتوليد الأفراد، والسكان "مجموعة الحلول"، وايضا عمليات التهجين والتقييم، ومن creator لإنشاء نوع بيانات خاص يمثل "الفرد" و" دالة الهدف"، كما تحتوي المكتبة أيضا على tools؛ وهي أدوات جاهزة تستعمل في عمليات الانتقاء، والتهجين، والطفرة، والتحليل، حيث تتكون المكتبة أيضا من algorithms وهي خوارزميات جاهزة لتشغيل التجارب التطورية.

ب– إنشاء نوع الفرد ودالة الهدف fitness: بعد اختيار المكتبة المناسبة للعمل؛ يتم تحديد نوع دالة الهدف بالإضافة الى أفراد الدراسة.

```
# Create types
creator.create("FitnessMin", base.Fitness, weights=(-1.0,))
creator.create("Individual", list, fitness=creator.FitnessMin)
```

في هذه المرحلة؛ تم توجيه تعليمات محددة الى الخوارزمية بتوضيح نوع التحسين المطلوب "تخفيض تكاليف، زيادة انتاج"، وغيرها، وفي هذا السياق تم تحديد دالة للهدف من النوع Min بغرض الوصول إلى أدنى قيمة ممكنة لمؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990م–2021م، كما تم توجيه الخوارزمية الى تحديد الأفراد بناء على المتغيرات المستقلة المدرجة ضمن النموذج المقدر، والتي تم التوصل إليها من خلال معادلة الأجل الطويل بعد استعمال منهجية ARDL.

ت– تهيئة الأدوات Toolbox: في هذه المرحلة تم تهيئة المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها ضمن نموذج الدراسة، وتحديد القيود الخاصة بها.

```
toolbox = base.Toolbox()
toolbox.register("attr_REVENUE", random.uniform, 7.0254, 8.6377)
toolbox.register("attr_SPENDING", random.uniform, 8.8932, 12)
toolbox.register("attr_REER", random.uniform, 103.4499, 119.3299)
toolbox.register("attr_TO", random.uniform, 43, 49)
toolbox.register("individual", tools.initCycle, creator.Individual,
                 (toolbox.attr_REVENUE, toolbox.attr_SPENDING,
                  toolbox.attr_REER, toolbox.attr_TO), n=1)
toolbox.register("population", tools.initRepeat, list, toolbox.individual)
```

بعد تحديد مجالات العتبة؛ من خلال استخدام منهجية TAR، تم إضافة قيد خاص يتضمن اعلى قيمة مسجلة للعجز بين الإيرادات العمومية والنفقات العمومية خلال فترة الدراسة؛ وبناء عليه فرضت القيود التالية:

$$\begin{cases} 119.329 \geq \text{REER} \geq 103.449 \\ 0254.8.6377 \geq \text{REVENUE} \geq 7 \\ \leq \text{SPENDIG } 8.8932 \\ 349 \geq \text{TO} \geq 4 \\ 3254.143 \geq e^{SPENDING} - e^{REVENUE} \end{cases}$$

حيث: $0 \leq (\text{REER, REVENUE, SPENDING,TO} , e^{SPENDING} - e^{REVENUE} ,\text{HHI})$

ث– دالة الهدف Fitness Function: تم خلال هذه المرحلة إضافة دالة الهدف والقيود الموافقة لها في شكلها الرياضي، كالتالي:

```
def evaluate(individual):
    REVENUE, SPENDING, REER, TO = individual
    # Calculate HHI
    HHI = (0.250067 * REVENUE - 0.276859 * SPENDING +
           0.004928 * REER + 0.012684 * TO - 0.514462)
    # Constraints
    constraints = [
        7.0254 <= REVENUE <= 8.6377,
        SPENDING >= 8.8932,
        103.4499 <= REER <= 119.3299,
        43 <= TO <= 49,
        (np.exp(SPENDING) - np.exp(REVENUE)) < 3254.143,
        0 < HHI <= 0.2126
    ]
    # Penalty for constraint violations
    penalty = sum(0 if c else 1000 for c in constraints)
    return HHI + penalty,
```

تم تحديد دالة الهدف المراد تحسينها؛ انطلاقا من معادلة الأجل الطويل المتحصل عليها سابقا ضمن منهجية ARDL، والمتمثلة في مؤشر التنويع الاقتصادي بدلالة كل من: الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري، حيث تم هنا إضافة شرط جديد يحصر مؤشر التنويع الاقتصادي بين قيمة 0.2126 والصفر، كما جرت كتابة هذا القيد ضمن الخوارزمية بصيغته الرياضية الى جانب إدخال جميع القيود السابقة أيضا في شكلها الرياضي.

ج– تسجيل العمليات التطورية: في هذه المرحلة تم إعطاء الأوامر للخوارزمية من أجل بدء إجراء عمليات الدمج، والطفرة، والانتقاء، للوصول إلى حل جديد ووحيد أمثل.

```
# Genetic operators
toolbox.register("mate", tools.cxBlend, alpha=0.5)
toolbox.register("mutate", tools.mutGaussian, mu=0, sigma=1, indpb=0.2)
toolbox.register("select", tools.selTournament, tournsize=3)
toolbox.register("evaluate", evaluate)
```

بعد تنفيذ مجموعة من الأوامر؛ بدأت ب mate ويقصد بها عملية الدمج بين المتغيرات، بينما alpha=0.5 تعبر عن درجة الدمج بين المتغيرات عند مستوى المعنوية 5%، أما Mutate فتمثل تطبيق الطفرة بأرقام حقيقية mutGaussian، كما تم فرض احتمال بنسبة 0.2% من قبل الخوارزمية.

ثم بعدها؛ أجريت عملية الانتقاء من خلال Select بميزة selTournament، بما يعني الفوز للحل الأقوى بعدها تمت عملية Evaluate؛ التي تدل على تطبيق جودة الحل لإنتاج فرد جديد "حل جديد".

ح– تشغيل خوارزمية التحسين "Optimization": بعد تسجيل كل العمليات المذكورة سابقا؛ تم توجيه الأوامر لتشغيل خوارزمية التحسين، بحيث تُجري البرمجية كل العمليات تلقائيًا؛ من تقييم، ومزج، واحداث طفرة، الى الانتقاء والتكرار التي بعدها تقوم الخوارزمية بتقديم مجموعة من الحلول المقترحة، وذلك بعد تطبيق مزج بين متغيرات الدراسة.

```
# Run optimization
population = toolbox.population(n=200)
hof = tools.HallOfFame(1)
stats = tools.Statistics(lambda ind: ind.fitness.values)
stats.register("avg", np.mean)
stats.register("min", np.min)
result, log = algorithms.eaSimple(
    population, toolbox, cxpb=0.7, mutpb=0.2, ngen=100,
    stats=stats, halloffame=hof, verbose=True
)
# Get best solution
best = hof[0]
```

بعد تشغيل خوارزمية التحسين الجيني بهدف الوصول إلى الحلول المثلى الممكنة، تم توليد 200 حلا مقترحا في مرحلة أولى مثلت الجيل الأول من النتائج؛ بعد ذلك ثم تطبيق عملية الطفرة على كل حل محصل سابقا، ما أدى الى انتاج 100 حل جديد يتميز بخصائص أفضل من سابقيه، بعد ذلك استمرت البرمجية في تكرار نفس خطوات، حيث تم في كل جيل العمل على تحسين جودة الحلول تدريجيا إلى ان يتم الوصول في النهاية

الى حل أخير يتمثل في قيمة مثلى واحدة لكل متغير، وهي القيم التي تظهر أدنى مستوى لمؤشر التنويع الاقتصادي الممكن تحقيقه حسب معطيات الدراسة.

خ- النتائج المثلى: في مرحلة أخيرة تم إعلان النتائج المحسنة من طرف الخوارزمية الجينية، ما يعني الوصول الى قيمة مثلى لكل متغير مدروس، حيث أسفرت البرمجية عن النتائج التالية:

```
Best individual:
REVENUE: 8.5213
SPENDING: 9.0150
REER: 103.9846
TO: 44.3561
HHI: 0.1956
Constraint Check:
REVENUE in [7.0254, 8.6377]: Satisfied (REVENUE: 8.5213)
SPENDING >= 8.8932: Satisfied (SPENDING: 9.0150)
REER in [103.4499, 119.3299]: Satisfied (REER: 103.9846)
TO in [43, 49]: Satisfied (TO: 44.3561)
exp(SPENDING) exp(REVENUE) < 3254.143:
Satisfied (Value: 3204.9701)
0 < HHI <= 0.2126: Satisfied (HHI: 0.1956)
```

من خلال تطبيق خوارزمية التحسين الجيني؛ تم التوصل إلى المزيج الأمثل من متغيرات السياسة الاقتصادية التي ساهمت في تحسين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م، ولتجنب الحلول غير الواقعية أو غير القابلة للتطبيق؛ تم فرض قيد أساسي بأن لا يتجاوز عجز الميزانية قيمة 3254.143 مليار دج.

حيث كانت القيم المثلى للمتغيرات، كما يلي:

- ✓ الإيرادات= 8.5213 ما يعادل 5020.5763 مليار دج بعد التحويل الاسي.
- ✓ الإنفاق = 9.0150 ما يعادل 8225.5404 مليار دج بعد التحويل الاسي.
- ✓ معدل سعر الصرف الحقيقي = 103.9846%.
- ✓ الانفتاح التجاري = 44.3561 %.
- ✓ مؤشر التنويع الاقتصادي= 0.1956%.
- ✓ الإيرادات العمومية – النفقات العمومية= 3204.970 مليار دج.

تؤكد هذه النتائج؛ فعالية النهج المزدوج القائم على الدمج بين استعمال نموذج انحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري، وخوارزمية التحسين الجينية في خفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي، وتحديد المزيج الأنسب من متغيرات السياسات الاقتصادية القادرة على دعم التنويع في الجزائر.

وفي الختام؛ تُظهر هذه النتائج قيمة أفضل لمؤشر التنويع الاقتصادي، والتي بلغت قيمة 0.1956 مقارنة بـ 0.2126 المتحصل عليها سابقا نظير استخدام منهجية U-Shape، كما أنها حققت ذلك مع عجز أقل مما تم التوصل إليه سابقا، والذي انخفض من 3254.143 مليار دج إلى 3204.970 مليار دج، ما يعكس كفاءة أعلى لهذه المنهجية في الوصول إلى مزيج اقتصادي مثالي من أدوات السياسة الاقتصادية سمح بتحقيق تنويع اقتصادي فعال في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ غير ان هذا التحسن الظاهر في قيمة المؤشر يبقي مزيفا لارتباطه بانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمي، مما يجعله في عرضة دائمة لعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار، والذي صاحبه أيضا انخفاضا في مقدار الجباية البترولية لأن المؤشر المركب المستخدم في القياس حساس لأسعار المحروقات، وليس بالضرورة تعبيرا عن حدوث تنوع اقتصادي بالبلد، كون المحروقات تستحوذ على مساحة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية، فهي بذلك تؤثر على الصادرات، الواردات، الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة.

إن دمج نموذج الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري مع خوارزمية التحسين الجينية، يمثل أداة فعّالة في صياغة السياسة الاقتصادية المثلى، التي يمكن تطبيقها مستقبلا لتحقيق تنويع اقتصادي أفضل بالجزائر.

المطلب الثالث: متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر ومعالم النهوض به.

من خلال هذا المطلب؛ وفضلا عن كل ما شهدناه خلال مسار هذه الدراسة، تمكنا من معرفة مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري، الذي دلت على وجود تنويع اقتصادي قليل ومزيف، لذلك سنقدم فيما يلي متطلباته، وكذا معالم النهوض به.

أولا– متطلبات التنويع في الجزائر: على ضوء تشخيص نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري التي ساهمت في هشاشته، حيث تم توضيح ذلك ضمن الفصل الثالث، فكان لابد لنا من معرفة متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر، ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر وجب اتخاذ عدة إجراءات نذكر أهمها فيما يلي:

1– تغير نموذج النمو: ينبغي التركيز على تعزيز النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كالصناعات التحويلية، السياحة، الطاقات المتجددة، الاتصالات والمواصلات، والفلاحة وغيرها من القطاعات، والتي تساهم في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من أجل الوصول الى نموذج نمو أكثر تنوعا، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة، والذي سيقلل من حجم البطالة وتفادي المشاكل الاجتماعية المرتبطة به، وذلك بإصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي.

2– إجراء الضبط المالي: ويتم من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات من خلال المحروقات لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية، وتعزيز التحصيل الضريبي وإصلاح النظام الضريبي من خلال سن قوانين تسهم في تعزيز الأوعية الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم مع القدرة الشرائية للمواطن.

3– الاهتمام بالصادرات خارج المحروقات: من خلال العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتشجيع القطاع الخاص، ودعم الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي لتكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات لتوسيع سلة الصادرات الجزائرية، من اجل بناء اقتصاد ذو تنوع حقيقي وليس مزيف، كما يمكن تنويع الاقتصاد الوطني من خلال الزراعة الغذائية للوصول لأمن غذائي محلي، زد الى ذلك الاهتمام بتكنولوجيا الاعلام والاتصال والسياحة المحلية، ومن خلال تطوير القطاع الصناعي خاصة في الصناعات الهيكلية، وبناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، وجعل مبدأ الاقتصاد هو التصنيع من أجل التنويع.

4– التحول الطاقوي: العمل على استغلال الطاقات غير الناضبة المتوفرة في الجزائر كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، المياه...الخ، بتوفير الإمكانيات اللازمة من أموال وطاقات مادية وبشرية للإنتاج وتطوير التكنولوجيا، وهو ما يشترط رؤية استشرافية تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا، حيث تواجه الجزائر قيودا تكنولوجية تحول دون امتلاكها للإمكانيات الكافية لتحقيق انتاج صناعي بالحجم المطلوب وضمان مستويات مناسبة من الامن الصناعي، كما تعد القيود المالية من العوامل الرئيسية التي تحد من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الإنفاق العمومي الحالية، وتحت القيد الفني توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة، وذلك بسبب تفاوت تكاليف الانتاج، وحجم السوق، إضافة الى مستوى الطلب من دولة إلى أخرى.

5– تحسين بيئة الأعمال: من خلال توفير المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص وجلب الاستثمار، وتوافق الفرص بين القطاع العام والخاص، لا سيما فيما يتعلق بمنح الامتيازات والتمويلات التي تطرحها الحكومة، حيث في السياق ذاته يتطلب تحسين بيئة الأعمال اتخاذ تدابير عملية لتعزيزها من خلال وضع سياسات صناعية وتجارية مواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا تلك التي تعيق نمو وتطور الشركات المبتدئة، وذلك بهدف خلق مناخ اقتصادي جذاب ومحفز للاستثمار والابداع، كما وجب العمل على تكوين وتطوير الإدارة وإطاراتها، كما وجب الحد من تغلغل رجال الأعمال في الأحزاب السياسية من أجل الحصول على المشاريع.

6– الملائمة الخارجية: ان الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسيا ضمن المرحلة القادمة؛ والتي ستتسم بتسارع في النمو، ما يتطلب تحقيق انفتاح تجاري يمكن من الحصول على أسواق خارجية لتسويق المنتجات الجديدة الناتجة عن عملية التنويع الاقتصادي.

ثانيا– معالم النهوض بالاقتصاد الجزائري: بناءً على ما تقدم؛ نخلص إلى اقتراح معالم للنهوض بالاقتصاد الوطني من أجل تنويعه، وذلك بالاعتماد على عدة خطط ممكنة نختصرها فيما يلي:

1– العمل على إدماج القطاعات الراكدة مع بعضها، بالاعتماد في الأول على القطاع الفلاحي لما له من أهمية استراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في المناطق الصحراوية التي اثبتت نجاعتها، وأيضا الفلاحة الصناعية، والصناعات الصغيرة والصغيرة جدا كالصيدلة والميكانيك، والطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات المعلومات والاتصال، المناجم والكمياء، ثم الابتكار وصناعة المعرفة والصناعات التصديرية، وأيضا ربط المؤسسات المنتجة بالجامعة للاستفادة من خبرات الأساتذة وتوظيفها، كما يجب منح الأولوية للقطاعات الخلاقة للثروة عند القيام بإعداد الميزانية، وذلك بهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وعلاوة على ذلك ينبغي الاهتمام أيضا بقطاع الخدمات حيث تملك الجزائر قدرات وإمكانيات تؤلها لتكون قطب سياحي مهم خاصة طول الشريط الساحلي غير المستغل، مما سيوفر العديد من الأماكن السياحية العلاجية، والحمامات المعدنية.

2– الاهتمام بعلم الاحصاء لبناء قاعدة معلومات إحصائية سليمة وصحيحة تساعد في الدراسات الاستشرافية والتنبئية، وتساهم أيضا في طريقة وكيفية وضع السياسات، وأيضا وجب الاهتمام بالتحليل الاحصائي للتجارة الدولية من خلال قواعد البيانات العالمية كمركز التجارة الدولي، والانكتاد، والاطلس الاقتصادي.

3– إن تحقيق تنويع اقتصادي فعال يستلزم وجود بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية الكاملة، بما يضمن التحكم في معدلات التضخم، ولا يقتصر دوره على توفير المال وضخه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين.

4– عند لجوء الدولة إلى التمويل غير التقليدي، يجب أن يكون من أجل تمويل الاستثمارات التي لها عائد على الاقتصاد، وليس على نفقات التسيير كالأجور والاستهلاك وغيرها، وأيضا الابتعاد عن سياسة شراء السلم الاجتماعي التي تكلف الخزينة أموالا طائلة، مما يساهم في حدوث استدراك اقتصادي، بمعنى حدوث مقابل اقتصادي حقيقي، من خلال ضخ موارد اقتصادية حقيقية وفعلية في العجلة الاقتصادية.

5– بناء جسور بين البحث العملي والانتاج، وربط مخابر البحث بالقطاعات والمؤسسات العامة والخاصة كون ان هناك معدلات كبيرة للتعليم العالي؛ لكنها لم تحقق النتائج المرجوة بتطوير رأس المال البشري الذي يعد العمود الفقري للنهوض بالاقتصاد الوطني؛ ضف الى ذلك الاهتمام بالمهارات الفنية والإدارية للعمال.

6– سن قوانين لمكافحة الفساد بشتى انواعه، والقضاء على الرشوة والفساد الاداري من خلال تحسين الشفافية وآليات الرقابة فيما يتعلق بالرقابة على المال العام .

7– الاجتهاد في تهيئة بيئة المؤسسة والمستثمر نحو مناخ أعمال أكثر جاذبية، وذلك من خلال تبسيط الهياكل الضريبية، وتعزيز الشفافية والوضوح التنظيمي، حيث جرى تعديل قاعدة 49/51 ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020م التي ألزمت المستثمر الأجنبي على إقامة مشروعه الاستثماري بالشراكة مع طرف محلي، لاسيما في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم حصرها والإبقاء عليها في حال تعلق الامر بالاستثمار في القطاعات الحساسة التي تكتسي طابعا استراتيجيا، والتي تشمل على وجه الخصوص: قطاع المحروقات، قطاع المناجم، الصناعات العسكرية، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات والصناعات الصيدلانية، بالإضافة الى أنشطة الاستيراد، كما يتوجب خلق وسطاء للترويج للاستثمار، وإصلاح القطاع المصرفي والمالي، ولا شك في أن هذا التدبير يساهم في جاذبية السوق الاستثمارية الوطنية، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض النقائص التي يتعين معالجتها، كما يجب اتخاذ إجراءات مرنة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر مما سيشجع على تجسيده لمشاريع التصدير مع العمل على جلب المعرفة، ونقل التكنولوجيا بتكوين المشرفين والمسؤولين على هذه العملية من ذوي الكفاءات العالية، وإحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاع العام والخاص وفسح المجال للقطاع الخاص.

8– ترشيد الإنفاق العام؛ من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، وإحداث توازن بين الاستثمار ورأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الانتاجية التي تمثل القيمة المضافة في الاقتصاد.

9– كما يوصى بالاستفادة من تجارب الدول في مجال التنويع الاقتصادي، لا سيما تلك التي تتشابه خصائصها الاقتصادية مع الجزائر، فرغم امتلاكها لميزة نسبية في النفط والغاز، الا ان صادراتها لا تزال محدودة في المنتجات المكررة والثانوية للمحروقات، ومن هذا المنطلق يعد توسيع الصناعة في هذا المجال خيارا استراتيجيا لتوليد مصادر دخل جديدة تساهم في دعم النمو والعمالة، كما ان تطوير وتنويع الإنتاج في هذا المجال من شانه ان يفضي الى خلق منتجات ذات قيمة مضافة عالية لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

10- تحتوي الجزائر على أنشطة صناعية تقليدية خارج قطاع المحروقات؛ تتمركز ضمن الصناعات الغذائية والتحويلية؛ مثل :السكر، المشروبات الغازية، والعصائر، وأيضا الفلين الخام ونفاياته، الصوف وشعر الحيوانات وجلودها، والمعدات الميكانيكية الفلاحية كالجرارات والصناعات الكهرو منزلية، فاذا تم الاهتمام بها أكثر وتشجيعها سيسهم ذلك في توسيع سلة المنتجات، كما يتوجب أيضا توجيه الاهتمام الى: المنسوجات، والملابس، والجلود، والأحذية، حيث أصبحت تخضع لمنافسة شرسة في البلدان النامية والمتطورة، حيث تمت الإشارة في الفصل السابق الى تطور هذه الصناعات في تونس والمغرب بتصديرها الى دول متطورة، وهي عبارة عن منتجات تتمتع بتكنولوجيا متوسطة، مما يمكنها من زيادة الإنتاج في هذا المجال بالامتثال الى متطلبات الأسواق المستهدفة مع التركيز على جودة المنتوج المصدر ليتلاءم مع المعايير الدولية، وأيضا وجب الاهتمام بالإنتاج والتصدير من خلال رسم خارطة طريق لكل المشاركين في عملية التصدير من وزارات وبنوك وشركات، وأي هياكل أخرى تساعد في حدوث التنويع الاقتصادي، بالإضافة الى وضع اهداف واضحة قابلة للقياس تتماشى مع أولويات نمو الاقتصاد الوطني، حيث يتطلب ذلك إعداد خطة استراتيجية متكاملة تحدد طبيعة المنتجات المستهدفة، وآليات انتاجها مع التركيز على تهيئة الأسواق الداخلية والخارجية لاستيعابها، كما ينبغي ان ترفق هذه الخطة بمنظومة متابعة وتقييم دورية ومنتظمة تمكن من قياس مدى التطور المنجز؛ بما يضمن استدامة النمو وفعالية التنفيذ في المدى الطويل.

11- العمل على مراجعة شاملة للسياسات المتعلقة بالشراكة الدولية؛ وذلك لتعزيز نقل التكنولوجيا وفتح أسواق تصديرية جديدة، بوضع اتفاقيات تعاون دولي في المجال الصناعي لتقريب الشركات الجزائرية من نظيراتها الأجنبية من اجل التعلم والاكتشاف، كما يجب أن تتوافق المزايا الممنوحة للشركات مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مما يجعل المصدر قادر على تقاسم تكاليف البنية التحتية والخدمات مع كل مشارك في عملية التجارة الخارجية من ادارات وجمارك وغيرها، وانشاء مناطق صناعية حرة من اجل المنتجات الصناعية كالمواد الغذائية والمواد الكهرو منزلية مثل مجمع صومام؛ الذي يضم: "شركة سوفيتال، إفروي، إفري، سعيدة، تشينا لي، مامي، General Emballage، ميناء بجاية، والشركة الوطنية للنقل البري" تحت اشراف وزارة الصناعة، بهدف تطوير مجموعة صناعية تنافسية تختص في الغذاء الزراعي، بما يسمح بتجميع الخدمات اللوجستية ضمن منظمة موحدة بسبب تلك الشراكة، مما يتيح الاستفادة من وفورات الحجم، خفض التكاليف، تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة القدرة التنافسية.

ولابد من التأكيد ان تنويع الاقتصاد عملية طويلة الاجل تتطلب رؤية استراتيجية وصبرا في التنفيذ، حيث أظهرت التجارب الدولية ان عملية التحول التدريجي نحو زيادة الصادرات غير النفطية تطلب فترة زمنية معتبرة؛ اذ استغرقت دول مثل المكسيك، وإندونيسيا، وماليزيا، حوالي "20، 28، 40"سنة على التوالي من اجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال.

12– يرى المستشرف الامريكي "ألفين توفلر"*؛ أن نمو اقتصاد دولة ما، بعد القرن الواحد والعشرين لن يقاس وفقا للنماذج التقليدية المتبعة سابقا، بل ستحدد على أساس سرعتها في التكيف والتحول، ليفسح المجال امام ما يعرف: بالاقتصادات السريعة، المتوسطة، والبطيئة، وأننا في ذلك الحين سندرك متى نصل إلى أهدافنا.

ما يوجب على الجزائر تقليص الدعم من اجل خفض النفقات العامة، والتي اغلبها موجه للاستهلاك وشراء السلم الاجتماعي.

ثالثا– التنويع الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية.

يعد التنويع الاقتصادي مرآة تعكس السياسة الاقتصادية المتبعة، والتدابير المتخذة من طرف الدولة الراغبة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وفعال، كون السياسة السليمة تعمل على احتواء آثار العلة الهولندية على اقتصادها الوطني، والتي تضر بالقطاع المسيطر على الصادرات، وتحفز من الواردات، وتحول الموارد الإنتاجية نحو قطاعات غير مصدرة.

وتؤثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي، من خلال تركيبة الإنفاق العام وطريقة توزيعه، حيث أن الاستثمار في التعليم والبنى التحتية مثلا؛ يشجع القطاع الخاص، مما يزيد من العوائد؛ لكن الدعم المستمر للاستهلاك يحد من الحيز المالي للاستثمار، وأن الإنفاق الكبير على قطاع المحروقات يخفض من الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات الأخرى.

كما يمكن للسياسة المالية أن تقوم بتوجيه القروض للقطاع الخاص، دون التحيز للقطاع العام، والتركيز على القطاعات التي تساهم في حدوث تنويع اقتصادي، كالقروض الصناعية مثلا، والتي أثبتت أثرها الإيجابي في عملية التنويع الاقتصادي في العديد من الدول باستخدام أموال صناديق النفط في الاستثمار ضمن القطاعات الانتاجية.

* الفين توفلر **Alvin Toffler**: (1928م–2016م)؛ وهو اقتصادي من كبار المستشرفين الأمريكيين، من أهم أعماله كتاب الصدمة المستقبلية، حيث قسم تطور المجتمع مع الإنتاج إلى ثلاث مراحل؛ تمثلت في: المجتمع الزراعي، والصناعي، وما بعد الصناعي.

تعمل السياسة النقدية من خلال ادواتها على علاج التضخم، لأن هذا الأخير يقلل من القدرة التنافسية للصادرات المحلية بسبب ارتفاع تكاليف العناصر الداخلة في الإنتاج، ويقلل من جذب السوق الداخلي للاستثمار، كما يوجد للسياسة النقدية دور فعال في الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، حيث أن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ضمن أسعار الفائدة، والتضخم وأسعار الصرف، تعد عوامل أساسية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتلعب دورا هاما في توزيع الدخل والثروة، ولها تأثيرات على المستوى الاجتماعي والبيئي أيضا، ولا ننسى دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الإدارة الرشيدة على المصارف، وتعزيز التربية المالية لدى المستهلك، حيث تمت الاشارة في الفصل السابق الى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر يتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار النفط، حيث تعمل السياسة التجارية على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والغاء السياسة الحمائية، مما يتيح للصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول الريعية النفاذ إلى الاسواق العالمية، مما يسهم في خفض التركز السلعي، وتحقيق تنويع اقتصادي فعال، كما وجب على السياسة التجارية الانفتاح على العالم الخارجي لكن بضوابط لضمان وصول المنتجات المحلية للسوق العالمي دون عراقيل، وأن الدول التي تواجه عدم وجود ميزة تنافسية في منتجاتها الجديدة الموجهة للتصدير، وجب عليها اتباع الانفتاح التدريجي بالتدرج في تحرير تجارتها الخارجية لكي تحصل هذه البلدان على مساحة أكبر من أجل تحسين منتجاتها، مما يساهم في حدوث تنويع اقتصادي.

ومما يجعل الانفتاح في الجزائر محدودا، هو الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة، ومحدودية الاتفاقيات في التجارة الحرة، ولذلك لم تنظم الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية إلى يومنا هذا، ما يستوجب التوجه إلى استراتيجية التكامل الإقليمي لأجل تصدير المنتجات المشتقة من الكمياء العضوية، المواد الصيدلانية، معدات توليد الكهرباء، الصناعات الغذائية.

تعمل سياسة الاستثمار من خلال اتباع إجراءات توسع فرص الاستثمار، وزيادة عدد الشركاء التجاريين، وعدد الأسواق الدولية، كون أن تراكم رأس المال الثابت الإجمالي من أهم العوامل لتكوين وتوزيع تراكم رأس المال الثابت الإجمالي بين القطاعين العام والخاص، وتعد استثمارات القطاع الخاص ركيزة اساسية في دعم جهود التنويع الاقتصادي، وامتصاص البطالة، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في البلدان حديثة التصنيع، للتقليل من المشاكل الاقتصادية بتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق المنافسة، وتقليل المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة، ويجعل البلد يتمتع بالقدرة على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية، بحيث يتكيف مع الظروف الاقتصادية،

كالتضخم والركود الاقتصادي، فعند زيادة الطلب على السلع ستزيد وتيرة الانتاج والعكس صحيح، مما يجعلها تتمتع بمقاومة أكثر من المؤسسات الكبيرة عند مجابهة الاضطرابات الاقتصادية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا حيويا في تنويع الصادرات مثلما حدث في كينيا مع الصناعة البستانية التي أصبحت أكثر قدرة على المنافسة في التصدير، وتقديم الإعانات وتشجيع الأنشطة الابتكارية لإعطاء القطاع الخاص دفعة للاستثمار والمخاطرة.

مما سبق يتبين أن الصادرات تشكل العمود الفقري لتنويع الاقتصاد الوطني، وهي ما يجب العمل على تطويره وتنوعيه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، لكن للأسف من خلال معاينتنا لواقع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة تبين أنها صادرات درجة تميزها ضعيفة جدا، وذلك من خلال فحص مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة، وبتتبع مسارها تبين أن الصادرات النفطية هي المسيطر على أكبر حصة من الصادرات، وأن التركز السلعي في الجزائر مزيف ومتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمي، فبذلك فهو ليس اتساعا في سلة الصادرات، حيث يعد هذا منافيا لأهداف الانفتاح، كما بينت السلع العشر الأولى المصدرة خلال فترة الدراسة في الجزائر أن المحروقات ومشتقاتها تهيمن على سلة الصادرات، وأن مستوى تنافسيتها من خلال تحليل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بين أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية واضحة في انتاج السلع القائمة على الموارد الأولية، كون معظم تلك السلع ترتبط بكل مباشر مع الموارد الأولية من الأسمدة الخام، وزيوت البترول الخامة، والمعادن القارية، ومواد من بقايا البترول، والبروبان والبوتان المميع، والغاز الطبيعي، والغاز المميع، وتعتبر كلها سلعا تتعلق بالمحروقات ومشتقاتها، وأن فضاء المنتج الجزائري يبين صعوبة الانتقال الهيكلي في عملية الإنتاج مما يصعب عملية تنويع المنتجات، كما أظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي أن الجزائر تعتمد على الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة جدا ما يعكس ضعف الإنتاجية، وضعف درجة التنويع الاقتصادي، مما جعل الجزائر تمتلك قدرات ضعيفة لإنتاج منتجات مصنعة معقدة.

في حين ان سلة صادرات الجزائر لم تتوج سوى بستة منتجات جديدة على مدار فترة الدراسة، تمثلت في السكر والسكروز، القضبان الحديدة، الاسمنت، الزجاج المصقول والالياف الأساسية المعالجة المستخدمة في النسيج، والتي ساهمت ب 2% فقط في الصادرات، حيث أن مؤشر تنويع الصادرات كان ضعيفا أيضا، وأن الحرية الاقتصادية ضعيفة ومناخ الاعمال غير ملائم، وصعب يحد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، فإنشاء مؤسسة جديدة في الجزائر يصطدم بحواجز تنظيمية وإدارية مكلفة من حيث الوقت والتكلفة، إضافة الى عدم

استقرار القوانين، والتشريعات وثقل السياسة الضريبية في الجزائر، إضافة إلى احتكار الدولة للمجالات الحيوية، والتضيق على نشاطات الأفراد، والقطاع الخاص، وكذلك الاستثمار الأجنبي مما يكرس واقعا اقتصاديا أحادي البعد؛ يجعل الاقتصاد الوطني في عرضة دائمة للصدمات الخارجية.

ورغم الجهود المبذولة للخروج من هذه تبعية، فان مسار التحول الاقتصادي في الجزائر يتطلب وقتا طويلا وإصلاحات هيكلية عميقة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل؛ تم تقديم الدراسة التطبيقية لمتغيرات السياسة الاقتصادية المثلى الكفيلة بتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على مؤشر التنويع الاقتصادي المركب وفق صيغة هرفندال–هرشمان، حيث تم هذا العمل بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1990م الى 2021م، كما استندت الدراسة الى منهجية ARDL، وقد أظهرت النتائج؛ ان كلا من: النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري تمثل متغيرات مستقلة تؤثر بشكل جوهري على مؤشر التنويع الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل، بينما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية لم يكن لهما تأثيرا معنويا، لذا تم الاعتماد على تلك المتغيرات المعنوية لتقدير القيم المثلى اللازمة لها؛ والتي تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعال باستخدام مقلوب نموذج Armey، وتطبيق منهجية U-Shape التي تفرض وجود علاقة غير خطية على شكل حرف U بين المتغيرات، بعدها تم توظيف منهجية الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري TAR لتحديد مجالات للعتبات المثلى؛ والتي من شانها تحسين قيم المتغيرات عند دمجها ضمن منهجية خوارزمية التحسين الجيني GA.

حيث مكن هذا التكامل المنهجي من الوصول الى التوليفة المثلى التي تحقق أدنى قيمة لمؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، ليتبين في الأخير أن السياسة المالية كان لها أثر من خلال النفقات والإيرادات العمومية، وأن السياسة النقدية أثرت من خلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بينما السياسة التجارية كان لها أثر معنوي من خلال مؤشر الانفتاح التجاري، في حين الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر كان لهما أثر في المدى القصير فقط، مما يستدعي زيادة معدل الاستثمارات لأجل تنويع الصادرات وإنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بتوجيه السياسة الاقتصادية بما يخدم اهداف الاستثمار من خلال ترشيد النفقات، وتوسيع نطاق الانفاق الاستثماري المنتج الداعم للبنية التحتية؛ والذي يحفز النمو في القطاعات غير النفطية، كما نوصي باعتماد سياسة لسعر صرف تسهم في تقليص الاستيراد المفرط على حساب الإنتاج المحلي، حيث ينبغي الحفاظ على مستوى من الانفتاح التجاري المدروس بما يضمن حماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير العادلة، دون اللجوء الى سياسات انغلاقيه تقيد الاندماج في الأسواق العالمية.

خاتمة

ارتبط مفهوم السياسة الاقتصادية بشكل وثيق مع اتساع نطاق تدخل الدولة في إدارة وتنظيم النشاط الاقتصادي، مما اكسبها أهمية ومكانة متزايدة جعلتها تمثل أحد الأسس الجوهرية لهذا التدخل؛ نظرا لما تسعى الى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية، حيث يعتبر موضوع بناء اقتصاد ما بعد النفط موضوعا بالغ الأهمية، وهو ما أشار اليه معهد التمويل الدولي في ان الاقتصاد المتنوع، البنية التحتية المتطورة، الاستقرار السياسي، وتدفق الاستثمارات الأجنبية الكبيرة هي عوامل تساعد على مواجهة الركود في أسعار النفط، حيث في هذا السياق سعت الجزائر الى انتهاج استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تهدف الى إعادة هيكلة اقتصادها من جديد عبر اشراك كافة القطاعات الاقتصادية البديلة في مسارها التنموي من خلال تنويع مصادر الدخل، الإنتاج، والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة.

لذلك حاولنا من خلال هذه الاطروحة تسليط الضوء على موضوع السياسة الاقتصادية واهم أدواتها الفاعلة في احداث التنويع الاقتصادي، حيث يتطلب هذا الأخير سياسات متنوعة تعمل على تحفيزه وتوجيهه نحو قطاعات تسمح بإحداث تحول هيكلي ينقل الاقتصاد الوطني الى المزيد من النمو، الاستدامة والتشغيل، كما تناولت هذه الدراسة بعمق كل الأبعاد النظرية المتعلقة بمتغيّري السياسة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي من أجل تحديد أدوات السياسات الاقتصادية المثلى والمؤثرة لإحداث تنويع اقتصادي في الجزائر –كصياغة استراتيجية حديثة– للاستفادة منه للوصول الى اقتصاد متين لا يعتمد على الايراد الريعي في إدارة نفقاته كونه هش وحساس لأسعار تلك المواد، وما يطرأ عليها من تغيرات في السوق العالمي؛ مما جعله اقتصادا مرتبطا بعوامل خارجية تتميز بعدم الاستقرار فأصبح يعاني لعنتها، وذلك من خلال التعرف على السياسة الاقتصادية الجزائرية، ومدى توافقها مع التنويع الاقتصادي، ولتوضيح ذلك تمّ التعرّض الى الاطار النظري للسياسة الاقتصادية من خلال ابراز أنواعها وادواتها من سياسة مالية، ونقدية، وتجارية، واستثمارية؛ بعدها تم التطرق الى التنويع الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي بتقديم مدخل نظري عن الاقتصاد النفطي، وتناول الصدمات النفطية وكيف تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي، ليتم بعد ذلك عرض الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي من خلال مفهوم النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي بإبراز أنماط ومؤشرات قياس هذا الأخير وخصائصه وآليات تحقيقه اضافة الى التعرض الى لاقتصاد الريعي والمرض الهولندي مع اظهار دور التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد ليتبن ان سياسة تنمية الصادرات هي العمود الفقري والمرآة العاكسة للنمو الاقتصادي في البلد، لنذهب بعد ذلك الى تحليل انعكاس السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال البرامج التنموية المتبعة، ورصد تطور الأدوات التي استعانت بها الدولة في ذلك، كما تم تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بتلك السياسات.

حيث تم بعدها استعراض تطور مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واقترن هذا التفصيل بمحاولة لمعاينة الصادرات الجزائرية من خلال بإبراز دورها كإحدى أكثر الأدوات فاعلية وكفاءة في تعبئة الموارد المالية، لنصل أخيرا الى مؤشر التنويع الاقتصادي المركب كون التنويع الاقتصادي بمفهومه الواسع لا يقتصر على احداث تغيرات في بنية الدخل والنفط فقط، بل يتعداه الى احداث تنويع في هيكل الصادرات والواردات للدولة، والتنويع في تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات، وكذلك التنويع في بنية الإيرادات العامة والعمالة.

فانطلاقا من خلال تحليل ما سبق توصلنا الى مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري، وقصد تجاوز هذه التحديات، يمكن للسلطات أن تعتمد السياسة الاقتصادية المثلى كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي على ضوء مختلف أدواتها، حيث يتطلب ذلك تنفيذ سياسات متنوعة.

وفي المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة؛ تم الاعتماد على التحليل القياسي لمعرفة أثر أدوات السياسة الاقتصادية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2021م، حيث تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للتحقق من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة وتحديد مدى دلالتها الإحصائية لتقدير القيم المثلى لها؛ بالإضافة الى ذلك تم اجراء تحليل منفصل للنماذج التي تجمع بين مؤشر التنويع الاقتصادي وكل متغير مستقل ثبتت دلالته إحصائية بالاستناد الى مقلوب منهجية Armey لتحديد مستوى النفقات العمومية الأمثل؛ كما تم اللجوء الى منهجية U-Shape لتقدير القيم المثلى لكل من: الإيرادات العمومية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الانفتاح التجاري.

لاحقا تم تحديد مجالات للعتبة؛ استنادا الى منهجية الانحدار الذاتي ذو العتبة مع الانتقال الفوري TAR ، بالاعتماد على برمجية Eviews13؛ بعدها تم تشغيل خوارزمية التحسين الجيني GA الموجودة ضمن برنامج Python3، حيث خلصت النتائج الى تحسن أداء مؤشر التنويع الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

– إن نجاح السياسة الاقتصادية يتوقف على الأدوات الاساسية الكفيلة لتحقيق ذلك، حيث تعد السياسة المالية والنقدية الركيزتين الاساسيتين للسياسة الاقتصادية بمفهومها الضيق، غير ان مفهومها الواسع يشمل مجموعة من الأدوات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة التجارية وسياسة الاستثمار، ومن هذا المنطلق يعد دمج وتنسيق أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة مع بعضها البعض امرا أكثر فعالية، مما يجعل صناع السياسة الاقتصادية يتجنبون العيوب التي قد يخلفها استعمال كل سياسة على حدى، ومما سبق سيتم قبول الفرضية الأولى.

– شهدت البلدان المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة نموا سيئا مقارنة بالبلدان ذات الموارد الأقل، الامر الذي جعل الباحثين يسمون هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية، وكون النفط اهم سلعة في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية فإن اسعاره تشكل أحد المواضيع المتميزة التي أصبح من الضروري معرفتها ومعرفة محدداتها، كون التغيرات الحادثة فيها من ارتفاع او انخفاض تؤثر على شكل الاقتصاد العالمي ككل، لذلك أصبح البحث عن بناء اقتصاد متين ومستقر يتضمن قاعدة واسعة ومتنوعة من القطاعات؛ بهدف احداث توسع في الإيرادات المالية وتحقيق نمو اقتصادي، حيث لا يتم ذلك الا من خلال التنويع الاقتصادي الذي يعبر عنه بعدة مقاييس أهمها مؤشر هيرفندل–هرشمان، ومما سبق نقبل هذه الفرضية الثانية.

– اتسمت الصادرات الجزائرية بمعاناتها من تبعات نقمة الموارد الطبيعية لعدم تنوعها، مما أدى إلى تميزها بالتركز الشديد، الامر الذي جعل الدولة تسعى لتكريس مسار تنموي للتنويع الاقتصادي يهدف للنهوض بهياكلها الاقتصادية، والوصول لتنويع صادراتها، والذي تبين من خلاله أن الصادرات من المحروقات تستحوذ على مساحة كبيرة في إجمالي الصادرات، مما يجعلها مرتبطة بالدرجة الأولى بالتغيرات في أسعار المحروقات، وما يطرأ عليها من تطورات في حجم الطلب العالمي، وان حدوث التنويع الاقتصادي بالجزائر متعلق بانخفاض تلك الاسعار، وبذلك فهو ليس بالضرورة اتساعا في سلة صادرات البلد مما يجعله مزيفا، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة.

– اظهرت نتائج الدراسة القياسية؛ ان هناك علاقة طويلة الاجل تجمع بين ادوات السياسة الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي؛ تمت بالاستناد الى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بتطبيق مجموعة من الفحوصات الإحصائية والقياسية الملائمة، ما مكن من تحديد المتغيرات التي تمتلك دلالة إحصائية ومعنوية في تفسير سلوك مؤشر التنويع، حيث تبين ان النفقات العمومية، والإيرادات العمومية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الانفتاح التجاري متغيرات لها أثر معنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي، مما ساعد في تقدير قيمها المثلى بما يساهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعال؛ في حين بينت النتائج ان كلا من الكتلة النقدية، والاستثمار الأجنبي المباشر متغيران لهما تأثير معنوي يقتصر على المدى القصير فقط، مما أدى الى عدم دلالتهما الإحصائية، وبالتالي تم قبول فرضية الرابعة؛

– بإتباع منهجيات قياس مختلفة تم فيها الاعتماد على المتغيرات التي أثبتت دلالتها الإحصائية ضمن معادلة الاجل الطويل المستخلصة سابقا، حيث شملت هذه المنهجيات استخدام مقلوب نموذج Armey، ومنهجية U-Shape تمهيدا لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للعتبة مع الانتقال الفوري TAR للوصول الى تحديد مجالات للعتبة واستخدامها كقيود تنظمية؛ بهدف تقليل قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي الى أدنى مستوى ممكن، كما جرى

تحسين القيم المثلى لباقي متغيرات الدراسة استنادا الى منهجية الخوارزمية الجينية GA، وبناء على ذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

استنادا الى الدراسة النظرية والتحليلية التي قمنا بها؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

1– للسياسة الاقتصادية أهمية خاصة في استغلال الإيرادات المالية المتاحة وتوجيه الاقتصاد الوطني تحقيقا للتنويع الاقتصادي؛ لما تسهم به من تنويع انتاجي من خلال أدواتها من جهة، وترقية وتنويع الصادرات من جهة اخرى بما توفره هذه السياسة من إجراءات وقرارات للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه.

2– يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري كونه مادة استراتيجية، مما جعل البلد رهينة لتقلبات أسعاره في السوق العالمي فأصبح نقمة عليها، لكنه في كثير من المحطات كان نعمة خلصتها من شاكل عدة خاصة مشكل المديونية الخارجية، غير ان الاعتماد المفرط عليه حتم على مخططات التنمية في الجزائر بعدم الوصول للنتائج المرجوة رغم المبالغ الطائلة التي سخرت لها، ويعزي ذلك أساسا الى سوء توزيع الايرادات المالية بين مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث ان الازمات النفطية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة "1986م – 2014م" أظهرت بوضوح طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، ما بين وجود ترابط وثيق بين الصدمات النفطية وحجم العائدات النفطية، سواء كانت تلك الصدمات موجبة أو سالبة.

3– يُعدّ التنويع الاقتصادي حلًّا استراتيجيا لتأمين استمرارية القطاعات الإنتاجية غير النفطية للمحافظة على التنمية، وترشيد النفقات العمومية من خلال الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وتوزيعها حسب الأولويات كون التنويع الاقتصادي بمفهومه الشامل، لا يقتصر فقط على احداث تحولات في بنية الدخل فقط، بل يتعداه ايضا الى احداث تنويع في هيكل الصادرات والواردات، فضلا عن التنويع في تكوين رأس المال الثابت الذي يعكس توزيع الاستثمارات، وكذلك التنويع في بنية الإيرادات العامة والتركيبة الوظيفية للعمالة.

4– أدت عملية الاحتواء التي اتخذتها الدولة لمكافحة جائحة كرونا الى تعطيل أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، مما تسبب في ركود غير مسبوق، نتيجة تنفيذ التدابير الوقائية الضرورية للحد من انتشار الوباء.

5– خلال فترة الدراسة لوحظ تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز؛ وهو ما يعكس توجه الحكومة الجزائرية نحو إعطاء الاولوية للحفاظ على السلم الاجتماعي بدلا من دفع النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات استثمار مرتفعة.

6– يتأثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية بتقلبات أسعار المحروقات في السوق العالمية، وانه عند تحسن الظروف الخارجية من كميات وأسعار سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الانفتاح التجاري لتصل أقصاها، كما

ان المؤشرات الاقتصادية الكلية هشة لارتباطها بتلك الأسعار وتقلباتها، وان النمو الاقتصادي رغم تحسنه في بعض الفترات إلا أنه يبقى ضعيفاً، وذلك لمساهمة القطاع الصناعي الطفيفة، حيث الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يحدده قطاع المحروقات وقطاع الخدمات بدرجة كبيرة لتأتي الفلاحة ثم الصناعة في المراتب الأخيرة.

7– تتسم درجة تميز الصادرات الجزائرية بانها ضعيفة، حيث احرزت الصادرات من المنتجات المصنعة إلى اجمالي السلع المصدرة نموا قدر بنسبة تراوحت بين 0.8% و3.3%، وبالتالي يمكن القول أن سياسات تنويع الصادرات خلال فترة الدراسة لم تحقق النتائج المرجوة، إذ بقيت سلة صادرات الجزائر على حالها وبهيمنة من المواد الأولية، واستمر الوضع نفسه حتى سنة 2006م التي تميزت بإدراج ستة منتجات جديدة ضمن سلة الصادرات الجزائرية، الا انها اعتبرت زيادة ضئيلة ساهمت بمعدل قدر ب 2% خلال خمسة عشر سنة في نسبة الصادرات الجزائرية، وانه من خلال تحليل مؤشر هيرشمان- هرفندال لتنويع الصادرات الجزائرية تبين أن الاقتصاد الجزائري لازال يحتفظ بنفس الخصائص كون الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية لم يصل لدرجة التنوع المقبولة، كما ان الواردات الجزائرية تتمثل في السلع الاستهلاكية غير الغذائية، والمنتجات الغذائية والمنتجات الوسيطة والتجهيزات، والتي تعتبر غير قابلة للتقليص نسبيا.

8– مؤشر التركز السلعي الجزائري استمر في الانخفاض التدريجي لكن في الحقيقة ما هو إلا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمي، لأن المؤشرات المستخدمة للقياس حساسة لتلك الأسعار، ورغم ما يبدو من تحسن طفيف في قيمته، الا ان هذا التنوع يظل محدودا ولا يعكس بالضرورة نموا فعليا في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ مما جعله تنوعا شكليا ومزيفا.

9– تتوفر الجزائر على 14 ميزة نسبية؛ تتركز اغلبها في إنتاج سلع من المواد الأولية، ما يفرض عليها التخصص في هذا الاتجاه.

10– ضمن تحليل فضاء المنتج تمركزت معظم المنتجات المصدرة حول أطرافه، ما يعكس طبيعتها الأولية، وعموما يمكننا القول أن الجزائر تنتج سلعا تمتلك روابطا ضعيفة فيما بينها، وبالتالي فهي تواجه صعوبة في احداث تنويع حقيقي داخل هيكل منتجاتها التصديرية، حيث جاءت في المرتبة 96 عالميا من أصل133 دولة، وهو ما يبرز بوضوح واقع الاقتصاد الجزائري.

11– على الرغم من جميع الجهود المبذولة، لا تزال الجزائر تفتقر الى بيئة استثمارية ملائمة، ويعزي ذلك أساسا الى غياب الحرية الاقتصادية، بحيث تعتبر هذه الاخيرة أساسا لنجاح الاستثمار في أي دولة، فإنشاء مؤسسة جديدة في الجزائر يصطدم بحواجز تنظيمية وإدارية مكلفة من حيث الوقت والتكلفة من رشوة، وبيروقراطية، إضافة

الى عدم استقرار القوانين والتشريعات، وثقل السياسة الضريبية في الجزائر؛ بالإضافة إلى احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، والتضييق على أنشطة الافراد والقطاع الخاص الى جانب القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي.

12– يشير اقتراب منحنى مؤشر تنويع الصادرات، ومنحنى مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي من القيمة واحد الى ضعف التنويع في الصادرات، وقلة التنويع في مكونات الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما دل منحنى مؤشر تنويع الواردات، ومنحنى مؤشر تنويع تكوين راس المال الثابت على وجود تنوع متوسط، غير انه بقى مزيفا، اما منحنى مؤشر تنويع الايرادات والعمالة فقد كان قريبا من الصفر، مما يشير الى وجود تنويع اقتصادي ظاهر وتعدد في مصادر الإيرادات العامة وتوزيع العمالة، الا انه يعتبر تنوعا مزيفا وغير حقيقي.

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1– تعد أدوات السياسة الاقتصادية بما في ذلك النفقات العمومية، والإيرادات العمومية، والكتلة النقدية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومؤشر الانفتاح التجاري، والاستثمار الاجنبي المباشر من العوامل المؤثرة على مؤشر التنويع الاقتصادي.

2– استنادا الى نتائج معادلتي الأجل الطويل والقصير ضمن نموذج ARDL المدروس، تبين أن معلمة تصحيح الخطأ *COINTEQ ظهرت بإشارة سالبة (-1,4932)، ومعنوية احصائيا (prob=0,0000)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، من جهة أخرى تعكس هذه القيمة سرعة التعديل العالية نحو التوازن، ما يعني أن مؤشر التنويع الاقتصادي يستغرق نحو 0,67 سنة (1,49/1) للوصول الى قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة في النموذج نتيجة التقلبات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، كما أظهرت الفحوصات التشخيصية أن النموذج خال من المشكلات القياسية.

3– أظهرت نتائج تقدير **ا**لنموذج ARDL ان قيمة معامل التحديد تشير الى أن التقلبات في المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 86.55% من التغيرات في حجم التنويع الاقتصادي، في حين ان النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 13.45%؛ تعود الى عوامل أخرى لم يتم ادراجها ضمن النموذج، كما أشارت إحصائية Durbin-Watson التي بلغت 2.4942 الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4–كما يتضح ايضا من خلال نتائج العلاقة طويلة الأجل؛ ان كلا من الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر يمتلكان احتمالية أكبر من 0.05، ما يشير الى أن تأثيرهما يعد غير معنوي ضمن النموذج المدروس على المدى الطويل.

5- إن الأثر السلبي والمعنوي للنفقات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي يدل على علاقة عكسية بينهما، كونها في الأجل الطويل بلغت قيمتها -0.2768 عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يعني ان زيادة معدل النفقات العمومية بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.2768 %، وعموما تعتبر هذه العلاقة موافقة للنظرية الاقتصادية لأن النفقات العمومية لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي من خلال تدعيم البنية التحتية، وتنمية القطاعات غير النفطية من خلال نفقات التجهيز، كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ومعنوي لمعدل النفقات العمومية سواء بقيمتها غير المبطأة أو المبطأة لفترة واحدة على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمهم على الترتيب 0.1797 و0.214، وهو ما يعني ان زيادة معدل النفقات العمومية بقيمها غير المبطأة والمبطأة لفترة واحدة بـ 1% يؤدي لانخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي الى0.1797% و0.214% على التوالي، كما تعتبر هذه العلاقة موافقة للنظرية الاقتصادية لأن النفقات العمومية تلعب دورا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي من خلال تدعيم البنية التحتية اللازمة، وتنمية القطاعات غير النفطية من خلال نفقات التجهيز.

6- يوجد أثر معنوي وإيجابي لمتغير الإيرادات العمومية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، مما يدل على انها تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة المعلمة 0.2500، وهو ما يعني ان زيادة معدل الإيرادات بـ 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.2500%، وهي نسبة غير منطقية اقتصاديا، بحيث الإيرادات تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي بتوجيه جزء من الإيرادات النفطية الى دعم الصادرات غير النفطية.

7- يوجد اثر غير معنوي وسلبي للكتلة النقدية على متغير مؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، مما يدل على ان الكتلة النقدية لا تؤثر على المؤشر في الاجل الطويل، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون الزيادة في الكتلة النقدية يوفر التمويل اللازم الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة المشاريع الاستثمارية الاقتصادية، وان زيادة الكتلة النقدية يخفض من سعر الفائدة، مما يرفع من معدل الاستثمار التي تساهم في رفع الإنتاج، ومنه زيادة الصادرات، والتي بدورها تحث على التنويع الاقتصادي، وبناء على ذلك فهي تؤثر بشكل غير مباشر على النموذج حتى ولو لم تكن معنوية.

8- يوجد اثر معنوي وإيجابي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5% وبقيمة بلغت 0.0049، ما يعني ان زيادة قيمة معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي المبطأة لفترة واحدة بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.0049% والعكس صحيح؛ عموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية كون سعر الصرف يؤثر إيجابا على التنويع الاقتصادي؛ بمعنى انه يساهم في خفض قيمة المؤشر الدال عليه، وذلك انه كلما زادت قيمة سعر الصرف يرافقها زيادة الصادرات الوطنية خارج قطاع النفط مع زيادة في الإنتاج غير النفطي، مما يدل على تنويع في الصادرات، كما يعبر أيضا عن انخفاض في قيمة العملة المحلية، ما يزيد من الطلب الخارجي عليها، فيؤدي الى زيادة الصادرات وحدوث تنويع

اقتصادي، أما في الأجل القصير هناك تأثير ايجابي ومعنوي لها بقيمتها غير المبطأة على مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمتها 0.0108، وهو ما يعني ان زيادة معدل سعر الصرف بقيمتها غير المبطأة بـ 1% يؤدي الى زيادة مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.0108%.

9– يوجد أثر غير معنوي وايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على متغير مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5%، ما يدل على ان تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة واحدة، لا يحدث أثرا معنويا على مؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل، ما يعني أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية لا تساهم بفعالية في إعادة هيكلة القطاعات المنتجة على المدى الطويل بمعنى أن الاستثمارات المتدفقة الى الجزائر لا تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي كون اغلبها يعد من الاستثمارات في مجال النفط، وبذلك فهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية كون زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر تدل على حدوث تنويع اقتصادي من خلال إرتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الاقتصادية التي بدورها ستساهم في رفع الإنتاج، ومنه خلق سلع تنافسية جديدة تزيد من الصادرات.

10– كما بينت النتائج؛ أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث اثرا سلبيا ومعنويا سواء بقيمه غير المبطأة أو المبطأة بفترة واحدة على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغت قيمتهم على الترتيب –0.0353 و–0.0987، وهو ما يعني ان زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمه غير المبطأة والمبطأة لفترة واحدة بـ 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.0353 % و0.0987 % على التوالي.

11– كما أظهرت النتائج؛ وجود أثر معنوي وإيجابي لمعدل الانفتاح التجاري على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية 5% بلغت قيمتها 0.0126، وهو ما يعني ان زيادة معدل الانفتاح التجاري بقيمته المبطأة لفترة واحدة بـ 1% يؤدي الى ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 0.0126% والعكس صحيح. عموما تعتبر هذه العلاقة غير موافقة للنظرية الاقتصادية كون الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا في التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب وجود منافذ في مختلف أسواق العالم، مما يعني ضرورة المزيد من الانفتاح التجاري، وذلك انه كلما زاد الانفتاح التجاري بتسهيل التبادل التجاري زادت الصادرات الوطنية معه، أما في الأجل القصير فهناك تأثير سلبي غير معنوي لها بقيمتها غير المبطأة على مؤشر التنويع الاقتصادي حيث بلغت قيمتها –0.0022، كما كان لها تأثيرا سلبيا ومعنويا بقيمها المبطأة بفترة واحدة؛ ما يعني ان ارتفاع قيمة معدل الانفتاح التجاري المبطأة بفترة واحدة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بحوالي 0.0107%، ويعزي ذلك الى تطور حجم التجارة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بشكل كبير بأسعار المحروقات وما يطرأ عليها من تقلبات في السوق العالمية؛ ما جعل هذا الانفتاح مرتبطا بعوامل خارجية تتسم بعدم الثبات.

12– تم تحديد القيم المثلى الخاصة بالمتغيرات المفسرة التي يحتمل ان تؤدي الى خفض مؤشر التنويع الاقتصادي؛ استنادا الى النموذج المقدر كما يلي:

- النفقات العمومية بقيمة 7044 مليار دج، ثم تم تحسينها لتصل الى مبلغ 8225.5404 مليار دج.
- الإيرادات العمومية بقيمة 5486مليار دج، ثم تم تحسينها لتصل الى مبلغ 5020.5763 مليار دج.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمعدل 110%، وتم تحسين هذه القيمة لتصل الى معدل 103.9846%.
- مؤشر الانفتاح التجاري بمعدل 51.24%، وتم تحسين هذه القيمة لتصل الى معدل 44.3561%.

13- تم تحديد الحجم الامثل لمؤشر التنويع الاقتصادي من خلال تعويض القيم المثلى للمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية ضمن معادلة الاجل الطويل المحصل عليها آنفا من خلال نموذج ARDL، حيث قدرت قيمته ب 0.2126، وتم تحسينها الى ما يقارب 0.1956 ضمن برمجية GA.

استنادا الى ما أفرزته نتائج الدراسة؛ تمكننا من طرح التوصيات الموالية:

1- ضرورة ترشيد النفقات، وتوجيهها للإنفاق الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وعدم التمادي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها، كما يجب إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي لمختلف فئات المجتمع بإعادة ضبطها وجعلها موجهة للشرائح الضعيفة والفقيرة التي تحتاجها فعلا، وربطها بمنصة رقمية تبين وضعية العمل والحالة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

2- يجب التشجيع على المقاولاتية، وانشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، واعتماد المرحلية والتحول التدريجي نحو التنويع الاقتصادي، بالتركيز على مجالات خارج قطاع المحروقات كالأنشطة التقليدية المشهورة في الجزائر التي تهتم بالصناعات الغذائية والتحويلية.

3- الاهتمام بالاستثمار سواء كان محليا أو اجنبيا؛ وذلك بتحسين مناخ الاعمال وتسهيله، كما يرجى توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وإشراكه في تنويع القاعة الاقتصادية كونه أكثر حرصا من القطاع العام في تفادي المخاطر، زد الى ذلك تكوين مجتمعات صناعية ومتنوعة من حيث النشاط والتخصص عن طريق الشركات الاستراتيجية المهمة كالصناعات الالكترونية لأنها أصبحت تحتل المراتب الأولى في ترتيب السلع الخمس الأولى المصدرة في العالم؛ إلى جانب ذلك، يوصى بإيلاء أهمية خاصة لقطاعات الميكانيك، والمعادن، والاسمدة، من خلال دمجها ضمن مناطق تجارية حرة.

4- تعزيز استغلال الطاقات البديلة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح باعتبارها مصادر متجددة وغير ناضبة لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وضرورة تنويع مصادر الدخل، مما يؤدي إلى فك الارتباط بالإيراد النفطي وتقلبات أسعار النفط باعتبارها متغيّرًا غير متحكّم فيه.

5– يمكن للجزائر محاكاة التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي سواء فاشلة او ناجحة من خلال تطوير البيئة الاستثمارية، والاستثمار في تدريب الكفاءات البشرية المتخصصة، وانتهاج سياسة اقتصادية تركز على القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي من اجل عملية التحول الهيكلي.

6– يتعين على السلطات الجزائرية إجراء دراسات معمقة لتقيم السياسة الاقتصادية المنتهجة، وذلك في إطار السعي نحو تحقيق تنويع اقتصادي مستدام من خلال تقديم تحليل دقيق لواقعه، ووضع اهداف قابلة للقياس تتماشى مع النمو الاقتصادي بوضع خطة لما يجب انتاجه، وكيف سيتم ذلك بتحضير أسواق تستوعبه مع تحديد الجوانب المالية والاقتصادية لها، ليتمَّ التوسع فيها فيما بعد وزيادة قيمتها، إذا كُتِب لها النجاح.

7– البدئ بالصناعات التي تتطلب تكنولوجيا متوسطة، مما يمكننا من زيادة الإنتاج كالاهتمام بالمنسوجات والملابس، والجلود والأحذية مع الحرص على جودة المنتوج المصدر ليلائم المعايير الدولية.

8– يمكن للجزائر أن تستفيد بشكل كبير من القطاع الفلاحي نظرًا للإمكانيات الهائلة التي تملكها خاصة في مجال الزراعة الصحراوية، وبلا شك سيوفر الدعم المالي وتوفير التأمين والاعفاء من الضرائب على السلع المصدرة للخارج، وتوفير المكننة وتكنولوجيات الزراعة الحديثة لمنتجي ومستغلي المحاصيل الزراعية، وخاصة الاستراتيجية منها كالقمح والزيوت في خفض فاتورة الاستيراد.

9– ضرورة إنشاء صندوق سيادي جزائري يخصص للاستثمار في القطاعات التي تحدث تنوعا اقتصاديا؛ كما هو الحال بالنسبة للصناديق السيادية النرويجية، حيث يمكن تكييف صندوق ضبط الإيرادات بدلا من إنشاء صندوق آخر.

10–يتوجب على بنك الجزائر الالتزام بالمعايير الدولية في ادارة احتياطاته الاجنبية، وذلك عبر الإفصاح المنتظم والمفصل عن الأنشطة الاستثمارية من خلال نشر تقارير دورية تتيح للفاعلين الاقتصادين الاطلاع على طبيعة الاستثمارات ومختلف التفاصيل المرتبطة بها.

11– ضرورة العمل على صياغة سياسة تصديرية فعالة ترتكز على دعم المؤسسات ذات التوجه التصديري من خلال ضمان المرافقة الضرورية لها؛ لتمكينها من تعزيز الصادرات غير النفطية، مما يستوجب رسم خارطة طريق تضم كل الفاعلين المعنيين بعملية التنويع الاقتصادي، بما في ذلك الوزارات ذات الصلة، والبنوك، والمؤسسات الإنتاجية، وغيرها من الأطراف المعنية، للعمل على تنسيق الجهود وتحقيق اهداف التنويع الاقتصادي بشكل منسجم.

ختاما؛ تعبر عملية التنويع الاقتصادي عن مسار استراتيجي طويل الأمد يتطلب مجهودا مستمرا ووقتا كافيا، وصبرا استراتيجيا لتحقيق أهدافها، إذ اظهرت التجارب الدولية أن معظم الدول تحتاج الى نحو أربعين عاما حتى تشهد تراجعا ملموسا في حصة صادراتها النفطية لصالح زيادة حصة صادراتها غير النفطية.

آفاق الدراسة:

تعد هذه الدراسة نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية بإمكانها ان تفتح افاقا جديدة للبحث العلمي، من بينها:

1– أثر سياسة تنمية الصادرات على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2– السياسة الاقتصادية كآلية لتحقيق تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

3– أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر ضمن رؤية 2030م.

قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، مصر، 2008.

2- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2007.

3- أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1973.

4- أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

5- أحمد حمدي العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، دار المعرفة، لبنان، 1992.

6- أحمد رمضان نعمة الله وإيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر،2001.

7- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن،2011.

8- أحمد عبد الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،2001.

9- أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

10- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر، 2000.

11- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2003.

12- أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1999.

13- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية: نظريات –نماذج –استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14- اسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2012.

15- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة "التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2013.

16- باسم عبد الهادي حسن، **الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003**: دراسة تحليلية، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة 1، بغداد، العراق، 2018.

17- باهر محمد عتلم، سامي السيد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الثقافة العربية، مصر، 1998.

18- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عنابة، الجزائر، 2007.

19- بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطور الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، دار الراية للنشر

والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2014.

20- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

21- بن علي بلعزوز، محمد الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

22- بن علي بن قدور ومحمد يرير، **السياسة النقدية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2018.

23- البنك الدولي، **تقرير حول التنمية في العالم لسنة 1999-2000: دخول القرن الحادي والعشرين**، مطبعة جامعة أكسفورد للبنك الدولي، الإصدار 22، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، 1999.

24- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2013.

25- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008.

26- جيمس جوارتني، **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1982.

27- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، دار النشر بيسان، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2000.

28- حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1988.

29- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.

30- حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2014.

31- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 1999.

32- حمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصاية الكلية: نظريات التوازن واللاتوازن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 2003.

33- حمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2006.

34- حمدي النبي، **البترول المصري: تجارب الماضي وآفاق المستقبل**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999.

35- حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية في الميزان مقارنة إسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986.

36- حمزة شوادر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

37- دافيد راتشمان وآخرون، **الادارة المعاصرة**، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، السعودية، 2001.

38- دافيد ريكاردو، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ترجمة يحي العريضي وحسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 2005.

39- رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

40- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية، مصر، 2007.

41- رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الطبعة 1، الكويت، 1993.

42- رمضان مقلد وأسامة أحمد الفيل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.

43- ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل العاني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.

44- زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009.

45- زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

46- زينب عوض الله وأسامة الفولي، **الاقتصاد المالي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

47- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

48- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الاهرام للتوزيع، الطبعة 2، القاهرة، مصر، 1994.

49- سليم ياسين، **الاقتصاد الدولي**، مديرية المطبوعات والكتب الجامعية بجامعة حلب، سوريا، 1970.

50- سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل، الطبعة 1، الجزء 2، لبنان، 2008.

51- سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، الأردن ،2007.

52- السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

53- شاهين محمد عبد الله، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودوروها في التنمية الاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات ولبنان، 2016.

54- شعبان إسماعيل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، جامعة حلب، الطبعة 2، حلب، سوريا، 1992.

55- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2005.

56- صبحي تادرس قريصة، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، لبنان، 1984.

57- صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث**، دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، العراق، 2009.

58- ضياء مجيد الموسوي، **إدارة السياسات الاقتصادية الكلية**، كنوز الحكمة، الجزائر،2017.

59-ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

60- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

61- طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 1999.

62- طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2012.

63- طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

64- عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2004.

65- عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2014.

66- عبد الحسين جليل الغالبي، **سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، دار الصفاء للنشر، الطبعة1، عمان، الأردن، 2011.

67- عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2010.

68- عبد الحليم عمار الغربي، **العولمة الاقتصادية: رؤى استشرافية في مطلع القرن ال 21**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، سوريا، 2013.

69- عبد الرحمن يسرى، تطور **الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.

70- عبد العال أحمد رمزي محمد، **العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية: تحليل رياضي وقياسي**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2014.

71- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010.

72- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979.

73- عبد القادر السيد متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، الأردن، الطبعة 2، 2014.

74- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2014.

75- عبد القادر متولي، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2011.

76- عبد الكريم صادق بركات، **علم المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1986.

77- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.

78- عبد الله الصعيدي، **النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي**، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2005.

79- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 1، مصر، 2008.

80- عبد المجيد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، مصر، 1980.

81- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزائر، 2006.

82- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2003.

83- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، زهراء الشرق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2007.

84- عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

85- عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة الديواني للنشر، الطبعة 2، بغداد، العراق، 1986.

86- عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية في النظام الاشتراكي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، العراق، 1967.

87- عبد الناصر العابدي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2000.

88- عبد الناصر جمال مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة**، دار العلوم، الجزائر، 2006.

89- العبدي سعيد علي محمد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2011.

90-عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

91- عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد، **الهيمنة المالية للدول الريعية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، العراق، 2016.

92- عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

93- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر، 2008.

94- غازي حسن عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

95- فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

96- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

97- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2008.

98- فهد مغيمش الشمري وآخرون، **السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة (قياس وتحليل)**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017.

99- فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة، مصر، 1993.

100- كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة 3، دمشق، سوريا، 1968.

101- كمال علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

102- كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2008.

103- مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.

104- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

105- مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 1998.

106- مجيد ملوك السامرئي، **الجغرافية وأفاق التنمية المستدامة**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

107- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1983.

108- محمد القريشي، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، دار أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

109- محمد ختناوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النقاش، بيروت، لبنان، 2010.

110- محمد رئيف مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

111- محمد صالح جمعة، **السياسة النقدية في سوريا وأثرها في النمو المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2005.

112- محمد ضيف الله القباطري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية: (نظرية، تحليلية، قياسية)**، دار غيداء للنشر، الطبعة 1، اليمن، 2012.

113- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.

114- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان سري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

115- محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

116- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2001.

117- محمد مروان السماك، محمد ظافر، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن ،1998.

118- محمد موسى عريقات حربي، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2006.

119- محمد نداء الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجمع العربي، الاردن، 2008.

120- محمدي فوزي أبو سعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2014.

121- محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

122- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2007.

123- مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، الأردن، 2007.

124- مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي: النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

125- مصطفى ديون، **ماهو البترول؟**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1981.

126- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1998.

127- موسى زوازي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015.

128- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

129- النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة 1، مصر، 1991.

130- نزار كاضم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسة الإقتصادية**، دار اليازوري، الاردن، 2018.

131- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2007.

132- نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009.

133- نعمت الله نجيب إبراهيم وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.

134- نوازد عبد الرحمن، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006.

135- نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهرية، الطبعة 1، ليبيا، 2000.

136- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2014.

137- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للطبع والنشر، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2004.

138- غدير هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.

139- هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2014.

140- وحيد مهدي عامر، **السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي: النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

141- وديع شرايحة، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، شقير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1987.

142- وديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 1، لبنان، 2011.

143- وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة 1، لبنان، 2000.

144- وليد بشيشي وسليم مجلخ، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 1، الامارات، 2016.

145- وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2010.

146- الياس بن ساسي، **الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2011.

147- يوجين ديوليو، **النظرية الاقتصادية الكلية**، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة 3، القاهرة، مصر،1997.

ب- المقالات في مجلات علمية:

1- أحمد الحمزة، أمين البار، **العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2022.

2- أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة فيتنام**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2021.

3- أحمد ضيف، احمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018.

4- أسماء مسعي، فضيل رايس، **مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2022.

5- أمينة حنيفي، نصيرة بكريتي، **تأثير تطور الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2023**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14 العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024.

6- بلقاسم العباس، نواف أبو شماله، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019.

7- بن علي عزوز، دليلة ضالع، **أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013.

8- ثناء أبا زيد، وآخرون، **دور وكالات الترويج (EPAS) في تنمية الصادرات الوطنية تحليل تجربة الوكالة الوطنية لترويج الصادرات الماليزية–وإمكانية الاستفادة منها في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 02، جامعة تشرين، سوريا،2011.

9- جاسم عباس محمود، **النمو الاقتصادي والمؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي: 1970–2008**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 27، العراق، 2011.

10- جميل الطاهر، **تقرير بشأن إجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوبك، المجلد 100، العدد 28، 2002.

11- حسين علي كيطان، **قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2015**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الكوت، العراق، 2018.

12- حفصة ديب، ياقوت قديد، **أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980–2020 باستخدام نماذج VAR**، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023.

13- حفصةكوبيبي، بوزيان العجال، **النمو – التنمية – التنمية المستدامة ومراجعة للمفاهيم**، مجلة المواقف، المجلد 17، العدد خاص، جامعة معسكر، الجزائر، 2022.

14- حكيمة حليمي، ليلى حليمي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2018 ودوره في تقييم المناخ الاستثماري باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP حالة الجزائر وعدد من دول العالم، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019.

15- حميد قرومي، محمد بن ناصر، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 11، الجزائر، 2017.

17- خالد عبد القادر، **عودة إلى الأسس: ماهي السياسات الهيكلية**، صندوق النقد الدولي للتمويل والتنمية، واشنطن، الو م أ، 2013.

18- رائد مكاحلية، كمال شريط، طه بن الحبيب، **اختبار العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر باستخدام منهجية Toda & Yamamoto للفترة 2000–2021**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.

19- رضا بوشنافة، **الانفتاح التجاري وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر: دراسة قياسية تحليلية (1990–2021)**، مجلة الابداع، المجلد 13، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023.

20- رمزي زكي، **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995.

21- سالم عبد الحسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 33، العدد 34، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة القادسية، العراق، 2017.

22- سمية موري، منير بن عيسى، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: مقاربة تحليلية 1990-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2022.

23- شارف نور الدين، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018.

24- شامية بن عباس، **المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقراراها في سوق النفط العالمية بعد الازمة النفطية لسنة 2014 ودور الجزائر في ذلك**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.

25- شندي اديب قاسم، نجم حيدر ربح، **السياسة المالية كفاءة البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي: 1980 -2013**، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 18، العراق، 2015.

26- صبري زاير السعدي، **الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج من السوق الرأسمالية: ملاحظات مشتقات من بعض التجارب العربية-المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 22، العدد 249، لبنان، 1999.

27- عائشة عميش، وهيبة سراج، **قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2019) باستخدام نموذج Ardl**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.

28- عبد الرزاق مدوري، حسن تشوكتش كبير، **كيف يؤثر نظام سعر الصرف الحالي على التضخم في الجزائر؟ مقاربة غير خطية للفترة (2001، 2021)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14 العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2024.

29- عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 34، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012.

30- عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، **قراءة في الأزمات النفطية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد 06، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر ،2023.

31- عبد العزيز بوكار، **الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع الاقتصادي وخيار الامن الطاقوي**، مجلة الحقيقة، المجلد 14، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر، 2015.

32- عبد المجيد رضوان، مطر أحمد، **سلسلة تجارب دولية ناجحة في محال التصدير، سياسات تنمية الصادرات**، وزارة التجارة الامارتية، العدد 01، 2009.

33- عز الدين دعاس، حمزة مرادسي، **فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 24، العدد 01، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2021.

34- عطاء الله بن طريش، عبد الكريم كاكي وكمال بن دقفل، **دراسات تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 18، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

35- عطية خمخام، الجودي محمد علي، **خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر) 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

36- عطية خمخام، سعيد بن دنيدينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)**، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.

37- علاء الدين زردومي، **أثار الازمات النفطية على الامن الاقتصادي الجزائري: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة باتنة، الجزائر، 2022.

38- على هواري، محمد طير، **نمذجة عتبة التضخم بالجزائر-مقاربة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1999-2021**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2023.

39- عماد الدين محمد عطا المزيني، **العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، 2013.

40- فطيمة سايح، لطيفة كلاخي، **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة غليزان، غليزان، 2018.

41- كريستين ابراهيم زادة، **المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة: عودة للأساسيات**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، صندوق النقد الدولي، 2003.

42- كريمة ابراهيمي، نصيرة قوريش، محمد بن مريم، **التنمية البشرية والحجم الأمثل للحكومة: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020.

43- كنعان حمة غريب عبد الله، رضوان أبو بكر، **أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 3، جامعة العراق، العراق، 2017.

44- لحسن جديدن، اسماعيل مرابط، **استراتيجيه التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي: دراسة مقارنة الإمارات –الجزائر 1990-2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، جامعة بشار، الجزائر، 2016.

45- لومايزية عفاف، **التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية GIEM، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 62، سوريا، 2017.

46- ليلى بعوني، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.

47- محفوظ ماجن محمد، **الصدمات النفطية، الأسباب – الانعكاسات وسبل علاجها**، مجلة المعيار، عدد خاص، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017.

48- محمد بن مريم، **دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1987-2016**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 01، العدد 20، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

49- محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 03، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

50- محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور: دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، رقم 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

51- محمد عدة، **علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995-2019)**، مجلة المالية والاسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021.

52- مروة خضير سلمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى wto**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 88، جامعة بغداد، العراق، 2015.

53- مريم زغاشو، محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي: اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد أ، العدد 48، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2017.

54- مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، مجلة جسر التنمية، السنة الخامسة، العدد 50، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

55- مصطفى محمد عبد الله الكفري، **الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، الفكر السياسي، المجلد 05، العدد 17، جامعة دمشق، سوريا، 2002.

56- ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18، العدد 02، جامعة الكويت، الكويت، 2011.

57- منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة: مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث، الجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003.

58- ميلود بوعبيد، امحمد بن البار، **أثر الاستثمار الاجنبي على العمالة في القطاع السياحي في الدول المغاربية: الجزائر-تونس-المغرب**، المجلة الجزائرية للأمن السياسي، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2021.

59- ناصر ديراربي، **نمذجة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري**، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 04، جامعة البليدة، الجزائر، 2010.

60- نبيلة نوي، **استرتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط -الامارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

61- نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار، العراق، 2014.

62- نسرين معياش، **النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، دورية علمية محكمة، المجلد 16، العدد 01، جامعة الشارقة، الامارات، 2019.

63- نعيمة زروقي، روشو عبد القادر، **حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الاستقرار النقدي في الجزائر 1990-2021**، مجلة المدبر، المجلد 10، رقم 02، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القليعة، الجزائر، 2023.

64- نيفين حسين، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على مجلس التعاون الخليجي**، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2016.

65- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 -2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 02، ملحق رقم01، إصدار خاص، جامعة بني سويف، مصر، 2019.

66- وفاء حمومي، **تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية – مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020)**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2022.

67- يوسف شاهد، **تغيرات مشهد التنمية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 36 العدد 04، واشنطن، الو م أ، ديسمبر 1999.

ت- الرسائل والأطروحات:

1- أمينة مخلفي، **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

2- حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

3- رنين يونس جاسم الخزرجي، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحديد أثر الصدمات النفطية في بعض المتغيرات الكلية في العراق دراسة قياسية للمدة 1990-2019**، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2022.

4- سليم شبورو، **اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021.

5- سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه متطلبات الطور الثالث، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم عوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

6- سمية بوصالح، سيدي محمد شكوري، **إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية-دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة(1995-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

7- عبد الحق بدروني، **قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2022.

8- عطية خمخام، **تنمية الصادرات غير النفطية في ظل التنويع الاقتصادي الجزائري–دراسة تحليلية وصفية للفترة 2009 – 2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه متطلبات الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وجارة دولية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.

9- علاء الدين عشيط، **نمذجة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية – اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة يحي فارسي، المدية، الجزائر، 2019.

10- ريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض–دراسة حالة الجزائر 2001–2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015.

11- محمد عدة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990–2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023.

12- محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تطبيقية للفترة 1999–2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015.

13- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية–دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980م–2014م**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

ث– مداخلات وأبحاث:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، الو م أ، 2001.

2- بيت الأمم المتحدة ببيروت، **تسهيل التجارة من منظور تنموي وتحديات النمو الاقتصادي**، اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكو، لبنان، 01و02 مارس 2011.

3- رشيد فرهاد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص– مقاربة اقتصادية قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2013.

4- سليمة طبايبية، الهادي لرباع، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،7 –8 أفريل 2008.

5- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، الرياض 16–17أفريل، السعودية، 2014.

6- ناجي بن حسين، ابتسام مهيز، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد: قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة، الجزائر، أفريل 2017.

7- لعفيفي دراجي، توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة قالمة، الجزائر، 25 -26 أفريل2017.

ج- التقارير والقوانين:

1- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، أبو ضبي، الإمارات، 2010.

2- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 2014/12/30 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2015.

3- القانون رقم 15-18 المؤرخ في 2015/12/30 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2016.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا " الاسكوا"، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة **للنفط**، الأمم المتحدة، نيويورك، الو م أ، 2001.

5- مصالح الوزير الأول، **ملحق المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والرئيسية**، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، 2021.

6- المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني**، الكويت، 2020.

7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الاوابك"، **الإدارة الاقتصادية**، تقرير الأمين العام السنوي، الاوابك، العدد 36، 2009.

ح-مراجع الكترونية:

1- **الأطلس الاقتصادي**، 2024، من خلال الموقع: https://atlas.cid.harvard.edu/.

2- **بنك الجزائر**، 2024-2025، من خلال الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz.

3- **البنك الدولي**، مؤشرات التنمية العالمية، 2024، من خلال الموقع: https://www.albankaldawli.org.

4- **الديوان الوطني للإحصائيات**، 2024، من خلال الموقع www.ons.dz.

5- قاعدة البيانات Trademap، 2024، من خلال الموقع: https://www.trademap.org/Index.aspx.

6- **منظمة الأوبك**، 2024، من خلال الموقع: https://www.opec.org/opec_web/en/index.htm.

7- **مؤشر الحرية الاقتصادية**، 2024، من خلال الموقع: https://www.heritage.org/index/index.html.

8- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، العراق،2024 من خلال الموقع:

https://www.arab- oil- naturalgas.com/arabic-petroleum-books.

9- وزارة التجارة وترقية الصادرات، **احصائيات وحصائل**، إحصاءات التجارة الخارجية، الجزائر، 2021، من خلال الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar.

10- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية**، 2024، من خلال الموقع:

https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil.

11- وزير التجارة محمد بن مرادي، **تعليق الواردات**، نشاطات الوزير، وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2024، من خلال الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar.

12- ScienceDirect, **Elsevier**, 2024.
*من خلال الموقع: ScienceDirect.com

13- Unctad, Commerce et Développement, Statistique, Commerce et Marchandises, **Indice de Diversification et de concentration des exportations et des importations par produit**, Données. Annuel, 2024,
*من خلال الموقع:
https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices.

– المراجع باللغة الأجنبية:

1- Alessandro Greco, Pasquale Manco, Mario Brandon Russo & Salvatore Gerbino, **Complexity-driven product design: part 1-methodological framework and geometrical complexity index**, International Journal on Interactive Design and Manufacturing (IJIDeM), Volume 18, Springer, France, 2023.
2- Arture Charpentier, **Cours de Séries Temporelles « Théorie et Application »,** Dauphine, Vol 01, Université de Paris, Paris, France, 2005.
3- Aslanbeigui N, Oakes G and Arthur Cecil Pigou, **Basingstoke**, European Journal of The History of Economic Thought, N° 24, UK, 2015.
4- Atsushi Komine, **The Unfinished Revolution in Policy: The Visionary Legacy of Lord Keynes**, Routledge, USA, 2023.
5- Backhouse R, **The Ordinary Business of Life: A History of Economics from the Ancient World to the Twenty-First Century**, Princeton University Press, USA, 2004.
6- Badi Baltaji, **Econometrics**, Springer Heidelberg Dordrecht, Berlin, Germany, 2011.
7- Balalssa Bela, **Revealed Comparative Advantage Revisited: An Analysis of Relative Export shares of the industrial countries 1953-1971**, the Manchester school, Vol 45, N°04, the Johns Hopkins University, UK, 1977.
8- Barro Robert J, **Are Government Bonds Net Wealth?**, Journal of Political Economy, University of Chicago, Vol 82, N°6, USA ,1974.
9- Baugh Daniel A, **The Cost of Poor Relief in South-East England: 1790–1834**, in Economic History Review, vol 28, N°1, UK, feb 1975.
10- Bertrand Blancheton, **Ouverture commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambiguïtés des Débats**, Première Journée du développement du GRES « Le concept de développement en débat », Université de Bordeaux, France, 2004.
11- Brown R L, Durbin, J M Evans, **Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationship Over Time,** Journal of the Royal Statistical Society, Series B, Vol 37, Oxford University Press , University of Oxford , UK, 1975.
12- Bruce E Hansen, **Sample Splitting and Threshold Estimation**, Economitrica, The Econometric Society, vol 68, N°3, New York University, Department of Economics, USA, 2000.
13- C A Chuku, **Linear and Asymmetric Impact of Oil Price Shocks in an Oil-Importing and- Exporting Economy: The Case oh Nigeria**, Opec Energy Review, Vol 36, N°4, Wiley Blackwell Publishing, Oxford, ENGLAND, 2012.
14- C Nazaret, **Optimisation d'une Fonction d'une Variable**, INP, Université de Bordeaux, France, 2015.

15- Charalampos Konstantinidis, Andriana Vlachou, **Karl Marx: A Critical View on Economic Policy**, Routledge, USA, 2023.
16- Charles H Levine, Rubin Irene, **Fescal Stress and Public Policy**, Sage Publications, beverlyhelis, 1st Ed, London , UK,1980.
17- Christian Aubin, Jacques Leonard, **Politique Economique**, Librerie Vuibert, France, 2003.
18- Christine Ebrahimzadeh, Dutch Disease, **Too Much Wealth Managed Unwisely**, Finance and Development: A Quarerly Magazine of the FMI (International Monetary Fund), Vol 40, N° 01, 2003.
19- Clément Gignac, **La Mondialisation Des Prix Des Matieres Premiere "Dutch Disease"**, Congres de ASDEQ, Rellexions préliminaires, Québec, Canada, 2006.
20- CNES, **rapport sur la conjoncture économique et social de l'année 2001**, 19éme-20éme sessions plénières, Algérie, 2001.
21- Communique du Conseil des ministres**, Algérie- Développent Programme: Programme de développent quinquennal 2010-2014**, Algérie, 2010.
22- David C Colander, **Macro Economics**, McGraw –Hill, 6th Ed, USA, 2006.
23- Denis Babusiaux, **Recherche et Production du Pétrol et du Gaz : Reserves-Couts-contracts**, Publication de L'institu Français du Pétrol, Edition Technip, France, 2002.
24- Dinh Xuan Hai, **Essays on Post-crisis fiscal policy**, A Doctoral Thesis, Loughborough University, UK, 2017.
25- Doing Business, Comparing Business Regulation in 190 Economies 2020, The World Bank, USA, 2020.
26- Dominique Philip, **La Monnaie et ses Mécanismes**, Edition la Découverte, Paris, 2008.
27- Sheila Dow, **Keynes on Theorising for Policy,** Routledge, USA, 2023.
28- Sheila Dow, **The Methodological Role of the History of Economic Thought**, Palgrave Macmillan, London, UK, 2020.
29- Simona Pisanelli, **Physiocracy and Fiscal Reform: The Chimera of the Impôt Unique**, In: Economic Policy and the History of Economic Thought, Routledge, London, USA, 2023.
30- Dudley G Luckett, **Money and Baking**, Singapore, 3rd Ed, MaGraw–Hill, USA, 1984.
31- Einzig Paul, **Monetary Policy: Ends and Means**, Penguin Books, UK, 1964.
32- Eugene Iheanacho, **The Impact of Financial Development on Economic Growth in Nigeria**: **An ARDL Analysis Economies**, MDPI, Open Access Journal, Vol 04, Nº 4, University Uturu, Nigeria, 2016.
33- Européen Commissionne, **Algérie: Instrument Européen de Voisinage et**

de Partenariat: Document de Stratégie2007-2013 & Programme Indicatif National 2007-2010, l'Union européenne, 2014.
34- Gérard Duthil, William Marois, **Politique Economique**, Edition Ellipses, France, 1997.
35- Giz and Unido, **Enchancing the Quality of Industrial Policy "Equlp", Diversification – Domestic-and export – dimensions**, United Ntions, Development Organization UNIDO, Published by the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, Germany, 2015.
36- H Igor Ansoff, **Strategies for Diversification**, Harvard Business Review, volume 35, N°05, USA, 1957.
37- Harald Hagemann, **The German Historical School on Economic Policy**, USA, 2023.
38- Harry Gordon Johnson, **Essays in Monetary Economics**, Allen and Unwin, London, UK, 1969.
39- Hausmann Ricardo , Pritchett L ,Rodrik D, **Growth Accelerations**, Journal of Economic Growth, Vol 10, N°04, , Cambridge, UK, 2005.
40- Hausmann Ricardo, Cesar A Hidalgo and al ,**The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity**, Cambridge MA, Harvard University, Centre for International Development ,Harvard Kennedy school and Marco Connections, Massachusetts Institule of Technology ,The MIT Press, London, England, 2013.
41- Hazem Beblawi, **The Rentier State in The Arab World**, Arab Studies Quarterly, Pluto Journals & Center for Islamic and Middle Eastern Studies (CIMES), California State University, Vol 09, N° 04, USA , 1987.
42- Hidalgo and al, **The Product Space Conditions The Development of Nations**, Science, American Association for The Advancement of Science, Vol 317, N°5837, New York, USA, 2007.
43- Hocine Mahdavy, **The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, In M.A.Cook (Ed), Studies in Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London, 1970.
44- Hooker Mark A, **Are Oil Shocks Inflationary?: Asymmetric and Nonlinear Specifications versus Changes in Regime**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol 34, N°02, The Ohio State University, USA, 2002.
45- Iain Begg, **Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-Ordination in Europe/Government and Money**, The Federal Trust for Education and Research, UK, 2002.
46- Iheb Frija**, La Compétitivité de L'industrie d'Habillement Tunisienne, Atouts et Limites**, cahiers de lab R2, document de travail N°200, Laboratoire de recherche sur L'industrie et l'innovation, ULCO, Université du Littoral côte d'opale, France, 2008.

47- Index of Economic Freedom, **About the index**, Heritage organization, USA, 2023.
48- Jacob Jaras, Azadeh M Gishani, **Threshold Detection in Autoregressive Non-linear Models**, Department of Statitics, Lund University, Sweden, 2010.
49- Jacques Muller et autre, **Economie: Manuel et applications**, Dunod, 3éméEd, paris, 2002. 50- Jean Longatte Pascal Vanhove, Christophe Viprey, **Economie général**, Dunod, 3éme Ed, paris, 2002. 51- Jean Pierre Patat Monnaie, **Instutions Financières et Politique Monétaire**, Economica, 5éme Ed, Paris, 1993.
52- Jeffrey D. Sachs, Andrew Warner ,and all, **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol 1995, N°01, 25th Anniversary Issue , The Johns Hopkins University Press ,USA,1995.
53- Jess Burkhead, **Government Budjeting**, John Willy, New York, US, 1963.
54- JOHN Sloman, Alison Wride, **ECONOMICS**, Pearson Education, 7thed, New Jersey, USA, 2009.
55- John.N.Smithin, **Macro Economics after Thatcher and Reagan**, Edward Elgar Publishing, UK, 1990.
56- Jonas Kibala Kuma, **Modélisation ARDL, Test de Cointégration aux Bornes et Approche de Toda -Yamamoto: Eléments de Théorie et Pratiques sur Logiciels Congo-Kinshasa**, Hal Ed, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Département des Sciences Economiques Université de Kinshasa, Congo, 2018.
57- Kates Steven, **Defending the History of Economic Thought**, Edward Elgar bublishing, Cheltenham, UK, 2013.
58- Kelly Wong, **Peasaran et al, Bound Test and ARDL Cointegration Test**, Research gate, Université PUTRA, MALAYSIA, 2018.
59- Keynes John Maynard, **Liberalism and Labour**, First published in The Nation and Athenæum, UK, 1926.
60- Kourtel nadjet, Kheddache fares, Mohammad Saad Alfiky, **A Standard Study on the Impact of Economic Diversification on the Economic Growth Rate in Algeria Using The ARDL Model for the Period 1990-2021**, Journal Of North African Economies, Vol 20 , N° 35, University of Chlef, Chlef, Algeria, 2024.
61- Le Gouvernement Algérien**, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement: Algérie**, imprimé en Algérie avec l'aimable assistance du système des nations -unies, Algérie, 2005.
62- Le MOC (le Moniteur du Commerce International), **l'Algérie construire l'avenir**, N°1706, paris, 2005.
63- Lerman I, Ngouenet F, **Algorithmes Génétiques Séquentiels et Parallèles**

pour une Représentation Affine des Proximités, Rapport de Recherche de l'INRIA Rennes - Projet REPCO, N° 2570, INRIA, Université de Beaulieu, France, 1995.
64- Le-Yin Z Zhang, **The needs and Options of non-Annex I parties for Economic Diversification-and on Support Progmrammes by Annex II parties to Address these Needs**, Workshop, Unites Nations Climate Change, Tehran, Islamic Republic of Iran,18-19 October 2003.
65- Lisa Anderson, **The State in the Middle East and North Africa,** Comparative Politics, City Univeresity of New York, Vol 20, N°01, USA, 1987.
66- Makin A J, Pearce J, Ratnasiri S, **The Optimal Size of Government in Australia**, Economic Analysis and Policy, Vol 62, Elsevier, 2019.
67- Marie Delaplace, **Mounnais et Financement de L'économie**, édition Dunod, Paris, 2émé ed, 2007.
68- Marshall Alfred, **Principles of Economics**, Unknown Library, London, UK, 1890.
69- Martin Hvidt, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Kuwait Programme on Development: Governance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political Science, London, UK, 2013.
70- Matouk BELATTAF, **Economie du Développement**, Office des Publications Universitaires (OPU), Alger, Algerie, 2010.
71- Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chkwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, Open Journal of Political Science, Vol 05, N°02, University of Nigiria Nsukka, Nigiria, 2015.
72- Michael L Ross, **What Do We Know About Export Diversification in Oil-Producing Countries?, The Extractive Industries and Society**, Faculty of Business Economics and Law, University of Surrey, volume 06, N°03, Guildford, UK, 2019.
73- Michel S Zouboulakis, **Economic Policy in Marginalist and Early Neoclassical Economics 1871–1920s,** Routledge, USA, 2023.
74- Michelle Mourgues, **La Monnaie : Système Financiere et Theorie Monetaire**, Economica, 3éme Ed, Paris, 1993.
75- Mubeen N, Ahmad N, **Towards Measurement and Determinants of Export Diversification: An Empirical Analysis of Pakistan**, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS), Vol 10, N°03, University of Pakistan, Pakistan.
76- N Gregory Mankiw, **Principles of Macroeconomics**, 5th Ed, South Western, USA, 2009.
77- Nikolaos Dritsakis, **Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach**, Review of Economics & Finance, Vol 05, N°1, Department of

Applied Informatics, University of Economics and Social Sciences, Greece, 2011.
78- OECD, United Nations; Office of the Special Adviser on Africa; Africa Union; NEPAD, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) Publishing, Tunisia, 2011.
79- Owen Barder, **A Policymakers: Guide to Dutch Disease What is Dutech Disease-and is it a Problem?**, Centr for Global Developement, Working Paper, N°91, USA ,July 2006.
80- P.C.V.N.FOURIE, **How To Think and Reason in Macro Economics**, JUTA Education, 2nded, REPUBLIC OF SOUTH AFRICA, 2007.
81- Paul G Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, Centre for Economic Reform and Transformation School of Management and Languages, Discussion Paper, Heriot-Watt University, Edinburgh, UK, 2008.
82- Pawel Marszalek, **Cordination of Monetary and Fiscal Policy**, The Economics and Business Review journal,The poznan University of Economics and Bussiness , Vol 3, N°02, Poland, 2003.
83- Pesaran M H, Shin Y, Smith R j, **Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relation Shops**, Journal of Applied Econometrics, Vol 16, N° 3, Cambridge, UK, 2001.
84- Philip A Klein, **The Management of Market- Oriented Economics: A Comparative Perspective**, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, USA, 1973.
85- R Auty, AWarhurst, **Sustainable Development in Mineral Exporting Economies**, Resources Policy, Published by Elsevier, Vol 19, N°01, UK, 1993.
86- R J Gordon, **Macro Economics**, Little Brown and Company, USA, 1978.
87- Ramez Abubakr Badeeb & all, **The Evolution of the Natural Resource Curse Thesis: A Critical Literature Survey**, Resources Policy: Elsevier, Vol 51, Amsterdam, 2017.
88- Rapport Economique sur L'afrique: **Accélérer le Développement de l'Afrique par la Diversification**, Nation Unies, Addis Ababa, 2007.
89- Régis Bénichi et Marc Nouschi, **Histoire Economique Contemporaine : La Croissance aux XIX émé et XXémé Siecles -15 Thémes**, Edition Ellipses, 2émé Ed, Paris, 1990.
90- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, édition Dunod, 5ème Ed, Paris, France.
91- Roger A Arnold, **Economics**, Eight Edition, China, 2008.
92- Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher, **Macro- Economics**, Mc Craw-Hill International Student Edition, 3éme Ed, New York, USA, 1984.
93- S kirk Elwood, **Oil-Price Shocks: Beyond Standard Aggregate Demand/**

Aggregate Supply Analysis, The Journal of Economic Education, Vol 32, N°4, USA, 2001.
94- Salomon Samen et autre, **A Primer on Export Diversification: Key Concepts**, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence, Growth and Crisis Unit, World Bank Institute, Washington, USA, 2010.
95- Simona Pisanelli, **Physiocracy and Fiscal Reform: The Chimera of the Impôt Unique**, In: Economic Policy and the History of Economic Thought, Routledge, London, USA, 2023.
96- Stavros Drakopoulos, Ioannis Katselidis, **Economic Policy and the History of Economic Thought**, Routledge 605 Third Avenue, 1st Ed, New York, USA, 2023.
97- Stavros Drakopoulos, Ioannis Katselidis**, The Old Institutional School and Labour Market Functions and Policies**, Routledge, USA, 2023.
98- Stephen A Rhoades, **The Herfindahl-Hirschman index, Board of Governors of the Federal Reserve System - Federal Reserve Bulletin**, Vol 79, N°03, USA, 1993.
99- Suzanne Tremblay, **Du Concept de Développement au Concept de L'après-Développement: Trajectoire et Repéres Théoriques**, Université du Québec, Chicoutimi, Canada, 1999.
100- Temin P, **The Economy of the Early Roman Empire**, Journal of Economic Perspectives, vol 20, N°1,2006 ,USA.
101- The United Nation, **Economic Report on Africa 2007: Accelerating Africa's Development through Diversification**, Economic Commission for Africa , African Union, Addis Ababa, Ethiopia ,2007.
102- Thomas Vallée, Murat Yildizoglu, **Présentation des Algorithmes Génétiques et de Leurs Applications en Economie**, Revue d'Economie Politique, Soumis par HAL Science Ouverte, 00125103, Vol 01, Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche, France, 2023.
103- Tilak Abeysinghe, **Eestimation of direct and indirect impact of oil price on growth**, Economics letters, Vol 73, N°02, Netherlands, 2001.
104- Tomas R Michel, **Macro Economic Theory: A Short Cource**, Routledge, USA, 2015.
105- United Nation, Economic Commission for Africa; African Union: Economic Report on Africa 2007, **Accelerating Africa's Development Through Diversification**, Addis Ababa, Ethiopia, 2007.
106- United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC),**The Nine Work Areas of the Nairobi work programme**, Economic Diversification, Germany, 1999.
107- W M Corden, Secteur en Plein Essor et Economie de la Maladie

Hollandaise: Enquête et Consolidation, Oxford Economie Paper, vol 36, N°03, Uk ,1984.
108- Wen Fenghua, Gong Xu, Cai Shenghua, **Forecasting the volatility of Crude Oil Futures Using HAR-Type Models with Structural Breaks**, Energy Economics, 2016.
109- Xavier Greffe, **Comprendre la politique économique**, Economica, Paris, 1995.

ملاحق

الملحق رقم (3–1): تطور النفقات والإيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة 2000م–2021م.

السنوات	اجمالي النفقات العامة مليار دج	نفقات التسيير مليار دج	نفقات التجهيز مليار دج	اجمالي الإيرادات العامة مليار دج	الجباية البترولية مليار دج	الجباية العادية مليار دج	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	متوسط سعر برميل النفط $
2000	1178,122	856,1930	321,929	1124,924	720,000	404,924	4123,5	27,60
2001	1321,028	963,6330	357,395	1389,737	840,600	549,137	4260,8	23,12
2002	1550,646	1097,716	452,930	1576,684	916,400	660,284	4537,7	24,36
2003	1690,175	1122,761	567,414	1525,551	836,060	689,491	5264,2	28,10
2004	1891,769	1251,055	640,714	1606,397	862,200	744,197	6150,4	36,05
2005	2052,037	1245,132	806,905	1713,992	899,000	814,992	7563,6	50,64
2006	2453,014	1437,870	1015,14	1841,925	916,000	925,925	8520,6	61,08
2007	3108,569	1673,931	1434,63	1949,050	973,000	976,050	9306,2	69,08
2008	4191,051	2217,775	1973,27	2902,448	1715,40	1187,36	10993,8	94,45
2009	4246,334	2300,023	1946,31	3275,362	1927,00	1348,36	9968,0	61,06
2010	4466,940	2659,078	1807,86	3074,644	1501,70	1572,94	11991,6	77,45
2011	5853,569	3879,206	1974,36	3489,030	1529,40	1960,41	14519,8	107,46
2012	7058,173	4782,634	2275,53	3804,030	1519,04	2284,99	15843	109,45
2013	6024,131	4131,536	1892,59	3895,315	1615,90	2279,41	16650,2	105,87
2014	6995,769	4494,327	2501,44	3927,748	1577,73	2350,01	17228,6	96,29
2015	7656,331	4617,009	3039,32	4552,542	1722,94	2829,60	16712,7	49,49
2016	7297,494	4585,564	2711,93	5011,581	1682,55	3329,03	17514,6	40,76
2017	7282,630	4677,142	2605,48	6826,900	2887,10	3939,80	18575,8	52,50
2018	7732,070	4813,683	2918,38	6389,469	2349,70	4039,77	20259,1	69,50
2019	7741,345	4895,236	2846,10	6601,567	2668,50	3933,07	20284,2	64,10
2020	6902,900	5009,500	1893,50	5640,900	1921,60	3719,30	22079,3	41,50
2021	7428,700	5444,500	1984,50	6597,500	2609,20	3988,30	27249,3	69,90

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر، تقارير سنوية لعدة سنوات

(2022.2018.2015.2012.2008.2003)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2024/05/30 على الساعة 15:40،

والمتوفرة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم (3–2): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000م–2021م. (الوحدة: النسبة المئوية%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات	السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات
2000	39.2	8.4	7.1	8.1	30.7	**2012**	34.2	8.8	4.5	9.2	36.7
2001	34.2	9.8	7.5	8.5	33	**2013**	29.5	9.9	4.6	9.8	38.5
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	33.5	**2014**	27	10.3	4.9	10.4	40.2
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	31.7	**2015**	18.8	11.6	5.5	11.5	44.6
2004	37.7	9.5	6.3	8.3	31	**2016**	17.3	12.2	5.6	11.8	45.1
2005	44.4	7.7	5.5	7.5	28.5	**2017**	19.6	11.8	5.5	11.7	43.6
2006	45.7	7.5	5.3	7.9	27.8	**2018**	22.4	11.9	5.6	11.5	41.5
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	29	**2019**	19.5	12.4	5.7	12.2	42.3
2008	45.3	7	4.7	8.7	28.9	**2020**	13.9	13.8	6.3	12.8	45.6
2009	31.2	9.4	5.7	11	35.6	**2021**	22.2	12.2	5.6	11.7	41.1
2010	34.9	8.5	5.2	10.5	34.8	**المتوسط**	431,1	9,88	75	49,9	736,3
2011	35.9	8.1	4.6	9.1	36.4						

المصدر: البنك المركزي الجزائري، النشرات الإحصائية الثلاثية، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2023، والمتوفرة على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/06، على الساعة 22:30.

– الحوصلة الاقتصادية 1962-2020 الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات والمتوفرة على الموقع https://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/06، على الساعة 22:49.

الملحق رقم (3-3): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000م-2021م. (الوحدة: النسبة المئوية%)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	البطالة	التضخم	ميزان المدفوعات	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	البطالة	التضخم	ميزان المدفوعات
2000	3.8	29.5	.44	16.7	**2011**	2,9	10	5,2	8,8
2001	3	27,3	4,3	12,9	**2012**	3,4	11	9	5,8
2002	5,6	25,9	1,5	7,7	**2013**	2,8	9,8	8	0,6
2003	7,2	23,7	2,6	13	**2014**	3,8	10,6	5,3	-4,4
2004	4,3	17,7	3,6	13	**2015**	3,7	11,2	4,4	-16
2005	5,9	15,3	1,7	20,5	**2016**	3,2	10,5	7	-16,5
2006	1,7	12,3	2,6	24,7	**2017**	1,3	11,7	4,9	-13,1
2007	3,4	11,8	3,5	22,7	**2018**	1,4	11,7	2,7	-9,6
2008	2,4	11,3	4,5	20,5	**2019**	1	10,5	2,4	-10
2009	1,6	10,2	3,4	0,3	**2020**	-5,1	12,6	3,5	-12,8
2010	3,6	10	2,7	7,5	**2021**	3,5	12,7	8,5	-2,8

المصدر: من خلال المعطيات المتوفرة على الموقع: https://ar.tradingeconomics.com تاريخ الاطلاع: 2024/04/05 على ساعة 22:43

الملحق رقم (3-4): مساهمة صادرات السلع المصنعة من إجمالي السلع المصدرة خلال الفترة 2000م-2021م لعينة من الدول.

السنوات	جنوب افريقيا	تونس	السعودية	المغرب	الهند	الجزائر	الصين	البرازيل	الامارات العربية المتحدة
2000	53,25	77,00	6,99	64,06	77,73	1,45	88,23	57,55	2,31
2001	52,82	80,73	9,67	64,70	74,76	1,86	88,63	53,57	3,61
2002	61,30	81,30	9,44	64,79	74,93	2,47	89,86	52,03	2,70
2003	57,08	80,85	9,08	66,85	76,41	1,34	90,59	51,07	2,56
2004	56,49	77,53	9,02	66,45	73,36	1,22	91,41	52,61	1,80
2005	55,49	74,87	8,04	63,01	70,62	0,95	91,92	52,20	2,59
2006	51,98	73,31	7,89	65,79	65,79	1,05	92,42	49,74	3,00
2007	50,71	69,78	8,62	64,54	63,73	0,94	93,13	47,32	3,05
2008	51,51	71,56	7,55	61,83	62,24	1,04	93,06	43,22	3,85
2009	46,81	75,37	10,30	63,24	66,33	0,87	93,61	37,77	4,20
2010	48,70	76,03	10,96	63,43	62,62	0,81	93,59	34,96	4,74
2011	41,12	73,23	10,11	63,81	61,14	0,90	93,34	32,36	4,12
2012	43,49	71,32	10,25	63,58	62,22	0,90	93,96	33,20	5,43
2013	42,38	73,12	11,05	63,83	60,08	0,87	94,04	32,57	4,76
2014	45,79	76,86	12,90	66,95	62,61	2,03	94,00	32,18	7,12
2015	47,65	76,52	18,11	68,22	68,76	3,14	94,30	34,87	10,29
2016	47,71	81,68	18,37	70,39	71,51	3,30	93,72	36,12	12,33
2017	44,03	81,08	16,71	69,83	69,70	2,67	93,51	34,82	11,19
2018	43,46	78,95	16,25	70,95	69,27	-	93,24	32,36	12,79
2019	42,97	81,68	16,57	70,89	71,02	-	92,87	30,19	8,44
2020	38,39	78,54	20,25	69,91	71,01	-	93,54	25,04	9,45
2021	36,05	80,19	18,89	71,94	68,07	-	93,55	25,12	10,75

المصدر: المعطيات متوفرة على الموقع،

https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/TX.VAL.MANF.ZS.UN،

تاريخ الاطلاع يوم 01 /2023/09، على الساعة 03:04.

الملحق رقم (3-5): مؤشرات التنويع الاقتصادي المكونة لمؤشر التنويع الاقتصادي المركب خلال الفترة 1990م-2021م.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	للصادرات	للواردات	للعمالة	راس المال الثابت	الايرادات	مؤشر التنويع الاقتصادي المركب
1990	0,87	0,94	0,2	0,15585	0,63382	0,00482	0,467415
1991	0,87	0,95	0,1464	0,17132	0,42184	0,1316	0,448526667
1992	0,88	0,94	0,1525	0,18827	0,58563	0,10861	0,475835
1993	0,72	0,92	0,156	0,15931	0,87833	0,06197	0,482601667
1994	0,83	0,95	0,1681	0,1679	0,59145	0,08073	0,464696667
1995	0,95	0,92	0,15363	0,1679	0,55045	0,05254	0,465753333
1996	0,78	0,825	0,455	0,1679	0,98384	0,10398	0,55262
1997	0,69	0,822	0,471	0,34759	0,95221	0,09006	0,562143333
1998	0,52	0,805	0,461	0,10634	0,80675	0,15893	0,476336667
1999	0,76	0,87	0,463	0,10995	0,733353	0,06667	0,5004955
2000	0,78	0,826	0,454	0,35351	0,76669	0,32568	0,584313333
2001	0,82	0,834	0,479	0,21655	0,45859	0,12702	0,489193333
2002	0,61	0,821	0,48	0,16447	0,43415	0,08073	0,431725
2003	0,64	0,836	0,468	0,21491	0,38044	0,16346	0,450468333
2004	0,76	0,819	0,457	0,2	0,2763	0,19492	0,451203333
2005	0,83	0,829	0,463	0,21161	0,19492	0,31288	0,473568333
2006	0,74	0,816	0,456	0,19833	0,31715	0,32568	0,475526667
2007	0,82	0,803	0,474	0,22637	0,30432	0,30218	0,488311667
2008	0,75	0,804	0,443	0,23612	0,34053	0,37208	0,490955
2009	0,79	0,764	0,504	0,2345	0,42184	0,11783	0,472028333
2010	0,74	0,794	0,488	0,22637	0,605	0,12243	0,495966667
2011	0,87	0,784	0,489	0,26649	0,49087	0,16346	0,510636667
2012	0,85	0,72	0,485	0,31148	0,37208	0,29573	0,505715
2013	0,9	0,729	0,467	0,27906	0,37208	0,06668	0,46897
2014	0,97	0,734	0,455	0,30537	0,40948	0,03832	0,485361667
2015	0,81	0,746	0,428	0,29923	0,48284	0,00482	0,461815
2016	0,8	0,783	0,39	0,3069	0,5228	0,10629	0,484831667
2017	0,81	0,814	0,398	0,27436	0,53469	0,05726	0,481385
2018	0,9	0,791	0,386	0,30537	0,54652	0,0854	0,502381667
2019	0,79	0,807	0,423	0,3023	0,55635	0,03356	0,485368333
2020	0,78	0,806	0,401	0,28996	0,74462	0,10398	0,520926667
2021	0,69	0,828	0,4	0,2853	0,72482	0,09238	0,503416667

المصدر: من اعداد الباحثة تم حساب مؤشر التنويع الاقتصادي المركب من خلال متوسط مؤشرات التنويع الاقتصادي للستة المذكورة في الجدول كما يلي:

* مؤشر التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي محسوب من خلال معطيات بنك الجزائر، تقارير سنوية لعدة سنوات (2022.2018.2015.2012.2008.2003)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2024/05/30 على الساعة 15:40 والمتوفرة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

* مؤشر التنويع الاقتصادي للواردات والصادرات محسوب من خلال:

- Unctad, Commerce et Développement, Statistique, Commerce et Marchandises, Indice de Diversification, Données Annuel.

والمتوفر على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html، والمطلع عليه بتاريخ 2024/05/29 على الساعة 00:06.

* مؤشر التنويع الاقتصادي لراس المال الثابت والعمالة والايرادات بالاعتماد على المعطيات المتوفرة بعدة تقارير سنوية مختلفة حتى سنة 2021 لبنك الجزائر والمتوفرة على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz، المطلع عليه بتاريخ 2025/01/23 على الساعة 11:20.

الملحق رقم (4–1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م–2021م.

Date: 03/18/25 Time: 16:56
Sample: 1990 2021

	HHI	PSPENDING	PREVENUES	MMASS	REER	TO	FDI
Mean	0.478074	3503.162	2633.766	6891.632	114.0631	51.50000	0.764081
Median	0.483717	2252.525	1777.959	4502.050	102.9750	53.50000	0.703882
Maximum	0.584313	7741.345	6826.900	20053.50	220.9600	61.00000	1.873492
Minimum	0.153630	136.5000	152.5000	343.0000	86.80000	38.00000	-0.286832
Std. Dev.	0.067367	2872.411	2130.247	6207.397	25.99956	7.304440	0.572381
Skewness	-3.423095	0.350625	0.680758	0.613720	2.411492	-0.483128	0.157285
Kurtosis	18.27192	1.439472	2.194913	1.972357	10.10410	1.866451	2.340141
Jarque-Bera	373.4691	3.902666	3.335855	3.416876	98.30591	2.958109	0.712491
Probability	0.000000	0.142085	0.188638	0.181148	0.000000	0.227853	0.700301
Sum	15.29837	112101.2	84280.50	220532.2	3650.020	1648.000	24.45058
Sum Sq. Dev.	0.140687	2.56E+08	1.41E+08	1.19E+09	20955.29	1654.000	10.15620
Observations	32	32	32	32	32	32	32

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990م–2021م.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 03/18/25 Time: 16:57
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Correlation / Probability	HHI	PSPENDING	PREVENUES	MMASS	REER	TO	FDI
HHI	1.000000						

PSPENDING	0.173191	1.000000					
	0.3432	-----					
PREVENUES	0.182039	0.958065	1.000000				
	0.3187	0.0000	-----				
MMASS	0.183910	0.973081	0.978678	1.000000			
	0.3137	0.0000	0.0000	-----			
REER	-0.056944	-0.665079	-0.662013	-0.650180	1.000000		
	0.7569	0.0000	0.0000	0.0001	-----		
TO	0.197980	0.759650	0.690099	0.701518	-0.779571	1.000000	
	0.2774	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
FDI	0.176157	0.085367	0.109848	0.057207	-0.396100	0.494572	1.000000
	0.3348	0.6423	0.5495	0.7558	0.0248	0.0040	-----

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–3): دراسة الاستقرارية لمتغيرة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990م–2021م.

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.39753	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.544743	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HHI is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.199854
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004396
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003534

KPSS Test Equation
Dependent Variable: HHI
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:48
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.478074	0.011909	40.14438	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.067367	Akaike info criterion	-2.526580
Sum squared resid	0.140687	Schwarz criterion	-2.480776
Log likelihood	41.42528	Hannan-Quinn criter.	-2.511397
Durbin-Watson stat	2.075897		

Null Hypothesis: HHI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.125988
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004209
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001121

KPSS Test Equation
Dependent Variable: HHI
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:02
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.455115	0.023146	19.66268	0.0000
@TREND("1990")	0.001481	0.001283	1.154591	0.2574

R-squared	0.042545	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.010630	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.067008	Akaike info criterion	-2.507557
Sum squared resid	0.134701	Schwarz criterion	-2.415948
Log likelihood	42.12091	Hannan-Quinn criter.	-2.477191
F-statistic	1.333081	Durbin-Watson stat	2.167854
Prob(F-statistic)	0.257372		

Null Hypothesis: D(HHI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.050246
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.009420
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002831

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(HHI)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001161	0.017720	0.065540	0.9482

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.001161
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.098659
S.E. of regression	0.098659	Akaike info criterion	-1.762565
Sum squared resid	0.282059	Schwarz criterion	-1.716308
Log likelihood	28.31976	Hannan-Quinn criter.	-1.747486
Durbin-Watson stat	2.839230		

Null Hypothesis: D(HHI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.050050
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.009419
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002829

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(HHI)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000354	0.036934	-0.009595	0.9924
@TREND("1990")	9.47E-05	0.002015	0.047016	0.9628

R-squared	0.000076	Mean dependent var	0.001161
Adjusted R-squared	-0.034404	S.D. dependent var	0.098659
S.E. of regression	0.100342	Akaike info criterion	-1.698128
Sum squared resid	0.291987	Schwarz criterion	-1.605610
Log likelihood	28.32084	Hannan-Quinn criter.	-1.667968
F-statistic	0.002210	Durbin-Watson stat	2.839447
Prob(F-statistic)	0.962823		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–4): دراسة الاستقرارية لمتغيرة النفقات العمومية خلال الفترة 1990م–2021م.

Null Hypothesis: D(PSPENDING) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.649787	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PSPENDING) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.149166	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

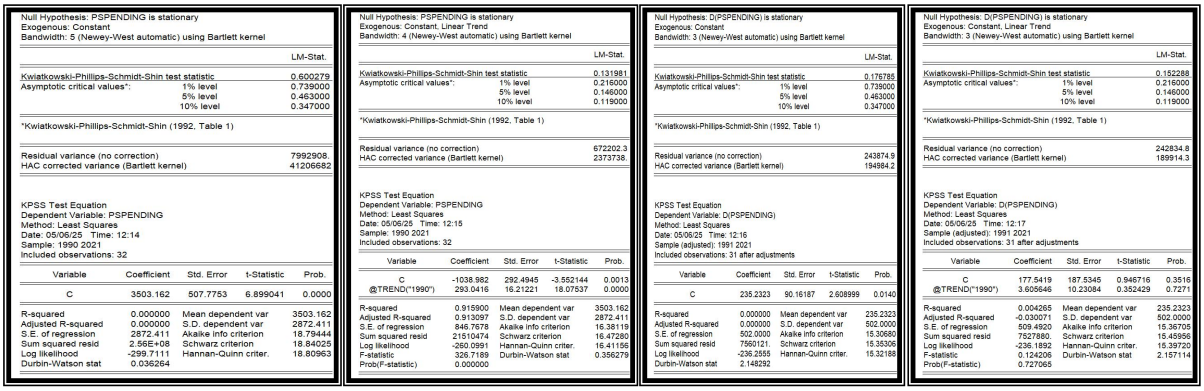

Null Hypothesis: PSPENDING is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.600279
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	7992908.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41206682

KPSS Test Equation
Dependent Variable: PSPENDING
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:14
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3503.162	507.7753	6.899041	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	3503.162
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	2872.411
S.E. of regression	2872.411	Akaike info criterion	18.79444
Sum squared resid	2.56E+08	Schwarz criterion	18.84025
Log likelihood	-299.7111	Hannan-Quinn criter.	18.80963
Durbin-Watson stat	0.036264		

Null Hypothesis: PSPENDING is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.131981
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	672202.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2373738.

KPSS Test Equation
Dependent Variable: PSPENDING
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:15
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1038.982	292.4945	-3.552144	0.0013
@TREND("1990")	293.0416	16.21221	18.07537	0.0000

R-squared	0.915900	Mean dependent var	3503.162
Adjusted R-squared	0.913097	S.D. dependent var	2872.411
S.E. of regression	846.7578	Akaike info criterion	16.38119
Sum squared resid	21510474	Schwarz criterion	16.47280
Log likelihood	-260.0991	Hannan-Quinn criter.	16.41156
F-statistic	326.7189	Durbin-Watson stat	0.356279
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PSPENDING) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.176785
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	243874.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	194984.2

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(PSPENDING)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	235.2323	90.16187	2.608999	0.0140

R-squared	0.000000	Mean dependent var	235.2323
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	502.0000
S.E. of regression	502.0000	Akaike info criterion	15.30680
Sum squared resid	7560121.	Schwarz criterion	15.35306
Log likelihood	-236.2555	Hannan-Quinn criter.	15.32188
Durbin-Watson stat	2.148292		

Null Hypothesis: D(PSPENDING) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.152288
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	242834.8
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	189914.3

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(PSPENDING)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	177.5419	187.5345	0.946716	0.3516
@TREND("1990")	3.605646	10.23084	0.352429	0.7271

R-squared	0.004265	Mean dependent var	235.2323
Adjusted R-squared	-0.030071	S.D. dependent var	502.0000
S.E. of regression	509.4920	Akaike info criterion	15.36705
Sum squared resid	7527880.	Schwarz criterion	15.45956
Log likelihood	-236.1892	Hannan-Quinn criter.	15.39720
F-statistic	0.124206	Durbin-Watson stat	2.157114
Prob(F-statistic)	0.727065		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–5): دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإيرادات العمومية خلال الفترة 1990م–2021م.

Null Hypothesis: D(PREVENUES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.630798	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PREVENUES) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.651714	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

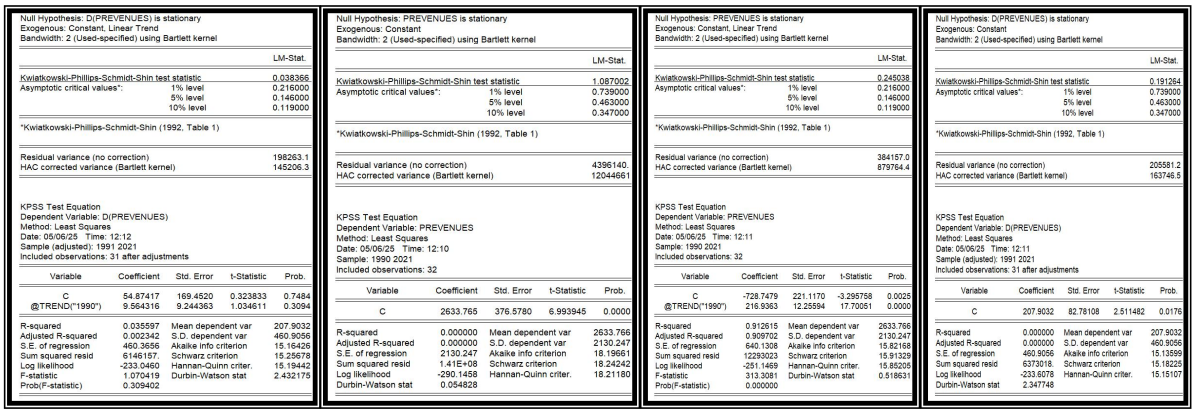

Null Hypothesis: D(PREVENUES) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.038366
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	198263.1
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	145206.3

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(PREVENUES)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	54.87417	169.4520	0.323833	0.7484
@TREND("1990")	9.564316	9.244363	1.034611	0.3094

R-squared	0.035597	Mean dependent var	207.9032
Adjusted R-squared	0.002342	S.D. dependent var	460.9056
S.E. of regression	460.3656	Akaike info criterion	15.16426
Sum squared resid	6146157.	Schwarz criterion	15.25678
Log likelihood	-233.0460	Hannan-Quinn criter.	15.19442
F-statistic	1.070419	Durbin-Watson stat	2.432175
Prob(F-statistic)	0.309402		

Null Hypothesis: PREVENUES is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		1.087002
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	4396140.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1204661

KPSS Test Equation
Dependent Variable: PREVENUES
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:10
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2633.765	376.5780	6.993945	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	2633.766
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	2130.247
S.E. of regression	2130.247	Akaike info criterion	18.19661
Sum squared resid	1.41E+08	Schwarz criterion	18.24242
Log likelihood	-290.1458	Hannan-Quinn criter.	18.21180
Durbin-Watson stat	0.054828		

Null Hypothesis: PREVENUES is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.245038
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	384157.0
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	879764.4

KPSS Test Equation
Dependent Variable: PREVENUES
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:11
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-728.7479	221.1170	-3.295758	0.0025
@TREND("1990")	216.9363	12.25594	17.70051	0.0000

R-squared	0.912615	Mean dependent var	2633.766
Adjusted R-squared	0.909702	S.D. dependent var	2130.247
S.E. of regression	640.1308	Akaike info criterion	15.82168
Sum squared resid	12293023	Schwarz criterion	15.91329
Log likelihood	-251.1469	Hannan-Quinn criter.	15.85205
F-statistic	313.3081	Durbin-Watson stat	0.518631
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(PREVENUES) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.191264
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	205581.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	163746.5

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(PREVENUES)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	207.9032	82.78108	2.511482	0.0176

R-squared	0.000000	Mean dependent var	207.9032
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	460.9056
S.E. of regression	460.9056	Akaike info criterion	15.13599
Sum squared resid	6373018.	Schwarz criterion	15.18225
Log likelihood	-233.6078	Hannan-Quinn criter.	15.15107
Durbin-Watson stat	2.347748		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–6): دراسة الاستقرارية لمتغيرة الكتلة النقدية خلال الفترة 1990م–2021م.

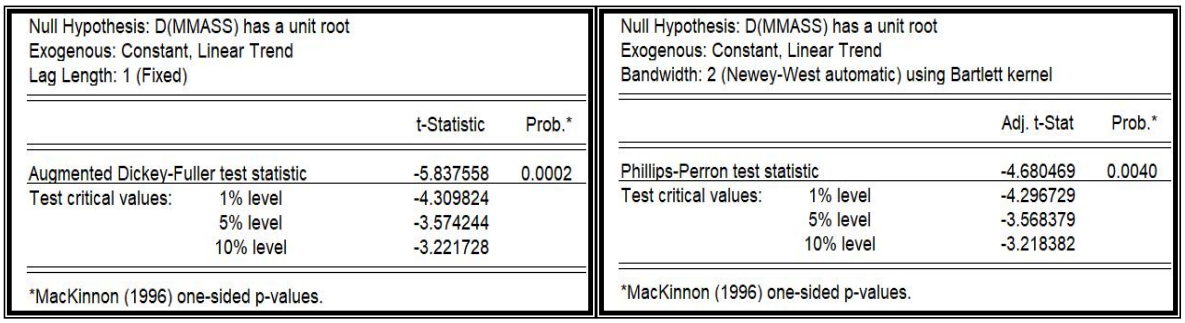

Null Hypothesis: D(MMASS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.837558	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MMASS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.680469	0.0040
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

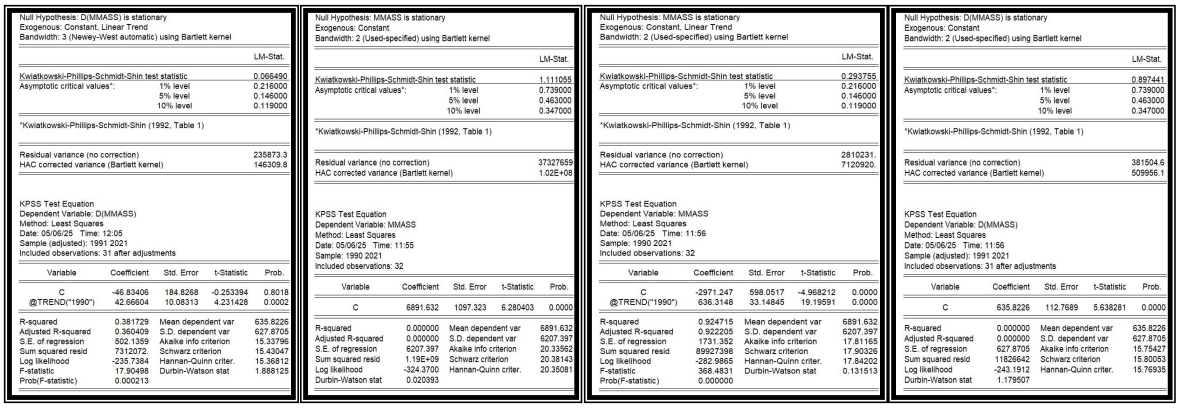

Null Hypothesis: D(MMASS) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.066490
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	235873.3
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	146309.8

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(MMASS)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:05
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-46.83406	184.8268	-0.253394	0.8018
@TREND("1990")	42.66604	10.08313	4.231428	0.0002

R-squared	0.381729	Mean dependent var	635.8226
Adjusted R-squared	0.360409	S.D. dependent var	627.8705
S.E. of regression	502.1359	Akaike info criterion	15.33796
Sum squared resid	7312072.	Schwarz criterion	15.43047
Log likelihood	-235.7384	Hannan-Quinn criter.	15.36812
F-statistic	17.90498	Durbin-Watson stat	1.888125
Prob(F-statistic)	0.000213		

Null Hypothesis: MMASS is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		1.111055
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	37327659
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.02E+08

KPSS Test Equation
Dependent Variable: MMASS
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:55
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6891.632	1097.323	6.280403	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	6891.632
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	6207.397
S.E. of regression	6207.397	Akaike info criterion	20.33562
Sum squared resid	1.19E+09	Schwarz criterion	20.38143
Log likelihood	-324.3700	Hannan-Quinn criter.	20.35081
Durbin-Watson stat	0.020393		

Null Hypothesis: MMASS is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.293755
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	2810231.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7120920.

KPSS Test Equation
Dependent Variable: MMASS
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:56
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2971.247	598.0517	-4.968212	0.0000
@TREND("1990")	636.3148	33.14845	19.19591	0.0000

R-squared	0.924715	Mean dependent var	6891.632
Adjusted R-squared	0.922205	S.D. dependent var	6207.397
S.E. of regression	1731.352	Akaike info criterion	17.81165
Sum squared resid	89927398	Schwarz criterion	17.90326
Log likelihood	-282.9865	Hannan-Quinn criter.	17.84202
F-statistic	368.4831	Durbin-Watson stat	0.131513
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(MMASS) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.897441
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	381504.6
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	509956.1

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(MMASS)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	635.8226	112.7689	5.638281	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	635.8226
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	627.8705
S.E. of regression	627.8705	Akaike info criterion	15.75427
Sum squared resid	11826642	Schwarz criterion	15.80053
Log likelihood	-243.1912	Hannan-Quinn criter.	15.76935
Durbin-Watson stat	1.179507		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–7): دراسة الاستقرارية لمتغيرة سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1990م–2021م.

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.933243	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.502323	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REER is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.696780
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	654.8527
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1803.752

KPSS Test Equation
Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:52
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	114.0631	4.596116	24.81729	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	114.0631
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	25.99956
S.E. of regression	25.99956	Akaike info criterion	9.384787
Sum squared resid	20955.29	Schwarz criterion	9.430592
Log likelihood	-149.1566	Hannan-Quinn criter.	9.399970
Durbin-Watson stat	0.493596		

Null Hypothesis: REER is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.196385
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	258.9940
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	319.0056

KPSS Test Equation
Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:53
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	147.4637	5.741330	25.68460	0.0000
@TREND("1990")	-2.154879	0.318227	-6.771516	0.0000

R-squared	0.604500	Mean dependent var	114.0631
Adjusted R-squared	0.591317	S.D. dependent var	25.99956
S.E. of regression	16.62108	Akaike info criterion	8.519682
Sum squared resid	8287.807	Schwarz criterion	8.611290
Log likelihood	-134.3149	Hannan-Quinn criter.	8.550048
F-statistic	45.85342	Durbin-Watson stat	1.195635
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(REER) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.334027
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	314.9301
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	223.9874

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(REER)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.327742	3.240011	-1.335718	0.1917

R-squared	0.000000	Mean dependent var	-4.327742
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	18.03962
S.E. of regression	18.03962	Akaike info criterion	8.654744
Sum squared resid	9762.833	Schwarz criterion	8.701001
Log likelihood	-133.1485	Hannan-Quinn criter.	8.669823
Durbin-Watson stat	1.358362		

Null Hypothesis: D(REER) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.121776
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	293.8136
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	191.5486

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(REER)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.54800	6.523214	-1.923592	0.0643
@TREND("1990")	0.513766	0.355870	1.443688	0.1595

R-squared	0.067051	Mean dependent var	-4.327742
Adjusted R-squared	0.034881	S.D. dependent var	18.03962
S.E. of regression	17.72221	Akaike info criterion	8.649855
Sum squared resid	9108.223	Schwarz criterion	8.742370
Log likelihood	-132.0728	Hannan-Quinn criter.	8.680013
F-statistic	2.084236	Durbin-Watson stat	1.447296
Prob(F-statistic)	0.159544		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–8): دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990م–2021م.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.773443	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.989318	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

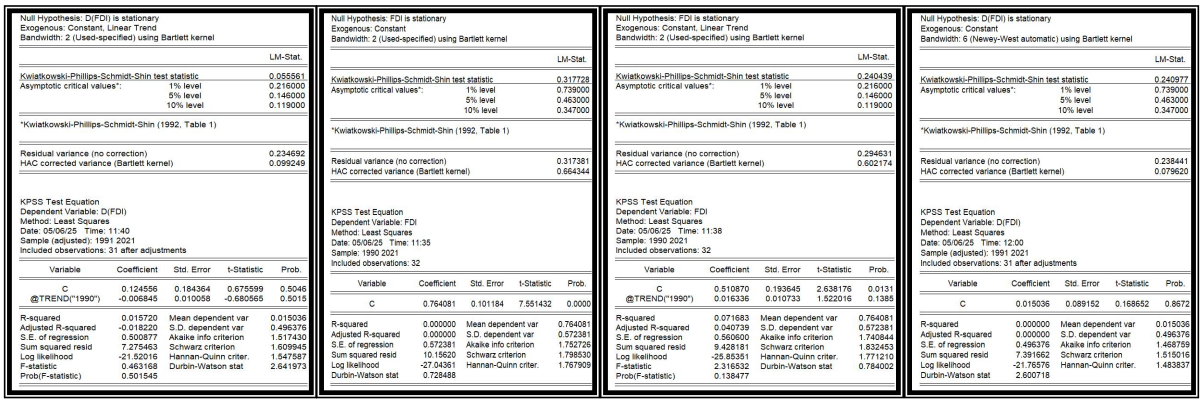

Null Hypothesis: D(FDI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.055561
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.234692
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.099249

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.124556	0.184364	0.675599	0.5046
@TREND("1990")	-0.006845	0.010058	-0.680565	0.5015

R-squared	0.015720	Mean dependent var	0.015036
Adjusted R-squared	-0.018220	S.D. dependent var	0.496376
S.E. of regression	0.500877	Akaike info criterion	1.517430
Sum squared resid	7.275463	Schwarz criterion	1.609945
Log likelihood	-21.52016	Hannan-Quinn criter.	1.547587
F-statistic	0.463168	Durbin-Watson stat	2.641973
Prob(F-statistic)	0.501545		

Null Hypothesis: FDI is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.317728
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.317381
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.664344

KPSS Test Equation
Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:35
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.764081	0.101184	7.551432	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.764081
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.572381
S.E. of regression	0.572381	Akaike info criterion	1.752726
Sum squared resid	10.15620	Schwarz criterion	1.798530
Log likelihood	-27.04361	Hannan-Quinn criter.	1.767909
Durbin-Watson stat	0.728488		

Null Hypothesis: FDI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.240439
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.294631
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.602174

KPSS Test Equation
Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 11:38
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.510870	0.193645	2.638176	0.0131
@TREND("1990")	0.016336	0.010733	1.522016	0.1385

R-squared	0.071683	Mean dependent var	0.764081
Adjusted R-squared	0.040739	S.D. dependent var	0.572381
S.E. of regression	0.560600	Akaike info criterion	1.740844
Sum squared resid	9.428181	Schwarz criterion	1.832453
Log likelihood	-25.85351	Hannan-Quinn criter.	1.771210
F-statistic	2.316532	Durbin-Watson stat	0.784002
Prob(F-statistic)	0.138477		

Null Hypothesis: D(FDI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.240977
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.238441
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.079620

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015036	0.089152	0.168652	0.8672

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.015036
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.496376
S.E. of regression	0.496376	Akaike info criterion	1.468759
Sum squared resid	7.391662	Schwarz criterion	1.515016
Log likelihood	-21.76576	Hannan-Quinn criter.	1.483837
Durbin-Watson stat	2.600718		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–9): دراسة الاستقرارية لمتغيرة الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990م–2021م.

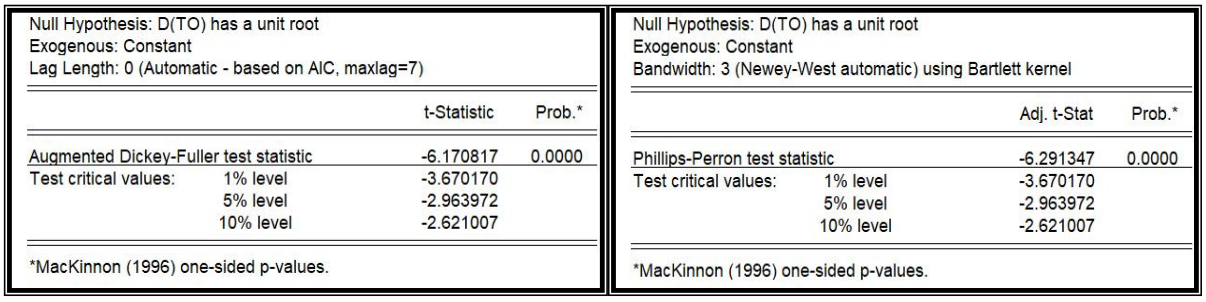

Null Hypothesis: D(TO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.170817	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.291347	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

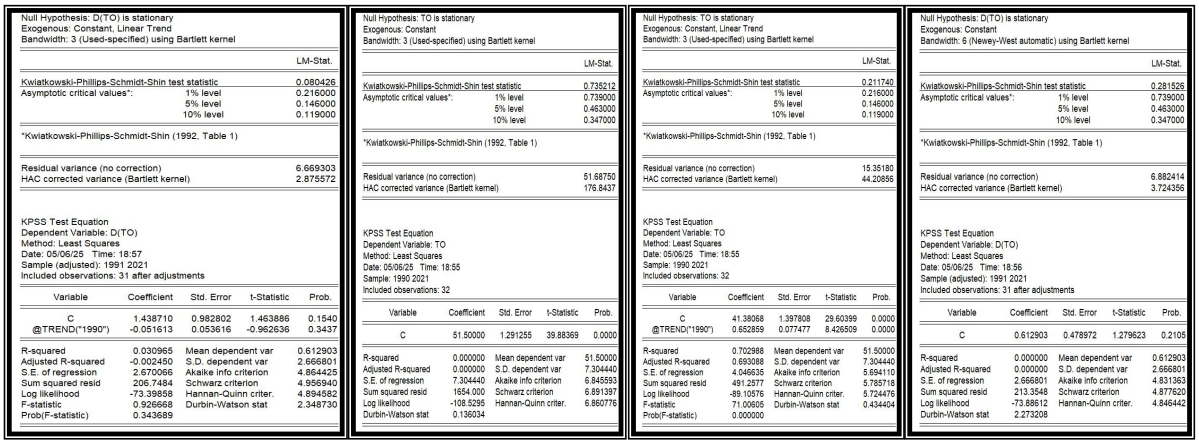

Null Hypothesis: D(TO) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.080426
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	6.669303
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.875572

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(TO)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:57
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.438710	0.982802	1.463886	0.1540
@TREND("1990")	-0.051613	0.053616	-0.962636	0.3437

R-squared	0.030965	Mean dependent var	0.612903
Adjusted R-squared	-0.002450	S.D. dependent var	2.666801
S.E. of regression	2.670056	Akaike info criterion	4.864425
Sum squared resid	206.7484	Schwarz criterion	4.956940
Log likelihood	-73.39858	Hannan-Quinn criter.	4.894582
F-statistic	0.926668	Durbin-Watson stat	2.348730
Prob(F-statistic)	0.343689		

Null Hypothesis: TO is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.735212
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	51.68750
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	176.8437

KPSS Test Equation
Dependent Variable: TO
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:55
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.50000	1.291255	39.88369	0.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	51.50000
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	7.304440
S.E. of regression	7.304440	Akaike info criterion	6.845593
Sum squared resid	1654.000	Schwarz criterion	6.891397
Log likelihood	-108.5295	Hannan-Quinn criter.	6.860776
Durbin-Watson stat	0.136034		

Null Hypothesis: TO is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.211740
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	15.35180
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	44.20855

KPSS Test Equation
Dependent Variable: TO
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:55
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.38068	1.397808	29.60399	0.0000
@TREND("1990")	0.652859	0.077477	8.426509	0.0000

R-squared	0.702988	Mean dependent var	51.50000
Adjusted R-squared	0.693088	S.D. dependent var	7.304440
S.E. of regression	4.046935	Akaike info criterion	5.694110
Sum squared resid	491.2577	Schwarz criterion	5.785718
Log likelihood	-89.10576	Hannan-Quinn criter.	5.724476
F-statistic	71.00605	Durbin-Watson stat	0.434404
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(TO) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.281526
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	6.882414
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.724356

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(TO)
Method: Least Squares
Date: 05/06/25 Time: 18:56
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.612903	0.478972	1.279623	0.2105

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.612903
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	2.666801
S.E. of regression	2.666801	Akaike info criterion	4.831363
Sum squared resid	213.3548	Schwarz criterion	4.877620
Log likelihood	-73.88612	Hannan-Quinn criter.	4.846442
Durbin-Watson stat	2.273208		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–10): اختبار Akaike خلال الفترة 1990م–2021م.

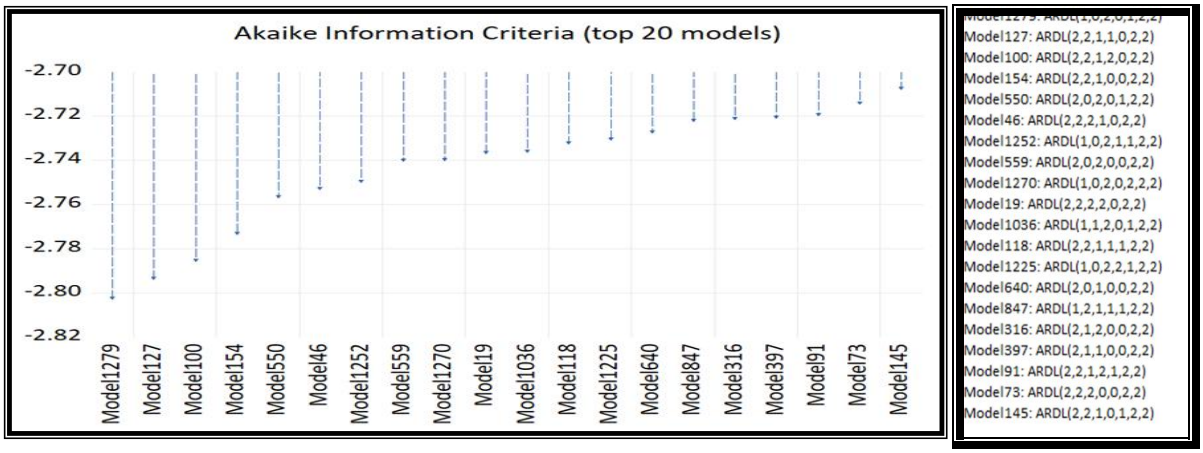

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–11): اختبار التكامل المشترك خلال الفترة 1990م–2021م.

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 6
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	10.243565

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.334	3.515	2.794	4.148	3.976	5.691
Asymptotic	1.990	2.940	2.270	3.280	2.880	3.990

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–12): العلاقة طويلة وقصيرة الاجل خلال الفترة 1990م–2021م.

Dependent Variable: D(HHI)
Method: ARDL
Date: 03/14/25 Time: 19:50
Sample: 1992 2021
Included observations: 30
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): REVENUE SPENDING MMASS REER FDI TO
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 1458
Selected model: ARDL(1,0,2,0,1,2,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.493290	0.136210	-10.96317	0.0000
D(SPENDING)	-0.179742	0.066129	-2.718064	0.0126
D(SPENDING(-1))	-0.214011	0.062958	-3.399280	0.0026
D(REER)	0.010885	0.001222	8.906730	0.0000
D(FDI)	-0.035322	0.017383	-2.032049	0.0544
D(FDI(-1))	-0.098789	0.018868	-5.235917	0.0000
D(TO)	-0.002214	0.003799	-0.582853	0.5659
D(TO(-1))	-0.010720	0.003564	-3.007597	0.0065

R-squared	0.865555	Mean dependent var	0.001830
Adjusted R-squared	0.822778	S.D. dependent var	0.100274
S.E. of regression	0.042213	Akaike info criterion	-3.268985
Sum squared resid	0.039203	Schwarz criterion	-2.895332
Log likelihood	57.03477	Hannan-Quinn criter.	-3.149450
F-statistic	20.23374	Durbin-Watson stat	2.494200
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVENUE	0.250067	0.079028	3.164294	0.0043
SPENDING(-1)	-0.276859	0.089494	-3.093604	0.0051
MMASS	6.80E-06	4.96E-06	1.370703	0.1837
REER(-1)	0.004928	0.001350	3.650174	0.0013
FDI(-1)	0.029100	0.025822	1.126956	0.2714
TO(-1)	0.012684	0.005329	2.380379	0.0260
C	-0.514462	0.406689	-1.265003	0.2185

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–13): اختبار Jarcque–Bera خلال الفترة 1990م–2021م.

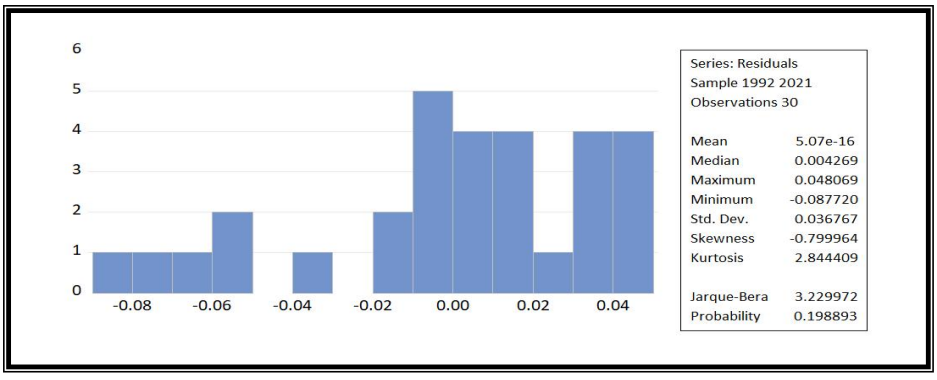

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–14): اختبار Ramsey خلال الفترة 1990م–2021م.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: HHI HHI(-1) SPENDING SPENDING(-1) SPENDING(-2) REVENUE MMASS REER REER(-1) FDI FDI(-1) FDI(-2) TO TO(-1)

	Value	df	Probability
F-statistic	2.195292	(2, 17)	0.1419
Likelihood ratio	7.121862	2	0.0284

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–15): اختبار الارتباط الذاتي خلال الفترة 1990م–2021م.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.518260	Prob. F(2,13)	0.2555
Obs*R-squared	5.680511	Prob. Chi-Square(2)	0.0584

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–16): اختبار تجانس تباين الاخطاء خلال الفترة 1990م–2021م.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.767710	Prob. F(14,15)	0.6868
Obs*R-squared	12.52287	Prob. Chi-Square(14)	0.5644
Scaled explained SS	2.887162	Prob. Chi-Square(14)	0.9993

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.310989	Prob. F(1,27)	0.5817
Obs*R-squared	0.330222	Prob. Chi-Square(1)	0.5655

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–17): رسم توضيحي لمنحنى Armey.

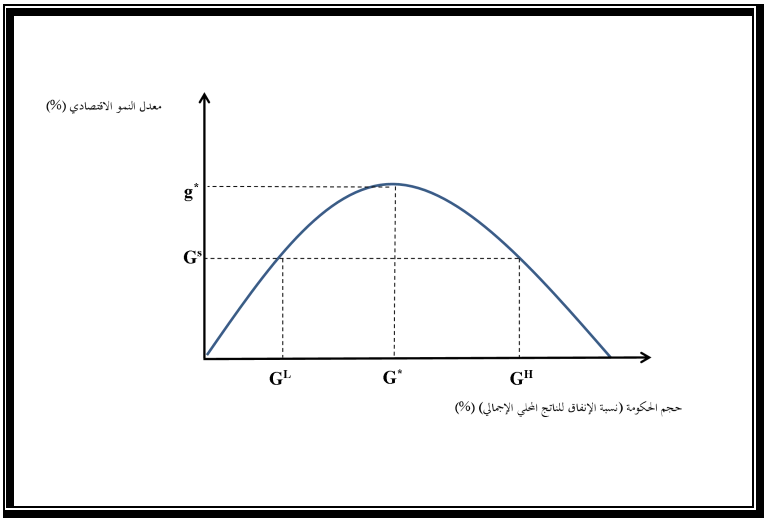

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على براهيمي كريمة، قوريش نصيرة ومحمد بن مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص451.

الملحق رقم (4–18): اختبارات التشخيص لقيمة النفقات العمومية المثلى خلال الفترة 1990م–2021م

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.374332	Prob. F(13,15)	0.0559
Obs*R-squared	19.51592	Prob. Chi-Square(13)	0.1080
Scaled explained SS	3.637199	Prob. Chi-Square(13)	0.9945

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.496065	Prob. F(2,13)	0.2602
Obs*R-squared	5.425905	Prob. Chi-Square(2)	0.0663

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.234991	Prob. F(1,26)	0.6319
Obs*R-squared	0.250801	Prob. Chi-Square(1)	0.6165

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(HHI) HHI(-1) SPENDING(-1)^2 SPENDING(-1) @CUMDP(TO,"1993") @CUMDN(TO,"1993") C D(HHI(-1)) D(SPENDING^2) D(SPENDING(-1)^2) D(SPENDING(-2)^2) D(SPENDING) D(SPENDING(-1)) D(SPENDING(-2)) BREAK

	Value	df	Probability
t-statistic	1.177496	14	0.2586
F-statistic	1.386496	(1, 14)	0.2586
Likelihood ratio	2.738554	1	0.0980

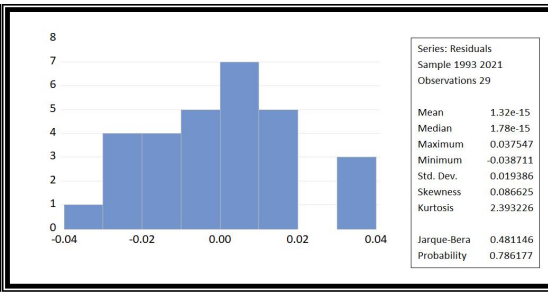

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–19): اختبارات التشخيص لقيمة الإيرادات العمومية المثلى خلال الفترة 1990م–2021م.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.557787	Prob. F(16,11)	0.8600
Obs*R-squared	12.54171	Prob. Chi-Square(16)	0.7059
Scaled explained SS	1.834477	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.013712	Prob. F(2,9)	0.9864
Obs*R-squared	0.085063	Prob. Chi-Square(2)	0.9584

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.161829	Prob. F(1,25)	0.6909
Obs*R-squared	0.173652	Prob. Chi-Square(1)	0.6769

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: HHI HHI(-1) HHI(-2) HHI(-3) HHI(-4) REVENUE REVENUE(-1) REVENUE(-2) REVENUE(-3) REVENUE(-4) REVENUE^2 REVENUE(-1)^2 REVENUE(-2)^2 REVENUE(-3)^2 REVENUE(-4)^2 BREAK SPENDING C

	Value	df	Probability
t-statistic	2.084122	10	0.0638
F-statistic	4.343565	(1, 10)	0.0638
Likelihood ratio	10.10006	1	0.0015

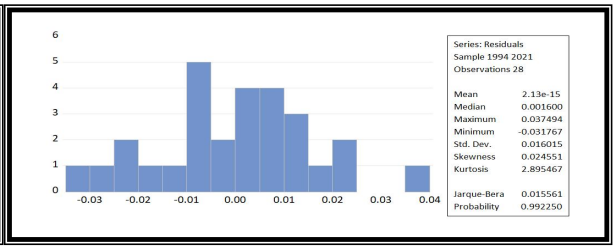

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4–20): اختبارات التشخيص لقيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي المثلى خلال الفترة 1990م–2021م.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.189902	Prob. F(1,26)	0.6666
Obs*R-squared	0.203027	Prob. Chi-Square(1)	0.6523

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.256492	Prob. F(2,16)	0.3113
Obs*R-squared	3.936510	Prob. Chi-Square(2)	0.1397

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.501493	Prob. F(10,18)	0.8672
Obs*R-squared	6.319071	Prob. Chi-Square(10)	0.7878
Scaled explained SS	1.162582	Prob. Chi-Square(10)	0.9997

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: HHI HHI(-1) HHI(-2) REER^2 REER(-1)^2 REER(-2)^2 REER REER(-1) REER(-2) REER(-3) BREAK C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.383118	17	0.1845
F-statistic	1.913016	(1, 17)	0.1845
Likelihood ratio	3.092474	1	0.0787

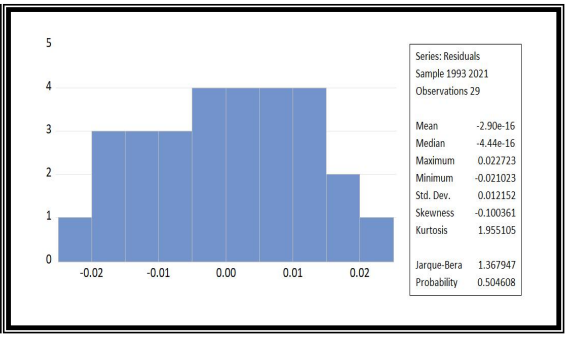

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4-21): اختبارات التشخيص لقيمة الانفتاح التجاري المثلى خلال الفترة 1990م-2021م

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.226887	Prob. F(2,4)	0.3841
Obs*R-squared	10.64582	Prob. Chi-Square(2)	0.0049

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(HHI) HHI(-1) TO(-1)^2 TO(-1) SPENDING(-1) D(HHI(-1)) D(HHI(-2)) D(TO^2) D(TO(-1)^2) D(TO(-2)^2) D(TO) D(TO(-1)) D(TO(-2)) D(@CUMDP(SPENDING,"1991")) D(@CUMDN(SPENDING,"1991")) D(@CUMDP(SPENDING(-1),"1991")) D(@CUMDN(SPENDING(-1),"1991")) D(@CUMDP(SPENDING(-2),"1991")) D(@CUMDN(SPENDING(-2),"1991")) BREAK REVENUE C @TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	0.220079	5	0.8345
F-statistic	0.048435	(1, 5)	0.8345
Likelihood ratio	0.269930	1	0.6034

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.584726	Prob. F(5,17)	0.0648
Obs*R-squared	9.933404	Prob. Chi-Square(5)	0.0771

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.140874	Prob. F(21,6)	0.1752
Obs*R-squared	24.70319	Prob. Chi-Square(21)	0.2602
Scaled explained SS	2.223274	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق رقم (4-22): تقدير معلمات النموذج TAR لأدوات السياسة الاقتصادية على مؤشر التنويع الاقتصادي في جزائر خلال فترة 1990م -2021م.

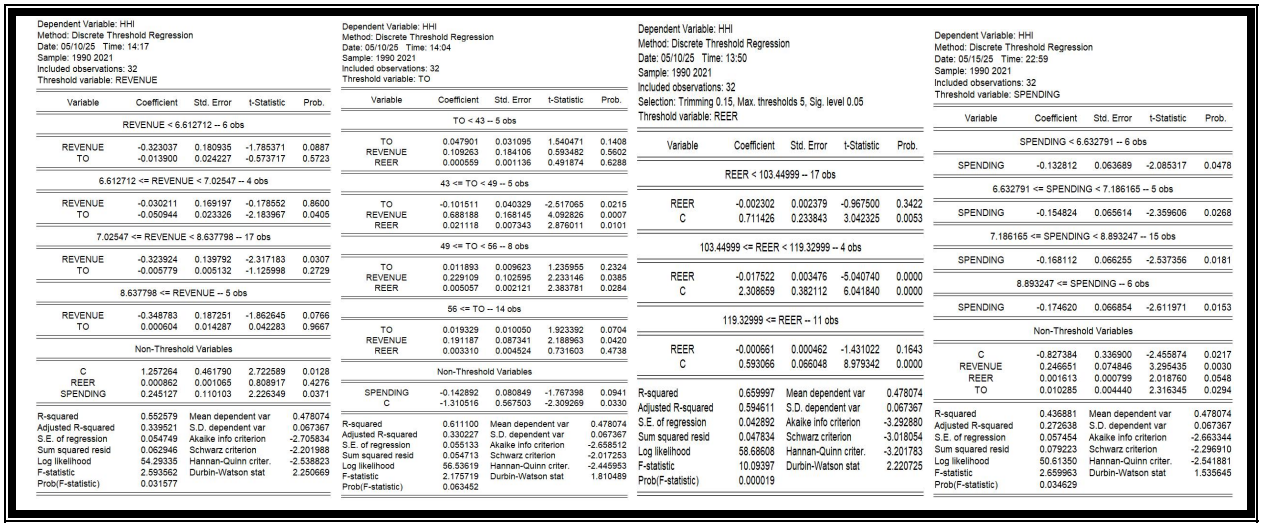

Dependent Variable: HHI
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 05/10/25 Time: 14:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 32
Threshold variable: REVENUE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVENUE < 6.612712 -- 6 obs				
REVENUE	-0.323037	0.180935	-1.785371	0.0887
TO	-0.013900	0.024227	-0.573717	0.5723
6.612712 <= REVENUE < 7.02547 -- 4 obs				
REVENUE	-0.030211	0.169197	-0.178552	0.8600
TO	-0.050944	0.023326	-2.183967	0.0405
7.02547 <= REVENUE < 8.637798 -- 17 obs				
REVENUE	-0.323924	0.139792	-2.317183	0.0307
TO	-0.005779	0.005132	-1.125998	0.2729
8.637798 <= REVENUE -- 5 obs				
REVENUE	-0.348783	0.187251	-1.862645	0.0766
TO	0.000604	0.014287	0.042283	0.9667
Non-Threshold Variables				
C	1.257264	0.461790	2.722589	0.0128
REER	0.000862	0.001065	0.808917	0.4276
SPENDING	0.245127	0.110103	2.226349	0.0371

R-squared	0.552579	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.339521	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.054749	Akaike info criterion	-2.705834
Sum squared resid	0.062946	Schwarz criterion	-2.201988
Log likelihood	54.29335	Hannan-Quinn criter.	-2.538823
F-statistic	2.593562	Durbin-Watson stat	2.250669
Prob(F-statistic)	0.031577		

Dependent Variable: HHI
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 05/10/25 Time: 14:04
Sample: 1990 2021
Included observations: 32
Threshold variable: TO

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO < 43 -- 5 obs				
TO	0.047901	0.031095	1.540471	0.1408
REVENUE	0.109263	0.184106	0.593482	0.5602
REER	0.000559	0.001136	0.491874	0.6288
43 <= TO < 49 -- 5 obs				
TO	-0.101511	0.040329	-2.517065	0.0215
REVENUE	0.688188	0.168145	4.092826	0.0007
REER	0.021118	0.007343	2.876011	0.0101
49 <= TO < 56 -- 8 obs				
TO	0.011893	0.009623	1.235955	0.2324
REVENUE	0.229109	0.102595	2.233146	0.0385
REER	0.005057	0.002121	2.383781	0.0284
56 <= TO -- 14 obs				
TO	0.019329	0.010050	1.923392	0.0704
REVENUE	0.191187	0.087341	2.188963	0.0420
REER	0.003310	0.004824	0.731603	0.4738
Non-Threshold Variables				
SPENDING	-0.142892	0.080849	-1.767398	0.0941
C	-1.310516	0.567503	-2.309269	0.0330

R-squared	0.611100	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.330227	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.055133	Akaike info criterion	-2.658512
Sum squared resid	0.054713	Schwarz criterion	-2.017253
Log likelihood	56.53619	Hannan-Quinn criter.	-2.445953
F-statistic	2.175719	Durbin-Watson stat	1.810489
Prob(F-statistic)	0.063452		

Dependent Variable: HHI
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 05/10/25 Time: 13:50
Sample: 1990 2021
Included observations: 32
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05
Threshold variable: REER

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER < 103.44999 -- 17 obs				
REER	-0.002302	0.002379	-0.967500	0.3422
C	0.711426	0.233843	3.042325	0.0053
103.44999 <= REER < 119.32999 -- 4 obs				
REER	-0.017522	0.003476	-5.040740	0.0000
C	2.308659	0.382112	6.041840	0.0000
119.32999 <= REER -- 11 obs				
REER	-0.000661	0.000462	-1.431022	0.1643
C	0.593066	0.066048	8.979342	0.0000

R-squared	0.659997	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.594611	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.042892	Akaike info criterion	-3.292880
Sum squared resid	0.047834	Schwarz criterion	-3.018054
Log likelihood	58.68608	Hannan-Quinn criter.	-3.201783
F-statistic	10.09397	Durbin-Watson stat	2.220725
Prob(F-statistic)	0.000019		

Dependent Variable: HHI
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 05/15/25 Time: 22:59
Sample: 1990 2021
Included observations: 32
Threshold variable: SPENDING

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SPENDING < 6.632791 -- 6 obs				
SPENDING	-0.132812	0.063689	-2.085317	0.0478
6.632791 <= SPENDING < 7.186165 -- 5 obs				
SPENDING	-0.154824	0.065614	-2.359606	0.0268
7.186165 <= SPENDING < 8.893247 -- 15 obs				
SPENDING	-0.168112	0.066255	-2.537356	0.0181
8.893247 <= SPENDING -- 6 obs				
SPENDING	-0.174620	0.066854	-2.611971	0.0153
Non-Threshold Variables				
C	-0.827384	0.336900	-2.455874	0.0217
REVENUE	0.246651	0.074846	3.295435	0.0030
REER	0.001613	0.000799	2.018760	0.0548
TO	0.010285	0.004440	2.316345	0.0294

R-squared	0.436881	Mean dependent var	0.478074
Adjusted R-squared	0.272638	S.D. dependent var	0.067367
S.E. of regression	0.057454	Akaike info criterion	-2.663344
Sum squared resid	0.079223	Schwarz criterion	-2.296910
Log likelihood	50.61350	Hannan-Quinn criter.	-2.541881
F-statistic	2.659963	Durbin-Watson stat	1.535645
Prob(F-statistic)	0.034629		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الملحق (4–23): الخوارزمية الجينية GA لتحديد القيم المثلى لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990م–2021م.

```
rom deap import base, creator, tools, algorithms
mport random
 Problem setup
ef evaluate(individual):
   REVENUE, SPENDING, REER, TO = individual
   # Calculate HHI
   HHI = (0.250067 * REVENUE - 0.276859 * SPENDING +
          0.004928 * REER + 0.012684 * TO - 0.514462)
   # Constraints
   constraints = [
       7.0254 <= REVENUE <= 8.6377,
       SPENDING >= 8.8932,
       103.4499 <= REER <= 119.3299,
       43 <= TO <= 49,
       (np.exp(SPENDING) - np.exp(REVENUE)) < 3254.143,
       0 < HHI <= 0.2126
   ]
   # Penalty for constraint violations
   penalty = sum(0 if c else 1000 for c in constraints)
   return HHI + penalty,
 Create types
reator.create("FitnessMin", base.Fitness, weights=(-1.0,))
reator.create("Individual", list, fitness=creator.FitnessMin)
oolbox = base.Toolbox()
oolbox.register("attr_REVENUE", random.uniform, 7.0254, 8.6377)
oolbox.register("attr_SPENDING", random.uniform, 8.8932, 12)
oolbox.register("attr_REER", random.uniform, 103.4499, 119.3299)
oolbox.register("attr_TO", random.uniform, 43, 49)
oolbox.register("individual", tools.initCycle, creator.Individual,
                (toolbox.attr_REVENUE, toolbox.attr_SPENDING,
                 toolbox.attr_REER, toolbox.attr_TO), n=1)
oolbox.register("population", tools.initRepeat, list, toolbox.individual)
 Genetic operators
oolbox.register("mate", tools.cxBlend, alpha=0.5)
oolbox.register("mutate", tools.mutGaussian, mu=0, sigma=1, indpb=0.2)
oolbox.register("select", tools.selTournament, tournsize=3)
oolbox.register("evaluate", evaluate)
 Run optimization
opulation = toolbox.population(n=200)
of = tools.HallOfFame(1)
tats = tools.Statistics(lambda ind: ind.fitness.values)
tats.register("avg", np.mean)
tats.register("min", np.min)
esult, log = algorithms.eaSimple(
   population, toolbox, cxpb=0.7, mutpb=0.2, ngen=100,
   stats=stats, halloffame=hof, verbose=True
 Get best solution
est = hof[0]
EVENUE, spending, REER, TO = best
est_HHI = (0.250067 * REVENUE - 0.276859 * SPENDING +
          0.004928 * REER + 0.012684 * TO - 0.514462)
```

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Python3.

الملحق (4–24): تطور متغيرات الدراسة التطبيقية خلال الفترة 1990م–1999م.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	الكتلة النقدية MMASS	النفقات العامة SPENDING	الإيرادات العامة REVENUE	مؤشر الانفتاح التجاري TO	السنوات
220,96	0,00054	343	136,5	152,5	38	1990
131,79	0,02546	415,3	212,1	248,9	38	1991
135,11	0,0625	515,9	420,1	311,9	41	1992
162,12	2,0022E-06	627,43	476,6	314,1	40	1993
139,98	2,3506E-06	723,5	566,3	477,2	41	1994
117,35	2,3944E-06	799,6	759,6	611,7	43	1995
119,57	0,57518334	915,1	724,6	825,2	43	1996
129,08	0,53966975	1081,52	845,2	926,7	45	1997
135,46	1,25882532	1592,5	875,7	744,5	46	1998

الحمد لله رب العالمين